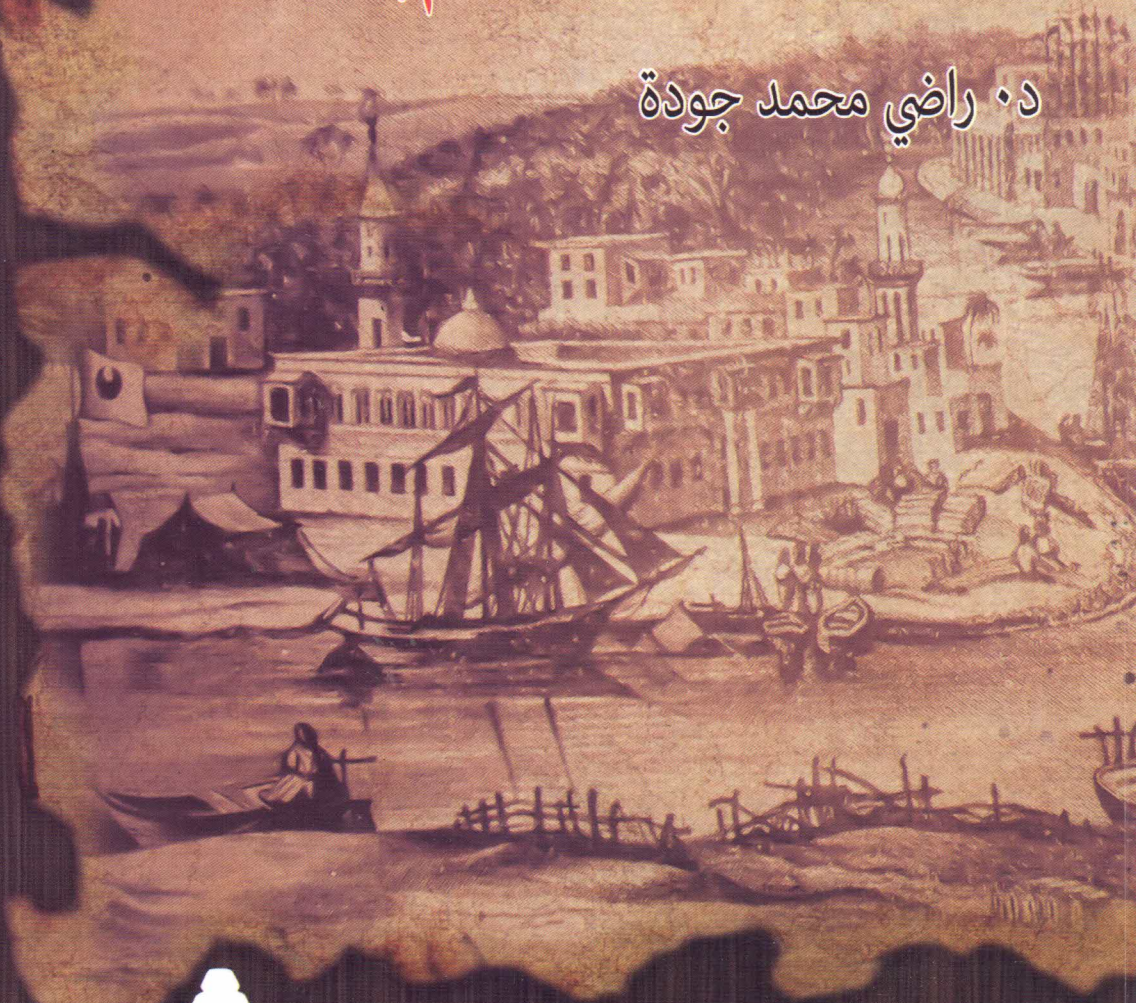


دُمِيَاطُ فِي التَّارِيخِ الْحَدِيثِ

(١٨١٠ - ١٩٠٦ م)

د. راضي محمد جودة



دُمِيَاطُ فِي التَّارِيخِ الْحَدِيثِ (١٨١٠ - ١٩٠٦ م)



قدمت هذه الدراسة تصوراً شاملاً عن التنظيم الإداري للمحافظة، وأثبتت أن دمياط ظلت تحمل اسم محافظة منذ نشأتها في عام ١٨١٠م حتى عام ١٩٠٦م على عكس ما توصلت إليه بعض الدراسات من أنها أصبحت مديرية في بعض الأوقات.

وتتبعت الدراسة الاهتمام بالشئون الصحية بالمحافظة وتطور النمو السكاني بها، ومشاركة أبناء دمياط في المجالس النيابية والتشريعية والثورة العربية.

دمياط لعبت دوراً مهماً في تاريخ مصر بوجه عام والتاريخ الحربي بوجه خاص، وذلك نظراً لموقعها على ساحل البحر المتوسط، فقام محمد علي وخلفاؤه بمجهودات بارزة في هذا الصدد، فأنشأوا فيها القلاع والأبراج بعضها لا يزال يشهد بتلك الإنجازات، بالإضافة إلى توفير وسائل الاتصال اللازمة بين قلاع دمياط ورشيد والإسكندرية، وكذلك الاتصال بالقاهرة من خلال الإشارات والتلغراف.

د. راضي محمد جودة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

ISBN# 9789779109138



6 221149 042605

دمياط في التاريخ الحديث

(١٨١٠ - ١٩٠٦)

د. راضي محمد جودة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٦

جودة، راضى محمد.
دمياط فى التاريخ الحديث (١٨١٠ - ١٩٠٦) /
راضى محمد جودة. - القاهرة : الهيئة المصرية
العامه للكتاب، ٢٠١٦.
٤٢٤ ص ٢٤ سم.

تدمك ٨ ٠٩١٢ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

- ١ - دمياط - تاريخ.
- ٢ - مصر - تاريخ - العصر الحديث (١٨٠٥ -) .
- ١ - العنوان.

رقم الإيداع بدارالكتب ١٦٥٨١ / ٢٠١٦

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0913 - 8

ديوى ٩٦٢.١٢

وزارة الثقافة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم الحاج علي

اسم الكتاب : دمياط في التاريخ الحديث

(١٨١٠ - ١٩٠٦)

تأليف : د. راضي محمد جودة

حقوق الطبع محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفني : عمر حماد

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص ب: ٢٣٥ الرقم البريدي: ١١٧٩٤ رمسيس

www.gebo.gov.eg

e-mail: info@gebo.gov.eg

إهداء

إلى أمي وأبي رحمهما الله
إلى زوجتي وأبنائي
شهاب - رنا - مهاب
أطال الله في أعمارهم

المقدمة

يتناول هذا الكتاب « دمياط في الفترة من ١٨١٠-١٩٠٦م » وهذه الدراسة أهمية دفعتمني لاختيارها سواء بالنسبة للموضوع أو الفترة التاريخية، ويمكن القول إن تاريخ مدينة دمياط قد نال قدرًا كبيرًا من اهتمام الدراسات الأكاديمية في التاريخ الإسلامي وفي العصرين المملوكي والعثماني وبدايات القرن العشرين، ومن ثم مثلت الفترة من عام ١٨١٠-١٩٠٦م بعدًا غائبًا من تلك الدراسات، الأمر الذي دعانا لدراسة تلك الحقبة من تاريخ المدينة؛ خصوصًا وأنها كانت تُعد أهم مدينة تجارية وصناعية في مصر بعد العاصمة (القاهرة) في نهاية العصر العثماني حتى بداية عشرينيات القرن التاسع عشر.

ووقع اختياري على عام ١٨١٠م كبداية لهذه الدراسة؛ لأن هذا العام مرتبط بتاريخ المدينة نفسها؛ لأنه العام الذي أصبحت دمياط محافظة ضمن التنظيمات الإدارية التي أجراها محمد علي في بداية حكمه، على غير ما يذكره البعض أنها أنشئت عام ١٨١٧م أو قبل هذا التاريخ أو بعده.

أما اختيارنا عام ١٩٠٦م نهاية للبحث - وهو عام مرتبط بتاريخ المدينة أيضًا - فلأنه العام الذي ألغيت فيه محافظة دمياط وجعلت مركزًا تابعًا لمديرية الدقهلية.

سوف تركز الدراسة على تاريخ مدينة دمياط بصفة خاصة دون ضواحيها وإن تعرضنا في بعض الأحيان للضواحي بصورة عامة وذلك للضرورة.

وسوف نحاول في هذه الدراسة طرح تساؤلات عدة: هل فقدت دمياط أهميتها التجارية منذ حفر ترعة المحمودية ١٨٢٠م؟ وهل أثر إنشاء مدينة بورسعيد عليها

منذ نشأتها عام ١٨٥٩م؟ وإلى أي مدى تأثرت دمياط بافتتاح قناة السويس للملاحة البحرية ١٨٦٩م؟ وكذلك اهتمت الدراسة بمحاولة الإجابة عن تساؤل مهم حول مدى التنوع الاقتصادي في مدينة دمياط.

وعلى هذا فقد قسمت هذه الدراسة إلى: تمهيد، وخمسة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والملاحق.

وقد تناولت في المقدمة أسباب اختياري لهذا الموضوع، والمصادر التي اعتمدت عليها والصعوبات التي واجهتني، أما التمهيد: فقد عرضت فيه التعريف بدمياط وأصل تسميتها، كما تعرضت فيه لتاريخ المدينة قبل فترة الدراسة الإدارية والقضائية، والاقتصادية، وكذلك دور دمياط في مواجهة الحملة الفرنسية.

وخصص الفصل الأول لدراسة «الإدارة والقضاء»: بشرح تطور الحدود الإدارية للمحافظة منذ إنشائها عام ١٨١٠ وحتى إلغائها عام ١٩٠٦م، كما تناول دور ديوان المحافظة، وجهازه الإداري من المحافظ ومعاونيه وأهم الأعمال المنوطة بهم، وكذلك تناول القضاء في دمياط في عصر محمد علي وخلفائه، وماله من دور في الفصل في القضايا المختلفة سواء التجارية أو الشرعية.

أما الفصل الثاني «النشاط الاقتصادي»: فقد تناول الجوانب المختلفة لاقتصاد المحافظة من زراعة وما ارتبط بها من ثروة حيوانية وداجنة، وكذلك تناول الصناعات والحرف المختلفة للمدينة، بالإضافة إلى دراسة تجارة مصر الخارجية على البحر المتوسط من خلال دمياط مقارنة بالإسكندرية وبورسعيد وغيرها مع دول أوروبا وبلاد الشام وتركيا، وكذلك التجارة الداخلية بما فيها الأسواق والوكالات وعلاقتها بالمحافظات والمديريات المختلفة، هذا إلى جانب التعرف على وسائل المواصلات المختلفة بالمحافظة: خطوط السكك الحديدية والبريد والتلغراف والفنارات.

بينما تناول الفصل الثالث: «الحياة العلمية والدينية»: التعليم بكل أشكاله من مدارس أولية وأهلية، وحكومية وأجنبية، بالإضافة إلى المدارس الملحقة بالمساجد، وما ارتبط بها من شخصيات في المجالات الأدبية والعلمية والفنية، إلى جانب تناوله الحياة

الدينية من مساجد وما أُلحق ببعضها من أضرحة بالإضافة إلى الكنائس، وكذلك تناول علماء الدين والفقه والصوفية.

ثم جاء الفصل الرابع «الحياة الاجتماعية»: ليتناول جوانب الحياة الاجتماعية في محافظة دمياط كالأعياد الدينية الإسلامية والمسيحية، وعادات الزواج، والمآتم، كما تناول دراسة بعض المنشآت العامة كالحمامات وأنواعها والقائمين عليها وكذلك دراسة الأسبلة المتواجدة في أرجاء المحافظة، بالإضافة إلى الشئون الصحية وسبل الاهتمام بها، وكذلك تناول تعداد السكان.

ثم قَدِّم الفصل الخامس والأخير «الدور السياسي والحربي»: لأبناء دمياط في المجالس النيابية والبرلمانية منذ إنشاء محمد علي مجلس المشورة ومن بعده مجلس شورى النواب ومجلس شورى القوانين، بالإضافة إلى أنه عرض لبعض الشخصيات السياسية، كما تناول تاريخ مدرسة المشاة العسكرية بدمياط من ١٨٣٤م إلى ١٨٤١م، كما ركز على دور أهل دمياط في الثورة العرابية، وما ناله أهلها من عقاب بعد فشلها، بالإضافة إلى الحصون العسكرية التي قام بها محمد علي وخلفاؤه من بعده طوال فترة الدراسة.

أما الخاتمة: فقد تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وأرقت بها عددًا من الملاحق المهمة ذات الصلة الوثيقة بالدراسة.

ومما يجدر ذكره أن هذه الدراسة اعتمدت على مصادر متعددة، وكانت أهم تلك المصادر، الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، فاعتمدت على مجموعة وثائق الإدارة المحلية لمحافظة دمياط، والتي تتكون من ٧٥٧ سجلًا تبدأ في ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، وتنتهي عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م تقريبًا، وأهم سجلات هذه المجموعة هي سجلات «صادر ووارد محافظة دمياط»، والتي تتضمن الخطابات والتلغرافات والرسائل المرسلة من وإلى محافظة دمياط وإدارتها المختلفة وإلى المديرات والمحافظات والمصالح الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى العديد من سجلات هذه المجموعة التي اعتمدت عليها، وهي مجموعة غنية بالمعلومات وقد أفادت الدراسة منها في معظم فصولها، وقد أثبتتها في نهاية الدراسة.

كما اعتمدت الدراسة على وحدة أرشيفية لا تقل أهمية من سابقتها وهي سجلات « محكمة دمياط الشرعية»، وربما أكون أول من اعتمد عليها خلال القرن التاسع عشر، وهي تتكون من ١٧٦٢ سجلاً تغطي الفترة من ٣ شعبان ٧٩١هـ/ ٢٧ يوليو ١٣٨٩م إلى عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، وأول سجل اعتمدت عليه رقم ١٩٨ والذي يبدأ في ١٠ محرم ١١٥٣هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٧٢٢م، وهي سجلات غنية بالمعلومات المتنوعة وقد أفادت منها الدراسة في معظم فصولها وبصفة خاصة الحياة الاجتماعية بالمحافظة، وقدر عدد سجلات الزواج بها ٤٥٥ سجلاً، و ١٥ سجلاً خاصة بالطلاق.

كما اعتمدت الدراسة على وحدات أرشيفية أخرى بدار الوثائق تمثلت في: ديوان المالية، وسجلات ومحافظ المعية السنية عربي وتركي، وسجلات ومحافظ الديوان الخديوي، وسجلات جمعية الحقانية، محافظ الثورة العرابية، ومحافظ مجلس الوزراء، ومحافظ الأبحاث، ومحافظ الوقائع المصرية، ومحافظ بحر برا، وبطاقات الدار وغيرها.

واعتمدت الدراسة على مجموعة الوثائق الموجودة بدفتر خانه وزارة الأوقاف التي تخص فترة الدراسة، وهي مجموعة حجج مهمة للغاية، وقد أفادت منها الدراسة عند الحديث عن المساجد والحمامات والأسبلة والأسواق والوكالات وغيرها.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة الوثائق الموجودة بدار المحفوظات بالقاهرة، وخاصة ملفات الموظفين، فقد أمدتنا بمعلومات خاصة بموظفي المحافظة والعلماء وغيرها.

واعتمدت هذه الدراسة أيضاً على العديد من الرسائل العلمية والمصادر والمراجع والدوريات التي لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة كما هو مثبت في قائمة المصادر في نهاية الدراسة.

وقد واجهتني صعوبات كثيرة أثناء إعداد هذه الدراسة؛ وذلك لأن دراسة الجزء يتطلب دراسة الكل، بمعنى آخر دراسة مدينة مثل دمياط في الفترة من ١٨١٠-١٩٠٦م يتطلب الرجوع إلى تاريخ مصر عامة في تلك الفترة، ومن ثم استخلاص واستنباط ما يخص دمياط خلالها فكان لزاماً علينا الرجوع إلى الوثائق الخاصة بتلك الفترة في

وحدات أرشيفية متعددة، بالإضافة إلى أرشيفات مختلفة (بدار الوثائق القومية، ودفتر خانة وزارة الأوقاف، ودار المحفوظات سالفه الذكر) ومما يزيد الأمر صعوبة كثرة الوثائق الخاصة بمصر في القرن التاسع عشر بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة في تلك الأرشيفات من سجلات المحاكم والدواوين والمحافظ وغيرها، وفي الوقت نفسه فقدان سجلات تعداد النفوس الخاصة بدمياط في عصري محمد علي وإسماعيل، وكذلك بداية سجلات الإدارة المحلية بدمياط عام ١٨٤٤م، وليست بداية فترة الدراسة الأمر الذي أفقد الدراسة بعض التفاصيل، أضف إلى ذلك طول فترة البحث التاريخية.

ومن الصعوبات أيضاً أنني زرت العديد من الأماكن التي ذكرت في هذه الدراسة وقد أشرت إليها في حينها، ولم أترك باباً أستدل منه على ما يفيدني في هذا البحث إلا وطرقته.

وفي سبيل تناول تلك الدراسة فقد استلزم استخدام المنهج التاريخي التحليلي، ومنهج دراسة المدن والذي يعتمد على تحليل بنية المدينة، ومرافقها وقطاع الخدمات بها، ودراسة التنوع السكاني والأنشطة الاقتصادية لهذه المحافظة بشكل يجعلنا أمام صورة حية لمجتمع مدينة من أهم محافظات مصر خلال تلك الفترة، كما لجأنا في بعض الأحيان إلى المنهج الإحصائي من خلال عمل بعض الجداول، والإحصائيات، والرسومات البيانية كلها دعت الضرورة لذلك.

وبصفة عامة فإن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة يأمل الباحث أن تسد نقصاً في المكتبة التاريخية، وأن تمثل إضافة في مجال دراسة المدن المصرية خاصة وتاريخ مصر الحديث عموماً.

ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى أن هذا العمل في الأصل دراستي لنيل درجة الدكتوراه التي أجيّزت بتقدير مرتبة الشرف الأولى من قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة.

وأخيراً، فإنه صحَّ عن النبي - ﷺ - أنه قال: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، ومن هذا المنطلق لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري وعرفاني بالجميل

لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد زين الدين الذي أشرف على هذه الدراسة من بدايتها وحتى خروجها بهذه الصورة، وإن كان ثمة توفيق في معالجة هذا الموضوع فإننا ذلك يرجع إليه، فأشكره جزيل الشكر على ما قدمه لي من ملاحظات وتوجيهات خلال مراحل الدراسة المختلفة، وبلا ملل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد- رحمه الله- الذي كان له الفضل في اختيار هذا الموضوع والوقوف بجاني حتى تسجيله، كما شرفت بالتلمذة على يديه في السنة التمهيديّة للماجستير ومناقشة رسالتي للماجستير، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى الأستاذين الجليلين الأستاذ الدكتور/ حماده إسماعيل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة بنها، والأستاذ الدكتور/ عبد العليم أبو هيكل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة القاهرة على موافقتها على مناقشة هذه الرسالة فجزاهما الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع أساتذتي في قسم التاريخ بآداب القاهرة الذين كان لهم عظيم الفضل علىّ وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ أحمد الشربيني الذي تتلمذت على يديه في مرحلة الماجستير وتعلمت منه الكثير فله مني كل الشكر والتقدير، وكذلك الأستاذ الدكتور/ محمد عفيفي، والأستاذ الدكتور/ وجيه عبد الصادق عتيق..

كما أتوجه بالشكر إلى مجموعة الباحثين والأصدقاء والزملاء في دار الوثائق القومية، وسيمانار التاريخ العثماني بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وإلى كل من قدم لي يد العون من السادة العاملين والأمناء بدار الوثائق القومية، ودفتر خزانة وزارة الأوقاف، ودار المحفوظات العمومية بالقلعة، ومكتبات جامعة القاهرة وعين شمس، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والجمعية الجغرافية المصرية وغيرها على حُسن تعاونهم

معي أثناء إعدادي لهذه الرسالة.

وأخيراً، فما كان من ثمة توفيق فالفضل لله ثم لأساتذتي ولكل من قدم لي يد العون،
وإن كان من نقص فمني، والخير أردت، والكمال لله وحده.
والله ثم الوطن العزيز من وراء القصد،،،،

د. راضي محمد جودة

الجيزة في ٦/٦/٢٠١٥

التمهيد

دمياط قبل عصر محمد علي

١ - التعريف بدمياط وموقعها، وأصل تسميتها

٢ - الإدارة

٣ - القضاء

٤ - الاقتصاد

٥ - الثقافة

٦ - الأحوال السياسية

٧ - دمياط ومواجهة الحملة الفرنسية

١ - التعريف بدمياط وموقعها، وأصل تسميتها

دمياط بكسر الدال المهملة وسكون الميم وياء مثناة تحتية وألف وطاء مهملة^(١).
وتقع دمياط على الضفة الشرقية من الفرع الشرقي للنيل، وتبعد عن البحر المتوسط بفرسخين^(٢)، وعن بحيرة المنزلة بنصف فرسخ، في ملتقى خط ١٥ - ٢٩ - ٢٩ درجة من الطول الشرقي بالخط ٤٣ - ٢٥ - ٣١ درجة من العرض الشمالي^(٣).

وتعتبر مدينة دمياط من المدن القليلة التي يكتنف نشأتها واسمها كثير من الغموض، ولا يعلم من بناها^(٤) ولكن من الثابت في المراجع التي خلفها الكتّاب الإغريق أن دمياط كانت في العصور الإغريقية والرومانية معروفه باسم «تامياتس» كما كانت تُعرف عند قدماء القبط قبل الفتح العربي باسم «تاميات» و«تامياتي»، وهناك خلاف بين بعض العلماء عن أصل هذا الاسم المرتبط باللغة المصرية القديمة، ويستخلص من آراء هؤلاء العلماء أن المدينة التي أطلق عليها الإغريق اسم «تامياتس» وهي «دمياط» الحالية كانت تُسمى بالمصرية «تاحتيت» أو «تم آتي» أي بلد الشمال، أو بلد المياه^(٥).

(١) أبي الفدا: تقويم البلدان، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢٩؛ علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ١١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٩١.

(٢) الفرسخ: مقياس من مقياس المسافات مقداره ثلاثة أميال = ١٢٠٠٠ ذراع = ٥٥٤٤ مترًا، انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٠٢.
(٣) أ. ب. كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة وتحرير: محمد مسعود، دار الموقف العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١٨.

(٤) أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، تحقيق: أحمد زكي باشا، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥٤.

(٥) نقولا يوسف: تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، الاتحاد القومي بدمياط، ١٩٥٩، ص ٢١، ٢٢.

٢- الإدارة

اتجهت الدولة العثمانية في إدارتها لمصر بعد خضوعها للحكم العثماني إلى إبقاء الأحوال الإدارية والنظم السابقة على ما كانت عليه تقريباً في عهد المماليك^(١) مع ربط ولاية مصر عسكرياً وإدارياً بالدولة العثمانية ضماناً لولايتها^(٢).

وقد كان على رأس الجهاز الإداري في مصر نائب السلطان أو الباشا^(*)، وقد وكلت إليه في مصر مهمة الإدارة والحكم ورئاسة الديوان العلي بالقلعة، ثم تركت الدولة العثمانية في مصر وجوداً عسكرياً قليلاً يضمن لها فرض السيطرة الأمنية، والولاء معاً، تمثل هذا الوجود العسكري في رجال الأوجاقات^(**) العسكرية^(٣)، والسلطة الثالثة وهي سلطة الأمراء المماليك الذين تولوا حكم الأقاليم^(٤).

أما دمياط فتمتعت بإدارة خاصة كغيرها من الموانئ المصرية في العصر العثماني، فقد تولى إدارتها القابودان^(***). والذي كان يُعين من قبل السلطان العثماني مباشرة؛ شأنه في ذلك شأن الوالي وقاضي القضاة^(٥). ولذلك لم يخضع للباشا وإنما يخضع فقط ويأتمر بأمر السلطان العثماني.

(١) ليل عبد اللطيف: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٧٩.

(٢) عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٣.

(*) الباشا: كلمة تركية قيل إنها من (باش أغا)، أي رئيس الأغوات، أو كبير الخصيان، وقيل إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه)، وقيل: إنها من (باش) بمعنى الرأس والرئيس، وهذا اللقب كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين وكلاء الوزارات، ومحافظي الأقاليم، وكبار التجار وملاك الأراضي، وقد ألغى هذا اللقب في مصر سنة ١٩٥٢ م. انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٦.

(**) الأوجاقات: جمع أوجاق، وهي كلمة تركية معناها الموقد والمدخنة، ثم أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت، ثم على أهله، ثم على الجماعة التي تتلاقى في مكان واحد، ثم أطلق على الطائفة من أرباب الحرف، وعلى الصنف من أصناف الجند. انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٤) أحمد زكي يدوي: تاريخ مصر الاجتماعي، مطبعة صلاح الدين الكبرى، القاهرة، ص ٢١٣.

(**) القابودان: كلمة تركية بمعنى أمر أو رئيس السفينة. انظر: محمد علي الأنسي: قاموس اللغة التركية، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، بيروت، ١٣١٨ هـ ص ٤١٢.

(٥) عبد السميع سالم المرابي: لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس القومي لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٧٦.

وقد كان لقبودان دمياط مهام عديدة تتمثل في إمداد الأسطول العثماني بحاجاته عند مروره بمصر^(١) كما كان عليه قيادة سفن الأسطول لحماية الشواطئ المصرية، والتصدي لأي محاولة لإنزال عسكري، أو اعتداء تشنه سفن معادية، وعلى ذلك كانت هذه القطع البحرية تجوب سواحل مصر من شرقي ثغر دمياط وحتى ميناء رشيد^(٢). وتمتد مسئولية قابودان ثغر دمياط وأسطوله إلى حماية ثغر الإسكندرية بحرًا في حالة خروج قابودانها وأسطوله في مهام عسكرية تستدعي سفره إلى إحدى نواحي الدولة العثمانية لتعزيز النشاط العسكري البري والبحري للجيوش العثمانية في جزر البحر المتوسط وأوروبا وآسيا الصغرى^(٣). وعليه أيضًا تنظيم الملاحة في ميناءي: دمياط، ورشيد، ورعاية النظام والأمن فيها^(٤).

وإضافة لهذه المسئوليات العسكرية التي تمثل اختصاصًا أصيلاً لقبودان دمياط في العصر العثماني، فقد كان عليه مع مساعديه تفتيش السفن المتجهة من دمياط إلى أوروبا، وذلك ضمانًا لعدم تهريب الحبوب على متنها إلى أوروبا^(٥).

وكان يحصل على رسوم يفرضها على الملاحة بين ميناءي: دمياط ورشيد، وقد وصلت تلك الرسوم إلى ١٧٥ بارة^(٥) على كل قبطان تمر سفينته بين هذين الميناءين، ومن ذلك كان قبودان دمياط يحصل على ٢٠٠ ألف بارة سنويًا في القرن الثامن عشر بالإضافة لمرتب عيني بلغ ٥١٥ إردبًا من الغلال سنويًا^(٦).

(١) ليلي عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٣٨٦.

(2) Shaw, S. The Financial and Administrative- Organization and Development of Ottoman- Egypt 1517-1798, Princeton, 1962, P134-136.

(٣) عبد الحميد سليمان: مرجع سابق، ص ٧٠.

(٤) ليلي عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٣٨٦.

(٥) عبد الحميد سليمان: مرجع سابق، ص ٧٠.

(٥) البارة: هي أصغر عملة نقدية تركية وتساوي ١/٤٠ من القرش، ويطلق عليها (نصف فضة) و(ميدى) و(مؤيدى)، وذكر عبد الرحمن فهمي أن أقدم إشارة إليها في سنة ١٥٨٣م والصواب غير ذلك؛ حيث أشار إليها أحمد شلبي في حديثه عن ولاية خسرو باشا (١٥٤١هـ/١٥٣٥م - ١٥٤٣هـ/١٥٣٦م). انظر: أحمد شلبي بن عبد الغني الحنفي: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشا، بتحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٢٠٨. عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرقي، بحث ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرقي دراسات وبحوث، إشراف: أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٥٧٣.

(٦) ليلي عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٣٨٧.

هذا وقد اشترك إلى جانب قبودان دمياط في الإدارة قاضي الميناء وأمين الجمرك وأغات الحوالة وأغات الاحتساب وذر دار القلاع، وهؤلاء هم الذين يوجه إليهم الباشا قراراته الإدارية الخاصة بشئون الميناء، ويسجل ذلك في سجلات المحكمة الشرعية بدمياط، كما اشترك في إدارة الميناء مفتون على المذاهب الأربعة. ويتولى مهمة حفظ الأمن وحراسة الأحياء خفر الدرك مع ممثلين للفرق السبعة سدادرة واختيارية^(١).

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١ م) جعلت الأقسام الإدارية للقطر المصري ثمانية أقاليم وهي: إقليم طيبة أو قنا، وإقليم الميناء، وإقليم القاهرة، وإقليم الإسكندرية، وإقليم الغربية، وإقليم المنوفية، وأخيراً إقليم دمياط والمنصورة وعاصمته دمياط^(٢).

وبذلك التقسيم أصبحت دمياط تشمل ضفتي فرع دمياط من البحر شمالاً، وإلى قرب جديلة شمالي المنصورة، ومن بسنديلة^(*) غرباً شاملاً بلفاس ونبروه^(**) ودرين^(***) وطيره، أما إلى الشرق فامتدت إلى معظم بحيرة المنزلة وما بها من عشرات الجزر، وشرط من ساحل المنزلة الجنوبي^(٣). وبهذا ضمت حدود دمياط زمن الحملة الفرنسية أجزاء من المنزلة، وفارسكور، والمطرية^(****)، وأجزاء من الغربية.

(١) ليلي عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٣٨٩، ٣٩٠.

(٢) عبد الرحمن الرفاعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥٧.

(*) بسنديلة: من القرى القديمة وكانت تابعة لمركز شربين غربية فلما أنشئ مركز بلفاس سنة ١٩٤٣ أُلحقت به لقرية منه. انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٧.

(**) نبروه: من القرى القديمة، وكانت تابعة لمديرية الغربية. انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ص ٩٢.
(***) درين: قرية قديمة اسمها الأصلي درين، ووردت في تاريخ سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣ م برسمها الحالي وهي إحدى قرى مركز طلخا بالغربية. انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٨٧.

(****) المطرية: أصلها من توابع ناحية إقليم المنزلة، وكان سكان هذه البلدة يتكون من قريتين متجاورتين وهما: الغصنة، والعقبين، وفي سنة ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣ م صدر قرار بفصل هاتين القريتين عن بعضها من الوجهة الإدارية، وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٣ م صدر قرار بضمهما إلى بعضها باسم المطرية كما كانت وبذلك حُذِف اسم ناحيتي الغصنة والعقبين من جدول أسماء البلاد وحل محلها اسم المطرية. انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ٢٠٩.

٣- القضاء

أما عن القضاء فمع دخول مصر حوزة الدولة العثمانية، كان لا بد أن تخضع لما فرضته عليها من أنظمة تناولت مختلف شئون الحياة فيها، ونال القضاء الأهمية لدى الدولة صاحبة السيادة، وذلك لارتباطه بالدين منذ فجر الإسلام^(١).

وكانت أهم المحاكم في مصر العثمانية هي محكمة مصر المحروسة، تتبعها محاكم بولاق، ومصر القديمة ثم نجر الإسكندرية ثم رشيد ودمياط ثم المحلة الكبرى ثم منف العليا، فهذه محاكم الدرجة الأولى، يليها الدرجة الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة وهي أقل المحاكم درجة^(٢). وقسمت مصر إلى ست وثلاثين ولاية قضائية^(٣)، وكان القضاء في الأقاليم درجات أعظمهم قضاة الثغور^(٤). وكان كل رجال القضاء الذين ترسلهم الدولة العثمانية إلى مصر ليتولوا أرفع المناصب القضائية بها يتبعون المذهب الحنفي، وذلك على الرغم من أن علماء مصر كانوا يتبعون المذهب الشافعي الذي كان سائداً في مصر^(٥).

ويعين قاضي عسكر^(٦) الأناضول قضاة الأقاليم، وكل إقليم مستقل من الناحية القضائية عن الآخر^(٧).

(١) لطيفة محمد سالم: النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥-١٩١٤، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥.

(٢) ليل عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) شفيق شحاتة: تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٣.

(٤) عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٥.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم: النظام القضائي في أقاليم مصر في القرن ١٩، دراسة ضمن كتاب الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٣.

(٦) قاضي العسكر: أطلق هذا الاسم على إحدى المناصب رفيعة المستوى من بين مراتب أهل العلم، وقد عرفت هذه الوظيفة في الدولة العباسية، وفي العصر الفاطمي لم تكن الوظيفة منفصلة عن وظيفة قاضي القضاة، واستحدث هذا المنصب في الدولة العثمانية في عصر السلطان «مراد الأول». وفي عام ١٤٨١م أصبح هناك قاضيان هما: قاضي عسكر روملي، وقاضي عسكر أناضول، وكان قاضي عسكر له صلاحية كبيرة. للمزيد انظر: زين العابدين شمس الدين نجم، معجم الألقاب، مرجع سابق، ص ٤١٣، ٤١٤.

(٧) عبد الرازق إبراهيم عيسى: مرجع سابق، ص ٩٥.

وقد أُعطي قاضي دمياط سلطات واسعة شملت النواحي الإدارية والقضائية والدينية، وقد نظر قاضي دمياط في كافة أنواع القضايا والذي عرف بقاضي المينا، فقد اختلف بالفصل في القضايا العادية التي كانت تحدث بين الناس، مثل: قضايا الزواج والطلاق والوصايا والاختلافات المدنية والبيوع والعقود وإثبات حالات الوفاة، وحضر التركة، وتحديد الورثة، وإشهار إسلام بعض الأشخاص الراغبين في ذلك؛ ونظرًا لطبيعة الحياة في دمياط فكان من واجباته أن يدون في سجلاته الرسوم المقررة على بضائع التجار الأجانب، وأثمان الأمتعة والأقمشة، وأن يراقب مع أمين الجمرك المتهربين من دفع الضرائب الجمركية؛ وذلك نظرًا لاختصاصاته الجمركية، وغيرها^(١).

وكان لقاضي دمياط نوابٌ عنه يفوضهم في بعض اختصاصاته القضائية في نواحي دمياط، وقد تحدت تلك النواحي في الأمر الصادر بتعيين القضاة الشرعيين لهذا الثغر، وهذه النواحي (ثغر دمياط وفارسكور، والسرو^(٢))، وسلمون والبرامون، ورأس الخليج^(٣))، والعدلية^(٤)) غير أن المتبع الجغرافي لهذه النواحي في العصر العثماني يخرج لنا بحقيقة واضحة، وهي أن الكثير من هذه النواحي كانت تابعة من الناحية المالية لكشوفيات أو ولايات مختلفة، غير أنها كانت تتبع قضائيًا لثغر دمياط مثل رأس الخليج التي كانت تابعة لولاية الغربية، وسلمون والبرامون التي كانت تابعة لولاية دقهلية، وفارسكور التي كانت تابعة من الناحية الإدارية لولاية البحيرة، ولكنها مع ذلك كانت تخضع قضائيًا لإشراف الحاكم الشرعي لثغر دمياط، وهو من واقع ذلك يقيم عليها نائبًا عنه يديرها قضائيًا^(٥).

وجرت العادة على أنه في حالة فراغ إقليم من الأقاليم المصرية من قاضيه كان يتولى عليه النيابة من طرف ولاية مصر لحين حضور القاضي من إستانبول، فعندما فرغ ثغر

(١) ليلي عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٢٨٤، ٢٨٥.

(٢) السرو: من القرى التابعة لفارسكور دقهلية. انظر: محمد رمزي: مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٣) رأس الخليج: من القرى القديمة بمرکز شرين بالغربية. انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، القسم الثاني، الجزء الثاني، ص ٧٨.

(٤) العدلية: من القرى التابعة لمركز فارسكور دقهلية. انظر: محمد رمزي: مرجع سابق، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ٢٤٢.

(٥) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٩١.

دمياط من القاضي عين الباشا قائمقام^(١) من طرفه ليتولى ضبط الأحكام الشرعية حكم المعتاد إلى أن يحضر القاضي من إستانبول^(٢).

ووجد بثغر دمياط ثلاث محاكم يُعين فيهم نواب من قبل الحاكم الشرعي، وهذه المحاكم هي المحكمة الرئيسة وإلى جانبها كانت هناك محاكم فرعية هي: محكمة سوق الحسبة، ومحكمة قنطرة سوق الخواصين^(٣).

أما عن أهل الذمة في دمياط فهناك الكثير من القضايا الخاصة بهم في سجلات محكمة دمياط حتى في أخص أمورهم المرتبطة بإجراءات كنسية معينة مثل الزواج وغيرها، وكانوا يلجئون إلى القاضي المسلم في تقسيم موارثهم بالفريضة الشرعية، وفي هذه الحالات كان القاضي المسلم يحكم بينهم تبعاً للشرع الإسلامي والقواعد الفقهية الإسلامية^(٤).

وقد تغير هذا النظام عقب تدهور الدولة العثمانية، واضطراب الأحوال في مصر، فلم يعد قضاة الأقاليم يأتون من إستانبول بل غدا معظمهم من القضاة المصريين حتى إذا ما وصلنا إلى أواخر القرن الثامن عشر لم يكن بمصر من القضاة العثمانيين سوى قاضي العسكر وقاضي المحلة الكبرى وقضاة رشيد والمنصورة والجيزة والإسكندرية^(٥). وأمام كل هذا كان من الطبيعي أن يحدث تحول في النظام القضائي أعاد بعض الأمور

(*) قائمقام: لقب اصطلاحي يطلق في العادة على كل من يقوم مقام أحد أثناء غيابه، مثل قائمقام الصدر الأعظم أي الوزير الذي يحل محل الصدر الأعظم في أثناء غياب الأخير في الحرب، وقائمقام الباشا أي الشخص الذي يبارس اختصاصات الباشا العثماني في مصر عندما يكون منصب الباشا شاغراً لوفاته أو أثناء الفترة التي تنقضي بين سفر الباشا المتقرب وحضور الباشا الجديد. وفي بداية العصر العثماني كان القائمقام يُسند إلى قاضي القضاة أو الدفتردار، ولكن عندما ازداد نفوذ الأمراء المماليك وتسلطوا على شئون مصر الإدارية أصبح هذا المنصب يُسند إلى أحد البكوات المماليك. انظر: ليلي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ١١٨ - ١٢٠؛ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت، ص ١٥٤.

(١) عبد الرازق إبراهيم عيسى: مرجع سابق، ص ٩٦.

(٢) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٩١، ٩٢.

(٣) عبد الرازق إبراهيم عيسى: مرجع سابق، ص ١٠١.

(٤) ليلي عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٢٧٢.

إلى نصابها، وذلك بدخول القضاة المصريين إلى محاكم القاهرة، وإصدار أحكامهم فيها حتى إن قاضي العسكر عينهم نواباً له وحكموا في محاكم الأقاليم بعد أن أذنت لهم السلطات العثمانية بممارسة مهنتهم بناء على اختيار قاضي العسكر^(١). واستمر الوضع هكذا من الضعف حتى جاءت الحملة الفرنسية وباحتلال «بونابرت» القاهرة أدى إلى اختلال أحوالها، فكان من نتيجة ذلك أن تعطلت بعض المحاكم لإغلاقها واعتزال قضاتها الحكم بين الأهالي، غير أن ذلك لم يستمر طويلاً؛ حيث استأنف القضاة أعمالهم بعد هدوء الأحوال نسبيًا، وعاد القضاء سيرته الأولى حيث تولى القاضي التركي رئاسة القضاء في مصر، إلا أنه قدر للعلماء المصريين أن يكون قاضي القضاة من بينهم، وأن يتم ذلك عن طريق الانتخاب من العلماء وأعضاء الديوان، فتمَّ انتخاب الشيخ «أحمد العريشي» الحنفي أحد علماء مصر وعضو الديوان قاضيًا لقضاة مصر^(٢)، كما أنشئ ديوان للمحفوظات تحفظ به الأحكام القضائية. ولم يقتصر هذا النظام القضائي على القاهرة بل امتد إلى الإسكندرية ورشيد ودمياط^(٣). فكان ذلك إيذانًا بإدخال تعديل جوهرى على النظام القضائي في مصر، فقد أصبح تقليد قضاة الأقاليم في مصر يتم بمعرفة قاضي القضاة المصري^(٤).

وهكذا تناولت يد التغيير النظام القضائي الذي استمر فترة طويلة يسيطر عليه الجمود والركود، وعلى الرغم من أن ما فعله الفرنسيون قد زال بعد خروجهم فإنه كان خطوة نحو تنبيه الأذهان إلى ضرورة وجود كيان قضائي جديد^(٥).

٤ - الاقتصاد

أ- الزراعة

شكلت الزراعة في دمياط أحد أهم النشاطات الاقتصادية في الشجر؛ فقد كان لنهر

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: القضاء في مصر العثمانية، دراسة ضمن كتاب بحوث في التاريخ الحديث، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٨٧، ١٩٧.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم: النظام القضائي، مرجع سابق، ص ٥٣، ٥٤.

(٣) شفيق شحاتة: مرجع سابق، ص ٤؛ لطيفة سالم. مرجع سابق، ص ٢١.

(٤) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ٥٤.

(٥) لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ٢١.

النيل وإرساباته الطميية دور مهم في زيادة الظهير الزراعي للمدينة في العصر العثماني، فقد ظهر عدد من الجزر بمجرى النهر جنوب وشمال المدينة، وما لبثت تلك الجزر أن التحمت ببر المدينة الشرقي وزادت من اتساع رقعة ذلك الظهير^(١).

وقد اعتبر التنظيم المالي لمصر أن الأراضي الزراعية والبساتين الواقعة ضمن نطاق ثغر دمياط جزء من الجهات التي تشكل مقاطعة التزام، وعلى هذا خضعت الأراضي الزراعية في قرى (نقيصة، والحمره، والقمية، والبستان، والسنانية، ومنية طيب، والشعرا، والعدالية) لمقاطعة التزام ثغر دمياط، التي كان ملتزمها يلزم هذه القرى لشيخها أو بعض الملتزمين من باطنه^(٢).

وقد اهتمت الإدارة العثمانية بحفر وتطهير الخلجان الرئيسة ومنها: خليج النواري بدمياط، والخليج الناصري بالإسكندرية. وعاملت جسور هذين الخليجين معاملة الجسور السلطانية، وكان حفر خليج النواري يتم في فصل الشتاء من كل عام على نفقة الخزينة السلطانية من مال ديوان مقاطعة ثغر دمياط، ويقع هذا الخليج جنوب ثغر دمياط ويتجه إلى الشرق ويستدير شمالاً حتى يتصل ببحيرة المنزلة، وتفصل بينه وبين هذه البحيرة سدود تفتح كمنفذ ومفيض يجنب الثغر خطر الفيضانات المدمرة حيث يلقي بمياه الفيضان الزائدة إلى بحيرة المنزلة^(٣)، وتقوم السواقي السلطانية على هذا الخليج برفع المياه من النيل إليه أثناء انخفاض منسوب المياه، وتدار هذه السواقي بإشراف ونفقات على حساب ملتزم مقاطعة الثغر على أن تقوم السواقي التي يمتلكها الفلاحون من الخليج إلى بساتينهم وحقولهم^(٤).

على أن النشاط الزراعي بدمياط قد تعرض لمصاعب عدة من جراء فتح ترعة الفرعونية في القرن الثامن عشر الواقعة على فرع دمياط، مما جعل مياه البحر تنخفض في

(١) محمد عبد الرازق عطا: مدينة دمياط منذ بداية العصر المملوكي حتى نهاية العصر العثماني دراسة آثارية عمرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٤.

(٢) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٣٣٢.

(٣) نفسه، ص ٣٣٢، ٣٣٣.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٢٨٩، ص ٣٠، ق ٤١، ١٢ جمادى الأولى ١١٩٩هـ/ ٢٢ مارس ١٧٨٥م.

نهر النيل حتى فارسكور لانخفاض المنسوب، الأمر الذي ترتب عليه تلف الزراعات وخراب بعض الجزر النيلية المحيطة بالثغر، ولم يتوقف ذلك إلا بعد إقامة سدّ على ترعة الفرعونية قبيل قدوم الحملة الفرنسية بثلاث سنوات، فارتفع منسوب النيل ارتفاعاً منع البحر من أن يطغى على المنطقة^(١).

ومع ذلك اشتهرت دمياط بثروتها الزراعية، وأشجارها المثمرة ففيها أفضل أنواع الفاكهة والأشجار من موز وزيتون وتين وقصب السكر^(٢).

ومن أهم المحاصيل: الأرز^(٣)، والبرسيم، والبطيخ، والعنب، والخوخ، والكمثرى، والرمان، والبن^(٤) وأشجار النخيل، والليمون، والبرتقال وغيره^(٥).

أما عن تربية الماشية فانتشرت بدمياط بكل أنواعها من أبقار وجاموس وأغنام وماعز، كذلك امتازت المدينة بثروتها السمكية ويقوم الناس بتجفيف وتمليح الأسماك، وهم بارعون في صناعة «البطارخ»^(٦).

ب- النشاط الصناعي والحرفي

مثّل النشاط الصناعي أحد عناصر النشاط الاقتصادي المهمة التي أديرت من خلال نظام طوائف الحرف، واعتمد هذا النشاط على تصنيع المواد الخام المحلية بما يخدم الاستهلاك المحلي، سواء داخل دمياط أو في مختلف نواحي مصر باستثناء النزر اليسير من المنتجات الصناعية التي كانت تجد أسواقاً مفتوحة لها خارج مصر في بلاد الشام وتركيا والمغرب، كما كانت بعض المواد الخام كالحزير ترد من الشام إلى دمياط ورشيد

(١) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٣٣٤، ٣٣٥.

(٢) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص ١٢٢.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٢١١، ص ٨، ق ١٦، ٢٣ صفر ١١٤٤هـ/ ٢٦ أغسطس ١٧٣١م.

(٤) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٤٦.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ١٩٨، ص ٧٨، ق ٤، ١٠ ربيع الأول ١١٤٢هـ/ ٢ أكتوبر ١٧٢٩م.

(٦) إلهام محمد علي ذهني: مرجع سابق، ص ١٦، ١٧.

حيث يقوم الصناع على تصنيعها وإعادة تصديرها^(١). وقد شهدت الصناعة ازدهارًا كبيرًا نتيجة النهضة التي واكبتها في كل من القطاع الزراعي والتجاري^(٢). وقد تمثلت الصناعات في دمياط في العصر العثماني فيما يلي:

صناعة الأقمشة الكتانية المستعملة كأشعة للسفن، وكانت هذه الأشعة تباع في نواحي بلاد الشام وآسيا الصغرى^(٣)، والغزل والنسيج^(٤)، وصناعة السكر^(٥)، والصناعات الخشبية، وصناعة ضرب الأرز، وصناعة الملح^(٦)، وصناعة السفن والأثاث، ومعامل تفريخ البيض، والجلود ودباغتها^(٧) وصناعة الحبال وتمليح الأسماك والصابون، بالإضافة إلى صناعات صغيرة مختلفة كالقفف والحصر والأقفاص وغيرها^(٨).

ولكن من الواضح كان معظم هذه الصناعات^(٩) ذات طابع استهلاكي؛ لأنها أنشئت من أجل تغطية السوق المحلية.

ج- التجارة

كانت دمياط بموقعها على النيل والبحر المتوسط ثغرًا بالغ الأهمية لتجارة مصر مع بلاد شرقي البحر المتوسط خاصة، وحوض البحر المتوسط عامة، ولذلك مثلت هذه

-
- (١) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٣٣٧.
 - (٢) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٥٠.
 - (٣) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٧.
 - (٤) رضا أسعد الشريف: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠، ص ١٤٨.
 - (٥) عبد الحميد حامد سليمان: العلاقة بين المدينة والقرية في مصر في العصر العثماني دمياط وظهرها الريفي دراسة حالة، دراسة ضمن كتاب، تاريخ مصر العثمانية دراسات وبحوث، دار الثقافة العربية، ٢٠٠٤، ص ٣١-٣٤.
 - (٦) نفسه: ص ٣١-٣٤.
 - (٧) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٥١.
 - (٨) عبد الحميد حامد سليمان: الموانئ، مرجع سابق، ص ٣٤٦-٣٥١.
 - (٩) للمزيد عن النشاط الصناعي والحرفي في دمياط في العصر العثماني انظر: محمد عبد الرازق عطا، مرجع سابق، ص ٥٠، وما بعدها؛ عبد الحميد حامد سليمان، الموانئ، مرجع سابق، ص ٣٣٧ وما بعدها.

المدينة أحد مصادر الثروة في مصر، وقد حفلت هذه المدينة وتوابعها بألوان متعددة ومختلفة من النشاط الاقتصادي التجاري والصناعي والحرفي والزراعي، وهو الأمر الذي أضاف تأثيراً واسعاً لدور دمياط في اقتصاديات مصر في العصر العثماني^(١)، وبما ساعد على ذلك طباع أهالي دمياط الطيبة، فهم دائماً ودودون مسالمون، ويؤكد ذلك ما ذكره أحد القناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر بقوله: «إنه لا يوجد في الإمبراطورية العثمانية شعب ودود ورقيق مثل شعب دمياط»^(٢).

وقد ذُكرت دمياط كمقاطعة التزام في وثائق محكمة دمياط الشرعية باسم (مقاطعة ثغر دمياط وتوابعه وملحقاته)، ثم أصبحت تُذكر في دفاتر الروزنامة^(٣) باسم (أسكلة دمياط وبرلس وتوابعها)، وكان ثغر دمياط في التزام أمير اللوا السلطاني قابودان ثغر دمياط، وأدارها اليهود كملتزمين من باطنه حتى أواخر القرن السادس عشر^(٤).

ولما أحكم «علي بك الكبير» قبضته على مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أطاح باليهود من حيازة مقاطعات التزام ثغر دمياط في إطار استيلائه على إيرادات مقاطعات الجمارك، فالتزم له بدمياط ميخائيل فخر، ثم يوسف بيطار، وفي زمن محمد بك أبو الذهب استبدل بهم أنطون فرعون الذي أسند إدارة جمرك دمياط لأخيه يوسف. وظلت السيطرة على هذه المقاطعات لمسيحيي سوريا من باطن «إسمايل بك»، ثم «مراد بك»، و«إبراهيم بك» من بعده وحتى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر^(٥).

جمرك دمياط

أُنشئ جمرك دمياط ضمن الجمارك التي أنشأها السلطان سليمان الذي قام بإنشاء

(١) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢١٨.

(٣) الروزنامة: كلمة فارسية بمعنى الكتاب أو كتاب اليومية، وديوان الروزنامة: الديوان المختص بجباية الضرائب والإنفاق على جهات البر، والروزنامجي هو رئيس ديوان الروزنامة. انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٤) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٥) نفسه، ص ٢٠٨.

أربعة جمارك رئيسة في مصر هي: جمرک بولاق ومصر العتيقة، وجمرک الإسكندرية، وجمرک دمياط، وجمرک السويس. وكانت عوائد هذه الجمارك تنول إلى جهات مختلفة مع مراعاة تسديد ضريبة الميري، وقد آل عائد جمرک دمياط إلى أوجاق الانكشارية - فرقة عسكرية - مقابل ميري قدره ١٦٢, ٣١٨, ٢ مديني^(١).

وأثناء الحملة الفرنسية كانت هناك مكاتب للجمارك منشأة في مواني مصر العتيقة وبولاق ودمياط والسويس والإسكندرية ورشيد، وقد بدأ إبراهيم ومراد بك - بعد أن امتلکا مقاليد الأمور في القاهرة - باقتسام دخول كل الجمارك فيما بينهما بالتساوي، فيما عدا جمرک القصير الذي تُرك لبكوات مصر العليا حتى إن «مراد بك» احتفظ لنفسه بجمارك مصر القديمة وبولاق ودمياط ورشيد والإسكندرية، في حين احتفظ «إبراهيم بك» لنفسه بجمرک السويس، وقد أنشأ «مراد بك» التزامات للجمارك، بينما كان «إبراهيم بك» يدير ميناءه لحسابه الخاص^(٢).

وفي أثناء الحملة الفرنسية تولی المسيو بوسيلج «Poussielgue» إدارة جمارك دمياط ورشيد والإسكندرية، ووكّل لبعض الكتّاب الذين كانوا وكلاء لموظفي الجمارك القدماء العمل معه^(٣)، وكان يوجد في جمرک دمياط بالإضافة إلى مأمور الجمرک ثمانين كتبه وخمسون موظفًا مرءوسًا^(٤).

- أما عن رواتب العاملين بالجمرک فكانت كالتالي: يحصل المأمور العام على ٤٠٠٠ بوظاقة^(٥) سنويًا، وكان الواحد من الكتبه يحصل على ٦٠ إلى ٣٠٠ بارة في اليوم؛

(١) الكونت إستيف: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، وصف مصر، ج ٥، ترجمة: زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٢٢، ١٢٣.

(٢) ب. س. جيرار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر، ج ٤، ترجمة: زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢ م، ص ٣١٦، ٣١٧.

(٣) أمين مصطفى عفيفي عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادي في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٤) ب. س. جيرار: فصدر سابق، ص ٣١٧.

(٥) بوظاقة: هو الريال النمساوي المعروف باسم التالير أو ريال ماريا تريزا ضرب لأول مرة سنة ١٧٥١ م، ويسميه المصريون أبو طيرة نسبة إلى طائر النسر المنقوش على أحد وجهيه، ويُسمى (أبو طاقة) نسبة لرسم النافذة أو الطاقة أو هيئة الشباك الصغير المنقوش على الوجه الآخر. ويذكر ب. س. جيرار أنه كان يساوي

بينما كان يحصل كل واحد من الموظفين على ٤٥ بارة في اليوم أي ٥, ١٨٢ بوطاقة في العام^(١).

أ- التجارة الخارجية

وقد كان النشاط التجاري في ثغر دمياط يتم مع موانئ بلاد الشام والدولة العثمانية وأوروبا كفرنسا وإنجلترا وغيرها.

١- التجارة مع بلاد الشام

كانت دمياط المدينة الثانية طوال العصر العثماني بعد القاهرة من حيث استقرار الشوام، فقد اتخذوها للتجارة والاستقرار^(٢). ويبدو أن الاتجاه العام في مصر خلال القرن الثامن عشر هو جعل ميناء دمياط، ميناء رئيسًا للتبادل التجاري البحري مع بلاد الشام، ومن الأدلة على ذلك منَع «مراد بك» دخول الدخان والحرير من الشام إلى الإسكندرية، واعتبر أن هاتين السلعتين من حق ميناء دمياط وعلل ذلك بقوله: «لأجل عدم انحراف قوانين الدواوين»^(٣). ومما يؤكد ذلك ما ذكره أحد الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مصر في تلك الفترة من أن جميع البضائع المتبادلة بين مصر وبلاد الشام كانت عن طريق ميناء دمياط^(٤).

٩٠ بارة بما يعادل ٣ فرنكات و ٢١ سنتياً، ويذكر سامويل برنارد أن اللجنة التي شكلتها الإدارة الفرنسية بالتعاون مع بعض التجار المصريين لتحديد قيمة العملات المتداولة جعلت سعره بما يعادل قرشًا واحدًا. ينظر: عبد الرحمن فهمي، مرجع سابق، ص ٥٥٨، ٥٧٨؛ ب. س جيرار، مرجع سابق، ص ٣٠؛ سامويل برنارد: النقود العربية المتداولة في مصر، وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، ج ٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٧٢، ٧٣.

(١) ب. س جيرار: مصدر سابق، ص ٣١٨.

(٢) السيد سمير عبد المقصود: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٧.

(٣) سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٠.

(4) Browne, W.G: Nouveau Voyage Dans La Haute Et Bass Egypte, La Syrie, La Dar-
Four, Ou Aucun Europeen Navoit Penetre, Fait Depuis Les Annees 1792 Jusqu,
En 1798, Tome second, Paris 1800,P162.

وقد ظهر عدد كبير من التجار الشوام بدمياط الذين اتخذوها مقرًا لنشاطهم التجاري ومسكنًا لمعيشتهم، بالإضافة إلى وجود بعضهم في وكالات استقروا بها واتخذوها مقرًا لأعمالهم التجارية كوكالة البطيخ ووكالة الباشا^(١).

الصادرات

وقد شملت الصادرات المصرية إلى بلاد الشام عبر الطريق البحري الأرز، ويرسل في السنة العادية عن طريق ميناء دمياط وحده ٣٠ ألف إردب من الأرز بسعر ٢٠ إلى ٢٢ بوظافة للإردب^(٢). والخيار شنب وهو نبات ذو فائدة طبية علاجية يمثل إحد المنتجات التي تنبت بكثرة في بساتين ثغر دمياط، حيث يُصدَّر منها إلى بلاد الشام^(٣). والجلود والأقمشة والحناء، وتعتبر سلع تصديرية رئيسة، بالإضافة إلى البن والقمح، العدس، والشعير والحمص، والكمون، والزعفران، والكتان، بالإضافة إلى بذور النيلة، والتمر هندي، والسمن، وصدف الأحجار الكريمة، وحبوب المسابح المصنوعة من نواة ثمرة الدوم، والفلفل، والزنجبيل، والعييد السود^(٤).

وكان الحصير يجد سوقًا رائجة في مدن الشام، وماء الورد الذي كان يُصدَّر إلى سوريا والسمن المملح، والسكر، والنظرون، والمشغولات الفضية من الحلي والأسرجة والأثاث المصنوع من الحديد والنحاس الأصفر، والمشروبات الخشبية، والموسيلين والقطن^(٥).

وتقل أو تزيد مصاريف الشحن من دمياط إلى موانئ سوريا المختلفة بحسب وفرة أو قلة السفن التي تقوم بالنقل، وتتراوح هذه المصاريف بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مديني لكل بالة بضائع وزنها ٥ قناطير^(٦).

(١) السيد سمير عبد المقصود: مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) ب. س. جيرار: مصدر سابق، ص ٢٦٤.

(٣) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٤) سحر علي حنفي: مرجع سابق، ص ٣٧.

(٥) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٤-٢٨٧.

(٦) ب. س. جيرار: مصدر سابق، ص ٢٦٦.

الواردات

وقد تمثلت الواردات من بلاد الشام إلى مصر في بعض المواد الخام المتنوعة مثل غزل الحرير الذي يَرد من سوريا إلى الصناع في مدن دمياط والمحلة وسمنود، حيث يُصنَع فيها ثم يعاد تصديره إلى هذه البلاد، والقطن ومواد أخرى مما تحتاجه صناعة النسيج، وكذلك المشمش وقمر الدين والتبغ. وكان القماش الوارد من بلاد الشام يُحتم في ديوان الجمرك بدمياط بخاتم سلطاني إشارة إلى سداد الجمارك عنه وتميزًا له عن الأقمشة المصنوعة في مصر^(١).

كما كان الصابون البيروتي والنايلسي وحجارة الطواحين والزبيب والتين وأصناف الفواكه والعجوة والجبن القرص الرومي والكبريت تَرد إلى دمياط من نواحي بلاد الشام^(٢)، والقطن الوبر والأقمشة القطنية، وكمية قليلة من الشمع من نابلس^(٣)، ويُجلب من سوريا أيضًا بذور السمسم، وتصل منها سنويًا ألفا قفة سعة كل منها نصف إردب، ويُباع هذا المكيال في القاهرة بحوالي ٤ بوظاقات^(٤)، كما كان يجلب من دمشق أقمشة حريرية من النوع المسمى (قطني) من إنتاج مصانع هذه المدينة، ويُجلب منها كذلك أقمشة من القطن تُسمى أتكي «أو عاتكي» شامي؛ ثم المشمش المجفف، وعجين المشمش المسمى «قمر الدين»، وبالإضافة إلى ذلك فإنه تأتي عن طريق دمشق شيلان من الكشمير^(٥).

وكان من الطبيعي أن تتوقف التجارة بين هذين البلدين في أثناء احتلال الجيش الفرنسي لمصر؛ وحيثُ كان التعامل يتم مع ملتزم الصيد في بحيرة المنزلة. وكانت السلع التي تخزن في ميناء دمياط تُنقل عبر هذه البحيرة إلى صان والطينة، حيث كانت تأتي لتأخذها قوافل من العرب السوريين^(٦).

(١) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٢) نفسه.

(٣) سحر علي حنفي: مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) ب. س. جيرار: مصدر سابق، ص ٢٥٩، ٢٦٠.

(٥) نفسه، ص ٢٦١.

(٦) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٦٥.

٢- التجارة مع الدولة العثمانية

كان للسياسة التي اتبعها الحكم العثماني، في عدم فرضه أي قيود على حركة السكان وممارسة نشاطهم الاقتصادي في أي بلد من البلدان التي خضعت للدولة العثمانية في المناطق المختلفة أثرٌ واضحٌ على عودة النشاط الاقتصادي إلى السوق المصرية منذ منتصف القرن ١٠ هـ/ ١٦ م^(١). ونتيجة لهذه السياسة تزايد النشاط التجاري بالمدينة^(٢).

الصادرات

كانت الحبوب هي أبرز هذه الصادرات؛ حيث كانت دمياط مركزاً ترد إليه الحبوب من سائر نواحي الدلتا والصعيد، ولعب تجار دمياط دوراً مهماً في شراء الأرز من مناطق إنتاجه في الدلتا وفارسكور، وكانت حواصل ووكانل الأرز في ثغر دمياط غاية الراغبين في شرائه من التجار الشام، والأترك، وكثيراً ما جمعت المشاركة التجارية بينهم وبين التجار من أهل دمياط، وكان الميدان الأرحب لهذه المشاركات هو تجارة الأرز الذي كان يرسل إلى نواحي الشام وآسيا الصغرى مبيضاً ومعبأً في عبوات مختلفة أسمتها الوثائق زناييل أو مطبوقات أو غزوايات^(٣).

وكان يُصدَّر من ميناء دمياط في القرن الثامن عشر في المتوسط ٢٠٥٤٤ إردباً تقريباً من الأرز سنوياً، يذهب إلى الدولة العثمانية بولاياتها الآسيوية والأوروبية، وقد بلغت نسبة ٧٢٪ من إجمالي الأرز المصدَّر من دمياط^(٤).

وتجب الإشارة إلى أن كل الصادرات المتنوعة المرسله إلى السلطنة العثمانية بإسلا مبول كانت لا تدفع عنها رسوم جمركية في الموانئ المصرية^(٥)، وشمل ذلك المواد

(١) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٥٠.

(٣) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(٤) محمد عفيفي: المصالح الفرنسية في ميناء دمياط في القرن الثامن عشر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٧، سنة ١٩٩٠، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٧١.

(٥) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٤.

الأولية المستخدمة في صناعة النسيج وبخاصة مواد الصباغة^(١)، والسكر الخام المصنوع في دمياط من سلع التصدير المهمة إلى المطابخ السلطانية، كما كانت تُرسل الحبال المصنوعة في دمياط إلى الترسخانات السلطانية في مصر وإستنبول^(٢) وإلى جانب المشاق، الذي يُستخدم في صناعة السفن وإصلاحها والذي يمنع تسرب المياه إلى هذه السفن، بالإضافة إلى البن والفحم والبقساط والجلود الجاموسي المدبوغة والخيول^(٣).

الواردات

وقد تمثلت الواردات في الأخشاب التي كانت تُجلب إلى دمياط من إسلامبول فتصنع منها السفن ويحمل التجار كميات كبيرة منها إلى القاهرة وسائر مدن مصر، وتشمل بعض أصناف الخشب الصنوبر والبياض المدخن، وأنواع القرو، والسنديان، والخطب الرومي، بالإضافة إلى الحبوب وغيرها^(٤).

٣- التجارة مع أوروبا

وكانت هناك تجارة مصرية مع أوروبا عن طريق دمياط مثل التجارة مع فرنسا والبنديقية وترستا، وتوسكانيا وغيرها.

وقد استطاع العثمانيون تنشيط حركة التجارة الخارجية مع أوروبا بعقد المعاهدات التجارية مع دول أوروبا وكذلك مع إنجلترا وغيرها، ونتيجة لذلك تمتع التجار الأوروبيون والإنجليز وغيرهم بحرية الإقامة في الموانئ المصرية ومن بينها دمياط مما سهّل لهم أمور تجارتهم^(٥).

الصادرات

وكان يُصدّر من ميناء دمياط في القرن الثامن عشر في المتوسط ٨٠٠٠٠ إردب تقريبًا

(١) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٣) سحر علي حنفي: مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٤) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٨٧-٢٨٩.

(٥) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٦٥.

من الأرز سنويًا، إلى أوروبا، وقد بلغ نسبة تقدر بـ ٢٨٪ من إجمالي الأرز المصدر من دمياط^(١). وهى نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنسبة المصدرة للدولة العثمانية المقدرة بـ ٧٢٪.

وفي أواخر القرن الثامن عشر يقدر «جيرار» في وصفه للتجارة بين مصر وفرنسا إجمالي صادرات مصر من الأرز إلى فرنسا بحوالي ٥ آلاف إردب سنويًا، أي أن فرنسا تستورد من مصر ما يُقدر نسبته بـ ١٧,٥٪ من إجمالي الأرز المصدر للخارج، وحوالي ٥,٦٢٪ من إجمالي الأرز المصدر إلى أوروبا، مما يوضح أهمية الأرز المصري بالنسبة للتجارة الفرنسية^(٢).

وفي عام ١٧٨١م، غادر ميناء دمياط ٣٩ سفينة محملة بالبضائع منها: ثماني سفن فرنسية متجهة إلى مرسيليا، وعشر سفن بندقية أبحرت إلى قبرص والشام، وسفيتان روسيتان اتجهتا إلى قبرص والشام^(٣).

هذا بالإضافة إلى ما كانت تصدره دمياط إلى فرنسا من سلع أخرى كالزعفران وملح الشادر، والقطن المغزول، والأقمشة القطنية والكتانية، وجلود الجاموس والأبقار^(٤).

وكانت دمياط تصدر إلى البندقية وترستا معظم السلع السابقة، بالإضافة إلى ملح البارود^(٥).

الواردات

فقد تمثلت فيما يُرَد من فرنسا من الأصواف والنيلة والأسلحة ومختلف مواد صناعة

(١) محمد عفيفي: مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢) ب. س. جيرار: مصدر سابق، ص ٣٣٩.

(٣) عبد الوهاب بكر: ميناء دمياط ودوره في العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الليفانت خلال القرن الثامن عشر، بحث ضمن كتاب مصر وعالم البحر المتوسط في العصر الحديث، إشراف: رءوف عباس حامد، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٧.

(٤) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٧٣.

(٥) ب. س. جيرار: مصدر سابق، ص ٢٩٤-٣٠١.

النحاس والجوخ^(١) والمنسوجات والورق والخزف وأسلحة النحاس. والزنك والصلب من ألمانيا^(٢).

كما يرد الخرنوب من قبرص، والتبغ والحديد والصناديق والرقيق والشيلان والقار من آسيا الصغرى، حيث تجد طريقها إلى سائر نواحي مصر عبر الموانئ المصرية ونهر النيل^(٣).

وقد أثبتت التقارير الفرنسية أن دمياط استقبلت عام ١٧٨٣ م ما قيمته ١٠,٤٦٥,١٢٥ جنيهًا إنجليزيًا، وصدرت ما قيمته ١٠,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي^(٤).

أما البندقية وترستا فكان يرد منها أجواخ خفيفة تقليد لأجواخ فرنسا، وأجواخ حمراء اللون بالغة السمك وغيرها^(٥).

ويثبت هذا أن ميناء دمياط شغل قدرًا لا بأس به من تجارة مصر مع أوروبا مع استئثار الإسكندرية بالقسط الأكبر من ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا.

وقد ارتبطت دمياط أيضًا بموانئ بلاد المغرب العربي: درنة وطرابلس وتونس وجربة والجزائر وفاس ومراكش، وكان القليل من السفن المغربية هو الذي يصل إلى دمياط، وتحمل هذه السفن إلى جانب الحجاج الزيت المعد للحرمين الشريفين^(٦).

ب- التجارة الداخلية

عرفت دمياط نوعين من الأسواق في العصر العثماني، الأسواق المتخصصة؛ أي التي تخصصت في بيع نوع معين من السلع أو البضائع، وارتبط معظم هذه الأسواق بالشارع

(١) ب. س. جبرار: مرجع سابق، ص ٣٠٥-٣٠٧.

(٢) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٣٠٢.

(٣) نفسه: ص ٢٨٨.

(٤) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٧٤.

(٥) نفسه.

(٦) عبد الحميد حامد سليمان: مرجع سابق، ص ٢٩٣.

الأعظم كسوق الحصريين وسوق القماش، والأسواق العامة والسويقات كسوق البحر وسوق عميرات وغيرها، وهي التي لم تخصص في بيع سلع معينة بل العديد من السلع^(١)، ومن أشهر أسواق ثغر دمياط الرئيسة: سوق الحسبة وكان به عدد كبير من الحوانيت والحواصل والوكائل، ومن أسواقه الفرعية سوق الحدادين وسوق البزازين، وسوق الحريرين. ومن الأسواق الرئيسة في هذا الثغر أيضًا: سوق السمك إحدى السلع الرائجة بدمياط وكذلك سوق قنطرة الخواصين، وهي قنطرة كانت تقع على خليج النوارى إلى الشرق من ثغر دمياط، وكان يقام عندها سوق دائم. وبالأطراف الشمالية للثغر أقيم سوق المنشأة لخدمة الامتداد العمراني في هذا الثغر^(٢).

أما عن علاقة دمياط بالأقاليم المصرية الأخرى، فقد أتاح النيل كمجرى ملاحى دائم لدمياط وسيلة سهلت اتصالها بجميع المدن والقرى الواقعة على ضفتي النهر في مصر حتى أسوان جنوبًا، وبهذا استفادت من موقعها كميناء مهم تخدم مجموعة من الطرق التجارية المهمة، فأصبحت مستودعًا لتجارة مدن الدلتا والصعيد الواقعة على النيل، وأصبحت منفذًا لتصريف هذه المنتجات في بلاد الشام وأوروبا وغيرها بالقدر نفسه كانت مستودعًا لواردات مصر من مختلف النواحي كما رأينا^(٣).

٥- الثقافة

كانت الحياة الثقافية بدمياط - كعادتها منذ الفتح العربي لمصر - تقتصر على المساجد وما يلحق بها من معاهد دينية، وكان يشتهر من حين لآخر بعض شيوخ الدين والفقهاء واللغة^(٤).

ومن اشتهر من أبناء دمياط في القرن السابع عشر: محمد بن يوسف بن عبد

(١) عبد الحميد سليمان: مرجع سابق، ص ١١٨-١٣١.

(٢) نفسه، ص ٢٢٦.

(٣) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢١٤.

القادر الدمياطي^(١)، وعمر بن أبي بكر الفارسكوري^(٢)، وأبو السعود بن صلاح الدين الدنجيهي المولود بدمياط ١٠٦٠هـ/١٦٤٩م^(٣)، وأحمد البنا الدمياطي، وعلي الشوربيجي خفاجي، ويوسف خفاجي، وولده محمد وإبراهيم منشى جامع البديري وغيرهم^(٤).

أما في القرن الثامن عشر: مصطفى أسعد اللقيمي ١٦٩٣-١٧٦٥م وُلِد ونشأ في دمياط وأصل أجداده من الطائف، ومن أهم كتبه: «موانح الأُنس بالرحلة لوادي القدس»^(٥) و«المدامة الأرجوانية في المقامة الرضوانية»^(٦). ومحمد أبو حامد البديري الدمياطي، ومحمد بن عيسى بن يوسف الدمياطي، وأحمد البرير، وعلي حسين خفاجي، وأولاده، والأسقف جبرائيل وهبه وغيرهم^(٧).

٦- الأحوال السياسية

حرص السلطان العثماني سليم الأول بعد فتح مصر واستتباب الأمور بالقاهرة على الذهاب إلى دمياط، فقدّم له أهلها من الأغنياء الهدايا والتحف، مما جعله يقابل ذلك بتوزيع الهدايا والخلع والإنعامات على الأهالي^(٨).

وقد لعبت دمياط دوراً رئيساً في الصراعات السياسية التي نشبت بين الأمراء المماليك في القرن ١٢هـ/ ١٨م؛ حيث كانت في قلب الأحداث، فضلاً عن كونها ظلت منفى لبعض الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات العسكرية، كما حدث في وقعة الصناجق

(١) أخبار دمياط: عدد ٣ إبريل ١٩٥٠، ص ٣.

(٢) أخبار دمياط: عدد ٩ مارس ١٩٧٠، ص ٧.

(٣) نفسه.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٥) خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج ٧، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣٠.

(٦) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٥٧، ص ٢٤٩.

(٧) أخبار دمياط: عدد ٩ مارس ١٩٧٠، ص ٧.

(٨) أوليا جلبي: سياحته مصر، ترجمة: محمد علي عوني، تحقيق: عبد الوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، تقديم ومراجعة: أحمد فؤاد متولي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٨٣.

ووقع القبض على «إبراهيم كتخدا القيصرلي» من الانكشارية الذي حُكِمَ بنفيه إلى دمياط ثم إلى قبرص^(١).

وفي ولاية «حسن باشا السلحدار» عام ١٦٨٨ م نفى إلى دمياط جملة من أعدائه^(٢). ومنها ما يؤكد «الجبرتي»، ففي شهر ربيع الأول سنة ١٢١٨ هـ / يونيو ١٨٠٣ م اشتد النزاع بين «عثمان بك البرديسي» وبين حاكم مصر «محمد خسرو باشا»، وقتل الكثير من أتباع الفريقين؛ يقول الجبرتي: «... ثم هجم المصريون (يقصد المهالك أعوان البرديسي) على دمياط ودخلوها... ونهبوها، وأسروا النساء، وافتضوا الأبقار، وأخذوهم أسرى، وصاروا يبيعونهم، وفعلوا أفعالاً شنيعة من الفسق والفجور، وأخذوا حتى ما على أجساد الناس من الثياب، ونهبوا الخانات والبيوت والوكائل والمراكب...»^(٣). وهكذا كانت دمياط تستقبل بين الحين والحين في العصر العثماني أشكالا وأنماطا من المتعادين بالقاهرة.

٧- دمياط ومواجهة الحملة الفرنسية

وصل أسطول «نابليون بونابرت» أمام الإسكندرية في أول يوليو ١٧٩٨ م، وبعد أن احتلها أرسل قوة لاحتلال رشيد^(٤).

وقد أثبت علماء الحملة الفرنسية في أبحاثهم أن دمياط كانت ثاني مدينة في القطر المصري بعد القاهرة، ولهذا عنى الفرنسيون بدمياط عناية خاصة، فأرسلوا إليها بعد الاستيلاء على القاهرة فرقة من الجيش الفرنسي في أوائل أغسطس سنة ١٧٩٨ م، وعين الجنرال «فيال» Vial حاكماً على مديرتي المنصورة ودمياط^(٥).

(١) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٦، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٠٥.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٥) جمال الدين الشيال: مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصادياً، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٧.

غير أن سكان هاتين المديريتين لم يخضعوا للفرنسيين، بل قاوموهم مقاومة عنيفة، وقاموا بثورات خطيرة أفضت مضاجع الفرنسيين وأتعبتهم، وكانت دمياط وقرى بحيرة المنزلة مقر تلك الثورات، وكان بطلها ومحركها حسن طوبار زعيم إقليم المنزلة^(١).

وقد حاول «فيال» حاكم دمياط أن يستميله إليه بكل الوسائل ولكنه لم يفلح، وفي الوقت الذي كان «حسن طوبار» يقود فيه ثورات المنزلة، ويحشد أساطيله بالبحيرة لمهاجمة الفرنسيين قامت الثورة في دمياط نفسها في أوائل سبتمبر ١٧٩٨م، واشترك فيها أسطول «حسن طوبار» الذي تحرك في بحيرة المنزلة حتى وصل إلى غيط النصارى شرقي دمياط^(٢)، واستطاعوا أن يقتلوا الحراس الفرنسيين، إلا أن فيال استطاع إخماد ثورة دمياط^(٣)، والسيطرة على قرية الشعرا وعزبة البرج وغيرها، ونهبها نهبًا تامًا، وكانت دمياط أشبه بسوق أو مولد، باع فيه الجنود الفرنسيون ما نالته أيديهم من النهب والسلب^(٤).

وأرسل نابليون الجنرال «دوجا» Douga للإشراف على بحيرة المنزلة، كما أرسل إلى دمياط بعض السفن المسلحة مددًا للقوة العسكرية هناك، على أن مركز الفرنسيين ظل مزعزعًا في هذه المنطقة^(٥). علم نابليون من تقرير قواده أن منطقة دمياط لن تخضع للفرنسيين إلا إذا قضى على «حسن طوبار» في المنزلة، والمسيطر على بحيرتها بأساطيله ورجاله^(٦)، فأرسل قائدًا آخر من قواده يسمى «أندريوسي» Andreossi للإشراف على إخضاع هذه المنطقة^(٧)، واتخاذ دمياط موقعًا حربيًا منيعًا، ودراسة بحيرة المنزلة ليتعرف إلى أي حد يمكن استخدامها في حالة الهجوم على مصر من جهة سوريا أو الهجوم على

(١) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١ مارس ١٩٦٥، ص ٧.

(٣) عبد الرحمن زكي: حصون دمياط ورشيد، مجلة الجيش، المجلد ٦، العدد ٤، سنة ١٩٤٤، ص ٥٦٢.

(٤) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٥٧، ٥٩.

(٥) أخبار دمياط: عدد ١ مارس ١٩٦٥، ص ٧.

(٦) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٧) أخبار دمياط: عدد ١ مارس ١٩٦٥، ص ٧.

سوريا من جهة مصر^(١)، واتصل هذا القائد بقواد الحاميات الفرنسية المقيمة بدمياط وحوها، ووضع الخطة للاستيلاء على المنزلة معقل «حسن طوبار»^(٢)، واستطاع الفرنسيون عن طريق حملتين: إحداهما برية، والأخرى بحرية الاستيلاء على المنزلة والمطرية ودمياط وقضى على المقاومة التي كان يديرها «حسن طوبار»^(٣).

وقد استطاع الفرنسيون الدخول إلى المدينة حقاً في أوائل أكتوبر، ولكن بعد أن خرج منها كل أهلها، ولم يتركوا بها إلا الشيوخ والنساء؛ وقد فرَّ «حسن طوبار» إلى غزة، وبقى بها إلى أن عاد به نابليون بعد أن فشل في حملته على سوريا، وأقام في بلدته ملتزماً السكنية والهدوء، فقد احتفظ الفرنسيون بابنه رهينة عندهم في القاهرة، ليتأكدوا من ولائه وهدوئه، وقد مات ١٨٠٠ م، فنشرت جريدة الحملة الرسمية كورييه ديلجبت (Le Courrier de L Egypte) خبر وفاته^(٤).

وقد عُني الفرنسيون بعد إخضاع هذه الثورات بتحسين منطقة دمياط وإنشاء القلاع بها، فأنشأوا قلعة بقرية البرج بالبر الشرقي للنيل تجاه رأس البر، وقرية البرج هذه كان قد هدمها «بونابرت» لقيام أهلها ليلاً على جنود حاميته وذبحوا منهم عدداً كبيراً، وبني بأنقاضها تلك القلعة^(٥).

وقد شيد الفرنسيون كذلك على مدخل بوغاز دمياط شرقاً وغرباً قلعتين شيدتا على طراز الاستحكامات الدائمة الموافقة لأسلحة ذلك الوقت القريبة المرمى الضعيفة التأثير^(٦).

(١) أخبار دمياط: عدد ١ مارس ١٩٦٥، ص ٧.

(٢) جمال الدين الشيبان: مرجع سابق، ص ٥٩، ٦٠.

(٣) عبد الرحمن الرفاعي: مصدر سابق، ج ١، ص ٣٦٠.

(٤) رضا أسعد شريف: مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٥) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ٥٦١.

(٦) نفسه.

وقد أقاموا هذه القلاع جميعًا على أنقاض الأبراج والقلاع القديمة التي يبدو أنها كانت قد تهدمت وتشعث بنيانها في العصر العثماني^(١)، وسوف يجدد محمد علي هذه القلاع كما سنرى.

هذه كانت لمحة سريعة عن دمياط قبل فترة الدراسة، تبينَّ منها أهمية دمياط ودورها الفاعل عبر تاريخ مصر قبل عصر محمد علي، فهل كانت لها أهمية ودور مماثل في تاريخ مصر في عهد محمد علي وحتى بدايات القرن العشرين؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه في الفصول التالية بشيء من التفصيل.

(١) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٦٠.

الفصل الأول الإدارة والقضاء في دمياط

أولاً - الإدارة

- ١ - تطور الحدود الإدارية
- ٢ - ديوان محافظة دمياط
- ٣ - الجهاز الإداري بديوان المحافظة

ثانياً - القضاء

- ١ - القضاء في عصر محمد علي
- ٢ - القضاء في عصري عباس وسعيد
- ٣ - القضاء في عصر إسماعيل
- ٤ - القضاء في ظل الاحتلال البريطاني

أولاً- الإدارة

١- تطور الحدود الإدارية لدمياط

مرت حدود محافظة^(٥) دمياط منذ نشأتها بعدة تطورات من الناحية الإدارية بين الاتساع تارة والانكماش تارة أخرى، حيث كانت تضم تحت إدارتها أقاليم أخرى خارجة عن نطاقها أو أجزاء منها، وأحياناً أخرى كانت دمياط برمتها تنطوي تحت لواء إقليم إداري آخر.

وقد اختلفت المصادر والمراجع حول تحديد عام بعينه لنشأتها كمحافظة، فمنها من قال إنها أنشئت سنة ١٨١٠ م^(١)، واتفق البعض معه^(٢)، في حين ذكر آخر أنها تأسست عام ١٨١٧ م^(٣)، ومنهم من قال إن دمياط أصبحت وحدة إدارية مستقلة باسم محافظة عام ١٨٠٧ م^(٤) في حين لم يذكر «الجبرتي» في كتابه (عجائب الآثار) عامًا محددًا لإنشاء محافظة

(٥) محافظة: أطلق هذا الاصطلاح في البداية- منذ عهد محمد علي- على المدن التي تقع على شاطئ البحر ولها توابع أو ضواحي، وكذلك مدينة مصر القاهرة، والتي يدير أعمالها حاكم يُعرف بالمحافظ وقد تبعت للداخلية بعد إنشائها، ثم أطلق- فيما بعد- على باقي الأقاليم التي كان يطلق عليها مديريات. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألقاب، مرجع سابق، ص ٤٧٥.

(١) محمد رمزي: مرجع سابق، ص ٨.

(٢) أحمد فتحي زغلول: الحمامة، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٠٠، ص ٦٦؛ وكذلك نقولا يوسف، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

(٣) أمين سامي: تقويم النيل، ج ٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٦٥؛ عبده عبده شرارة: تاريخ ما أمهله التاريخ دمياط، دن، ١٩٣٩، ص ٩١.

(٤) زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥ - ١٨٨٢، ط ١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٥.

دمياط؛ حيث ذكر «تقلد حسن أغا سرشمة (سرجشمة)»^(*) إمارة دمياط عوضاً عن «أحمد بيك» وذلك يوم ١٦ شوال ١٢٢٢هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٠٧م^(١). وكذلك «علي مبارك» في (الخطط التوفيقية)، حيث ذكر «فقد علمت أن مدينة دمياط من أعظم الثغور الإسلامية بديار مصر»^(٢). ومن خلال الوثائق التي اطلعنا عليها كانت أول وثيقة تذكر لفظ محافظ على من يتولى دمياط في ٤ يوليو ١٨٠٤م عندما صدر فرمان^(**) إلى عبد الله «أمين الجمرك ومحافظ ثغر دمياط»^(٣)، في حين أشارت وثيقة أخرى في يوليو ١٨٠٥م بإحالة وظيفة محافظ الثغر إلى مصطفى باشا^(٤).

ولكن من الواضح ظهور لفظ محافظ لمن يتولى إدارة دمياط أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وعلي أية حال يمكن أن نخلص من خلال الوثائق إلى استقرار إطلاق اسم محافظ على من يتولى الإدارة بدمياط كان عام ١٨١٠م^(٥).

وسوف نتناول عرضاً لتطور الحدود الإدارية لمحافظة دمياط خلال الفترة من ١٨١٠ - ١٩٠٦م.

عندما تولى محمد علي حكم مصر أعاد النظر في التقسيم الإداري لها بأن جعلها تتكون من سبع مديريات منها أربع في الوجه البحري، وثلاث في الوجه القبلي. أما

(*) سرشمة (سرجشمة): لفظ فارسي معناه: ينبوع عين الماء، وهو رئيس العساكر غير النظامية ضابط برتبة رائد. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ، مرجع سابق، ص ٣١٧؛ عفاف لطفي السيد: مصر في عصر محمد علي، ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٢٦.

(١) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٧، ص ١٢٣.

(٢) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٢.

(**) فرمان: الجمع فرامين، وفرمانات، هو لفظ فارسي معناه: أمر، حكم، براءة، مرسوم ملكي، وإرادة سلطانية، ما يصدره السلطان أو الملك من الكتب للولاة والوكلاء. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم، معجم الألفاظ، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

(٣) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة دمياط، سجل ٢٩٦، ص ٣٢، وثيقة ٢٧، ٢١ ربيع الثاني ١٢١٩هـ / ٢٩ يوليو ١٨٠٤م.

(٤) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة دمياط، سجل ٢٩٨، ص ٢٧، وثيقة ٢٧، ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٢٠هـ / ١٨ يونيو ١٨٠٥م.

(٥) دار الوثائق القومية، سجلات محكمة دمياط، سجل ٣٠٤، ص ٢٣، وثيقة ٢١، ٦ شوال ١٢٢٥هـ / ١٩ أكتوبر ١٨١٠م.

القاهرة والإسكندرية ورشيد والسويس ودمياط فكل منها محافظة^(١). وبذلك جعل محمد علي للمدن الساحلية والثغور خصوصيتها.

وفي عام ١٨٢٨ م ألحقت بمحافظة دمياط ثلاث قرى من مأمورية محلة دمنه^(٢)، وتذكر إحدى الدراسات أنه عندما أجرى محمد علي تعديلاً جوهرياً على الهيكل الإداري للأقاليم المصرية عام ١٨٣٣ م وذلك بإلغاء الولايات والمأموريات وجعلها مديريات، وقسم كل منها إلى مقاطعات، وجعل دمياط مقاطعة على شكل مركز، ويتبعها بعض القرى والشطوط، من الشعرا إلى مصب النيل، وتشمل أيضاً جزر بحيرة المنزلة^(٣). ومن خلال الوثائق لم يثبت يوماً أن دمياط مديرية أو مقاطعة، وإنما ظل يُطلق عليها محافظة طوال فترة الدراسة، وكان محافظها في تلك الفترة خليل أغا^(٤). ويذكر «محمد فؤاد شكري» أن دمياط في عصر محمد علي كانت تضم دمياط وفارسكور والمنزلة وبكل منهم ثلاثة أخطاط^(٥)، كما ضمت إليها شربين وطلخا^(٦). وبذلك أصبحت محافظة دمياط تضم كلاً من فارسكور والمنزلة وشربين وطلخا.

وفي عهد عباس باشا (١٨٤٨-١٨٥٤ م)، ظلت دمياط محافظة ولم يجر لها أي تعديلات إدارية. وباعتلاء محمد سعيد الحكم (١٨٥٤-١٨٦٣ م) أمر بإحالة شطوط دمياط^(*) التي كانت تتبع مديرية الدقهلية إلى محافظة دمياط، بناء على طلب مدير الدقهلية باعتبار أن

(١) عبد الرحمن الراجعي: عصر محمد علي، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٢٩.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٨٨، ٣٨٩.

(٤) دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣١٩، غاية صفر ١٢٤٩هـ | ١٨ يوليو ١٨٣٣ م؛ وكذلك الوقائع المصرية: عدد ١٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٣٢ م.

(٥) محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٦٢٥.

(٦) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ٢٨.

(*) شطوط دمياط: كان يُطلق على ناحية مالية ذات زمام من سنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠ م، وكانت هذه الناحية تتكون من عدة عزب قسمت من الواجهة الإدارية في سنة ١٨٧٢ م إلى تسع نواح، وكانت تُسمى شطوط دمياط؛ لأنها واقعة على الشاطئ الشرقي لفرع النيل الشرقي في ضواحي دمياط. انظر: محمد رمزي، مرجع سابق، ص ٢٤٤، وقد أُطلق عليها وما جاورها اسم بلاد الأرز وذلك عام ١٨٩٣ م، انظر المقطم: عدد ٣١ يناير ١٨٩٣، ص ٢.

هذه الشطوط هي الحد الفاصل بين الدقهلية ودمياط، وأن فصلها من الدقهلية وإلحاقها بدمياط يؤدي إلى تحصيل أموالها بسهولة^(١). وقد أدى إحالة شطوط دمياط إلى المحافظة إلى إنشاء إدارة خاصة لها تتبع المحافظة وتضم خمسة أشخاص من المعاوين والكتبة والقواسمة^(٢)، واستمرت تبعيتها لدمياط حتى أغسطس ١٨٦٣ م، ثم أحيلت مرة أخرى إلى مديرية الدقهلية حتى عام ١٨٧٧ م^(٣).

كما ألحقت إدارة وحسابات القلاع والطوابي^(٤) الكائنة بدمياط لديوان محافظة دمياط بعد أن كانت مُلحقة بسواحل الإسكندرية^(٥).

علي أية حال، استمر وضع إدارة الوظائف العليا في المحافظة والمديريات الأخرى كما كان في عهد محمد علي وإن كان سعيد قد أشرك العنصر المصري في وظائف حكام الأخطاط ونظار الأقسام بنسبة الثلث بعد أن كانت تلك الوظائف وقفاً علي الأتراك وحدهم^(٥).

وباعتلاء إسماعيل حكم مصر (١٨٦٣-١٨٧٩ م) قُسمت مصر إلى أربع عشرة مديرية، وصارت المحافظات تسعاً وهي: القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد والعريش والإسماعيلية والسويس والقصير. ويرأس المديريات المديرون، والمحافظات محافظون^(٦).

(١) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٥ محرم ١٢٧٥ هـ / ١٢ أغسطس ١٨٥٨ م.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٣) نفسه: ص ٥٢.

(٤) الطابية: كلمة تركية تعني المترس أو القلعة، ولكن الدكتور أكمل الدين إحسان أغلو يرى أنها محرّفة من الكلمة العربية «تعبية» بمعنى الاستحكام العسكري أو المترس، أما الأستاذ أحمد عيسى فقد عرفها بأنها «تحصينات سريعة تُقام على هيئة هلالية الشكل، يمتدح وراءها المحارب للمراقبة أو الحماية». ولكن لم تكن كل الطوابي هلالية الشكل فبعضها اتخذ شكل قلعة حصينة مربعة أو مستطيلة الشكل حتى إنها وردت بكلا اللفظين طابية وقلعة، انظر: محمد علي عبد الحفيظ، المصطلحات المعمارية في وثائق عصر محمد علي وخلفائه، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٥ ص ١٢٥.

(٤) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ١٤، أمر كريم إلى محافظ دمياط، ٢٧ جادى الآخرة ١٢٧٢ هـ / ٤ مارس ١٨٥٦ م.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٦) محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٤، ص ١٩٣.

وفي بداية عهد إسماعيل، بدأ انكماش محافظة دمياط، ففي عام ١٨٦٣م أصدر قرار بفصل شطوط دمياط عنها وإلحاقها بمديرية الدقهلية- كما ذكرنا-^(١) وبناء على ذلك فقد التمس مشايخ شطوط دمياط من إسماعيل باشا إرجاع تبعيتها إلى محافظة دمياط، ولكنه أحال ذلك الأمر إلى تفتيش بحري الذي رفض طلب القرار الصادر من المجلس الخصوصي^(٢). واستمرت هكذا تابعة في الإدارة لمديرية الدقهلية، وفي الضبط والربط لمحافظة دمياط حتى بعد عام ١٩٠٢م^(٣). كما فصلت مصلحة المطرية من المحافظة وألحقت بالمالية^(٤)، ثم صارت ذات إدارة مستقلة تمامًا عن المحافظة^(٥).

وأيضاً فصل الجمرك وألحق بنظارة المالية، كما ألحقت طوابيها بنظارة الجهادية. واقتصر اختصاص محافظة دمياط على المستشفى ووابور الأرز والكورنتينة^(٥) ووريكو عوايد الأملاك والمحكمة والأجزخانة والسيارج^(٥٥) والتمغة^(٦).

وفي بداية عام ١٨٧٦م، انضمت المطرية مرة أخرى إلى محافظة دمياط^(٧) ثم انفصلت

(١) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة ٢٥، أمر كريم إلى محافظ دمياط، ٢٨ صفر ١٢٨٠هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٦٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: أدرج الدار: درج ١٦، من المجلس الخصوصي إلى الداخلية، ١٨ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٦٧م.

(٣) جدول يشمل أسماء مديريات القطر المصري ومراكزها وبلادها وملحقاتها، تمّ طبعه بمطبعة نظارة الداخلية، ١٩٠٢م، ص ١٥٣.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث: محفظة ١٢٥، أمر كريم إلى محافظ دمياط، ٢٨ صفر ١٢٨٠هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٦٣م.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ٥٢.

(٥٥) كورنتينة: في التركية «قرانتينة» من الكلمة الإيطالية Quarantina بمعنى أربعين، والكورنتينة هي الحَجْر الصحي، وقد كان القادمون من الخارج الذين يشتبه في مرضهم يحتجزون في الحَجْر الصحي أربعين يوماً حتى تثبت سلامتهم من الأمراض الوبائية. وللكرنتينة اسم آخر هو اللازيتو. انظر، محمد علي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ١٥٣؛ عبدالسميع سالم المرادي، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٥٥) السيارج: مفرد سارجة، وهي معصرة للسمسم الذي يُستخرج منه زيت الشرج والمعروف باسم السرج. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث دفتر مجموع إدارة وإجراءات ١٨٢٥-١٨٦٣م، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٨٥.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث: محفظة ١٢٥، أمر كريم إلى محافظ دمياط، ٢٨ صفر ١٢٨٠هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٦٣م.

(٧) دار الوثائق القومية: مضابط محكمة دمياط: مضبطة ١١٦، ص ٦٣، ق ١٦٥، ٢٩ يناير ١٨٧٦م.

عنها وانضمت مرة أخرى في نوفمبر ١٨٨٩ م^(١)، واستمرت كذلك حتى عام ١٨٩٨ م؛ لأنها في ذلك العام ألحقت بمديرية الدقهلية وكذلك المنزلة^(٢).

وبذلك تقلصت حدود دمياط عما كانت عليه في عصر سابقه.

وقد بلغ طول الحدود الإدارية للمحافظة في جميع الاتجاهات ٦,٥ كم، بينما بلغت مساحة دمياط ١,٣٨ كم؛ وذلك من نهاية عصر إسماعيل وحتى أوائل عهد الاحتلال^(٣).

أما عن الحدود الإدارية لمحافظة دمياط من بداية إبريل ١٨٨٧ م وحتى ٨ مايو ١٩٠٦ م، فقد حددها دكريتو (أمر عال)^(٤). فقد شملت أحياء: الشرباصي، والشبطيني، والقنطرة، والبركة، والنصاري، والمحارقة والحطاب، والمرقب، والشهاية والربة، والجمعة، والربة، والحدادين، والكتاتنية، والعيد، والمنشية، ومحطة السواحل، والفنار. بالإضافة إلى رأس البر والمطرية التي تشمل الغصنة والتي تشمل القابوطي وتيس، والفحام، واشتوم الجميل، والشيخ بدر، والديبة، والعزبي، والشيخ سليم، وابن سلام، والشيخ نجد، وأم الريش، والعقيين والتي تشمل (البايا)^(٥).

وفي ٩ مايو ١٩٠٦ م، صدر قرار من نظارة الداخلية بإلغاء محافظة دمياط^(٦) وإلغاء مركز فارسكور التابع لمديرية الدقهلية، وضم بلاده إلى دمياط وجعلها مركزًا واحدًا باسم مركز دمياط، وقاعدته مدينة دمياط، ويكون تحت إدارة محافظ دمياط، ويتبع هذا المركز لمديرية الدقهلية^(٧).

(١) المقطم: عدد ٢٨ نوفمبر ١٨٨٩ م.

(٢) أخبار دمياط: عدد ٢٦ سبتمبر ١٩٥٥، ص ٣.

(٣) للمزيد من التفاصيل عن الحدود الإدارية للمحافظة خلال تلك الفترة، راجع: السيد خالد المطري: مدينة دمياط دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٩٠، ١٩١.

(٤) انظر: ملحق رقم (١٠).

(٥) تعداد سكان القطر المصري سنة ١٨٩٧، ج ١، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٩٨، ص ١١٦ وما بعدها.

(٦) انظر: ملحق رقم (٧).

(٧) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٩٠٦: المطبعة الأميرية بمصر، ١٩٠٦ م، ص ٩٩.

ونتيجة لذلك صدر قرار من نظارة الحقانية في ١٥ مايو ١٩٠٦م بتعديل زمام محكمتي مركز دمياط ومركز فارسكور، بأن تشمل دائرة اختصاص محكمة دمياط ما يلي:

دمياط- شط الخياطة- شط الشعرا - شط الشيخ درغام - شط جرية- شط عزبة البرج- شط عزبة اللحم- شط غيظ النصارى- شط محب والسيالة- العادلية- البصارطة- أولاد حمام- النجارين- الخليفة- السالمية- الضهرة- ميت الشيوخ- الحوراني- العبيدية- البستان وكفر طبيخة- الطرحة- العطوى- الغوايين- عزب القش.

بينما تشمل دائرة اختصاص محكمة فارسكور دائرة مركز دمياط الجديد ما عدا النواحي الداخلة في اختصاص محكمة مركز دمياط، على أن يسري مفعول ذلك القرار من أول يونيو ١٩٠٦م^(١).

ورأى الأهالي أن النظام الجديد سيؤدي إلى خراب مدينتهم وتحجيرها وتعطيل تجارتهم وتخفيض أسعار أملاكهم^(٢).

وقد قُدمت عدة اقتراحات من أهالي دمياط لإعادة المحافظة إلى ما كانت عليه؛ منها اقتراح عبد السلام العلابي الذي عدّد فيه الأضرار التي لحقت بدمياط، وتقلص مساحتها ودورها، وضرر أهاليها وكذلك فارسكور، وطلب من الجمعية العمومية مخاطبة الحكومة في إعادة محافظة دمياط إلى ما كانت عليه؛ صوتاً لها من الخراب المحقق وحفاظاً لكرامتها أدبياً^(٣). وقد تمت مناقشة شديدة بين الحكومة والدمياطيين وأرباب الجرائد، وفي النهاية قَبِلَ الكل أن يكون المستقبل حكماً بينهم، فإن ظهر بعد مضي مدة وجيزة ضرر للدمياطيين فالحكومة مستعدة لقبول مطالبهم^(٤).

(١) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٩٠٦: المطبعة الأميرية بمصر، ١٩٠٦، ص ١٠١.

(٢) المقطم: عدد ٣٠ يونيو ١٩٠٦.

(٣) الوقائع المصرية: ملحق عدد ٢٠ مارس ١٩٠٧م.

(٤) المقطم: عدد ١٣ يونيو ١٩٠٦.

وفي رأبي هذا يعتبر خطأ إدارياً وعلى أية حال، لم يستمر هذا الوضع طويلاً، فسرعان ما صدر قرار آخر عام ١٩٠٩م بإعادة دمياط^(١) إلى حالتها وجعلها محافظة كما كانت وإعادة مركز فارسكور، وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩١٠م^(٢).

٢- ديوان محافظة دمياط

من اللافت للنظر تركيز منطقة الحكم والإدارة بجانب منشآتها ومبانيها في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة على طول نهر النيل، فديوان المحافظة يقع بشارع الخمس على النيل، وإلى جواره سكن ديوان المحافظة، بينما يقع مقر الشرطة خلف ديوان المحافظة، كما يوجد مكتب البريد والتلغراف، ويوجد أيضاً مبني المحكمة الجزئية، أما ديوان الجمرك فيوجد بحي البركة وملحق به مخازن متنوعه^(٣).

ونظراً لأهمية موقع دمياط الجغرافي والتجاري، كانت الأعمال الملقاة علي عاتق ديوان المحافظة كثيرة، منها:

- إرسال تقارير وافية عن أحوال المحافظة إلى الباشا-حسب العادة- تحتوي على المعلومات الوافية عن المحافظة، وكان الباشا حريصاً على قراءة هذه التقارير وإبداء الرأي فيها^(٤). إلى جانب المحافظة على الجسور والترع والإشراف على المصانع في المحافظة^(٥)، وفي حالة إجراء التعدادات السكانية يكون على الديوان إجراء التعداد في نطاق المحافظة وإعداد قوائم له^(٦).

(١) انظر: ملحق رقم (٨).

(٢) محمد رمزي: مرجع سابق، ص ٨.

(٣) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٤) حلمي أحمد شلبي: الموظفون في عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ٤٢.

(٥) نفسه: ص ٤٣.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ١٧ ربيع الآخر

١٢٦٣هـ/ ٤ يناير ١٨٤٧م.

- القبض على المتسحبين الذين يعملون بدوائر المحافظة وغيرهم، وإعادتهم إلى بلادهم بعد التحقيق معهم^(١).
- واختص ديوان المحافظة بأن يكون مستعدًا لاستقبال كبار الزوار. فعندما زار الكونت «ريشامبور» مصر عام ١٨٦١ م، وأراد التنزه والسياحة في دمياط فما كان أن أرسل محمد سعيد باشا أمرًا لمحافظة دمياط بأن يستقبله بحفاوة واحترام وكرم وتواضع، ويوجب على أسئلته بإجابات مختصرة ويرافقه في زيارته^(٢).
- توفير المعلومات اللازمة في حالة طلبها فقد أرسل محمد سعيد باشا أمرًا لمحافظة دمياط بناء على طلب الباب العالي بشأن إرسال معلومات إلى جهرج الآستانة ببيان مقدار الأخشاب وسائر الأشياء المصدرة من العلائة وانطالية وايج ايلي إلى دمياط والإسكندرية^(٣).
- توفير العاملين اللازمين للأعمال الميرية بالمحروسة، منها ما طلبه محمد سعيد باشا من محافظ دمياط بجمع عشرة من المعلمين البنائين وإرسالهم إلى سليم باشا محافظ القلعة السعيدية للحاجة إليهم^(٤).
- إلزام الدواوين بوضع كشوف سنوية ببيان الأشياء والمهمات اللازمة للمصالح والأحجار والمواد اللازمة لإنشاء الترع والجسور، وتقديم هذه الكشوف إلى المجلس الخصوصي^(٥).

(١) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، تلخيص الأمر الكريم الصادر إلى محافظ دمياط، ٧ محرم ١٢٦٣هـ / ٢٥ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٢) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٧٦، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٨ جمادى الأولى ١٢٧٨هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٦١م.

(٣) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٧٦، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ١٦ رمضان ١٢٧٨هـ / ١٦ مارس ١٨٦٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٥ جمادى الأولى ١٢٧١هـ / ٢٣ يناير ١٨٥٥م.

(٥) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٧٦، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٣ شعبان ١٢٨٠هـ / ١٢ يناير ١٨٦٤م.

• السماح للمستخدمين الذين يريدون السفر لأداء فريضة الحج أو السفر إلى بلادهم لصلة الرحم بإجازة محدودة، وأما الذين يلتمسون الاستغناء عن الخدمة فيعطيهـم شهادة استغناء، ويصرح لهم بالسفر إلى بلادهم، وإذا وجد أشخاص مطرودين من الخدمة للأسباب المشار إليها يُعفى عنهم ويُقبلون في الخدمة إذا أُتيح ذلك^(١).

• تقديم المخاطبات أو المراسلات المتعلقة بالمصالح الأميرية وفقاً لمكانة المرسل إليه^(٢).

٣- الجهاز الإداري بديوان المحافظة

- المحافظ

تعتبر وظيفة المحافظ بدمياط^(٣) أهم وظيفة في المحافظة، وقد شغل منصب محافظ دمياط أكثر من خمسين محافظاً، وهم جميعاً من العناصر التركية والجركسية الذين تدرجوا في الوظائف العسكرية والإدارية المختلفة قبل الوصول إلى هذا المنصب^(٤)، وهو المسئول الأول عن ديوان المحافظة، وكان يتم تعيينه من قبل الجناح العالي ونظراً لأهمية المحافظة فكان من يُعين لها يُختار بعناية فائقة، ومثال ذلك عند تعيين علي غالب باشا محافظاً لدمياط في سنة ١٨٧٤م ذكر أن «محافظه دمياط نقطة مهمة ومعدودة من المواقع الحربية بالنسبة للاستحكامات الموجودة فيها فبناء عليه اقتضت إرادتي تعيينكم محافظاً لها فعندما تحيطون علماً بذلك يجب أن تبادروا بالذهاب إليها، وحيث إن هذه المحافظة مركز تجاري وموقعها دقيق يحتاج لبصيرة وعناية تامة فلذلك أن تباشروا أمورها بيقظة

(١) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٧٦، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ١٩ شعبان ١٢٧٩هـ / ٨ فبراير ١٨٦٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: عنقطة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٢ محرم ١٢٧٣هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٥٦م.

(٣) للمزيد من التفاصيل عن أسماء المحافظين وفترة حكمهم طوال فترة الدراسة انظر: ملحق رقم (١).

(٤) حلمي أحمد شلبي: مرجع سابق، ص ٤٢.

بالغة وهذا هو مكتوبي إليكم»^(١). ويشدد الجناب العالي على المحافظ بأن يهتم بالمحافظة ويستير أمورها بغاية الدقة، والعناية؛ وذلك لجلب رضا وتوجيهات جنابة الباشا^(٢). وقد قدر مرتب المحافظ بخمسة آلاف قرشاً شهرياً^(٣).

وبعد تولية المحافظ، كان الباشا يصدر أوامره إلى علماء وقضاة وأعيان دمياط بضرورة التعاون مع المحافظ في تحصيل الأموال الأميرية، وقد حدث ذلك عندما عين كل من: خليل بيك^(٤) وأحمد باشا^(٥) ومصطفى بك^(٦) وكذلك الأمير لاي محمود بك محافظين لدمياط^(٧).

وكثيراً ما كان يعين محافظ سبق له العمل كأمين جمرك مثلما حدث مع محمود بك الذي كان أميناً لجمرك الإسكندرية^(٨).

كما كانت تحدث حركة تنقلات بين المديرية ومحافظ دمياط، فقد عُين مصطفى بك الذي كان مديرًا للمديرية بني سويف محافظًا لدمياط، وذلك في سنة ١٨٤٩م^(٩)، وانتقل يوسف فهمي بك محافظ دمياط مديرًا للدقهلية. وعين شكيب بك الذي كان وكيل

-
- (١) أمين سامي: مرجع سابق، ج ٥، ص ١١٦٢.
 - (٢) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٧٦، من الجناب العالي إلى علي رشاد بك رئيس مجلس تجار مصر السابق ومحافظ دمياط الجديد، ٨ صفر ١٢٧٨هـ / ١٤ أغسطس ١٨٦١م.
 - (٣) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٧٦، من الجناب العالي إلى محافظ دمياط، ١١ صفر ١٢٧٨هـ / ١٧ أغسطس ١٨٦١م.
 - (٤) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٩٥٨، فرمان عالي إلى القاضي والعلماء بدمياط، ٢١ ربيع الأول ١٢٦١هـ / ٢٩ مارس ١٨٤٥م.
 - (٥) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٩٥٨، فرمان عالي إلى قاضي وعلماء وتجار ووجهاء نجر دمياط، ٢٤ رمضان ١٢٦٢هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٤٦م.
 - (٦) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٩٥٨، فرمان كريم إلى حضرات علماء وقضاة ووجهاء دمياط، ١٣ ربيع الأول ١٢٦٥هـ / ٦ فبراير ١٨٤٩م.
 - (٧) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٩٥٨، فرمان إلى حضرات علماء وقضاة ووجهاء بجهة دمياط، ٢٠ ذي الحجة ١٢٦٥هـ / ٦ نوفمبر ١٨٤٩م.
 - (٨) نفسه.
 - (٩) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٩٥٨، فرمان إلى حضرات علماء وقضاة ووجهاء دمياط، ١٣ ربيع الأول ١٢٦٥هـ / ٦ فبراير ١٨٤٩م.

مديرية الغربية محافظاً لدمياط مع بقاء مصلحة المطرية تحت إدارته^(١)، وأيضاً انتقل محمد بك رفعت محافظ دمياط إلى مديرية المنوفية في سنة ١٨٨٨ م^(٢).

وكان الخديوي يتعم بالرتب والنياشين على الموظفين والمستخدمين والأعيان والعمد بمناسبة توليته الحكم مثل: محمد علي الشاذلي^(٣) محافظ دمياط الذي أنعم عليه بالنشان العثماني الرابع^(٤).

وفي حالة عدم مقدرة المحافظ على أداء عملة لأي سبب، فكان المحافظ يرسل للباشا التماساً بذلك ففي هذه الحالة يقبل الجنب العالي التماسه ويعين بدلاً منه، وهذا ما حدث لصفير باشا محافظ دمياط الذي التمس أثناء وجوده بمصر أن يُعفى من مهمته؛ نظراً لظروفه الصحية وعدم مواءمة مناخ دمياط لصحته^(٥).

وقد تضاءلت سلطة محافظ دمياط والمديرين أمام المفتشين العموميين، وهما: مفتش الوجه البحري، ومفتش الوجه القبلي، وذلك منذ تولية إسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ م؛ حيث استحوذاً على السلطة الإدارية والمالية للحكومة بأمر الخديوي، وربما كان ذلك راجعاً إلى رغبته في تعارض السلطتين ومراقبة كل منهما للآخر، ففي يناير ١٨٦٣ م أرسل الخديوي أمراً إلى محافظ دمياط بأنه عين راغب باشا مفتشاً عاماً لأقاليم الوجه البحري، وأن محافظة دمياط ستكون داخلية في دائرة تفتيشه ويأمره بالانقياد والطاعة للأوامر والتعليمات الصادرة وتنفيذها حرفياً، وعليه الرجوع إليه في كل أمورهما دون العرض مباشرة إلى الحكومة المركزية^(٦).

(١) أمين سامي باشا: مرجع سابق، ص ١١١٣.

(٢) الأهرام: عدد ٥ جمادى الأولى ١٣٠٥ هـ / ١٨ يناير ١٨٨٨ م.

(٣) كما أنعم على كل من: عبد الرازق إسماعيل من تجار وأعيان دمياط، وحسين خفاجي بك عضو بمجلس علي مدينة دمياط، ونجيب مقصود بك أمين جمرك دمياط بالرتبة الثانية انظر: الوقائع المصرية، عدد ٩ يناير ١٩٠٥، ص ٥٠.

(٤) الوقائع المصرية: عدد ٩ يناير ١٩٠٥، ص ٥٠.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنوية تركي ملخصات دفاتر، حفظة ١٠٠، من الجنب العالي إلى أحمد باشا، ٢٠ ذي القعدة ١٢٧٠ هـ / ١٣ أغسطس ١٨٥٤ م.

(٦) دار الوثائق القومية: أدرج الدار، درج ٧٦، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ١٣ شعبان ١٢٧٩ هـ / ٢ فبراير ١٨٦٣ م.

- وكيل المحافظ

الوكلاء جميعًا من الأتراك العسكريين أو المدنيين أو ممن تولوا وظائف المعاوين وغيرها من الوظائف^(١)، ويتولى الوكيل بدمياط بعض الأعمال الملقاة على عاتق المحافظ في غيابه، ومع ذلك فإنه لم يسند إليه المهام التي كان على المحافظ مباشرتها بنفسه كافة^(٢) كما يتوب عن المحافظ في تقديم الطلبات الخاصة بالمحافظ والتي منها السماح له بالسفر إلى القاهرة لقضاء بعض مصالحه، وقد وافق عليها الوالي بشرط العودة بعد قضائها^(٣). وكان يتم تعيين وكيل المحافظة بناء على أمر كريم يصدر للداخلية مثلما حدث مع محمد فوزي بك سنة ١٨٧٥ م^(٤)، وأحيانًا كان يتولى إلى جانب وظيفته كوكيل للمحافظ أمينًا للجمرك مثل حسن أفندي الذي عُين وكيلًا للمحافظة، وأمينًا للجمرك سنة ١٨٦٤ م^(٥). كما كانت تحدث حركة تنقلات بين وكلاء المحافظين ومديري المديرية، ففي أول يوليو ١٨٩١ م صدر الأمر العالي إلى نظارة الداخلية بتعيين محمد أفندي وصفي وكيل محافظة دمياط وكيلًا لمديرية القليوبية، وتعيين مصطفى أفندي وجدي الموظف بمصلحة الآثار وكيلًا لمحافظة دمياط^(٦)، واستمر في هذه الوظيفة إلى ما بعد عام ١٨٩٢ م^(٧).

وعندما يظهر نشاط من الوكيل في عمله كان المحافظ يرسل لديوان الداخلية ومنها لديوان الجهادية لزيادة راتبه، وكثيرًا ما تصدر الموافقة باتحاد الآراء، ومنها ما حدث بخصوص الوكيل صالح أفندي عاطف الذي تقرر زيادة راتبه الشهري من ١٢٠٠ قرش إلى ١٥٠٠ قرش^(٨).

(١) زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢) نفسه.

(٣) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ١٢، من الجتاب العالي إلى محافظ دمياط، ١١ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٣٥ م.

(٤) أمين سامي باشا: مرجع سابق، ص ١٢٢٢.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٣، ص ٧٨، وثيقة ١٨١، ٢٩ صفر ١٢٨١ هـ/ ٢ أغسطس ١٨٦٤ م.

(٦) مجموعة الأوامر العلية والذكريات لسنة ١٨٩١ م، ص ١٥٧.

(٧) إبراهيم عبد المسيح: دليل وادي النيل ١٨٩١، ١٨٩٢، القاهرة، د.ت، ص ٢٥٩.

(٨) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة ٢١، ملف ٢٢، وثيقة ٢٨، ٢ رمضان ١٢٩٩ هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٨٢ م.

وفي حالة حدوث ظلم لوكيل المحافظة كان المحافظ يتدخل لدى المعية السنية لمحاولة رفع هذا الظلم عنه، وهذا حدث مع حسن بكتاش أفندي وكيل المحافظة وأمين جمرکها، والذي كان من أرباب الدرجة الرابعة وكان قد تأخر عن زملائه في الترقية بالدرجة الثالثة فأرسل التماساً للمعية بذلك^(١)، والتي طلبت منه إفادة بتاريخ ترقيته للرتبة المذكورة، ولم تحدد الوثيقة ما حدث بهذا الخصوص^(٢).

- معاون المحافظ

وجد بمحافظة دمياط معاون أول ومعاون ثان، والمعاون الأول يُطلق عليه الباشمعاون. وكان يتم تعيين المعاوين بالمحافظة بناء على قرار يصدر للداخلية ومنه للمحافظ للموافقة، وهذا ما حدث في تعيين عبد الحميد بك صادق من أصحاب الرتبة الخامسة معاوناً لمحافظة دمياط لتنظيم أمور ديوان المحافظة^(٣)، والذي عُين فيما بعد رئيساً لمحكمة الاستئناف الأهلية بدمياط^(٤).

والمعاونون كثيراً ما يحدث لهم تنقلات بين الأقاليم، منها تعيين صالح أفندي عاطف الذي كان معاون تحصيلات بالمحافظة معاوناً أولاً لمحافظة دمياط بدلاً من محمد أفندي علي الذي انتقل إلى الدقهلية، وتعيين حسين أفندي شكيب معاوناً للتحصيلات بدلاً من صالح أفندي^(٥)، كانت تحدث ترقيات بين المعاوين فقد تم نقل محمد أفندي صالح معاون الثاني بالمحافظة من الدرجة السادسة وبدايتها سبعة جنيهاً إلى الدرجة الخامسة وعُين معاوناً أولاً للمحافظة بأول مربوط هذه الدرجة وهو ثمانية جنيهاً،

(١) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ١١٢، من علي بك محافظ دمياط إلى المعية السنية، ٢٩ محرم ١٢٨٠هـ / ١٤ أغسطس ١٨٦٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ١١٢، من علي بك محافظ دمياط إلى المعية السنية، ٢٩ محرم ١٢٨٠هـ / ١٤ أغسطس ١٨٦٣م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ١١٤، إفادة إلى شاعر باشا مفتش بحري، ٢٨ جمادى الآخرة ١٢٨٠هـ / ٩ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٤) يوسف آصاف وقصر نصر: دليل مصر لعامي ١٨٨٩-١٨٩٠، حرره: يوسف آصاف، طبع بالمطبعة العمومية بمصر عام ١٨٩٠، ص ٣٠٠.

(٥) الوقائع المصرية: عدد ١٤ إبريل ١٨٨١، ص ٢.

وذلك اعتبارًا من ٤ يناير سنة ١٨٩٣ م^(١)، وقد عُين كمعاون ثانٍ منذ عام ١٨٩١ م^(٢)، وقد سبقه كمعاون أول محمد أفندي توفيق منذ عام ١٨٨٩ م، وحتى عام ١٨٩٢ م^(٣). وكان مربوط وظيفة معاون الثاني والذي يعتبر موظفًا في الدرجة السادسة من ستة إلى ثمانية جنيهاً، بينما معاون الأول الذي يعتبر موظفًا في الدرجة الخامسة تبدأ من ثمانية جنيهاً. وكثيرًا ما يصدر القرار من نظارة الداخلية لتعيين معاون مع المدة التي سيقضيها في تلك الوظيفة مع راتبه مثال ذلك ما حدث لحسين أفندي كمال الذي صدر بشأنه قرار من نظارة الداخلية إلى محافظ دمياط بتعيينه معاونًا ثانيًا للمحافظة بمتوسط مربوطها اعتبارًا من ١٢ يناير ١٨٩٣ م بصفة مؤقتة لمدة سنة^(٤).

وعندما يثبت معاون كفاءة يستطيع أن يرتقي من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الرابعة، وهذا حدث مع محمد أفندي توفيق السالف الذكر، فقد طلب المحافظ الدرجة الرابعة للمذكور لما رأى فيه من الأهلية والنشاط وقد سمح الخديوي بذلك^(٥)، بل يستطيع أن يصل إلى وظيفة وكيل المحافظة مثال ذلك صالح أفندي عاطف^(٦).

- الكتبة -

كانت وظائف الكتبة من أهم الوظائف في القرن التاسع عشر؛ نظرًا للحاجة إلى عناصر تجيد القراءة والكتابة، ومعرفة اللغة التركية، لذلك وضعت الحكومة شروطًا عند الالتحاق بالوظائف لكي تضمن ذلك. وأطلقت للموظفين الذين ينطبق عليهم شروط الالتحاق في الوظائف حرية التصرف بشرط أن يحققوا التزاماتهم الوظيفية؛ لأن هذه الوظيفة يحصل عليها الموظف بمقتضى عقد بينه وبين الحكومة وعليه أن ينفذ

(١) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٣، ص ١٦.

(٢) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٣) يوسف آصاف وقيصير نصر: مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٤) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٣، ص ٥٢.

(٥) المقطم: عدد ١٩ ديسمبر ١٨٩١.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العربية، محفظة ٢١، ملف ٢٢، وثيقة ٢، ٢٨ رمضان ١٢٩٩ هـ / ١٢

أغسطس ١٨٨٢ م.

العقد حتى ولو اقتضي الأمر أن يقوم بتأجير عدد من الكتبة على نفقته لإنجاز المهمة الموكولة إليه^(١)، وهذا ما حدث مع المعلم رزق الله إسحاق باشكاتب المحافظة الذي بلغ استحقاقه ٥٨٠ قرشاً شهرياً منها فردة ١١ قرشاً و٢٦ بارة، والشيخ خليل سيد كاتب اليومية بمبلغ شهري ٢٤١ قرشاً و٢٦ بارة منها فردة ٢٠ قرشاً و٦ بارة، وكذا المعلم حبيب عبد الملك كاتب بالصادر والوارد، والمعلم جرجس حنا كاتب صادر ووارد الجمرك، والمعلم غالي مليكة كاتب بالتحريات^(٢). وقد عين حنا أفندي سعد باشكاتب ديوان المحافظة من سنة ١٨٨٩ إلى إبريل ١٩٠٣ م^(٣)، وجرجس أفندي بانوب رئيس قلم الإيرادات، وجرجس أفندي سعد رئيس قلم المحاسبة والاستحقاقات، وحافظ أفندي لبيب صراف عموم المحافظة^(٤) كما عُين المعلم أنطون عبد الملك رئيس حسابات المحافظة^(٥). ووجد بديوان المحافظة كاتب تركي، وكان يشغل هذه الوظيفة في ١٨٥٥ م محمد أمين أفندي والذي كان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ٥٥٠ قرشاً^(٦).

- مأمور الضبطية

يشترط في تعيينه أن يكون من أهل الكفاءة والمقدرة، ويُختار من قبل المحافظ بناء على أمر من الوالي^(٧)، وفي بعض الأحيان كان يرسل بأمر من الجتاب العالي لمحافظ دمياط

(١) زين العابدين شمس الدين نجم: بور سعيد تاريخها وتطورها ١٨٥٩-١٨٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢٦، ٢٧.

(٢) دار الوثائق القومية: دفتر شطب الاستحقاقات بديوان محافظة دمياط، سجل ٤٥٢، سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤ م، ص ١٦، ١٧.

(٣) دار الوثائق القومية: مضابط محكمة دمياط، مضبطة ٢٤٥، ص ٢١، ١٤ إبريل ١٩٠٣ م.

(٤) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٥) دار الوثائق القومية: استحقاقات بديوان محافظة دمياط، سجل ٤٥٨، ج ٢، ص ٩.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، من الجتاب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٥ شعبان ١٢٧١هـ / ٢ مايو ١٨٥٥ م.

(٧) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، من الجتاب العالي إلى محافظ دمياط، ٣ رمضان ١٢٧٦هـ / ٢٥ مارس ١٨٦٠ م.

لتسلمه مهام منصبه، ومثال ذلك تعيين البكباشي محمد أفندي مأمورًا لضبطية دمياط،
وقيد مرتبه بحسب الكشف الوارد من ديوان محافظة الإسكندرية^(١).

- قاضي المحكمة الشرعية

تعتبر وظيفة القاضي من أهم الوظائف بالمحافظة، نظرًا لكثرة المشاكل المتعلقة
بالشريعة الإسلامية، ومن يتولى هذه المهمة يختار من قبل علماء المحافظة، ولا بد أن
يكون أهلاً لهذه الوظيفة، ولكن عندما تحدث شكاوى ضد القاضي بسبب تأخر في
القضايا فكان يُختار بدلاً منه، وهذا ما حدث في حق القاضي محمد محمد خضير^(٢).

- ناظر شونة الغلال

كان يُشترط في اختياره أن يجيد القراءة والكتابة بناءً على تقرير يرسله ديوان
الخدوي إلى ناظر الجهادية، ومن ثم يرسل ديوان الخديوي للمحافظ إخطارًا بذلك
الاختيار. وأحيانًا كان يتولى نظارة الشونة من لا يجيدون القراءة ولا الكتابة مما يؤدي
إلى ظهور عجز في الشونة، وأحيانًا أُخري يُختار من يتولى نظارة تلك الشونة من غير
اللائقين للتجنيد، ولكن بشرط إجادة القراءة والكتابة^(٣). ويُعد ناظر الشونة مسئولاً
عن الإشراف على إصدارات الإيصالات أو الإشعارات التي تُعطى للأشخاص الذين
يحضرون إلى المخازن الحكومية محاصيلهم، ويعد المسئول عن مراقبة ومراجعة كل
سلعة لدى وصولها من القرية طبقاً للبيان الذي أُعد في القرية. وكان من اللازم أن
تتطابق الكميات التي يتم تسليمها مع المعلومات التي يقدمها صراف الناحية وعندئذ

(١) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ١٩ ربيع الأول ١٢٧٦هـ/
١٥ نوفمبر ١٨٥٩م.

(٢) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ١٠٣، ج ١، ص ٦٥، وثيقة ٢٦، تابع الصادر للمعية
السنية، ١١ جمادى الأولى ١٢٧٨هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٦١م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي، محفظة ٤٣، من الديوان الخديوي إلى محافظ دمياط، ١٧ صفر
١٢٤٦هـ/ ٧ أغسطس ١٨٣٠م.

فقط يضع الناظر خاتمه على الإشعارات. وبشكل عام يعد مسئولاً عن كل ما يدور بين جنبات الشونة، من مراقبة المخازن والإشراف على باقي الموظفين داخل الشونة^(١).

- ناظر محطة دمياط

أنشئ خط سكة حديد دمياط^(٢) في عهد سعيد باشا، وكان يمتد من القاهرة طنطا إلى سمندوط بطول ٣٥ كم. وفي عهد إسماعيل امتد الخط إلى طلخا بطول ١٧ كم تجاه المنصورة على مسافة ٥٢ كم من طنطا^(٣). وقد أنشئت هذه الوظيفة أواخر القرن التاسع عشر، وأول من تولى هذه الوظيفة محمود أفندي طلعت، وقد أشاد بجهد هلتون بيك مدير السكة الحديد عند زيارته لدمياط وتفقدته للمحطة في أكتوبر سنة ١٨٨٩ م^(٤).

ومن موظفي الديوان أيضاً المفتي، ومفتش الصحة، وحكيمباشي المستشفى، ومفتش سواحل دمياط، وأمين الجمرك، وملتزم الدخولية وغيرهم^(٥) وقد قدر عدد مستخدميها سنة ١٨٥٥ م بـ ٢٩٤ شخصاً^(٦).

وقد بلغ مرتب خدمة محافظة دمياط بما فيهم أرباب المعاشات ٦٠٥٥٠ قرشاً و٣٩ بارة شهرياً وذلك سنة ١٨٦٤ م^(٧).

ثانياً- القضاء

١- القضاء في عصر محمد علي:

بتولي محمد علي حكم مصر ألف مجالس قضائية تشترك مع المحاكم الشرعية أولها

- (١) أحمد الشريبي السيد: تاريخ التجارة المصرية في عهد الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦٢.
- (٢) للمزيد عن السكك الحديدية في دمياط، انظر: الفصل الثاني من الدراسة.
- (٣) محمد أمين حسونة: مصر والطرق الحديدية، دن، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٦٢.
- (٤) المقطم: عدد ١٤ أكتوبر ١٨٨٩، ص ٢.
- (٥) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ٢٥٩.
- (٦) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٥ شعبان ١٢٧١ هـ/ ١٢ مايو ١٨٥٥ م.
- (٧) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة ١٢٥، ٥ جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥ م.

مجلس سُمي (بالديوان العالي) عام ١٨٠٥ م، وكان مقره القلعة يرأسه محمد علي، وينوب عنه أثناء غيابه وكيله كتخدا باشا، وصار هذا الديوان يُعرف على مدى السنين بالديوان الخديوي، وسُمي في بعض الأحيان بديوان المعاونة^(١)، ويتناول اختصاصه جميع المسائل الإدارية، كما يعهد أحياناً ببحث بعض المسائل المتنازع عليها بعض الأفراد^(٢)، وعلى هذا فقد أُعتبر هذا الديوان ذا سلطة قضائية.

وأما القضاء الشرعي لم يمس، فكان القاضي يكلف بقضاء دمياط من الآستانة، فكان محمد علي يرسل ذلك القاضي للمحافظ ومعه أمر مذكور فيه: «أن حامل هذا الأمر جاء من الآستانة قاضياً لدمياط، وأنه ينبغي عليك إجلاسه في المحكمة واحترامه وتوقيره»^(٣).

ولما تقدمت شئون الحكومة أُلّف محمد علي في سنة ١٨٢٤ م مجلساً دعاه «المجلس العالي» يتألف من: نظار الدواوين، ورؤساء المصالح، واثنين من العلماء، واثنين من التجار، واثنين من ذوي المعرفة بالحسابات، واثنين من الأعيان عن كل مديرية من مديريات القطر المصري^(٤). وكان بمثابة هيئة قضائية عُليا اختص بالفصل في مختلف المسائل^(٥). كما أُلّفت جمعية عامة، تُعرف بمجلس المشورة سنة ١٨٢٩ م، من كبار موظفي الحكومة ومأموري الأقاليم، ومن بعض العلماء والأعيان^(٦)، وكان خليل أغا محافظ دمياط يمثلها بالتعيين في المجلس العالي ومجلس المشورة فيما بين سنتي ١٨٢٤ - ١٨٣٧ م، وفي ٢ سبتمبر ١٨٢٩ م اجتمع لأول مرة مجلس المشورة برئاسة إبراهيم باشا للنظر في شئون البلاد. وكان خليل بك بين أعضائه ممثلاً لدمياط من مأموري الأقاليم^(٧).

-
- (١) عبد الرحمن الراجعي: مرجع سابق، ص ٥١٩.
(٢) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٣١٧.
(٣) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنوية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ٦٥، أمر الجناب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٦ محرم ١٢٥٠هـ / ٣ يونيو ١٨٣٤ م.
(٤) عبد الرحمن الراجعي: مرجع سابق، ص ٥١٩، ٥٢٠.
(٥) شفيق شحاتة: مرجع سابق، ص ٤٠١.
(٦) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ٧٩.
(٧) الوقائع المصرية: محفظة ١٠، ٣ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ / ٢ سبتمبر ١٨٢٩ م، نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٠٠، عبد الرحمن الراجعي: مرجع سابق، ص ٥٢٠، ٥٢٢.

وعندما لم يتيسر للمجلس العالي سبل النهوض والفصل في القضايا الخاصة بالدواوين والأقاليم كافة كان من الضروري إنشاء مجالس أخرى للقيام بهذا العبء، ففي عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م أنشئ مجلس في دمياط يباثل مجلس الإسكندرية الذي أنشئ عام ١٨٣٠م، يختص بالنظر في مختلف القضايا (المدنية والتجارية والجنائية)^(١)، وقد عُين له عدد من الموظفين والقواسمة كما تُخصص له خاتم خاص، وقد ابتدأ العمل به في أكتوبر ١٨٣١م^(٢) وعين إبراهيم رشدي أفندي مأمورًا علي كتابة قرارات ومضابط المجلس، وخصص له شهرية بلغت ٥٠٠ قرش بالإضافة إلى بدل التعيينات والعليقة^(٣)، في حين عين في وظيفة المترجم لهذا المجلس أحمد نديم أفندي بشهرية قدرها ٣٠٠ قرش^(٤).

وفي ٢ يناير ١٨٣٧م، تقرر إلى مأموري مجلس الإسكندرية ودمياط ورشيد تعيين شخصًا قانونيًا - أو ما يسمى بالمستشار - لكل منهم، ويختص بتنفيذ القوانين الصادرة والتي لم يتم تنفيذها^(٥).

وقد أصدر هذا المجلس أحكامًا في مختلف القضايا، وكانت مضابط هذا المجلس تُرسل إلى الديوان الخديوي يوميًا من قبل المحافظ^(٦) أو من قبل وكيله^(٧) للحصول على موافقة محمد علي عليها للتنفيذ، وكُلف المحافظ بمتابعة الأوامر والإفادات الصادرة إليه في مضابط المجلس بغاية الدقة ودون إهمال، ومن هذه القضايا علي سبيل المثال: «حكّمه بتخصيص ثلاثة آلاف إردب من السمسم لأجل معاصر دمياط طلبًا لراحة

(١) زين العابدين شمس الدين نجم: إدارة الأقاليم، مرجع سابق، ص ص ٥٤، ٥٥.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٤ نوفمبر ١٨٣١م.

(٣) الوقائع المصرية: عدد غرة جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٣١م.

(٤) الوقائع المصرية: عدد ٢١ شعبان ١٢٤٧هـ/ ٢٤ يناير ١٨٣٢م.

(٥) أمين سامي باشا: مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٨٠.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي، محفظة ٤٢، من محافظ دمياط إلى الديوان الخديوي، ٩ رمضان ١٢٥١هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٧) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي، محفظة ٤٢، من وكيل محافظ دمياط إلى الديوان الخديوي، ١٨ شعبان ١٢٥١هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٣٥م.

الناس، وأن يستورد هذه الكمية من بعض المأموريات فأحال مأمور الديوان الخديوي هذا الأمر على المجلس السامي»^(١).

ومنها أيضًا حكمه الذي أرسل للديوان الخديوي بخصوص «إرسال المعلم عبدالقدوس إلى دمياط ليحل محل الشيخ محمد علي كاتب مبيضة قسم المنزلة سابقًا في إيصال سندات المبيضة من ابتداء سنة ١٢٤٥هـ لغاية جمادى الآخرة سنة ١٢٤٦هـ إلى الخزينة بموجب طلب أحمد أفندي محاسب الإيراد الأول، وحيث إن الشيخ محمد المذكور مكلف بالزراعة والفلاحة ولا يستطيع القيام بهذا العمل. فردّ مأمور الديوان الخديوي على المحافظ: أن أحمد أفندي وعده بإرساله بعد أن ينتهي من تسليم السندات التي بيده»^(٢). كما «ألزم ملتزم جمرك دمياط بدفع ثمن الحطب اللازم لمصانع الشيت وقدره ١٦٠٠ قنطار الذي تم شراؤه بمعرفة مجلس دمياط من حاصلات الجمرك وقد أوصي الديوان الخديوي بقبول ذلك المبلغ وإضافته لحساب مصانع الشيت وخصمه من دين الملتزم»^(٣).

وكذا «مطالبة المحافظ بأن يرسل السيدة المصرية التي جاءت إلى دمياط واعتادت سرقة مساغ السيدات أثناء سيرهن وراء أمواتهن مع زوجها إلى مأمور ديوان المحروسة لتأديبها»^(٤).

بالإضافة «لطلبه لمأمور ديوان المحروسة بإرسال الخنفيات اللازمة لمدرسة المشاة بالمحافظة»^(٥).

(١) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي، محفظة ٥٥، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ٢٤ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٣٢م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي، محفظة ٥٥، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، غرة رجب ١٢٤٨هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٣٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي، محفظة ٥٥، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديو، محفظة ٤٢، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ١٨ جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي، محفظة ٤٢، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٥ أغسطس ١٨٣٦م.

ومع ذلك فإن إنشاء هذا المجلس لم يؤد إلى القضاء نهائيًا على القضاء الشرعي بدمياط، بل ظل بها وسارا جنبًا إلى جنب، وإن سلبت منه بعض الاختصاصات منها منح السلطة القضائية وتنفيذ الأحكام للمحافظ^(١).

وفي مايو ١٨٣٧م، صدرت إرادة سنوية بإلغاء المجالس المصرية، ومنها مجلس دمياط^(٢).

وحقيقة الأمر أن مجلس دمياط كان صغيرًا ومصالحه قليلة ولا يقاس بسائر المجالس، ومن ثم شهرية خدمته كانت مناسبة لما يقومون به من أعمال^(٣)، في حين أعمال المترجم كثيرة جدًا^(٤).

ومن المحتمل أن إنشاء هذا المجلس وغيره من المجالس في المحافظات الأخرى كان راجعًا إلى أن القضايا الخاصة بالدواوين والأقاليم في ازدياد مستمر، وإلى عزم الحكومة المركزية على تطوير نظام الحكم والإدارة والعمل على تخصيصها، فكان إنشاء هذه المجالس في محافظات دمياط والإسكندرية ورشيد التي كانت تمثل الموانئ التجارية المهمة حينئذ^(٥).

ويصدر قانون «السياسة» في يونيو ١٨٣٧م ألغيت المجالس - كما ذكرنا - وحل محلها سبعة دواوين وهي: ديوان الإيرادات، وديوان الجهادية، وديوان البحر، وديوان المدارس، وديوان الأمور الإفرنجية والتجارة المصرية، وديوان الفابريقات، والديوان العالي الذي جمع الاختصاصات ومنها القضائية، فُعهد إليه بالنظر في الدعاوى الجنائية، والفصل في الخصومات ومشكلات بيت المال، ومسائل الأوقاف، وقضايا مجلس التجار، أما الدعاوى الشرعية فكان يحيلها إلى المحاكم الشرعية^(٦).

(١) زين العابدين شمس الدين نجم: النظام القضائي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) أمين سامي باشا: مرجع سابق، ص ٤٨٤.

(٣) الوقائع المصرية: عدد غرة جمادى الأولى ١٢٤٧هـ / ٧ أكتوبر ١٨٣١م.

(٤) الوقائع المصرية: عدد ٢١ شعبان ١٢٤٧هـ / ٢٤ يناير ١٨٣٢م.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ٥٥.

(٦) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٢٨.

واستمر الديوان العالي يباشر سلطاته القضائية إلى أن انتقلت هذه السلطة إلى الجمعية الحقانية، وبذلك نصل إلى قمة التطور القضائي في عصر محمد علي والتي تشكلت في ١٤ فبراير ١٨٤٢م، وخوّل لها حق التشريع وسن القوانين واللوائح، واختصت بالنظر في جميع القضايا المدنية والجنائية والعسكرية والإدارية التي لا يتقيد فيها بأحكام الشريعة الإسلامية، وعُدّت هذه الجمعية بمثابة هيئة استئنافية عليا لمراجعة أحكام المجالس القضائية الخاصة بالدواوين، وقطع الحكم في «جرنالات» التحقيق التي يرسلها رجال الإدارة بالأقاليم، الذين لم يكن لهم أي دور قضائي في ظل وجود الجمعية الحقانية^(١).

وأمام كل الإجراءات السابقة لم تحصل السلطة القضائية على استقلالها بعد أن قيدتها واحتوتها السلطة التنفيذية، لكن لا بد أن نسجل نجاح محمد علي خلال سنوات حكمه في أن يجعل مصر تغير اتجاهها القضائي الذي عاشته فترة طويلة لتدور في فلك القضاء الحديث^(٢).

٢- القضاء في عصري عباس وسعيد

وفي عهد عباس، خطا التنظيم القضائي في مصر خطوات واسعة؛ ففي سنة ١٨٤٩م أنشئ «مجلس الأحكام» ليحل محل الجمعية الحقانية، وهو عبارة عن هيئة قضائية عليا تتكون من تسعة أعضاء من الأعيان ومعهم عالمان: أحدهما حنفي المذهب، والآخر شافعي. واختص المجلس بالدعاوى الكبرى، أما الدعاوى الصغرى فكانت من اختصاص المحاكم الشرعية وبجانباها الإدارة التي طالما سلبتها الكثير من اختصاصها^(٣).

وفي سنة ١٨٥٢م، تشكلت «مجالس الأقاليم»، وهي نوع من المحاكم أعطي لها الحق في الفصل في المسائل المدنية والتجارية، وترك الحق في الفصل في الأحوال الشخصية

(١) عماد هلال: الفلاح والسلطة والقانون مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

(٢) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٣١.

(٣) رمزي سيف رزق الله: تنازع الاختصاص بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة، مطبعة فتح الله إلياس بمصر، ١٩٣٨، ص ٢٢.

ونقل الملكية للقضاء الشرعي. وقد بلغ عدد مجالس الأقاليم عند تأسيسها خمسة مجالس هي: طنطا، وسمنود، والفشن، وجرجا، والخرطوم. وكان لكل مجلس من مجالس الأقاليم رئيس وأربعة كتّاب عدا مجلس سمنود؛ فإنه تألف من رئيس وعضوين، وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء أحدهما شافعي، والآخر حنفي. غير أنه في أواخر عهد سعيد اقتصر الأمر على مجلسين إحداهما في طنطا، والآخر في أسيوط^(١).

وفي عهد محمد سعيد باشا، أصبح للوالي حق تعيين القضاة الشرعيين بالمديريات والمحافظات بما فيها دمياط بعدما كان من حق القاضي التركي، كما يلاحظ أيضًا أن قضاة المحاكم الشرعية كانوا على درجات مختلفة تبعًا لمكانتهم أو الأقليم الذي يتولون القضاء فيه في ست درجات كان يشغل الدرجة الأولى منها قضاة دمياط والمنصورة وطنطا وبلبيس وأسيوط بمرتب ١١٠٠ قرش شهريًا^(٢). وأصبح للإدارة في دمياط - ممثلة في محافظها - دور أكبر عن ذي قبل في التدخل في شئون القضاء وخصوصًا في تنفيذ الأحكام، حتى إن الوالي كان يأمر المحافظ بوجود طبيب أثناء تنفيذ الحكم بالجلد^(٣)، ومنها تنفيذ حكم بجلد مشايخ عزبة البرج لعدم توريدهم الطوب اللازم لعمارة استحكامات دمياط حسب تعهدهم^(٤).

وعلى الرغم أن فارسكور تتبع محافظة الدقهلية إداريًا فإنها كانت تتبع دمياط قضائيًا^(٥)، وفي حالة رفت قاضيها كان يتدخل المحافظ لدى الديوان الخديوي للعفو عنه، وهذا ما حدث للشيخ أحمد النجاري الذي رُفت لاشتراكه في الثورة العرابية^(٦). وقد قُدمت شكاوى عدة منها في سنة ١٨٥٩ م لإحالة قضائها لمديرية الدقهلية ولكن دون جدوى^(٧).

(١) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ١٥٩، ١٦٠.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط: محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٧ ذي القعدة ١٢٦٨ هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٥٢ م.

(٤) دار الوثائق القومية: أدرج الدار، درج ٦، من سعادة الخازن إلى محافظ دمياط، ١٠ رجب ١٢٧٢ هـ / ١٦ مارس ١٨٥٦ م.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ١٤٨، وثيقة ١٧٦، ١٠ شعبان ١٢٧١ هـ / ٢٧ إبريل ١٨٥٥ م.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديوي عربي، محفظة ٦، ٥ ديسمبر ١٨٨٩ م.

(٧) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥١، ص ١٣٣، وثيقة ٤٧٥، ٢١ شعبان ١٢٧٥ هـ / ٢٥ مارس ١٨٥٩ م.

القضايا الخاصة بالتجارة والأجانب في دمياط

في عهد محمد علي، بدأ الأجانب يتوافدون على مصر، وبدأ يقدم تسهيلات الإقامة لهم. ولمواجهة الاعتراضات الأوروبية على نظر دعاوى الأجانب أمام المحكمة العثمانية أقام محمد علي محاكم تجارية عُرفت بمجالس التجار في مدينتي الإسكندرية سنة ١٨٤٤م، والقاهرة ١٨٤٦م حيث أكبر تجمع للأجانب للفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب. وكانت مهمة مجلس التجار أيضًا النظر في مختلف القضايا، التي تعرض عليه من غير الأجانب - أي الوطنيين - للفصل فيها وردّ الحقوق إلى أصحابها بموجب اللوائح الصادرة من المجلس وقانون التجارة العثماني. وإذا لم يجد فيها نصًا تتم الاستعانة بالقانون التجاري المصري والقانون المدني الفرنسي، كما أنشئ مجلس تجار دمياط في سنة ١٨٥٧م^(١).

وقد شكّل التجار المصريون ركيزة مهمة في عضوية المجالس التجارية؛ إذ كان يتم انتخاب عدد من كبار التجار وأعيانهم ممن لديهم دراية تامة بالقوانين التجارية؛ ليكونوا أعضاء في هذه المجالس، للنظر في مختلف القضايا التي تُعرض عليها، والفصل فيها لردّ الحقوق لأصحابها. وكان هؤلاء التجار يمثلون معظم التخصصات التجارية في مصر؛ من تجار البضائع الإفرنجية أو تجار المانيفاتورة، أو تجار الأخشاب وغيرهم^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن القضايا التجارية من هذا النوع كانت تُحلّ بمجلس تجار الإسكندرية وذلك قبل إنشاء مجلس تجار دمياط^(٣)، فمثلاً عندما صادر محافظ دمياط

(١) نهاد محمد كمال: ترتيب مجلس تجار دمياط ونشر لقانون الدعاوى الخاص بمجالس التجار دراسة أرشيفية وثائقية، وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) خالد عيد الناغية: وعي الفرد بالقانون التجاري في مصر ١٨٤٤-١٨٧٦، دراسة ضمن كتاب الفرد والمجتمع في مصر في العصر العثماني، إشراف: رؤوف عباس حامد، تحرير: ناصر إبراهيم، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٤.

(*) هناك وثيقة تؤكد أن مجلس تجار دمياط أنشئ عام ١٨٣٤م، وذلك من خلال العريضة المقدمة من مصطفى الكاشف إلى محمد علي الذي حاول الحرب مع أخيه إلى الأناضول بسفيتها التي صادرها المحافظ. فردّ عليه محمد علي أن هذه القضية تجارية فعليك أن تختار مجلس تجار دمياط أو مجلس تجار الإسكندرية. مما يؤكد وجود مجلس للتجار في دمياط. انظر: دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية عربي، محفظة ٦٥، من المعية السنية إلى مصطفى الكاشف المقيم في دمياط، ٢٩ محرم ١٢٥٠هـ/ ٦ يونيه ١٨٣٤م.

سفينة لمصطفى الكاشف وأخيه حسن أغا، لأنها كانا يريدان الهرب إلى سواحل الأناضول، وهما مدينان للمحافظ بمبالغ كبيرة، فأرسل مصطفى المذكور شكوى للجناب العالي فردَّ عليه أن ينظر هذه القضية مع المحافظ، وإنما خاصة بأمور التجارة وتُفصل في مجلس تجار دمياط إن شاء وإن شاء في مجلس تجار الإسكندرية^(١)، وقد اختار مجلس الإسكندرية وأتاب عنه أخاه وذلك لرضه، وأرسل الباشا للمحافظ بأن يرسل من ينيب عنه أيضاً حسماً للتزاع ورفعاً للقليل والقال^(٢)، وقد فصل مجلس تجار الإسكندرية في الدعوى بحضور وكيليهما، وثبت أن الحق للمحافظ^(٣).

وقد تُخصص مجلس تجار دمياط أولاً لأعمال ديوان البحرية، ثم تقرر الاستغناء عنه، فخصص مجلس تجار دمياط لتسجيل الصادر والوارد مع تحديد موضوعات قيد الصادر^(٤).

وكان مجلس التجار لا ينظر أي قضية ما لم يتقدم المدعي بوقائع دعواه، ويبين كل ما يستند عليه في دعواه تطبيقاً لبند ١٣١٥ من القانون الفرنسي الذي يقضي بأن كل من ادعى بشئ عليه إثباته، وعلى المدعي أيضاً الرسوم المقررة، ثم ترسل نسخة من وقائع الدعوى إلى المدعى عليه، ويُكلف من قبل المجلس بالرد على موضوع الدعوى، وبعد أن تستوفي المكاتبه بين الأخصام وتصير القضية صالحة للعرض على المجلس، تُعرض عليه ويصدر عنها القرار اللازم بموجب القانون المعمول به في هذا المجلس^(٥).

وهناك قضايا كانت تُحال لمجلس تجار مصر في حالة وجود وكيل له دون الشخص نفسه، فمثلاً أرسل علي بك المحافظ إلى المعية السنية ردّاً يفيد بأنه «الدى مخابرة قنصل

(١) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية عربي، محفظة ٦٥، من المعية السنية إلى مصطفى الكاشف المقيم في دمياط، ٢٩ محرم ١٢٥٠هـ / ٦ يونيو ١٨٣٤م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية، محفظة ٦٥، أمر من الجناب العالي إلى محافظ دمياط، ١٣ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٣٤م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية عربي، محفظة ٦٥، أمر من الجناب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠هـ / ٤ أغسطس ١٨٣٤م.

(٤) نهاد محمد كمال: مرجع سابق، ص ٢٨٩.

(٥) خالد عيد التاغية: مرجع سابق، ص ٧٤، ٧٥.

بلجيكا بلزوم إرسال قسطندي بن بجادور للمثول أمام مجلس تجار مصر بسبب ما يطلب منه في الحال إلى بوان بن التون من صرافي الآستانة، أفاد أن قسطندي المذكور له وكيل يترافع عنه فلا داعي لذهابه هو أيضًا^(١). ربما ذلك يمثل قضية استئناف والتي كانت تُستأنف أمام مجلس تجار مصر.

ومن القضايا التي تناولها مجلس دمياط: قضايا البضائع التجارية، وقضايا الديون على التركات، وقضايا الكمبيالات والسندات تحت الإذن، وقضايا الإفلاس، وكان المدعى عليهم دائمًا يركزون على عدم اختصاص المحاكم التجارية في نظر الدعاوى المرفوعة ضدهم^(٢).

وإنشاء مجلس التجار بدمياط كان من المحاولات الأولى للفصل بين الإدارة والقضاء، حيث استمرت للإدارة سيطرتها التامة على أمور القضاء طالما بقيت الإدارة هي صاحبة الكلمة العليا والنافذة^(٣).

ومع إنشاء المحاكم المختلطة أصبحت المحاكم القنصلية تنظر في القضايا المدنية والتجارية بين الأجانب الذين يتمون لجنسية واحدة، والنظر في القضايا الجنائية ما عدا ما يخص المحاكم المختلطة في حالة إذا وقعت الجنايات والجرح في حق القضاة ووكلاء النيابة والمحلفين والمأمورين والموظفين أثناء تأدية أعمالهم، وقد أصبح للمحاكم القنصلية النظر في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالعلاقات العائلية إذا كان المدعى عليه أجنبيًا من جنسيتها دون النظر إلى جنسية المدعي أو ملته، ولها أيضا القضاء الحسبي وهذا ما كان لها من قيل^(٤).

وقد بدأ الترتيب عند تأسيس المحاكم المختلطة، حيث تقرر أن يكون هناك ثلاث محاكم ابتدائية:

(١) دار الوثائق القومية: محافظ معية سنية تركي، محفظة ١١٢، من علي بك محافظ دمياط إلى المعية السنية، ١٠ ربيع الأول ١٢٨٠هـ / ٢٤ أغسطس ١٨٦٣م.

(٢) خالد عيد الناغية: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٤) لطيفة محمد سالم: تنظيم المحاكم القنصلية في العصر العثماني، دراسة ضمن كتاب العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني، إشراف: رؤوف عباس، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٥.

الأولى - في الإسكندرية وتشمل محافظة الإسكندرية، ومديرتي البحيرة والغربية
عدا بعض بلاد منها تتبع محكمة المنصورة وبعض بلاد من مديرية المنوفية.

الثانية - في مصر وتشمل محافظة القاهرة وجميع مديريات الوجه القبلي ومديرتي
الجيزة والقليوبية ومديرية المنوفية، ما عدا بعض بلاد منها تتبع محكمة الإسكندرية.

الثالثة - في الزقازيق والتي استُبدلت بالإسماعيلية بناء على قرار ٢٨ ديسمبر ١٨٧٥ م،
وتشمل مديرتي الدقهلية والشرقية ومحافظات الإسماعيلية والسويس والعريش وسيناء
وبورسعيد ودمياط^(١). وبنهاية عام ١٨٨١ م اقتصر اختصاص محكمة المنصورة على
مديرية الدقهلية ومحافظة دمياط والعريش وبورسعيد^(٢).

وقررت اللجنة الدولية المكلفة بالنظر في التعديلات المقترحة إدخالها في ترتيبات
المحاكم المختلطة إلغاء محكمة المنصورة؛ ارتكازًا على قلة القضايا المرفوعة أمامها،
ووافقت الدول وصدر الأمر الخديوي. وبناء عليه امتدت اختصاصات محكمة
الإسكندرية لتشمل مديرية الدقهلية ومحافظات دمياط والعريش وبورسعيد، ووزَّع
قضاة محكمة المنصورة^(٣).

ويقوم بالقضاء في المحاكم المختلطة قضاة أجنبية تعينهم الحكومة المصرية بناء على
اختيار دولهم، ويشارك مع هؤلاء القضاة قضاة مصريون، وتصدر المحاكم أحكامها
باسم الحكومة المصرية^(٤).

٣- القضاء في عصر إسماعيل

ولما تولى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩ م) الحكم بقيت المحاكم الشرعية كما كانت في
عهد سعيد باشا، فقد أصدر أمره إلى مجلس الأحكام في سنة ١٨٦٣ م بإعادة تأليف

(١) لطيفة محمد سالم: النظام القضائي، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، محافظ الحفانية، محفظة ١/٣/١، ١٠ نوفمبر ١٨٨١ م.

(٣) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٦٩.

(٤) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ص ١٩٠، ١٩١.

مجالس أو محاكم الأقاليم (المجالس الملغاة)، فعمّم هذه المجالس في المدن الرئيسية مع توزيع اختصاصاتها، وهي مجالس مصر، وبنها، والمنصورة، وطنطا، والإسكندرية، وبنى سويف، وأسيوط، وإسنا، ودمياط. وما يهمننا هنا مجلس دمياط والذي كان اختصاصه محافظة دمياط^(١)، فقد صدرت الأوامر من الخديو إسماعيل إلى رئيس مجلس الأحكام في ١٨٦٣م بإنشاء مجلس دمياط والذي تكون من الأعضاء والموظفين، وقد تولى رئاسته أحمد بك الخربوطلي، وعُين القائم مقام حسن حبيب بك وكيلًا، وكلاً من البكباشي حسن فهمي، سليمان أفندي عضوان، في حين تولى مهمة معاون في هذا المجلس كل من الصاغوقول آغاسي حسن أفندي، واليوزباشي خورشيد طلعت أفندي، ومصطفي صبري أفندي. وقد تراوحت مراتب الأعضاء والموظفين والخدمة بين ٧٥٠ قرشًا وثمانون قرشًا كل حسب درجته^(٢).

وكان من اختصاص هذا المجلس «رؤية وتسوية الأمور والدعاوى الواقعة على منهاج الحق والعدالة طبقًا للأصول والقوانين»^(٣).

وقد عُين حسين فهمي بك^(٤) رئيسًا لمجلس دمياط خلفًا لأحمد بك الخربوطلي^(٥)، وما لبث أن تلاه أحمد راغب^(٦) فحيدر باشا الذي عين في مارس ١٨٦٤م،^(٧) وأخيرًا

(١) عبد الرحمن الراجعي: عصر إسماعيل، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) دار الوثائق: محافظ مجلس الأحكام، محفظة ٨، من الجتاب العالي (إسماعيل) إلى رئيس مجلس الأحكام، ٤ ذي القعدة ١٢٧٩ هـ / ٢٢ إبريل ١٨٦٣ م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي، محفظة ٦، أمر كريم إلى رئيس مجلس دمياط محمد بك المرعشلي، ١٩ ذي الحجة ١٢٨٠ هـ / ٢٥ مايو ١٨٦٤ م.

(٤) دار المحفوظات العمومية: ملف ٢٢٧٠، محفظة ١٣٤، عين ٣، دولا ب ٦، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٠ هـ / ٤ مايو ١٨٦٤ م.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الأحكام، محفظة ٨، من الجتاب العالي (إسماعيل) إلى رئيس مجلس الأحكام، ٤ ذي القعدة ١٢٧٩ هـ / ٢٢ إبريل ١٨٦٣ م.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية، محفظة ١١٣، أمر كريم إلى أحمد راغب بك رئيس مجلس دمياط سابقًا، ٥ شوال ١٢٨٠ هـ / ١٣ مارس ١٨٦٤ م.

(٧) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية عربي، محفظة ١١٣، أمر كريم إلى أحمد راغب بك رئيس مجلس دمياط سابقًا، ٥ شوال ١٢٨٠ هـ / ١٣ مارس ١٨٦٤ م.

محمد بك المرعشلي^(١). وربما السبب في تغيير رئيس المجلس أكثر من مرة في فترة قصيرة يرجع إلى عدم استقرار المجلس في بداية إنشائه.

وبعد حوالي عشرين شهرًا صدر قرار إلى رئيس مجلس الأحكام في أواخر ١٨٦٤م بإلغاء مجلس دمياط ونقل موظفيه^(٢). ثم أعيد ترتيبه مرة أخرى عام ١٨٧٠م وأصبح يضم مجلس دمياط محافظتي: دمياط، وبور سعيد^(٣). وبذلك أصبح المجلس ينظر في القضايا العديدة التي كانت تعرض من أهل دمياط، بالإضافة إلى قضايا محافظة بورسعيد، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى خمسة وثلاثين ومائة قضية وتراجعت في أحيان أخرى إلى خمس وأربعين، وأحياناً ثلاثة إحدى وسبعين قضية^(٤). ويرجع ذلك إلى عدم وجود مجلس ببورسعيد بالإضافة إلى قربها من محافظة دمياط، وقد ألغي مجلس دمياط نهائياً سنة ١٨٧٧م^(٥).

وكان يقوم على أمور المحكمة الشرعية بدمياط القاضي ونائب القاضي ثم الكتّاب والمحضرون والرسول، وقد رصدت إحدى الوثائق كشفًا بأسماء المستخدمين بمحكمة دمياط الشرعية، ووظائفهم ومقدار استحقاقهم وعدد الساعات التي يمكنونها في وظائفهم وعدد الطلبات وعدد القضايا التي حُكم فيها وعدد القضايا التي تنازلت عنها لأربابها، وعدد الإعلانات الشرعية والحجج المحررة من المحكمة والشروط التي ينتقل بها التمتع بالتملك كالبيع والاستبدال والإيجار وغيرها^(٦) وذلك خلال سنة واحدة (١٨٦٩م) بناء على الخطاب الوارد من المحافظة إلى المحكمة حسب أمر وطلب نظارة الداخلية. وقد قدر عدد العاملين بالمحكمة ورواتبهم وأوقات تواجدهم كالآتي:

- (١) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي، محفظة ٦، أمر كريم إلى رئيس مجلس دمياط محمد بك المرعشلي، ١٩ ذي الحجة ١٢٨٠هـ / ٢٥ مايو ١٨٦٤م.
- (٢) أمين سامي باشا: مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٩٣.
- (٣) أحمد فتحي زغلول: مرجع سابق، ص ٢١.
- (٤) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ٢٣٨.
- (٥) التجارة: عدد ٣ أكتوبر ١٨٧٩م.
- (٦) لمزيد من التفاصيل انظر: ملحق رقم (٢).

- قاضي المحكمة: الشيخ عبد الوهاب ماهيته في وظيفة القضاء ٨٨٠ قرشاً شهرياً ويوجد بمحل شغله من الساعة الثانية بعد الظهر إلى الساعة الحادية عشرة مساءً.

- نائب المحكمة: الشيخ محب الدين البهي ماهيته شهرياً مائتان وخمسون قرشاً وليس له مرتبات أخرى خلاف الماهية، وكان يقيم بوظيفته من الساعة الثانية مساءً إلى الساعة التاسعة نهاراً. ونادراً ما يحضر بعد العصر قدر ساعة^(١). وقد عُين بدلاً منه الشيخ حسن خضير^(٢).

- كُتّاب المحكمة وهم: الشيخ حسين محمد خضير باشكاتب وراتبه شهرياً مائتان قرش، وإقامته بوظيفته بمحل شغله من الساعة الواحدة بعد الظهر إلى الساعة الحادية عشرة مساءً، والشيخ محمد إبراهيم خضير وهو كاتب ثانٍ، وراتبه مائة وخمسون قرشاً شهرياً، ويمكن بمحل شغله مثل سابقه.

- رسل المحكمة وهم: أحمد بندق وراتبه سبعة وخمسون قرشاً شهرياً، ويبقى بمحل شغله مثل كُتّاب المحكمة، وأحمد الشريف يعمل رسولاً بالمحكمة بالإضافة إلى أنه يعمل بواباً بها، وقدر راتبه مثل سابقه، وإقامته بالمحكمة ليلاً ونهاراً.

وقد قُدرت الطلبات الخاصة بالرسل بيندر دمياط وضواحيه تقريباً في السنة نحو أكثر من ألفين طلب، كما ذكرت الوثيقة أيضاً بياناً بالقضايا المحكوم فيها والتي قُدرت بألف ومائتين وتسع وستين قضية ما بين دعاوى ثبوت وقف، وتركات، وثبوت النسب والوفاة وغيرها. أما الإعلّامات والحجج المحررة من المحكمة وأذونات عقود الأنكحة فقُدرت بسبعمئة وستة وستين إعلاناً، منها على سبيل المثال: إعلّامات ثبوت الديون، وإعلّامات العتق والإسلام، وإعلّامات الطلاقات، وإعلّامات تقرير النفقات

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٩، ص ٥٠، ٥١، وثيقة ٢٧٨، ربيع الآخر ١٢٨٦هـ/ ١٥ يوليو ١٨٦٩م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٣، ص ٣٩، ق ٢٥٩، ٢٨، صفر ١٢٨٢هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٦٥م.

وغيرها، وذكرت الوثيقة كثيرًا من القضايا الخاصة بالوقف والهبة والرهن وغيرها^(١). وكان المحافظ يرسل للمعية كشفًا بإيراد ومصروف القضاة والنواب المرتبة للمحافظة سنويًا^(٢)، كما كان يرسل كشفًا آخر بأسماء السجناء الذين أطلق سراحهم في حالة حدوث عفو عنهم أو خلافه^(٣).

وبهذا نستطيع أن نقول إن النظام القضائي الأهلي في عصر إسماعيل شهد درجة من النضج والانتعاش والتنظيم لم يشهدها من قبل؛ حيث وصلت المجالس القضائية إلى كل قرية، ورفعت أيدي رجال الإدارة عن القضاء نهائيًا، وألغيت أقلام الدعاوى التي كانت تقطع في الحكم، وحل محلها مجالس المراكز، ولكن ذلك لم يلق التأييد، فحينما دوّنت « لجنة التحقيق الأوروبية » تقريرها الذي قُدم إلى إسماعيل في ٨ إبريل ١٨٧٨ م أشارت فيه إلى ضرورة تنظيم المحاكم الوطنية المصرية^(٤).

٤ - القضاء في ظل الاحتلال

واستمر هذا الوضع القضائي حتى الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ م، وبناء على توجيهات دافرين Dufferin^(٥) شرع في وضع قوانين جديدة وإيجاد نظام قضائي كامل، فصدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢ م^(٥). وفي سنة ١٨٨٣ م

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٩، ص ٥٠، ٥١، وثيقة ٢٧٨، ربيع الآخر ١٢٨٦ هـ / ١٥ يوليو ١٨٦٩ م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ معية سنية تركي، محفظة ١١٢، من علي بك محافظ دمياط إلى المعية السنية، ٢٥ محرم ١٢٨٠ هـ / ١١ يوليو ١٨٦٣ م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ معية سنية تركي، محفظة ١١٢، من علي بك محافظ دمياط إلى المعية السنية، ٢٢ ذي الحجة ١٢٧٩ هـ / ٩ يونية ١٨٦٣ م.

(٤) عماد أحمد هلال: مرجع سابق، ص ٢٨.

(٥) دافرين Dufferin: هو البعث البريطاني إلى مصر بعد الاحتلال والذي كان سفير إنجلترا في الأستانة، للمزيد انظر: طلعت إسماعيل رمضان: الإدارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٩-١٩.

(٥) طلعت إسماعيل رمضان: مرجع سابق، ص ٣٠.

أنشئت المحاكم الأهلية لتعديل نظام القضاء السابق على نمط المحاكم الفرنسية،^(١) وإن كان إنشاؤها في عهد توفيق إلا أن الشروع في إنشائها بدأ منذ عهد إسماعيل؛ إذ مهّد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة (بالكود)، واضطلع العلامة رفاة بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة.^(٢)

وحددت مهام المحاكم الأهلية بالحكم في الدعاوى الواقعة كافة في المواد المدنية والتجارية بين الأهالي، ومواد التأديب بالحكم في المخالفات والجنح الواقعة من رعايا الحكومة في غير ما يختص بالمحاكم المختلطة، ولها الحكم في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أو تنفيذ أحكام الأحوال الشخصية والأوقاف.^(٣)

وقد نظرت محكمة دمياط الأهلية في خلال سنة واحدة من يناير إلى أكتوبر ١٨٨٩م ٥٩١ قضية جنح و١٢٧ قضية جنائيات، و٤٦٤ قضية مخالفات بها في ذلك المطرية التابعة لدمياط في تلك الفترة.^(٤)

وقد عينت نظارة الحقانية «علي أفندي سالم» قاضيًا لمحكمة دمياط الأهلية وذلك سنة ١٨٩٨م، وقد حظي بالقبول من أهالي دمياط عمومًا وأرباب القضايا منهم خصوصًا، لأنه مشهور بمعرفته الواسعة بالقانون، طاهر الذمة، مستقيم في أعماله، ولا يجامل أحدًا.^(٥) وقد خلفه في رئاسة تلك المحكمة «أنطون بك مسرة» وكان أكثر شهرة ونشاطًا عن سابقه.^(٦) لدرجة أن صدر أمر من نظارة الحقانية إليه بأن ينظر في أعمال محكمة المنصورة الأهلية وقضاياها مع أداء أعماله في محكمة دمياط حتى تنتهي الإجازة القضائية الأولى، فقام بعمله هذا خير قيام كما هو معهود فيه من الذمة والنشاط والدراية.^(٧)

(١) محمد فهمي لحيطة: مرجع سابق، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) عبد الرحمن الرفاعي: مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٣) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٤٣، ٤٤.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ ديوان خديو عربي، محفظة ٦، ١٥ أكتوبر ١٨٨٩م.

(٥) المقطم: عدد ٣ مارس ١٨٩٨م.

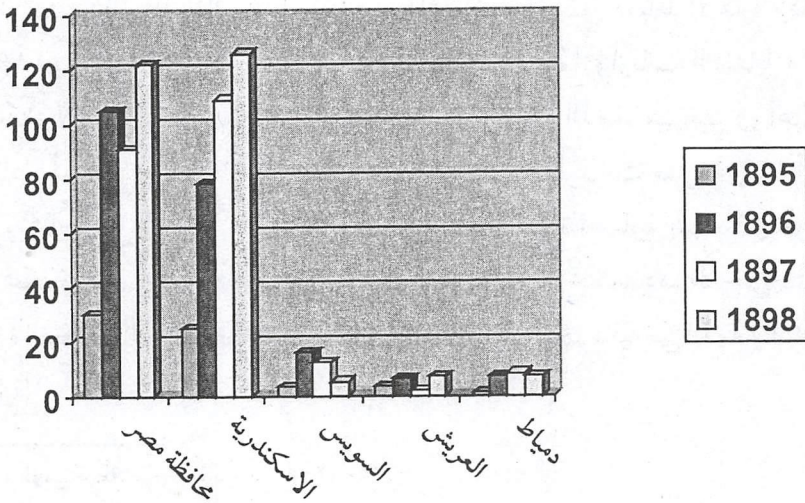
(٦) المقطم: عدد ٢٣ يونيو ١٩٠٠.

(٧) نفسه.

وقد زار الخديوي المحكمة الأهلية وقابل قاضي محكمة دمياط الأهلية، وسرَّ الخديوي بانتظامها^(١). والجدول التالي يوضح عدد حوادث الجنايات بالمحافظات من ١٨٩٥-١٨٩٨ م وقد نشرته نظارة الداخلية^(٢).

السنة	محافظة مصر	الإسكندرية	السويس	العرش	دمياط
١٨٩٥	٣٠	٢٥	٣	٣	١
١٨٩٦	١٠٥	٧٨	١٦	٦	٧
١٨٩٧	٩١	١٠٩	١٢	٢	٨
١٨٩٨	١٢٢	١٢٦	٥	٧	٧

المصدر: مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٨٩٩، المطبعة الأميرية بمصر ١٨٩٩ م، ص ٣.



رسم بياني يوضح عدد حوادث الجنايات بالمحافظات من ١٨٩٥-١٨٩٨ م

(١) المقطم: عدد ٢٩ أكتوبر ١٨٩٨ م.

(٢) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٨٩٩، المطبعة الأميرية بمصر ١٨٩٩ م، ص ٣.

ونلاحظ من الجدول السابق والرسم البياني أن القضايا الجنائية التي وقعت بمحافظة دمياط وضواحيها من أقل المعدلات خلال السنوات المذكورة مقارنة بالمحافظات الأخرى، فمثلاً في عام ١٨٩٥م قُدرت بقضية واحدة وهي أقل المحافظات على الرغم أن عدد سكانها أكثر من سكان محافظات السويس والعريش وتقريباً نفس الشيء في باقي سنوات الجدول السابق باستثناء السنة الأخيرة التي تساوت معها، في حين وصل عدد القضايا في السويس في خمسة أعوام إلى ستِّ وثلاثين قضية مقابل ثلاث وعشرين قضية في دمياط.

وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الشعب الدمياطي الهادئ بطبعه الذي يحب العيش في سلام لا يحب العنف، بالإضافة إلى أنه مجتمع يؤمن بالعمل، وهو شغله الشاغل.

محكمة دمياط الجزئية

يقوم بالقضاء بها قاض أو نائب يتعين بمعرفة المحاكم الابتدائية. واختصت المحاكم الجزئية بالحكم في القضايا المدنية المتعلقة بالحقوق الشخصية والمنقولات، وفي القضايا التجارية إذا كان المدعى به فيها لا يزيد على عشرين جنيتها وفي بعض الحالات إلى خمسين. ثم اختصت بالحكم في القضايا الجنائية والجناح فيما بعد^(١).

وكانت محكمة دمياط الجزئية تابعة لمحكمة المنصورة، فكان القاضي يأتيها من المنصورة مرتين في الشهر لكي يحكم في المخالفات، الأمر الذي أدى إلى شكوى الأهالي لطول الفترة، وطلبوا بأن يأتي كل أسبوع، وخصص مرة للمواد الجزئية، وأخرى للمخالفات^(٢).

ومن القضايا التي نظرتها محكمة دمياط الجزئية قضايا المخالفات، ففي حالة عدم وجود صاحب المخالفة بالمحافظة يرسل الإعلان عن تلك المخالفة إلى ديوان المحافظة تماماً كما حدث في حالة السيدة نظلة السروجية والتي طُلب حضورها لمحكمة دمياط

(١) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢) المقطم: عدد ١٩ أكتوبر ١٨٨٩، ص ٢.

الجزئية لسماح شهادتها في قضية تهمة علي الشهاوي بتعديه عليها بالإيداء يوم ٥ يناير ١٨٩٨ م^(١). ولم يستمر هذا الأمر طويلاً؛ ففي سنة ١٨٩٨ م أصبحت محكمة دمياط الجزئية تابعة لمحكمة دمياط، وفي ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ م صدر قرار من ناظر الحقانية بتعيين جلسات المحاكم الأهلية وأيام وساعات انعقادها في سنة ١٨٩٩ م، وحدد في المادة الأولى جلسات محكمة دمياط الجزئية أسبوعياً على النحو التالي: جلسة مدنية وتجارية يوم السبت، وجلسة مخالفات يوم الثلاثاء وجلسة جنح يوم الخميس. وقد عمل بهذا القرار من ١٨ يناير ١٨٩٩ م^(٢).

وفي بعض الأحيان كان يُتدب بعض القضاة للعمل في محكمة دمياط الجزئية، فقد تم انتداب إبراهيم يونس أفندي القاضي بمحكمة الزقازيق لمحكمة دمياط الجزئية في ٦ فبراير ١٩٠٥ م^(٣).

وعندما وجد من الصعب التوسع في المحاكم الجزئية أنشئت محاكم للمراكز، ومنها: المراكز التابعة لدمياط قضائياً، وهي: دمياط، وفارسكور والمطرية، وذلك عام ١٩٠٤ م. وفي يناير ١٩٠٦ م حددت نظارة الحقانية جدول تعيين عدد جلسات المحاكم المركزية، والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية وأيام وساعات انعقادها أسبوعياً^(٤).

أما أيام جلسات محكمة دمياط الجزئية، فكانت أيام الإثنين والأربعاء من كل أسبوع، فيوم الإثنين تختص جلساتها بالقضايا المدنية والتجارية، والأربعاء بالجنح والمخالفات^(٥).

وفي التاسع من يوليو ١٩٠٦ م، تم إلغاء محافظة دمياط وتحويلها إلى مركز يضم دمياط وفارسكور باسم مركز دمياط تحت لواء مديرية الدقهلية، وبذلك أصبح يُطبق عليها القانون رقم ٨ الصادر في ١٤ فبراير لسنة ١٩٠٤ م الخاص بتشكيل محاكم

(١) الوقائع المصرية: عدد ١٩ يناير ١٨٩٨، ص ١١٢.

(٢) مجموعة قرارات ومثورات الحكومة المصرية ١٨٩٩، المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٩ م، ص ١٨.

(٣) الوقائع المصرية: عدد ٦ فبراير ١٩٠٦ م، ص ٢٥٤.

(٤) الوقائع المصرية: عدد يناير ١٩٠٦، ص ٨.

(٥) نفسه.

المراكز، وذلك بناء على قرار من نظارة الحقانية بتعديل زمام محكمتي مركزي دمياط وفارسكور^(١) فأصبحت دائرة اختصاص محكمة دمياط تشمل ما يلي: دمياط- شط الخياط- شط الشعرا - شط الشيخ درغام - شط جريبة- شط عزبة البرج- شط عزبة اللحم- شط غيط النصارى- شط محب والسيالة- العادلية- البصارطه- أولاد حمام- النجارين- الخليفية- السالمية- الضهرة- ميت الشيوخ- الحوراني- العبيدية- البستان وكفر طبيخة- الطرحة- العطوى- الغوايين- عزب القش. بينما تشمل دائرة اختصاص محكمة مركز فارسكور: دائرة مركز دمياط الجديد ما عدا النواحي الداخلة في اختصاص محكمة مركز دمياط^(٢).

وقد شهد نهاية القرن التاسع عشر ظهور اللبنة الأولى لقيام نظام الإدارة المحلية في مصر، حيث أنشئت المجالس البلدية بدءاً من عام ١٨٩٠م بإنشاء مجلس بلدي الإسكندرية، وقد أنشئ مجلس بلدي دمياط تبعاً للقرار الصادر في ٢١ نوفمبر ١٨٩٣م مع ثمان مدن مصرية هي: أسوط، دمنهور، المنصورة، دمياط، الفيوم، المحلة الكبرى، السويس، طنطا والزقازيق. ويتكون كل مجلس من سبعة أعضاء ثلاثة منهم أعضاء بحكم مناصبهم، أما المحافظ فهو رئيس اللجنة بحكم منصبه، بالإضافة إلى مفتش الخدمات الصحية، ورئيس المهندسين، وأربعة أعضاء يتم انتخابهم بواسطة جميع الأشخاص الذين وصلوا إلى سن ٢٥ سنة فأكثر ويدفعون ضريبة منازل لا تقل عن خمسة جنيهات مصرية سنوية عدلت إلى ٢ جنيه مصري سنوياً في يناير ١٨٩٥م^(٣).

وكان يحكم دمياط محافظ يمثل السلطة المركزية، غير أن عمله يقتصر على أعمال الضبط والربط والانتخابات. أما فيما عدا ذلك من الأعمال المتعلقة بالإدارة المحلية فاختصاصه مقيد بما للمجلس البلدي من السلطة^(٤). ولما كان السبب الذي من أجله أوجد مجلس بلدي دمياط وانتقاء أعضائه من الرجال المشهورين لينوبوا عن أبناء الأمة

(١) انظر: ملحق رقم (٩).

(٢) الوقائع المصرية: عدد ١٩ مايو ١٩٠٦، ص ٩٦٣.

(٣) ج. بير: دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم: عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمي الجبال، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٧٩.

(٤) طلعت إسماعيل رمضان: مرجع سابق، ص ٣١٣.

في الإصلاح ومطالبة الحكومة بما يعود على الأهالي بالفائدة العمومية وإصلاح شئون المدينة، لكن أعمال هذا المجلس قد واجهت انتقاداً شديداً من قبل جريدة الوطن^(١).

وبالرغم مما تقدم فإننا نستطيع أن نقول إن مجلس بلدية دمياط كان بمثابة المدرسة الأولى التي تعلم فيها الأفراد مبادئ الحكم الذاتي والاعتماد على النفس، وقد تخرج في هذا المجلس وغيره من المجالس بعض الأفراد الذين أثبتوا كفاءتهم وأعدوا أنفسهم للمجالس النيابية فيما بعد^(٢).

من العرض السابق نستطيع أن نجمل بعض النتائج لهذا الفصل ومنها:

- إن دمياط ظلت تحمل لقب محافظة منذ نشأتها في عام ١٨١٠م حتى نهاية فترة الدراسة على عكس ما توصلت إليه بعض الدراسات من أنها أصبحت مديرية في بعض الأحيان.

- إن دمياط لم تكن محافظة مستقرة الحدود الإدارية خلال فترة الدراسة بعكس محافظات أخرى، فقد شهدت مراحل من الاتساع والانكماش سواء بضم قرى أو مدن أو غيرها إليها أو نزعها منها وضمها إلى مديريات أخرى مثل مديرتي: الدقهلية، والغربية.

- إن التنظيم الإداري لمحافظة دمياط لم يكن مختلفاً عن محافظات الثغور في القرن التاسع عشر مثل: الإسكندرية، والسويس ورشيد، إلا أن التنظيمات الإدارية التي أدخلها الخديو إسماعيل باستحداث وظيفة مفتشين كانت سلطاتهم أعلى من المحافظين، مما أدى إلى تضاول دور المحافظ.

- إن الأتراك سيطروا بشكل كبير على معظم المناصب العليا بالمحافظة خلال فترة الدراسة، وبصفة خاصة وظيفة المحافظ ووكيله.

- ورغبة في تنظيم العمل الإداري بالمحافظة أنشأ محمد علي مجلس دمياط ١٨٣١م

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الانتقادات، انظر الوطن: عدد ٢٥ يناير ١٩٠٦.

(٢) طلعت إسماعيل رمضان: مرجع سابق، ص ٣٢٨.

وكان يختص بالنظر في مختلف القضايا المدنية والتجارية والجنائية، وعين له مستشارًا قانونيًا يختص بمتابعة تنفيذ القوانين، ولم يؤد هذا المجلس إلى القضاء نهائيًا على القضاء الشرعي في دمياط والذي ظل يعمل بالمحافظة إلى نهاية فترة الدراسة، إلا أنه سُلِبَت منه بعض الاختصاصات مثل تنفيذ الأحكام.

- وعلى الرغم من سلب رجال الإدارة الكثير من اختصاص القضاء، فإنه لا بد أن نسجل نجاح محمد علي في خلال سنوات حكمه أن يجعل مصر تغير اتجاهها القضائي الذي عاشته فترة طويلة لتدور في فلك القضاء الحديث.

- ونظرًا لوجود أعداد لبعض الأجانب بالمحافظة عمد محمد علي إلى انشاء مجلس تجار دمياط ليُنظر أمامه القضايا المتعلقة بالتجار الأجانب والمصريين، وذلك بعد أن كانت تنظر أمام مجلس الإسكندرية، ولعب هذا المجلس دورًا بارزًا في حل العديد من قضايا الديون على التركات وقضايا السندات وغيرها، ويعتبر هذا المجلس من المحاولات الأولى - وربما هو المحاولة الأولى - للفصل بين الإدارة والقضاء؛ حيث استمرت للإدارة سيطرتها التامة على أمور القضاء التجاري.

- القضاء في عهد خلفاء محمد علي شهد تطورًا كبيرًا، حيث أصبح من حق الوالي تعيين القضاة الشرعيين بالمحافظات والمديريات ومن بينها دمياط التي كان في السابق يعين قاضيها الشرعي من إستانبول، وتم تنظيم درجات وظيفية للقضاء تصل إلى ست درجات وظيفية، وكان يشغل قاضي دمياط الدرجة الأولى، مما يشير إلى أهمية قاضي المدينة.

الفصل الثاني النشاط الاقتصادي

أولاً- الزراعة

ثانياً- الصناعة والحرف

ثالثاً- التجارة

رابعاً- وسائل المواصلات

١ - النقل بالحيوانات

٢ - السكك الحديدية

٣ - البريد

٤ - التلغراف

٥ - الفنارات

أولاً- الزراعة

اشتهرت دمياط منذ القدم بخصوبة التربة ووفرة المياه، كما اشتهر سكانها بالجد والدأب^(١). ومنذ أن تولى محمد علي حكم مصر عُني بأمر الزراعة، وأدخل على أنظمة الزراعة وطرق استغلال الأراضي تغييرات عدة، وذلك ليزيد من موارد الدولة^(٢).

عمل على تحويل البلاد من نظام رى الحياض إلى رى دائم؛ حتى يتمكن من إدخال المحاصيل النقدية كالقطن والأرز، فاتجه إلى الاهتمام بإنشاء الترع وتطهيرها وإقامة الجسور وتقويتها. وكان من نصيب دمياط أن أنشأ بها ٢٥١ ترعة و٥٢ جسراً وعدداً من المساقى قدر بـ ٦٧٢^(٣) وإن كان هذا العدد من الترع والجسور والمساقى مبالغاً فيه إلى حد ما إلا أنه لم يمنع إنشاء عدد كبير بالفعل.

ومن هذه الترع ترعة الشرقاوية، وكان رأس هذه الترعة في مديرية الدقهلية شمال المنصورة، وكانت تجري بموازية فرع دمياط عبر فارسكور قرب مدينة دمياط. وطولها ٤٠ ألف متر، وقد تم حفر هذه الترعة حوالي عام ١٨٣٠ م، ومنذ ذلك الوقت أصبحت تروي حقول الأرز التابعة لدمياط والمنصورة^(٤).

كما قام محمد علي بسدّ ترعة الفرعونية عام ١٨٠٩ م والتي تقع بالقرب من فرع دمياط، وتصل بين فرعي دمياط ورشيد، وكان الغرض منها تغذية فرع رشيد من مياه

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٢) محمد فهمي لبيطة: مرجع سابق، ص ٩٣.

(٣) الوقائع المصرية: عدد ٧ رمضان ١٢٤٦هـ / ١٩ فبراير ١٨٣١ م؛ أمين سامي باشا: تقويم النيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٤) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٣٢.

فرع دمياط حين ترتفع المياه في الفرع الثاني عنها في الفرع الأول. ولكن الأراضي الواقعة على فرع دمياط المزروعة أرزاً في دمياط والمنصورة يصيبها كثير من الضرر ولا سيما وقت التحاريق^(١)، مما كان مصدر شكوى من الجهات السابقة ونزاع مع المزارعين على فرع رشيد، ونتج عن ذلك تحسن وسائل الري مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بالمحافظة وبالتالي زيادة المساحة المزروعة أرزاً.

كما عمل محمد علي على التوسع في إنشاء أدوات الري اللازمة للزراعة في مصر ومنها في دمياط، مثل: سواقي التابوت بل أرسل العديد منها بعد إنشائها إلى مديريات أخرى في الوجه القبلي، ويؤكد ذلك الوثائق «أنه طلب من خليل بك محافظ دمياط إنشاء خمسين ساقية من سواقي التابوت المحتوية على ستة عشر عيناً وإرسالها إلى محرم أغا مأمور نصف البهنساوية بالوجه القبلي»^(٢).

وبلغ عدد السواقي والتواييت في الوجه البحري وحده ٥٠,٠٠٠ ساقية وتابوت في سنة ١٨٣٨ م بينما كان في القطر كله ما يربو على ٥٠٠,٠٠٠ ساقية أدخل محمد علي ما لا يقل عن ٣٨,٠٠٠ ساقية حتى عام ١٨٣٨ م^(٣).

وكان من نتائج ذلك التوسع في مساحة الأراضي الزراعية في مصر فزادت مساحتها من ٣,٠٥٤,٧١٠ فدان في عام ١٨١٣ م إلى ٣,٥٠٠,٠٠٠ فدان في عام ١٨٣٥ م، ثم إلى ٣,٨٥٦,٢٢٦ فدان في عام ١٨٤٠ م كذلك زادت مساحة أراضي الحاصلات الصيفية^(٤)؛ بينما بلغت مساحة الأقطان بدمياط التي كانت تدفع ضرائب عام ١٨٢٦ م ٧٩,٤١٣ فدان^(٥)، وقد زادت تلك المساحة عام ١٨٤٤ م لتصل إلى ٣٤١,٧٣٥ فدان^(٦).

(١) محمد فهمي هيطة: مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) دار الوثائق القومية: درج ٢٠٨، من الجتاب العالي إلى خليل بك محافظ دمياط، ٣ ذي الحجة ١٢٤١ هـ/ ٨ يوليو ١٨٢٦ م.

(٣) أحمد أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢، ص ٢٢٤.

(٤) عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ الري في مصر ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ٣١.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، سجل ٣٣١٨، ص ١، ق ١، سنة ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٦ م.

(٦) هلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٣٦٥.

ولما أراد محمد علي أن يستقل بالبلاد اقتصادياً رأى أن أصلح وسيلة لذلك اتباع الاشتراكية الحكومية، واقتضى هذا أن تسيطر الحكومة سيطرة كاملة على الأراضي الزراعية بأن تكون لها حق ملكيتها وحقوق استثمارها والانتفاع بها. ولما كانت ملكية الأرض منذ القدم من حق الحكومة كان على محمد علي أن يلغي نظام الالتزام، ويعدل نظام الوقف^(١).

وفي سبيل ذلك قام في فبراير ١٨١٤م بإلغاء الالتزام على أنه ترك للملتزمين أراضي الوسية يستغلونها مدى حياتهم وأعفاهم من الضرائب، ومنحهم دخلاً سنوياً مدة حياتهم، تعويضاً لهم، يعادل الفائض الذي كان يعود إليهم من دوائر الالتزام^(٢). وبذلك أصبحت الدولة على صلة مباشرة بالفلاحين دون وسيط^(٣).

وبعد إلغاء الالتزام قرر في إبريل ومايو ١٨١٤م مصادرة الأراضي الموقوفة على الأعمال الخيرية^(٤) والتي ثبت من فحص حججها أنها غير صحيحة، وفرض ضريبة الخراج على ما ثبتت صحته منها^(٥) على أن يقوم بالصرف على الأعمال الخيرية من موارد المالية العامة، وقرر لنظام الوقف من الشيوخ والعلماء معاشات سنوية؛ ترضية لهم وتعويضاً عما فقدوه من الأموال التي تعود عليهم من استغلال الأراضي التي كانوا يقومون بإدارتها^(٦).

وبهذا ألغيت ملكية الانتفاع التي كان يتمتع بها الملتزمون والفلاحون ونظام الوقف ويورثونها لأعقابهم من بعدهم وصار محمد علي هو المالك الوحيد لتلك الأراضي.

(١) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢) يوسف نحاس: الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المتكطف والمقطم، القاهرة، ١٩٢٦، ص ١٩.

(٣) رءوف عباس حامد: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤، دار الفكر الحديث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٣.

(٤) علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٩١٤، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٢٤، ٢٥.

(٥) إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٨٧.

(٦) رءوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ص ١٤، ١٥.

وبعد إلغاء ملكية الانتفاع استحدث محمد علي نوعًا من الملكية الشخصية وهي الأبعاديات والتي مُنحت لكبار الموظفين الأتراك وغيرهم من الشخصيات البارزة، وقد قدرت بأكثر من مليوني فدان^(١) دون دفع ضرائب عليها^(٢) بشرط إصلاحها وتحسينها وإعدادها للزراعة^(٣) وسميت هذه الأراضي بالأبعاديات^(٤)؛ لأنها كانت مستبعدة عن نطاق الأراضي الزراعية التي قامت الحكومة بمسحها عام ١٨١٣م، وكان على أصحاب الأبعاديات أن يقوموا باستغلالها بأنفسهم^(٥).

وكانت المساحة التي تُمنح للموظفين تتراوح بين مائة فدان وثلاثة آلاف^(٦)، وقد منح محمد علي محرم أغا محافظ دمياط ٢٩٢ فدانًا وذلك عام ١٨٢٣م من هذه الأراضي^(٧).

ومما لا شك فيه أن هذه الأراضي أكثر نجاحًا وإن كان نجاحها يتم عادة على حساب القرى المجاورة، فكانت تلك الأراضي تحصل على المياه قبل غيرها، ويستخدم فيها أحسن العمال من القرى المجاورة. وكان شيوخ القرى يقدمون كل مساعدة ممكنة ليتقربوا له^(٨). ومما لا شك فيه استفاد محرم أغا من هذه الزراعة وخاصة أنها معفاة من الضرائب وهذا كان بداية ظهور طبقة كبار الملاك.

إلى جانب الأبعاديات منح محمد علي نفسه والأفراد أسرته ورجال حاشيته مساحات واسعة من الأراضي الزراعية «المعمورة» عرفت بالجفالك^(٩)، وهي أكبر من الأبعاديات

(١) جابريل باير: تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ١٧.

(٢) جرجس حنين بك: الأقطان والضرائب في القطر المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٢١.

(٣) جابريل باير: مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) يذكر الدكتور علي بركات أنه في عام ١٨٣٧م أصبح من حق مالك الأبعادية توريثها لذريته ومن ثم ملكيتها ملكية كاملة عام ١٨٤٢م. للمزيد انظر: علي بركات: مرجع سابق، ص ٧١.

(٥) محمد فهمي لحيطة: مرجع سابق، ص ٩٦.

(٦) رءوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ٧٩-٨٣.

(٧) دار الوثائق القومية: درج ١١٢، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٦ صفر ١٢٦٣هـ / ١٠ فبراير ١٨٤٧م.

(٨) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٩٤.

(٩) علي بركات: مرجع سابق، ص ٣٥.

وأعفيت من الضرائب أيضًا^(١)، ومنها أنه منح ابنه إبراهيم باشا عام ١٨٣٤م ألف فدان بدمياط وشربين لتزرع أرزًا لحسابه الشخصي^(٢).

في عام ١٨٤٢م أعطى محمد علي أصحاب الأبعاديات والجفالك حق التصرف الشرعي في أراضيهم بالبيع والرهن وغيرها فصاروا ملاكًا لها، وكان دافعه في هذا رغبته في إصلاح هذه الأرض وما رآه من إهمال أصحابها لها^(٣).

ورغم ذلك فإنه من خلال الوثائق يتضح لنا أن محمد علي استثنى الأبعاديات من نقل ملكيتها إلى الأبناء في حياة الآباء، لذلك رفض طلبًا لمحافظ دمياط عام ١٨٤٧م لنقل ملكية أبعادية تُقدر بـ ١٨٣ فدانًا منه إلى ابنه علي جلال بك، معللاً ذلك «بأن هذا الباب كبير وإذا فتح فلا يمكن إغلاقه أبدًا»^(٤).

كما قام محمد علي بمنح بعض الشخصيات في دمياط قطع أراضي مُعفاة من الضرائب، منها حصول زوجة خليل بك محافظ دمياط على ٨٩ فدانًا وكسورًا من أطيان السنانية بقسم شربين بمديرية الغربية معطية (رزقة بلا مال)^(٥)، كما أنعم على محمد أمين أفندي معاون قسم دمياط بـ ٢٠ فدانًا وكسورًا (رزقة بلا مال) أيضًا^(٦).

وقد كانت حالة الفلاحين المالية سيئة للغاية؛ إذ كانت الإدارة تتحين الفرص وتضع أمامهم العقبات وتعمل على إفقارهم والاستيلاء على أموالهم. وعلى العكس من حالة الفلاحين المصريين نجد أن الأبعاديات والجفالك كانت مصدرًا للربح لكثير من الموظفين؛ حيث أتاحت النظم الإدارية إعطاء الجفالك عهدة إلى كبار الموظفين الذين

(١) جابرييل باير: مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٦١ ديوان خديوي، إلى موسى أفندي ناظر قسم شربين ودمياط، ٢٥ رمضان ١٢٤٩هـ / ٦ مارس ١٨٣٤م.

(٣) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ٩٦.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٨ معية سنية تركي ملخصات تراجم، أمر كريم إلى ناظر الأقاليم البحرية، ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٣٨هـ / ٥ مارس ١٨٢٣م.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، محفظة ٣٤٦، ملف ٢٢، ٢٠ شعبان ١٢٥٤هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، محفظة ٣٧٦، ملف ٢٩، رجب ١٢٥٠هـ / نوفمبر ١٨٣٤م.

كانوا يتسابقون للنيل بعهدة من الجفالك؛ حيث أجود الأراضي والمياه المتوفرة للري والأيدي العاملة الرخيصة، وأخيراً رغبة ملاك الجفالك في تحقيق أقصى ربح ممكن دون النظر للوسائل التي يتبعها المتعهدون في إدارة الجفالك ومن الموظفين الذين حصلوا على الجفالك كعهد سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م ما ذكرته الوثائق فقد قُسمت جفالك الشرقية بين خليل بك محافظ دمياط والميرالاي عارف بك والميرالاي يوسف بك وإبراهيم أغا الألفي مدير جفالك الشرقية^(١).

كان هذا هو نظام الحيازة الذي استحدثه محمد علي، وفي إطاره يمكن القول إن أرض مصر كلها أصبحت إما مملوكة مباشرة لأسرة محمد علي وأتباعها، أو تحت تصرفهم بعد استحداث نظام العهد. وفي إطار هذا النظام تعرض الفلاحون لأقصى أنواع الاستغلال^(٢).

وبذلك قضى محمد علي على النفوذ الاقتصادي والإداري للملتزمين وربط الفلاحين بالدولة مباشرة فوضع بذلك أساس الإقطاع الزراعي الذي ساد مصر بعد ذلك، وبذلك خرج بالاقتصاد المصري إلى آفاق جديدة.

المواسم الزراعية

انقسمت السنة الزراعية في القرن التاسع عشر طبقاً لطبيعة نظام الري الذي كان سائداً آنذاك- الري الدائم- إلى مواسم زراعية ثلاثة لكل منها مدته وهي في الغالب أربعة شهور وهي:

أولاً: الزراعة الشتوية: تبدأ من شهر ديسمبر تقريباً حتى شهر مارس، ومن أهم محاصيلها: القمح، والشعير، والبقول، والعدس، والبرسيم، والبصل، والكتان، والترمس^(٣).

(١) عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد: مخصصات أسرة محمد علي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية اللغة العربية بأسبوط، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص ١٨٥.

(٢) علي بركات: مرجع سابق، ص ٣٩.

(٣) إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢- ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩٢.

ثانيًا: الزراعة الصيفية: تبدأ زراعتها من شهر إبريل تقريبًا حتى شهر يوليو، وأهم محاصيلها: القطن، والنيلة، والأرز، وقصب السكر، والذرة الصيفية.

ثالثًا: الزراعة الحريفية (التيلية): تبدأ من شهر أغسطس حتى شهر نوفمبر تقريبًا، ومن أهم محاصيلها: الذرة، والبطيخ^(١).

ومن أهم المحاصيل التي زرعت في دمياط ما يلي:

الأرز

عندما تولى محمد علي حكم مصر وجد أن زراعة الأرز من أعظم الزراعات في دمياط ورشيد فأصلح المناطق لزراعة الأرز، إذ كان الأرز أول محصول زراعي احتكره محمد علي، وذلك عام ١٨١٣ م^(٢). حيث كان الأرز يمثل محصولاً تصديرياً له قيمته. والحقيقة أنه كان يتم تصدير قدر كبير من الأرز بحيث أصبح شديد الغلاء في مصر، ونتيجة لذلك كان الأرز الهندي يستورد للاستهلاك المحلي بسعر يزيد على سعر الأرز المحلي^(٣)، ولذا عمل على الإكثار من زراعته وتوفير المياه له حتى كان من بين الحاصلات التي أدخلت من أجلها نظام الري الدائم في الوجه البحري^(٤).

ومن أجل ذلك عمل على توفير الأيدي العاملة لزراعته، فأعفى أهالي القرى بدمياط وغيرها من القرى المصرية من الخدمة العسكرية مقابل العمل في زراعة الأرز^(٥)، كما كان يتابع عملية الإنتاج ومقارنة إنتاج الأرز البلدي والهندي والإفرنجي في الفدان، فقد طلب محمد علي من محافظ دمياط «... أن يوضع قائمة ببيان مقدار الأرز البلدي في

(١) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٢) أحمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ١٠٩.

(٣) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٤) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ٢٧٨.

(٥) دار الوثائق القومية: درج ٣٩١، من الجناح العالي إلى ناظر الأقاليم البحرية، ٢٠ جمادى الآخر ١٢٣٩ هـ/ ٨ فبراير ١٨٢٤ م.

الفدان الواحد وكذلك الأرز الهندي والإفرنجي الحاصل في نفس الفدان وذلك عند بيع محصولها....»^(١).

وشجع الفلاحين لزراعة الأرز في دمياط؛ فقد أصدر أمرًا عامًا ١٨٣٦م برفع ثمن الضريبة^(٢) الواحدة من الأرز الدمياطي إلى أربعمئة قرش بعد أن كان ثمنها ٣١٥ قرشًا^(٣)، وكان محصول الفدان الواحد يتراوح بين أربعة أراذب وخمسة من الأرز الشعير أي الأرز قبل تبييضه^(٤).

وكان لدمياط المساحة الكبرى في زراعة هذا المحصول حيث إنه أقر عليها زراعة ٦١٤, ١٥ فدان عام ١٨٢٠ خصم منها في العام التالي ٣٨٢٦ فدانًا لتزرع قطعًا وبذلك بلغت عام ١٨٢١م ١١, ٧٨٨ فدان^(٥)؛ بينما أقر عليها عام ١٨٢٩م ٣٣٠٠ فدان^(٦).

ونتيجة لاهتمام محمد علي بزراعة هذا المحصول فقد زادت مساحة زراعته في مصر مما أدى لزيادة المحصول منه فيبلغ ١٢٢, ٠٠٠ إردبًا عام ١٨٢٣م ثم زاد إلى ١٥٠, ٠٠٠ إردبًا عام ١٨٢٩م، وقد وصل إلى ٢٠٠, ٠٠٠ إردب في السنوات التالية^(٧).

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٥، معية سنية تركي، من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، ٢٦ شوال ١٢٤٥هـ/ ١ إبريل ١٨٣٠م.

(٢) الضريبة: ضريبة الأرز أي وزن الأرز، وكان الأرز يوزن بالضريبة وقدرها ١٦ حجرًا، والحجر وزنه ١١٥ رطلًا مصريًا. وكان هذا المقياس يستخدم في دمياط ورشيد والمنصورة ويقتصر على الأرز الشعير أما الأرز الأبيض فكان يقاس بالإردب كباقي الحبوب، وفي دمياط والمنصورة كانت الضريبة تساوي ٢, ٧٦٩ من إردب القاهرة. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم، معجم المصطلحات التاريخية، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

(٢) رهوف عباس وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، المجلد الثاني، وحدة البحوث الوثائقية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٨٧؛ وكذلك أمين سامي: مرجع سابق، ص ٤٧٨.

(٣) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ١٠ معية سنية تركي ملخصات دفاتر، من الجناب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٢ محرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(٥) أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١٨.

(٦) نفسه.

ويذكر «كلوت بك» إنتاج دمياط ورشيد بقوله: « وفي ضواحي دمياط ورشيد يزرع الأرز أجود أصنافه، وقد أنتجت دمياط من الأرز عام ١٨٣٣ م مقدار ٩٢ ألف هكتولتر^(٥)؛ بينما كان الأرز الرشيدي ٥٥٢٠٠ هكتولتر^(٦)».

وبلغ إيراد جهرك دمياط من الأرز وذلك خلال الفترة من أكتوبر ١٨١٩ م وحتى مايو من عام ١٨٢٠ م ٣٤٥,١٥٥ قرشاً^(٧)، بينما بلغت صادرات مصر من الأرز عام ١٨٣٦ ما قيمته أربعة ملايين من الفرنكات. ودمياط كانت المستودع الأساسي لكل أصناف الأرز المصري^(٨).

وفي عام ١٨٣٦ م، كانت شون الحكومة تستقبل سنوياً ما متوسطه ٨٠ ألف إردب أرز دمياطي و ٦٠ ألف إردب أرز رشيدي^(٩). وكان يوكل لمشايخ القرى في دمياط حراسة محصول الأرز وقت الحصاد، بعد فشل تجربة الجنود وتعهدوا « بحراسة الأرز أكثر من العساكر وتكفلوا بالأ تضيع حبة واحدة»^(١٠).

هكذا احتلت زراعة الأرز المكانة الأولى في دمياط عن غيرها من المحاصيل؛ لما مثلته من أهمية لمصر بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة.

النيلة

كانت مصر تزرع من قبل النيلة البلدية، وكانت تُستخدم لصباغة أقمشة الثياب^(١١)، وقد استمرت زراعتها في عهد محمد علي، وكانت بذورها تتغير بمرور الزمن عن أصلها

(٥) الهكتولتر: يعادل تقريباً نصف إردب، انظر: هيلين آن ريفلين، مرجع سابق، هامش ص ٢٣٣.

(١) أ.ب كلوت بك: مصدر سابق، ص ٥٦٧.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، سجل ١٦٢٥، ١٢٣٥ هـ / ١٨٢٠ م.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٤) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٢، أبحاث، محفظة الفلاح المصري، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٥ محرم ١٢٣٨ هـ / ١١ أكتوبر ١٨٢٨ م.

(٦) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢١٣.

فتحدث نقصًا في محصول النيلة، ورغبة في تحديد البذور منعًا لهذا النقص كان محمد علي يستورد بذور النيلة من الشام^(١).

وقد أدخل محمد علي النيلة الهندية في مصر عام ١٨٢٦م، واستحضر بعض الهنود الإخصائين في زراعتها^(٢)، وذلك لمميزاتها العالية وتفوقها على النيلة البلدية في النوع، فنجحت نجاحًا تامًا، وقد أتت بذورها من الهند بلادها الأصلية^(٣).

وفي عام ١٨٢٩م منع محمد علي زراعة النيلة الهندية والنيلة البلدية في إقليم دمياط^(٤). ولم تعرف السبب عن ذلك وإن رجعت زراعتها في العام الثاني، بل وكانت ترسل البذور اللازمة لزراعة النيلة من دمياط إلى مديريات مصر المختلفة كقنا مثلاً. ونذكر الوثيقة التي أشارت إلى ذلك «... بأن يطلب من الكتخدا بك التنبيه على مأمور قنا بأن يزرع تقاوي النيلة المرسله إليه من مأموريتي دمياط والجيزة وإذا لم تكف لزراعة الأطنان المخصصة للصنف المذكور فيزرع قطن أو صنف آخر في الأطنان الباقية»^(٥).

وقد كان الوالي محمد علي يحث محافظ دمياط على الاهتمام بزراعة تقاوي النيلة ويعمل على تنمية تلك الزراعة^(٦).

وتبعًا لاختلاف مساحة النيلة من وقت إلى آخر كان إنتاج مصر منها غير ثابت، فقد بلغ نحو ١٠١١٩٢ أوقية في سنة ١٨٣٠م، و ٧٧٣٠٠ أوقية في سنة ١٨٣٣م، ونحو ١٠٨٠٠ أوقية في سنة ١٨٣٥م^(٧). ومع ذلك لم نستطع معرفة إنتاج دمياط من تلك الكمية.

(1) Mengin, Felix: Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali. Paris, 1823, Vol. 2. P. 361.

(2) عبد الرحمن الرافي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٥٠٢.

(3) أحمد أحمد الحتة: تاريخ الزراعة، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(4) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٥ معية سنية تركي، من الديوان الخديوي إلى محافظ دمياط غاية رمضان ١٢٤٤هـ / ١٤ إبريل ١٨٢٩م.

(5) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٥ معية سنية تركي. من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، ١٦ شوال ١٢٤٥هـ / ١٩ إبريل ١٨٣٠م.

(6) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٥ معية سنية تركي. من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي ٢١ شوال ١٢٤٥هـ / ١٤ إبريل ١٨٣٠م.

(7) أحمد أحمد الحتة، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

الذرة

كانت الذرة بأنواعها - الشامية والرفيعة - أساس غذاء الفلاحين؛ ولذا فإن قلة محصولها تعتبر كارثة على البلاد ومن هنا نشأت أهميتها بين المحاصيل الزراعية^(١).

وقد بلغ محصولها ٩٥٠,٠٠٠ إردب في سنة ١٨٢١ وزاد إلى ٩٥٦,٣٢٦ إردب ونصف الإردب في سنة ١٨٣٢^(٢). وقد قدر محصول دمياط في سنة ١٨٣١ م بـ ١١٩٦ إردبًا وزاد إلى ١٨٢٠ إردبًا في العام التالي^(٣).

القطن

محصول صيفي، وكان يزرع في مصر ومنها في دمياط قبل عصر محمد علي القطن القصير التيلة ويعرف بالقطن البلدي وإنتاج الفدان يصل أحيانًا حوالي ثلاثمائة رطل من هذا القطن، وكان إنتاجه يستغل معظمه محليًا في صناعة المنسوجات واستمر في عصر محمد علي^(٤)، يباع الرطل منها بسعر يتراوح بين ١٠ بارات و١٢ بارة، واستمرت زراعته في دمياط حتى عام ١٨٢٠ م، ويُزرع بعد حصاد القمح^(٥).

اهتم محمد علي بزراعة القطن طويل التيلة في دمياط بعدما بدأ زراعته في مصر ١٨٢١ م^(٦)، وكان يشجع المحافظ على تشجيع الفلاحين على زراعة هذا المحصول، بل طلب منه اختيار الأماكن التي يجود بها زراعة هذا المحصول والاهتمام في زراعته لتحسين إنتاجه مما يجلب لزراعته الخير الكثير^(٧). ويؤكد ذلك أمر من محمد علي إلى

(١) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٢) نفسه: ص ٢٧٥.

(٣) دار الوثائق القومية: حفظة ٣٧ ديوان خديوي، ٢٢ ربيع الثاني ١٢٤٨ هـ / ١٧ سبتمبر ١٨٣٢ م.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ص ٢٠٢.

(٥) هلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٦) نفسه: ص ٢٠٣.

(٧) دار الوثائق القومية: درج ٢١٤، من المعية السنوية إلى الأغا عافظ دمياط، ١٧ صفر ١٢٣٧ هـ / ١٢

نوفمبر ١٨٢١ م.

محافظ دمياط «... خصم أرض عبارة عن ٣٨٢٦ فدانًا التي عطلت على حساب زراعة سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠-١٨٢١م وتخصيصها لزراعة القطن وعدم زراعتها سمسما فابذلوا العناية والهمة في مزروع القطن بها بالاتفاق مع مشايخ القرى التي توجد بها تلك الأراضي وبما أن هذا المحصول مستجد فمن اللازم أن تزرع في أوانها وأن لا تترك خالية وتخدم كما يجب فمطلوبنا أن لا تتركوها بدون اشرافكم»^(١).

السمار

كان السمار يكثر في ضواحي دمياط ورشيد وأيضًا في أطراف بعض الواحات بالصحراء الغربية، ويُصنع منه أجود أنواع الحصر وأحسنها^(٢)، وتستخدم أيضًا كجدار وأسقف للعشش في مصيف رأس البر^(٣).

القمح

من المحاصيل المهمة التي كانت تُزرع بدمياط، لما تمتعت به من ظروف طبيعية وبشرية ملائمة لزراعته^(٤). وكان متوسط إنتاج الفدان من القمح حوالي سبعة أراذب^(٥)، وفي حالات كثيرة يصل إلى أكثر من ذلك^(٦).

وكان يُزرع في أواخر نوفمبر ويحصد في أوائل إبريل، وتبلغ البذور اللازمة للفدان الواحد ثلث الأراذب، وكان يكفي الاستهلاك المحلي بل يُصدر أحيانًا إلى الدقهلية^(٧).

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ١٠ معية سنوية تركي ملخصات دفاتر، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٢ محرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(٢) أحمد أحمد الختة: مرجع سابق، ص ص ٢٥٤، ٢٥٥.

(٣) عاطف محمد عبد المقصود: دمياط في القرن التاسع عشر، دار حراء، المنيا، ١٩٩١، ص ٦.

(٤) أحمد أحمد الختة: مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٥) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥، ص ص ١٣، ١٤.

(٦) أ.ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٥٥٩.

(٧) أحمد أحمد الختة: مرجع سابق، ص ٢٧٤.

الشعير

من المحاصيل الشتوية، وكان يُزرع بدمياط، وهو غذاء جيد للحيوانات وخصوصاً الخيول، ودقيقه يصلح للخبز إذا خلط بدقيق القمح ومنه يصنع النشا^(١). ويُزرع بعد حصاد الأرز في دمياط^(٢) وكان متوسط محصول الفدان الواحد من الشعير يختلف من ٥ أرداب إلى ١٢ إردباً تقريباً^(٣).

قصب السكر

زُرع في دمياط ليس بقصد استخراج السكر كما في الوجه القبلي؛ وإنما كان يزرع في مساحات صغيرة لاستعماله كفاكهة للمص^(٤).

اللوز

كانت مصر تزرع صنفين من اللوز: أحدهما: اللوز الحلو، والآخر: اللوز المر وزُرع في دمياط النوعان وثمارها متوسطة في النوع، وقد انتشرت زراعة اللوز إلى جانب دمياط في بساتين القاهرة والإسكندرية ورشيد وكانت في الوجه البحري حقولها بأكملها من اللوز^(٥).

أشجار التوت والحريز

عُني محمد علي بغرس أشجار التوت لتربية دودة القز في دمياط وكذلك في الدقهلية

(١) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ١٠ معية سنية تركي ملخصات دفاتر، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط،

٢٢ محرم ١٢٣٧هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(٣) أ.ب. كلوت بك: مرجع سابق، ص ٥٥٩.

(٤) أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٥) نفسه: ص ص ٢٩٨، ٢٩٩.

ورشيد باعتبار ٣٠٠ شجرة في كل فدان^(١). وقد بلغ محصول الحرير في الإقليم المصري سنة ١٨٣٣ م ١٢ ألف أوقية^(٢).

وشجر التوت يورق عادة في يناير من كل عام، كما أن نقف دود القز للبيض يوافق شهر مارس أو ما قبله، وبين النقف والميعاد الذي تغزل فيه دودة القز شهران تتطور أثناءها بالأطوار المعلومة عند القائمين عليها^(٣).

وكان محمد علي مصمماً على مواصلة تجربته الخاصة بإقامة صناعة الحرير، ولهذا أمر جميع المديرية بزراعة أشجار التوت، وجيء بالسوريين إلى القرى ليعلموا الفلاحين تربية دودة الحرير، وزرعت ٧ آلاف فدان إضافية في دمياط والشرقية ورشيد والجيزة والقليوبية والغربية.

ولقد أمد الباشا الفلاحين ببيض دودة الحرير بسعر قرش ونصف للدرهم، وفي عام ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١-١٨٣٢ م بلغ إجمالي كمية الحرير التي أنتجت في مصر ٦٧٤٨ أوقية و٤٠٦ دراهم^(٤).

البرسيم

كان البرسيم - ولا يزال - من أعظم الغلات الزراعية أهمية، واتسعت زراعته بدمياط لغذاء الماشية^(٥). وقد أدخل محمد علي في مصر زراعة أنواع أجنبية من البرسيم أهمها البرسيم الحجازي ومحصوله أوفر من البرسيم المعتاد^(٦). وكانت تُرسل تقاوي البرسيم إلى دمياط من المديرية المختلفة كل حسب حصته بناء على أوامر تصدر من الديوان الخديوي، فمنها أرسل تقاوي البرسيم المسقاوي لدمياط عام ١٨٣٠ م من قبل

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٥٠٠.

(٣) أ.ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٥٦٦.

(٤) هلين آن ويفلين: مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٥) نفسه: ص ٥٦٠.

(٦) أحمد أحمد الحقة: مرجع سابق، ص ٢٨٨.

مأمور قسم زفتي، ومأمور قسم رابع الشرقية، ومأمور المنصورة ومحلة دمنة، ومأمور ميت غمر والسنبلاوين ومأمور المحلة ونبرو^(١).

الصفصاف

كانت دمياط تزرع نوعين من الصفصاف: يعرف أحدهما بالصفصاف، والآخر باسم أم الشعور، وأشجارها كثيرة الانتشار، وعند الحاجة لهذه الأشجار تقطع وتزال قشورها وتجفف فيصنع منها الفحم المعد لصناعة البارود^(٢). وهذا ما حدث؛ فقد أصدر محمد علي أمراً لمحافظ دمياط في سنة ١٨٢٢ بإرسال رجال خاصين إلى الأماكن التي يوجد بها شجر الصفصاف وتكليفهم بقطع غصون هذه الأشجار وتقشيرها وإرسالها إلى الكتبخدا لصنع البارود ودفع ثمنها لأصحابها^(٣)، ويعلمه عن كمية ما قُطع وعن أماكن تواجده^(٤).

نبات البردي

انتشرت زراعة نبات البردي بدمياط منذ أقدم العصور وحتى القرن التاسع عشر، وقد كان المصريون يستخدمونه في بناء مساكنهم وصناعة فرشهم وأكفانهم وفي استخلاص طعامهم من بعض جذوره وفي بناء مراكبهم الصغيرة وبخاصة زوارق الصيد الخفيفة، وفي تصفير الجبال وصناعة البغال، كما كان في مقدمة صادراتهم الرئيسية، فضلاً عن استخدامه في الكتابة^(٥).

(١) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي تركي، دفتر ٧٦٩ من مأمور الديوان الخديوي إلى مأمور محلة دمنة والمنصورة، ٨ ربيع الأول ١٢٤٦هـ / ٢٧ أغسطس ١٨٣٠م.

(٢) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ١٠ معية سنوية ملخصات دفاتر من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٩ رجب ١٢٣٧هـ / ٢٠ إبريل ١٨٢٨م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٧٨ معية سنوية ملخصات دفاتر من الجنب العالي إلى مأموري الزراعة بدمياط والشام وشبرا والمحلة، ١٤ ربيع آخر ١٢٥٢هـ / ٢٨ يوليو ١٨٣٦م.

(٥) محمد صقر خفاجة: هيردوت يتحدث عن مصر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٥٨.

وتذكر «مانيتولي» التي زارت دمياط عام ١٨٢٠م أن هذا النبات لم يكن يوجد في أي مكان آخر بمصر غير ضواحي دمياط وشواطئ بحيرة المنزلة^(١).

الموز

كان الموز يُزرع بحدائق دمياط^(٢)، وثمره جيد إلا أنه نادر لا يُرى إلا على موائد الأغنياء^(٣).

التين

كان التين يُزرع بكميات كبيرة بدمياط، وهو ثلاثة أنواع: التين البرشومي، وتين بوليزان والتين البلدي، وثمار النوع الأخير جيدة حلوة المذاق^(٤).

النخيل

انتشرت زراعة النخيل في مصر ومن بينها دمياط في عصر محمد علي، ففي عام ١٨١٣م فرض محمد علي ضريبة العشر على النخيل المثمر، وأعطى في مقابلها قسبة مربعة حول كل نخلة مشمرة من ضريبة الميري المفروضة على الأرض^(٥).

وقُدِّر في عام ١٨٣٣م أنه يوجد في مصر عدد يتراوح بين ٥ و٦ ملايين نخلة. وكانت زراعة النخيل في دمياط توفر محصولاً لا بأس به من التمور بدرجاته وأسعاره المختلفة^(٦).

(١) نقولاً يوسف: مرجع سابق، هامش ص ٥٩.

(٢) إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٣٤٨.

(٣) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(٤) نفسه: ص ٣٠٠.

(٥) حمدي الوكيل: ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ٤١٠.

(٦) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ١٩٥.

بالإضافة إلى البطيخ والشمام والقلقاس والخضراوات وغيرها^(١).

وتشير «ريفلين» إلى أن إجمالي إنتاج مصر ودمياط من القمح والبقول والعدس والشعير والذرة الصيفي والحمص والتمرس والحلبة بلغ عام ١٨٣٠ م ١٤١، ٣٥٢، ١، إردبًا؛ بينما بلغ في دمياط ٢٤٤، ٢٨، إردبًا^(٢).

نستطيع القول إن الزراعة في دمياط في عهد محمد علي تقدمت تقدمًا كبيرًا وبصفة خاصة زراعة الأرز مما أدى إلى قيام الصناعات المرتبطة بها.

وبتولي عباس الأول حكم مصر (١٨٤٩ - ١٨٥٤ م) توقف نمو الزراعة؛ لأنه كان معارضًا لسياسة التحديث والتطوير، ولم يحدث أي تقدم في مجال ملكية الأراضي إلا أن سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣ م) أخذ بسياسة التنمية والتطوير^(٣)، فاهتم بصيانة وسائل الري التي أهملت في عهد عباس فعاد النشاط إلى العمل في منشآت الري^(٤).

ونتيجة لتدهور الزراعة في دمياط بعد محمد علي وتراكم الأموال المقررة على أراضي الفلاحين بدمياط، فقد وافق عام ١٨٦٠ م على تخفيض الأموال المقررة على الأقطان الموجودة في شطوط دمياط، والتي ضعفت بسبب الإهمال وطغيان مياه البحر عليها، كما وافق أيضًا على تخفيض عوائد النخيل بشطوط دمياط^(٥)، وعندما وجد أنهم غير قادرين على دفع هذه الأموال تمامًا قرر إلغائها على أن تدفع من بداية عام ١٨٦١ م كاملة؛ وذلك مساعدة لأهالي هذه الأراضي^(٦).

كما واصل سعيد باشا سياسة والده محمد علي في الإنعام على كبار الموظفين ومنهم محافظ دمياط حيث منح في عام ١٨٥٦ م إسماعيل بك محافظ دمياط السابق ٣١ فدانًا وكسورًا بمديرية القليوبية^(٧).

(١) أحد أحمد الحقة: مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

(٢) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٣) جابريل باير: مرجع سابق، ص ١٢، ١١.

(٤) عبد العظيم محمد سعودي: مرجع سابق، ص ٥٢.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ٢ دمياط، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٩ ربيع الأول ١٢٧٧هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٢٠ م.

(٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٢ دمياط، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٢ شعبان ١٢٧٧هـ / مارس ١٨٦١ م.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، محفظة ٣٧٧، ملف ٢٠، ٢٣ صفر ١٢٧٣هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٥٦ م.

كما وافق على إعطاء عثمان أفندي- من أعضاء مجلس ثاني بحري- ٢٤٤ فدانًا وكسورًا بدل معاش بنواحي شطوط دمياط عام ١٨٦١م وبعض أشخاص آخرين حصلوا على أراضي ولكن لم تحدد الوثيقة المساحة أو أسماء حائزيها^(١). وهذا يخالف ما ذكرته إحدى الدراسات: أن مساحة الأراضي التي أُعطيت معاشات من أراضي دمياط في عهد سعيد ٢٤٤ فدانًا^(٢).

وفي عهد إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م) تقدم نظام الري تقدمًا ملموسًا^(٣)، كما اهتم أيضًا بزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق حفر الترع وفتح القنوات ومد الجسور، مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة^(٤).

فزادت من ٤,٣٩٥,٣٠٣ أفدنة سنة ١٨٦٣م، إلى ٤,٧٦٩,٠٠٦ أفدنة سنة ١٨٨٠م^(٥). وهذا يعني أنها زادت في عهد إسماعيل بمقدار مليون فدان تقريبًا.

أما بالنسبة لدمياط فقد زادت مساحة الأرض المزروعة في هذه الفترة في شطوط دمياط وقُدرت بـ ٥٣٥٨٣ فدانًا وكانت تشمل هذه المساحة مساحة دمياط وما حولها من عزب وقرى صغيرة^(٦). كما اهتم إسماعيل بزراعة الحدائق وأشجار الفاكهة بها^(٧)، وقد بلغت متحصلات جنائين ومزروعات الميري بدمياط ٢ كيسة و٣٤٠ قرشا (١٣٤٠ قرشًا) من إيرادات المحافظة عام ١٨٦٤م^(٨).

(١) دار الوثائق القومية: الروزنامة، محفظة ٤٣٨، ملف ١٠، ١٩ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/ ١٨ مايو ١٨٦١م.

(٢) علي بركات: مرجع سابق، ص ٤٧٢.

(٣) عبد العظيم محمد سعودي: مرجع سابق، ص ٥٤.

(٤) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٥) أحمد أحمد الحنة: تاريخ الزراعة المصرية من تولية عباس إلى الاحتلال البريطاني (١٨٤٨-١٨٨٢) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩١.

(٦) عاطف محمد عبد المقصود: مرجع سابق، ص ١٥.

(٧) إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل، ١٨٦٣-١٨٧٩م، مج ١، دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ٧٤.

(٨) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، جامعة حسابات الحكومة المصرية، إيرادات محافظة دمياط، سجل ٦٢٥٦، ص ١٢، عام ١٨٦٤م.

وكانت أكبر الملكيات الزراعية في دمياط باسم «ميخائيل سرور»، التي بلغت خمسة آلاف فدان موزعة على: غيط ابن طوبار، وغيط المقطع، وغيط طوغان، وغيط جمال طوبار^(١).

ومن جملة الملكيات الحيازية أيضاً بدمياط الخواجة «نقولا سرور» الذي كان يمتلك نحو ألفي فدان موزعة في غيط النصارى وغيط فليه والعرز، والشيخ علي خفاجي. وكان من جملة ما يمتلكه أنطوان كحيل جمعة هو ١٢٢٥ فدناً موزعة على غيط: مجاهد، وغيط الشيخ علي خفاجي، وغيط إبراهيم الحمامي^(٢). كما امتلك حسن المرقبي أطياناً عشورية قدرت بـ ١٣٠ فدناً وكسوراً بناحية البراشية بالدقهلية^(٣) وامتلك السيد نعمان البكري كبير تجار دمياط ١١٤ فدناً اشتراها من أطيان مديرية الدقهلية^(٤) كما حاز علي بك رشاد محافظ دمياط على ٢٦ فدناً وكسوراً اشتراها بـ ٣٢٨٣٠ قرشاً و١٨ بارة^(٥). في حين امتلكت ابتنا الشيخ علي خفاجي (جلسن وعائشة) ١٤ فدناً وكسوراً بشطوط دمياط^(٦). كذلك عبد القادر بك باشمهندس استحكامات دمياط وحرمه بناحية البستان والسالمية بالدقهلية^(٧).

. وامتلك كثير من النوات أراضي عشورية في عهد الخديو إسماعيل، منهم: إسماعيل بك محافظ دمياط السابق، وأحمد بك راغب رئيس مجلس دمياط سابق، وأحمد نجل مصطفى بك محافظ دمياط سابق، وسليمان بك نجل مصطفى بك محافظ دمياط سابق^(٨).

وكان الأرز أكثر المحاصيل زراعة في هذه الأراضي، بالإضافة إلى المحاصيل التي كانت تزرع في عهد محمد علي فقد زادت مساحة الأرز وأصبح يخص دمياط ٤٢٠٠

(١) عاطف محمد عبد المقصود: مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) نفسه.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، محفظة ٤٢٨، ملف ١٧، ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م.

(٤) علي بركات: مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، محفظة ٦٢٥، ملف ١٥، رجب ١٢٨٠هـ/ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، محفظة ٣٨٣، ملف ٧، جمادى الأخرى ١٢٨١هـ/ يوليو ١٨٦٤م.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامة، محفظة ٥٩، ملف ٢٢، ١ ذي القعدة ١٢٩٠هـ/ ١٠ يناير ١٨٧٤م.

(٨) علي بركات: مرجع سابق، ص ٥٠١-٥٠٦.

فدان^(١)، ولكن مع بداية الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥م) نقصت مساحة زراعة الأرز بدمياط بسبب اتجاه الدولة لزراعة القطن حسب توجيهات الخديوى واعتماد إنجلترا على القطن المصري وارتفاع سعره، فقد وصل ثمن القنطار من ٢٣ ريالاً في عام ١٨٦٣ إلى ٤٥ ريالاً في سنة ١٨٦٥م وقد كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً في عام ١٨٦١م، فتسابقت الحكومة وكبار أصحاب الأقطان وصغارهم من الإكثار في زراعة القطن^(٢). ولهذا بدأت دمياط في زراعة القطن على حساب مساحة زراعة الأرز، وفيما بعد عام ١٨٦٥ بدأت دمياط تعود إلى مساحة الأرز التي كانت معروفة من قبل^(٣).

وزرع أهل دمياط أشجار الجميز الكبير الحجم والخوخ وغيره من أشجار الفواكه^(٤)، وكانت ضواحي دمياط كثيفة بأشجار البرتقال والموز والمانجو والتين والليمون والنخيل والتمر هندي والجميز واللبخ والياسمين^(٥).

وبعد احتلال إنجلترا مصر أدركت سلطات الاحتلال البريطاني مدى أهمية الزراعة في مصر خصوصاً زراعة القطن؛ وذلك لضمان الحصول على المواد الخام اللازمة لمصانعها المتخصصة في صناعة الغزل والنسيج في بريطانيا، مما يساعدها على فتح أسواق جديدة لهذه المنسوجات في أوروبا^(٦)، فعملت على توجيه البلاد نحو سياسة زراعية تخدم مصالحهم وإهمال الصناعة، وتمثل هذا الاهتمام في متابعة الري الدائم^(٧)، ومنها إصلاح وترميم قناطر فرع دمياط وتتكون من ٣٥ عيناً بما فيها هويس القناطر الشرقي^(٨). كما عملوا على إصلاح نظام الحيازة، وإعادة مسح الأراضي الزراعية لتقدير ضرائب الأقطان بصورة جديدة. بالإضافة إلى القيام بالعديد من الأبحاث والتجارب

(١) عاطف عبد المقصود: مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٣) عاطف عبد المقصود: مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٥) نفسه: ص ٣٢٢.

(6) Radwan, Samir: Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967, London, 1974, P,125.

(٧) إساعيل محمد زين الدين: مرجع سابق، ص ٢٣.

(٨) عبد العظيم محمد سعودي: مرجع سابق، ص ١٨٦.

الزراعية في محاولة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي، وإزالة الحواجز التي كانت تعيق حركة التجارة داخليًا وخارجيًا، إلى جانب تغطية البلاد بشبكة من خطوط السكك الحديدية والزراعية^(١).

كما عملت حكومة الاحتلال على التغلب على قلة مياه الري التي كانت تعاني منها الأراضي الواقعة في دمياط وفارسكور والمنصورة ودكرنس والسنبلاوين، حيث كانت المياه في شهر إبريل ومايو ويونيو ويوليو لا تكاد تكفي لزراعة القطن ولا تفي بحاجة زراعة الأرز^(٢).

ووضع الإنجليز سياسة خاصة تزيد من هذا الاهتمام، فاشترى من الفلاح محصول القطن بأسعار غالية أو مقبولة، فأصبح لا يفكر في تصريفه وتوزيعه والبحث عن أسواقه. وبذلك فرضت هذه السياسة تبعية القطن المصري وأسواقه لإنجلترا وبخاصة أسواق لنكشير ومصانعها^(٣).

ورأت سلطات الاحتلال مع التوسع في إنتاج محصول القطن والحاجة الماسة إلى جهد هؤلاء الفلاحين، ضرورة الاهتمام بتنظيم السخرة حتى لا تتعطل الأعمال الزراعية^(٤) وقامت بزراعة مساحات واسعة من القطن في دمياط على حساب زراعة الأرز^(٥).

وعندما تحدث علي مبارك عن الزراعة في دمياط لم يحدد المساحة المحصولية ولا نوع المحاصيل التي زرعت وكميتها، وإنما اقتصر بقوله: « وفي شياها أرض المزارع تمتد إلى جزء من ساحل البحر المتوسط، وفي شرقها بساتين ومزارع تمتد إلى بحيرة المنزلة، وكذا في جنوبها إلى ترعة العنانية، وتلك الجهات الثلاث بحدودها ومشمولاتها هي المسماة بشطوط دمياط، التابعة لضبطية مركز فارسكور من مديرية الدقهلية. ويمر في خلال المدينة عرضًا خليج يروي بعض أراضي تلك الشطوط وينصب في بحيرة المنزلة^(٦)».

(١) إسماعيل محمد زين الدين: مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) عبد العظيم محمد سعودي: مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٣) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٤) إسماعيل محمد زين الدين: مرجع سابق، ص ٤١.

(5) Radwan, Samir: op. cit, P,126.

(٦) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٠.

ولم نستطع من خلال الوثائق التي اطلعنا عليها خلال تلك الفترة من الدراسة معرفة مساحة الأراضي الزراعية ونوع المحاصيل التي زرعت وكميتها، ولكن من المتوقع زراعة المحاصيل التي زرعت خلال فترة محمد علي وإسماعيل وإن كان - بالضرورة - أكثر الزراعات هي زراعة القطن تماشيًا مع سياسة الاحتلال.

وقد رصدت ميزانيات الحكومة المصرية من عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٦ م إيرادات إيجار أملاك وأطيان الحكومة في دمياط، وكذلك متحصلات جنابين الحكومة بالمحافظة، ولم تكن تلك الإيرادات على وتيرة واحدة فعلى سبيل المثال في ميزانية سنة ١٨٨٣ م بلغ ما تحصل من إيجارات أملاك وأطيان وجنابين الحكومة ١٥٠ جنيهاً مصرياً^(١)، في حين تزايد هذا المبلغ في عام ١٨٨٩ م فبلغ ما تحصل من إيجار أطيان وأملاك الحكومة بدمياط ٢٥٠ جنيهاً مصرياً، ومن جنابين الحكومة مبلغاً قدره ٢٥٠ جنيهاً مصرياً^(٢)، ثمّ واصل الزيادة في عام ١٨٩٦ م فبلغ ما تحصل للحكومة في دمياط من الجنابين وإيجار أملاك وأطيان الحكومة إلى ١٠٦٦ جنيهاً مصرياً^(٣)؛ بينما تناقص في السنوات التالية حتى بلغ إيجار أملاك وأطيان وعشش وجنابين دمياط في ميزانية عام ١٩٠٦ م ٤٠ جنيهاً مصرياً فقط^(٤).

ومما سبق نستطيع القول إن الزراعة في دمياط نالت عناية كبيرة في عهد محمد علي كالصناعة والتجارة إلا إن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم مجهودات خلفاء محمد علي في الزراعة لم تحظ دمياط بنفس القدر؛ مما أدى إلى تدهورها تقريباً في كل القطاعات.

الثروة الحيوانية والداجنة

لقد كانت هناك - ولا تزال - علاقة متلازمة بين الإنسان والحيوان؛ فأينما وجدت

(١) نظارة المالية: ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٣ م.

(٢) نظارة المالية: ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٩ م.

(٣) نظارة المالية: ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٩٦ م.

(٤) نظارة المالية: ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية عن سنة ١٩٠٦ م.

الزراعة توفرت الحيوانات خصوصاً الماشية بأنواعها المختلفة من أبقار وجاموس وأغنام وماعز وإبل وغيرها، بالإضافة إلى الطيور^(١)، وهي بذلك جزء من مكونات الثروة الزراعية.

وكل هذه الحيوانات والطيور استفاد منها الإنسان بشكل أو بآخر سواء بأكل لحومها أو منتجاتها كاللبن والزبد والجبن أو بخدمة أراضيها الزراعية^(٢) باستخدامها في حرث الأرض وتجهيزها للزراعة، وإدارة السواقي، ونقل المحاصيل وغيرها^(٣).

فمنذ بداية عصر محمد علي بذلت الحكومة جهداً كبيراً للنهوض بالثروة الحيوانية عن طريق: جلب السلالات الجيدة من الدول الإفريقية والآسيوية والأوروبية لاستنباط ما يتلاءم مع البيئة المصرية ومنع ذبح الإناث منها في القطر المصري^(٤). وأنشئت مدرسة للطب البيطري سنة ١٨٢٩م لعلاج المريض منها ومقاومة الطاعون^(٥).

وقد سببت العناية بزراعة القطن والاهتمام بالغللات (التقديية) التي تدر دخلاً على المزارعين أن أهملوا علف الماشية، فنقص عددها، كما سبب الطاعون خسائر في الماشية قدرت بـ ١٢ مليون جنيه^(٦).

وفي سنة ١٨٦٤م، حل إسماعيل هذه الأزمة باستيراد الماشية من الخارج، فاستورد الأغنام والماعز والخيول والطيور الداجنة من الشام وتركيا وروسيا وغيرها من البلاد الأوروبية، وعمد إلى وضع أثمان لهذه الماشية وتوزيعها على المزارعين بالتقسيط^(٧).

وتمثلت الثروة الحيوانية التي انتشرت تربيتها في دمياط في: البقر، والجاموس، والأغنام، والماعز وكان رعيها وطعامها يعتمد على زراعة البرسيم، وما يتخلف من

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٢ دمياط، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ١٢ ربيع الأول ١٢٤٦هـ / ٣١ أغسطس ١٨٣٠م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٢ تراجم ملخصات تركي، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٤ صفر ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م.

(٥) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٦) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٧) نفسه.

دريس بعض المحاصيل كالقمح (التبن)^(١). وقد اشتهرت دمياط بصفة خاصة بتربية الأبقار، وقد وفرت لها المساحات الخضراء مرتعاً فسيحاً ومرعى خصباً؛ فامتازت دمياط بألبانها ومنتجاتها^(٢).

وعجول وأبقار دمياط عجيبة المنظر، وزيد دمياط وجينها ليس له مثيل في كل الإقليم المصري من حيث جودة الطعم حتى الآن^(٣). وكان الفائض من اللبن والقشطة والمسلى يصدر للخارج، فضلاً عما كان يرسل للمديريات الأخرى^(٤).

كذلك وجد معامل لتفريخ الكتاكيت لتربيتها لتصبح مصدرًا للإنتاج البيض واللحم، إلى جانب الطيور الداجنة الأخرى مثل: البط، والإوز، والحمام الذي لم تكن تخلو القرى في دمياط من أبراجه^(٥). بالإضافة إلى تربية خلايا النحل لتوفير العسل وشمعه لتصديره وبيعه كعائد مادي لمنتجاتها^(٦).

ثانيًا- الصناعة والحرف

١- الصناعة

اشتهرت دمياط في كل العصور بأنها مدينة صناعية مهمة، وامتازت خاصة بصناعات محلية في تبييض الأرز والغزل والنسيج وغيرها، وقد ساعد على ذلك موقعها الجغرافي، وبيئتها الطبيعية ومواردها، وجوها المعتدل الرطب وقربها من نهر النيل، وفي بداية حكم محمد علي كانت الصناعة يدوية تقوم على مهارة العامل وخبرته. ولم تكن البلاد تكفي حاجاتها من المنتجات الصناعية؛ إذ إنها كانت تعتمد على استيراد ما يلزمها من الخارج^(٧).

(١) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي تركي، دفتر ٧٦٩ من مأمور الديوان الخديوي إلى مأمور محلة دمنة والمنصورة، ٨ ربيع أول ١٢٤٦هـ / ٢٧ أغسطس ١٨٣٠م.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٣) نفسه: ص ٢٨٦.

(٤) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٨٩٦: المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٦م، ص ٨٩.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ٧ شورى المعاونة، ١٠ صفر ١٢٥٥هـ / ٢٤ أبريل ١٨٣٩م.

(٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٢ دمياط، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ١٢ ربيع الأول ١٢٧٧هـ / ٢٧ سبتمبر ١٨٦٠م.

(٧) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ١٠٥.

ولما كان محمد علي منذ بداية ولايته لمصر يهدف إلى تكوين دولة قوية، فقد أدرك أن استقلاله السياسي يعتمد أساساً على مقدراته العسكرية، التي تتطلب بالضرورة قاعدة صناعية لإمداد قواته بما تحتاجه من الأسلحة والمؤنة اللازمة له^(١) فعمل على إحياء الصناعة، وقد شجعه على ذلك ما أحرزه من نصر على حملة فريزر سنة ١٨٠٧م، وقد وجد في إعداد الحملة على بلاد الحجاز عام ١٨١١م الدافع الأكبر لذلك^(٢).

ولعل ما ساعده على القيام بالنهضة الصناعية عوامل عدة، منها:

١- رغبة محمد علي في إقامة قاعدة صناعية محلية متطورة ومتنوعة وشاملة تمدّه بكل احتياجاته مما يجعله يعمل على استقلال دولته سياسياً وكذلك استقراراً لحكمه^(٣).

٢- وفرة الأيدي العاملة ورخص أجورهم^(٤).

٣- رغبة محمد علي في أن يقدم حافزاً للأمة العربية بإعطائه نوعاً جديداً من التجربة الرائدة^(٥).

٤- وجود المواد الخام الزراعية^(٦) مما شجعه على إدخال محاصيل زراعية جديدة ذات هدف تجاري كالقطن وغيرها^(٧).

٥- توفير المبالغ التي تدفعها مصر ثمنًا لوارداتها من السلع الأجنبية فتنتج مصر كل ما تحتاجه لاستهلاكها، ولا تبتاع من الخارج إلا سلعة قليلة جدًا ليس من شرائها مناص على الإطلاق^(٨).

(١) إسماعيل محمد زين الدين: الصناعة في عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، المؤرخ المصري، العدد ٤، يوليو ١٩٨٩، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٣٢١.

(٢) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٣) علي الجريتي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٣٩.

(٤) محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٩، ص ٨٧.

(٥) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية من عصر محمد علي إلى عصر جمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧، ص ٣٠.

(٦) محمد رفعت: مرجع سابق، ص ٨٧.

(٧) صلاح هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٤١.

(٨) نوال قاسم: مرجع سابق، ص ٣٠.

٦- إدراك محمد علي أهمية الروابط التي تربط بين الصناعة والزراعة من أجل نجاح التنمية الاقتصادية، فكان لا بد من النهوض بهما معاً؛ حتى تمد الزراعة القطاع الصناعي بالمواد الخام الأولية اللازمة لقيام الصناعة^(١).

وكانت الصناعات التي أدخلها محمد علي تعتمد على المواد الخام الأولية المنتجة محلياً^(٢).

وكانت إدارة مصانع الوجه البحري من القاهرة إلى رشيد ودمياط تحت إدارة أحد الأفندية الأتراك، وكان يتقاضى مرتبه تبعاً لما تنتجه هذه المصانع من جميع نمر القطن المغزول بمعدل ٣,٧٥ فضة عن الرطل مع إضافة مثل هذا المبلغ عن كل ثوب من القطن المنسوج^(٣).

ومن ناحية الرقابة على المصانع في دمياط فكان المحافظ يقدم كشوفاً شهرية موضحاً فيها حالة الإنتاج وكميته ونوعيته ويختمها باسمه حتى لا يحدث التباس^(٤)، ومع ذلك لم يكتب محمد علي بتلك التقارير، وإنما أخذ يرسل من قبله المراقبين الذين يكتبون له التقارير والملاحظات، هذا فضلاً عن قيامه بنفسه بزيارة هذه المصانع ليتفقدوها أو يفتش عليها، كما أنه كان يشرف بنفسه على شكاوى العمال ويحاول إرضاءهم^(٥). إلا أن تطبيقها في دمياط لم يلق نجاحاً كبيراً؛ نظراً لجهل المشرفين على الإدارة وصعوبة المواصلات وتشنت المصانع^(٦).

وحتى لا يحدث تهريب أو تلاعب في إنتاج مصانع دمياط أوصى محمد علي ديوان الخديوي عام ١٨٢٨م بأن يمد محافظ دمياط بأربعة أختام من أختام الدمغة ليضمها

(1) E. R. G. Owen: Cotton and the Egyptian Economy (1820-1914). Oxford, London, 1969, P. 25.

(٢) علي الجريتلي: مرجع سابق، ص ٩٤.

(٣) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٤) دار الوثائق القومية: درج ١٠، من الجنب العالي إلى خليل بك محافظ دمياط، ١٩ جمادى الأولى ١٢٤٢هـ / ٧ يناير ١٨٢٧م.

(٥) نوال قاسم: مرجع سابق، ص ٦٧.

(٦) علي الجريتلي: مرجع سابق، ص ١٤٥.

المحافظ إلى الختم المرسل إليه من قبل، ثم يفرد منها واحداً لكل مبيضة من مبيضات القماش الخمس التي بمنطقته تسهيلاً لموسم القماش المصبوغ حتى لا يفلت طابع الدمغة شيئاً منه^(١).

ودأب الباشا على المقارنة بين طرق الإنتاج في المصانع المختلفة فعند مقارنة معدلات إنتاج النيلة في مختلف المصانع، اتضح أن قنطار الخيش ينتج منه ١٩٩ ونصف درهم تحت إشراف سليمان أفندي و ١٨٢ ونصف درهم تحت إشراف الحاج إبراهيم بغدادي، وقد أوصى نظار مصانع النيلة بالأفندي المذكور؛ لرواج المصلحة ولما في ذلك من نفع وفير للميري، كما عهد إلى المذكورين بالإشراف على مصانع النيلة بدمياط؛ ترغيباً لهما ولجميع الأسطوات^(٢).

وكان محمد علي يتابع إنتاج هذه المصانع ويأخذ من حين لآخر عينات من إنتاجه ويشجع على زيادة وتحسين الإنتاج ويعاقب المقصرين^(٣)، ومن ذلك أنه شكاً إلى مأمور دمياط من أن «الثوبين المرسلين والمنسوجين بمصنع دمياط من النوع الرديء من حيث الصناعة، فنبهوا على عمال المصنع ببذل المهمة باخراج صناعة أحسن من هذه»^(٤).

ووفر محمد علي لمصانع دمياط الدواب والمواشي اللازمة لها كما وفر لهذه الدواب الأعلاف^(٥) والرعاية البيطرية، والإشراف على نظافتها حتى لا تتعرض للهزال والمرض^(٦)، وفي حالة نقص في عدد الأتوار اللازمة للمصانع لسبب أو لآخر يقوم

(١) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص ٢٠١.
(٢) الوقائع المصرية: عدد ٢٤ ذي الحجة ١٢٤٥هـ / ١٥ يوليو ١٨٣٠م؛ علي الجريتي: مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٣) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢٠٧.
(٤) دار الوثائق القومية: محافظ معية سنية تركي، محفظة ٥٤، ٥ رجب ١٢٥٢هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٦م؛ علي الجريتي: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ٨٠ معية سنية تركي ملخصات دفاتر، من الجناح العالي الى مدير المتوفية ومدير الغربية، ٥ محرم ١٢٥٢هـ / ٢١ إبريل ١٨٣٦م.

(٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٥٥ ديوان خديوي ملخصات دفاتر، من مجلس دمياط الى محافظ دمياط، سلخ ذي الحجة ١٢٤٨هـ / ١٩ مايو ١٨٣٣م.

بشراء المطلوب من الأقاليم المجاورة^(١) فمثلاً عندما قل عدد الثيران العاملة بمصانع الأرز بدمياط عام ١٨٢٦م رصد ١٠٠٠ كيسة (٥٠٠,٠٠٠ قرشاً) لشرائها لحرصه على استمرار العمل بهذه الدوائر^(٢).

كما وفر الرعاية الصحية للعاملين بمصانع دمياط بإنشاء المستشفيات^(٣) وخول الباشا لمحافظ دمياط سلطات واسعة في إدارة المصانع والإشراف عليها فلم يكن نظار المصانع مستقلين في التصرف في أموالها بل كانت المحافظة تتولى صرف الأجور والمرتبات للمصانع الواقعة في دائرة اختصاصها ولا بد للتصريح بالصرف من إمضاء المحافظ^(٤).

والجدير بالملاحظة أن معالم الهيكل الإداري للعاملين في المصانع بدمياط لم تكن محددة في بدايات حكم محمد علي؛ فالعمل كان يشبه العمل بنظام اليومية، فكان يجدد ناظر الفاوريقة للعاملين بالفاوريقة أو المصنع يوميات ويعطون بموجبها رواتبهم^(٥) لكن في أواخر عصر محمد علي اتضحت جلياً صورة الهيكل الإداري للمصنع. والجدول التالي يبين ذلك موضحاً به أهم العاملين بأحد مصانع دمياط.

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٩ ديوان خديوي ملخصات دفاتر، من مجلس دمياط الى محافظ دمياط، ٤ رمضان ١٢٤٧هـ / ٥ فبراير ١٨٣٢م.

(٢) دار الوثائق القومية: درج ٣٩١، من الديوان الخديوي إلى الكتخدانك، ١٣ شعبان ١٢٤١هـ / ٢٢ مارس ١٨٢٦م.

(٣) دار الوثائق القومية: استحقاقات بديوان محافظة دمياط، سجل ٤٥٨، ج ٢، ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.

(٤) علي الجريتي: مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٥) دار الوثائق القومية: استحقاقات محافظة دمياط، استحقاقات فاوريقة دمياط، سجل ١٥٥٩، سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م.

اسم الموظف	الوظيفة
علي أغا	ناظر الفاوريقة
خليل منيعم	باشكاتب الفاوريقة
قسطندي غليوجي	رئيس غلة الفاوريقة
الشيخ محمد الكيكي	كاتب التشاغيل والاستحقاقات
الشيخ محمد خليفة	قباني تشغيل المردون
الشيخ عبد الوهاب خليفة	قباني تشغيل الأقمشة
مصطفى العوي	سقا
عبد القن	شيخ جاويشية
حسن عيسى	شيخ البرابرة
عطا الكعكي	جاويش
علي الجخ	سايس
حسين المحلاوي	غفير

المصدر: دار الوثائق القومية، استحقاقات محافظة دمياط، استحقاقات الفاوريقة القديمة بدمياط، سجل ١٥٧٦٤، سنة ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م.

ومن أهم الصناعات بدمياط ما يلي:

١- صناعة تبيض الأرز

تُعد صناعة تبيض الأرز من الصناعات التحويلية، وكان الأرز قبل أن يعرض للتجارة أو الاستهلاك يبيض في دوائر الأرز التابعة للحكومة بالمحافظة، وقد أشارت الوثائق إلى مضارب الأرز في دمياط والمنصورة بالدائرة أو التقوية، فأحدى هذه الوثائق تذكر: «أن الخواجة إبراهيم يوسف بنى دايرة معدة لضرب الأرز الكائنة بحارة الشريفين بثغر دمياط»^(١).

(١) دار الوثائق القومية: دفتر خانة وزارة الأوقاف، حجة ٣٠٥٤، ص ٧.

وتشتهر دمياط بزراعة الأرز، ولهذا وجدت مضارب الأرز بكثرة بها وكذلك في رشيد وفوة وكانت هذه المصانع تدار بالثيران^(١).

وقد احتكر محمد علي هذه الصناعة، وبدلاً مما جرت به العادة من قبل حين كان الفلاحون يحصلون من التجار على مبالغ مقدماً، ثم يبيعون لهم محصولهم من الأرز، أصبح كتبة الحكومة يقدمون للفلاحين البذور والمواشي؛ بينما يقوم المباشرون المحليون بالإشراف على الزراعة، ويؤخذ المحصول إلى مكان محدد في الناحية، ويحدد للمحصول سعر محدد، وبعد خصم نفقات الزراعة ومرتبات الموظفين، يتسلم الفلاحون إشعاراً بالباقي. ثم يتم تبييض الأرز لدى أصحاب ماكينات التبييض الذين كانوا يدفعون ضرائب تتراوح بين ثلاثة وخمسة جوات أرز عن الماكينة. ثم يقوم ديوان الحكومة بعمل الترتيبات اللازمة لبيع الأرز الأبيض، ويدفع التجار المحليون مائة قرش أو أكثر عن الإردب؛ بينما كان التجار الأوروبيون الذين يشترون الأرز لتصديره إلى أوروبا وتركيا يدفعون أثماناً أعلى، ولقد بلغ من إحكام احتكار الأرز أن الفلاحين كانوا ممنوعين من الاحتفاظ بجزء من المحصول لاستعمالهم الشخصي^(٢).

وكان الأرز يُشحن إلى دمياط ورشيد؛ حيث كان يتم تبييضه بآلات خاصة أعدت لهذا الغرض وكانت تكلفة تنظيف إردب واحد من الأرز في عام ١٨٣٤م تبلغ ٢٢ قرشاً ونصف^(٣).

ومع هذا فقد كلفت هذه الصناعة محمد علي الكثير أكثر مما يتكلفه الأرز نفسه، حتى إن توماس جالوي بن المهندس الإنجليزي جالوي Gallaway اتفق مع الباشا على أن يستبدل بمضارب الأرز الموجودة مضارب غيرها تستخدم البخار^(٤)، ولعل متاعب استخدام الثيران والرغبة في توفير النفقات هي التي جعلت الباشا يأخذ قبل ذلك بفكرة تقدم بها شخص اسمه حسين چلبي عجوة- يقال إنه من دمياط- بأنه اخترع آلة لضرب الأرز وتبييضه، وقدم نموذجاً لها إلى محمد علي فأعجب بها وأنعم عليه بالأموال، وأمره بتركيب مثل هذه الآلة بدمياط وأخرى برشيد، ويقول الجبرتي:

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ٧ شورى المعاونة، ١٠ صفر ١٢٥٥هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٣٩م.

(٢) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص ١٦٠، ١٦٢.

(٣) نفسه: ص ٢٢٠.

(٤) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٨٤.

«... اتفق أن شخصًا من أبناء البلد، يسمى حسين چلبی عجوة، ابتكر بفكرة صورة دائرة، وهي التي قد يدقون بها الأرز، وعمل لها مثالًا من الصفيح تدور بطريقة أسهل بحيث إن الآلة المعتادة إذا كانت تدور بأربعة أثورا فيدير هذه ثوران، وقدم ذلك المثال إلى الباشا فأعجبه وأنعم عليه بدراهم...، وقال: إن في أولاد مصر نجابة وقابلية للمعارف»^(١).

ثم عممت تجربة أخرى بدمياط بإضافة ثور آخر ليصبح المصنع يعمل بثلاثة أثورا وكانت أفضل عن سابقتها^(٢).

هذا وقد لجأ محمد علي إلى فكرة جديدة لتحسين هذه الصناعة في دمياط بضرب الأرز بالملح البلدي والمترلاوي بمعدل معين، وكان يشرف على هذه التجربة عارف أغا، ونتيجة لهذه التجربة أفادت كثيرًا هذه الصناعة^(٣).

كما أقيم مصنع في دمياط لإبراهيم ابن محمد علي لضرب الأرز على مساحة قدرها سبعة أفدنة بجوار فابريقة القطن وذلك عام ١٨٤٣ م^(٤)، ولم تمدنا الوثائق بأية تفاصيل عن هذا المصنع وما سبب إنشاء محمد علي لهذا المصنع في أواخر عام ١٨٤٣ م.

وكان محمد علي قد شرع في عام ١٨٤٤ م بإنشاء ست دوائر جديدة لضرب الأرز بدمياط وأشرف على إنشائها المحافظ «علي بك»، وطالبه بإرسال قائمة باحتياجاته من الأحجار والأخشاب موضحة الكميات المطلوبة حتى يرسلها إليه سريعًا لإنهاء الدائرة^(٥).

وبعد ذلك لم يجد محمد علي مفرًا من استيراد مضارب تدار بالبخار من الولايات المتحدة، فأنشأ مضربًا في دمياط وقام بإدارته شخص جاء من تلك البلاد خصيصًا لذلك

(١) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٨، ص ٣٩٧.

(٢) دار الوثائق القومية: درج ١٩، ٣٩١، شوال ١٢٣٥ هـ / ٣٠ يوليو ١٨٢٠ م.

(٣) دار الوثائق القومية: درج ٣٩١، ٢٦، رمضان ١٢٤٣ هـ / ١٠ إبريل ١٨٢٨ م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ١ دمياط، من الجتاب العالي إلى علي بك محافظ دمياط، ٨ ذي الحجة ١٢٥٩ هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٤٣ م.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ١، تلخيص الأمر الكريم الصادر إلى علي بك محافظ دمياط، ٢١ رمضان ١٢٦٠ هـ / ٣ أكتوبر ١٨٤٤ م.

عام ١٨٤٦م^(١) وقد وفر له الفحم الحجري اللازم حيث خاطب أرتين بك لشراء عشرة آلاف قنطار من الفحم الحجري اللازم لإدارة « دوائر الأرز الميكانيكية بدمياط »^(٢).

وكان محمد علي يتابع بنفسه عملية ضرب الأرز ويحث الموظفين على بذل الجهد، وكان يحدد برامج إنتاجية لكي تسير عليها مضارب الأرز، في نفس الوقت كان يعاقب كل من يخالف ذلك سواء العاملين في مصانع الأرز أو في مصنع الضرب، فمثلاً عندما هربت مجموعة من الأنفار والعاملين بدوائر الأرز بدمياط إلى الشرقية أرسل إلى مديرية الشرقية بعودة هؤلاء فوراً ومعرفة القرى التي هربوا إليها ومشايخها^(٣).

كما كان يصدر أوامره لمحافظ دمياط للعناية بضرب الأرز عناية فائقة، وورد ذلك كثيراً في الوثائق منها؛ أمر من محمد علي إلى علي بك محافظ دمياط عام ١٨٤٣م بقوله: « ان قلة العناية في ضرب الأرز من الأسباب التي تؤخر تجارة الأرز ويزكيها في الكساد ومن ثم ينبغي الاهتمام بمسألة ضرب الأرز اهتماماً كبيراً حتى تروج تجارة الأرز ولا يضرها الكساد »^(٤).

وقد بلغ ما تم تبييضه من الأرز بدمياط عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م ٣٩٥٧٣ إردباً^(٥).

٢- صناعة الغزل والنسيج

تعتبر صناعة الغزل والنسيج من أهم الصناعات التحويلية (المدنية) في دمياط من حيث عدد العمال ومقدار الإنتاج ومدى استعمال الآلات، حيث وجد بها عدد من الفابريقات للغزل والنسيج موزعة على بعض نواحيها؛ وذلك لسد حاجة الجيش

(١) دار الوثائق القومية: الوقائع المصرية: محفظة ٩، عدد ٢ محرم ١٢٦٣هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٩ محرم ١٢٦٣هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٤٦م.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٧ شوري المعاونة، ١٦ صفر ١٢٥٥هـ / ٣٠ إبريل ١٨٣٩م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ١، ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٩هـ / ٢٢ إبريل ١٨٤٣م.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ١١ ديوان كتخد، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٦٠هـ / ٥ يونيه ١٨٤٤م.

والمجتمع معًا والعمل على تصدير الفائض إلى الخارج^(١) وكان لقرب دمياط من مناطق المواد الخام اللازمة لتلك الصناعة تفوقها في صناعة المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية^(٢)، وكانت هذه القابريقات تحتوي كلا منها على دواليب يخصص بعضها للغزل الرفيع والبعض الآخر للغزل السميك كما ألحق بها أمشاطا لتهيئ القطن قبل غزله تحركها مجموعة من الثيران بالإضافة إلى الأنوال المستخدمة لغزل ونسج القطن والتي اختلف عددها من فريقة إلى أخرى ففي بعض الأحيان قد يصل عدد الأنوال في القابريقة الواحدة أكثر من مائتي نول^(٣).

وقد بدأ محمد علي في عام ١٨١٦ م بإنشاء العديد من المصانع في مصر ومن بينها دمياط^(٤) ومن هذه المصانع مصانع لغزل ونسج القطن تحت إشراف المسيو «جومل»^(٥)، ومصانع أخرى لغزل ونسج الصوف والحرير وأخرجت هذه المصانع ما يضارع أوروبا^(٦).

وقد احتكر محمد علي هذه الصناعة مثل غيرها من الصناعات في دمياط وغيرها من المدن وذلك في منتصف شهر أكتوبر من عام ١٨١٧ م وقد وصف الجبرتي ما أحدثه هذا الاحتكار من الضيق وارتفاع الأسعار، وكيف أنه شمل كل ما يصنع بالمكنوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من حرير وكتان إلى الخيش والفل والحصير بقوله: «... منها ما حدث في آخر السنة من الحجر وضبط أنوال الحياكة وكل ما يصنع بالمكنوك، وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من أبرسيم أو حرير أو كتان إلى الخيش والفل والحصير في سائر الإقليم المصري، طولا وعرضا، قبلي وبحري من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم...»^(٧).

(١) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٢) راشد البراوي، محمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٤) علي شافعي بك: أعمال المنافع الكبرى في عهد محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٦٦.

(٥) إسماعيل محمد زين الدين: الأجنبي ودورهم في الإدارة المصرية ١٨٢٠-١٨٨٢، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

(٦) علي شافعي بك: مرجع سابق، ص ٦٦.

(٧) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٨، ص ٤٣٨.

وقد توسع محمد علي في إنشاء هذه المصانع في مختلف جهات القطر حتى بلغ عددها في عام ١٨٣٧ م ٢٩ مصنعاً^(١). منها مصنع أنشئ بدمياط عام ١٨٢٩ م^(٢). على غرار مصنع المنصورة به أربع آلات تحرك ١٢٠ دولاباً وثمانين محلاباً وكانت الخيوط التي تغزلها هذه الدواليب والمحارج تنسج على ١٦٠ نولاً، وفي هذا المصنع مسبك للحديد، ومصنع للحداذة والبرادة والخراطة مثل ما في المنصورة من آلات الغزل والنسيج^(٣).

وقد عمل في هذا المصنع أهالي دمياط بالإضافة إلى بعض النساء من أهل المدينة، وبعض العاملين من بنها أو المحلة أو غيرها من المدن مثل المنصورة^(٤).

وقدر عدد العاملات من النساء في مصنعي المنصورة ودمياط بيائة وخمسين سيدة وكن يشتغلن محجبات إلى جانب الرجال، وكانت شدة المراقبة على العاملين من قبل رؤساء المصانع تحول دون حدوث أضرار من وراء هذا الاختلاط وذلك عام ١٨٣٣ م^(٥).

وكل مصنع من مصانع دمياط مكون من ١٢٠ عجلة، ٨ محالج، ١٦٠ نولا لنسج الخيوط القطنية، وكان كل مصنع يستهلك حوالي ٢٥٩٠٧ أرطال من القطن الخام وذلك عام ١٨٣٣ م، ويتم غزل حوالي ٢٣٩٩٣ رطلاً قيمته حوالي ٢٧, ٤٧٠ جنيه و١١ بارة^(٦).

ويبدو أن مصنعي دمياط وصلوا إلى حالة سيئة أو ربما أغلقتا بنهاية عام ١٨٣٥ م، ولم تجبنا الوثائق عن السبب والدليل على ذلك الخطاب المرسل من محافظ دمياط إلى مفتش الأقاليم البحرية وهو كالتالي: «... بطلب تنفيذ قرار مجلس دمياط رقم ١٨ الصادر في غرة رجب سنة ١٢٥١ هـ، والقاضي بتكليف المديرية بتوريد الأنفار والثيران اللازمين

(١) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) علي الجريتلي: مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٣٧، ٣٣٨.

(٤) دار الوثائق القومية، استحقاقات محافظة دمياط، استحقاقات الفاوريقة القديمة بدمياط، سجل ١٥٧٦٤، سنة ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٨ م.

(٥) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٦) زينب علي نجم: صناعة الغزل والنسيج في مصر من أوائل القرن الـ١٩ حتى أوائل القرن الـ٢٠، ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ١٥٤.

لتدوير الأنوال المعطلة، وإرسالها إلى منير أفندي ناظر مصانع بحر شرق تنفيذاً لرغبة الجناب العالي...»^(١). إلا أنه تحسنت حالتها بعد ذلك وأصبحت ينتجان أفضل أنواع البفتة^(٢).

كما اهتم محمد علي بصناعة نسيج الحرير بدمياط^(٣). حيث إن دمياط من أشهر مدن الوجه البحري في إنتاج الحرير، نظراً لسهولة استيراد الحرير الخام من سوريا على هيئة «شرائق وتفك الخيوط لتلف في بكرات»^(٤). بالإضافة إلى ملاءمة موقع دمياط للتصدير إلى أسواق الشرق الأدنى، ومن مراكز هذه الصناعة بجانب دمياط إسنا وقوص ورشيد والمحلة الكبرى في الوجه البحري^(٥)، فقد اعتنى محمد علي بغرس أشجار التوت ودودة القز وعمم غرس هذه الأشجار في دمياط وغيرها^(٦) ووضع في كل فدان ثلاثمائة شجرة^(٧).

بالإضافة إلى أنه أحضر من فرنسا أحد المتخصصين في غرس التوت وتربية دودة القز واستخراج الشرائق وطرق حلجة وتصنيفه وتنظيمه وكيفية غزله يدعى «الفونس غويطة» بالإضافة على أنه أرسل مبعوثين إلى سوريا لشراء بيض دودة الحرير^(٨).

ونظراً لتوسع صناعة الحرير في دمياط أنشأ محمد علي إدارة مختصة تسمى مصلحة الحرير بدمياط وكانت تابعة لناظر الحرير بالقاهرة، وشغل إدارتها رستم أفندي عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م بعد وفاة ناظرها السابق^(٩).

-
- (١) دار الوثائق القومية: محافظ معية سنية تركي، محفظة ٥٤، ٢ رجب ١٢٥١هـ / ٢٣ أكتوبر ١٨٣٦م.
(٢) دار الوثائق القومية: محافظ معية سنية تركي، محفظة ٥٤، ٨ ربيع الثاني ١٢٥٢هـ / ٢٢ يوليو ١٨٣٦م.
(٣) اشتهرت دمياط في العصر العثماني بالأقمشة الحريرية وخصوصاً القماش المسمى (كريشة) ومنه تتخذ براقع النساء التي تكون سوداء أو قرمزية اللون وتنتشر هذه البراقع المصنوعة في دمياط في كل أنحاء مصر خصوصاً في الغربية والمنصورة. للمزيد انظر: علي أحمد الطايش، المنسوجات في مصر العثمانية دراسة أثرية فيه، ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٤.
(٤) دار الوثائق القومية: درج ٣٩١، ٢٩ رمضان ١٢٤٣هـ / ١٣ إبريل ١٨٢٨م.
(٥) علي الجريتلي: مرجع سابق، ص ١٨.
(٦) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٤١٦.
(٧) نفسه: ص ٤١٥.
(٨) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢١٠.
(٩) الوقائع المصرية: عدد ٢٩ جادى الآخر ١٢٤٧هـ / ٤ ديسمبر ١٨٣١م.

ولم تكن خيوط الحرير التي تنتج في دمياط من النوع الجيد، ولم تف كميتهما بحاجة المصانع التي أنشأتها الحكومة لنسج الحرير، فاستوردت الحرير الخام من بلاد الشام^(٧) كما ذكرت.

المسابغ السلطانية بدمياط: في عام ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م أصدر علي برهان أفندي مأمور أشغال المحروسة وناظر تشغيل الحرير بدمياط تقريراً^(٨) عن إجمالي حسابات «المسابغ السلطانية» - كما وردت بنفس الاسم بالتقرير- من مصروفات وإيرادات ومصاريف نقل بعض المواد الخام والآلات من المسبغة القديمة إلى المسبغة الجديدة ومنها حبل نحاس ونيلة وغيرها.

ونخلص من هذا التقرير: أن المصروفات والتي شملت مشتريات مواد خام ونقلها بالمرائب ومرتبات العمال والصيانة بلغت ٢١٣٣٦ قرشاً خلال الفترة من ١٠ سبتمبر ١٨٢٧م إلى ٢٨ يوليو ١٨٢٨م؛ بينما بلغت الإيرادات خلال نفس الفترة والتي تشمل أجرة المسبوغات التي حصلت عليها المسابغ بثغر دمياط سواء من الحكومة والذي بلغ ٩٤٨٤ قرشاً أو من الأهالي الحرفيين (النساجون) الذي بلغ ١١٦٦٨ قرشاً و٣٠ بارة ليكون الإجمالي ٢١١٥٢ قرشاً و٣٠ بارة والمتبقي لدى التجار من ديون المسابغ وفي المخازن من مادة خام ١٨٣ قرشاً و١٠ بارة. وبالنظر إلى الإيرادات مضافاً إليها المتبقي لدى التجار وبالمخازن يكون الإجمالي ٢١٣٣٦ قرشاً مساوياً بذلك إجمالي المصروفات ليكون هامش الربح صفراً وربما يعود ذلك إلى مراوغة وفساد رجال الإدارة القائمين على تلك المسابغ وقدرتهم على ترتيب دفاترهم قبل إرسالها إلى الحكومة المركزية.

كما نلاحظ أن المسابغ تقوم بصيغ المنسوجات الحريرية والقطنية بالعديد من الألوان فكان يطلق علي إنتاجها غزل أزرق، غزل كحلي، غزل ليموني، غزل أحمر، وكما نلاحظ أن الأهالي العاملين في قطاع المنسوجات كانت لهم أعمال كبيرة أكثر من الميري مع المسابغ الحكومية، ويدحض هذا مقولات الاحتكار الكلي للصناعة التي روج لها العديد من الباحثين.

(٧) أمين مصطفى عبد الله: مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٨) دار الوثائق القومية: الروزنامة، سجل جامع مسابغ الحرير بثغر دمياط، سجل ٥١٤٠، ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م.

كما وجدت صناعات صغيرة للحريز وجاء وصف أحدها في الوثائق «... مفتل الحريز مكون قاعة معدة لفتل الحريز وعلى دهليز خلف خلف القاعة المذكورة بحارة الشبطنية»^(١).

أما عن أجور العاملين في مصانع الغزل والنسيج عموماً التي يتقاضاها الناظر والكاتب ومن يلزم من الملاحظين تكون طبقاً لإنتاج المصانع المختلفة التي يشتغلون بها بحساب الرطل، الناظر يتقاضى ١٨ بارة عن الرطل، والكتبة ١٣ بارة عن الرطل وأمناء المخازن ٦ و ٣/٤ بارات، والوزانون ٣ بارات، والبواب وخفير الليل ٧ ونصف بارات، والقواس ٥ بارة والمكلفون رعاية الماشية ٦ بارات^(٢).

ولتحفيز الصناع والأسطوات على التنافس في زيادة الإنتاج وإتقان صناعة المنسوجات أصدر محمد علي أوامره في ٢٠ أغسطس ١٨٤١م إلى عموم الفابريقات بأن يصرف لهم ٥٠٪ من أرباح تلك المصنوعات^(٣).

ومما لا شك فيه أن معاهدة بالطة ليهان ١٨٣٨م واتفاقية لندن ١٨٤٠/١٨٤١م أثرت في الصناعة وإنتاجية العامل.

٣- صناعة دبغ الجلود

صناعة دبغة الجلود من الصناعات الحربية وهي مرتبطة بالجيش؛ لأنها تمد بالأحذية والسروج وغير ذلك وقد انتشرت الدبغة في دمياط واتبعت أساليب خاصة بدبغ جلود الماشية والأغنام والماعز^(٤) وذلك راجعاً لوفرة الثروة الحيوانية من الماشية والأغنام ومنها مدبغة شمال المدينة بخط جامع ابن تليس على خليج النواري^(٥) وكان يصنع منها أيضاً الحفائب الخاصة بعساكر الجهادية^(٦).

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٢٠، ص ٢٠، ق ٥٥، ١٢ ذي القعدة ١٢٤٦هـ/ ٤ مايو ١٨٣١م.

(٢) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٤٥٥.

(٣) أمين سامي: مرجع سابق، ج ٢، ص ٥١٥.

(٤) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ٣٩ ديوان المعية السنية ملحقات، دفاتر من الجتاب العالي إلى محافظ دمياط، ٦ شعبان ١٢٣٧هـ/ ٢٧ إبريل ١٨٢٢م.

(٦) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢١٢.

٤- صناعة الحصر

تستخدم الحصر في تغطية أرضية المنازل^(١) واستعمال الحصر في مصر بالغ الانتشار، ويسهل معه إدراك جسامته عدد العمال الذين يزاولون هذه الصناعة، وتصنع الحصر بدمياط والقاهرة والفيوم^(٢) وأفضلها ما يصنع من نبات السمار^(٣) والحلفا^(٤) والذي يؤخذ من الجهات القريبة من دمياط، والحصر في دمياط معروفة باسم «الكيب» كما استخدمت الحصر في دمياط كجدار وأسقف للعشش في مصيف رأس البر^(٥)، وتصبغ الحصر بالألوان المختلفة وتجدل بحيث تكون أشكالاً متناسقة^(٦). وكان أسعارها مرتفعة وكان يوجد فائض في إنتاج هذه الصناعة.

٥- الصناعات الخشبية

وهي الصناعة التي تتضمن أشغال الخشب من النجارة بأنواعها المختلفة، وقد وجدت بدمياط، النجارة البسيطة وتمثلت في عمل الأثاث^(٧)، والذي تشتهر به دمياط حتى الآن وكان يسمى محترفوها بالنجار النقي^(٨)، وكانت في ذلك الوقت تتمثل في الدواليب والصداديق الخاصة بالعرائس والكتب^(٩).

ووجدت أيضاً النجارة الدقيقة وتمثلت في صناعة المشربيات التي تطل على شاطئ النيل بدمياط، ومنابر المساجد^(١٠)، والتي تميزت بالتطعيم والحفر والخرط وغيرها من الصناعات الدقيقة، وقد تركزت إلى حد كبير بحارة البركة^(١١).

(١) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٢) أ. ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٥٩٠.

(٣) عاطف محمد عبد المقصود: مرجع سابق، ص ٦.

(٤) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٥) عاطف محمد: مرجع سابق، ص ٦.

(٦) أ. ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٥٩٠.

(٧) عاطف محمد عبد المقصود: مرجع سابق، ص ٩.

(٨) دار الوثائق القومية: محفظة ٨ شوري المعاونة، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٣ أغسطس ١٨٣٩م.

(٩) عاطف محمد: مرجع سابق، ص ٩.

(١٠) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(١١) عاطف محمد عبد المقصود: مرجع سابق، ص ٩.

أما عن النجارة الثقيلة فتمثلت في صناعة عربات النقل (الكارو) والمراكب وسفن الصيد، وقد وجدت بالمدينة وبصفة خاصة في عزبة البرج، وكان يوجد بدمياط نحو ألفي عامل يعملون في صناعة الأثاث ونجارة المراكب^(١).

٦ - صناعة السفن

نتيجة لنشاط حركة النقل في النيل لنقل الغلال وغيرها من البضائع من دمياط إلى المديرية الأخرى والقاهرة أنشئت ترسانة سفن. وتعتبر صناعة السفن من الصناعات القديمة بالمدينة والمرتبطة بنجارة الأخشاب، ولكن فيما يبدو كانت مقتصرة على عدد ربما قليل من السفن الحربية من الطراز القديم، وعلى المراكب المعدة للملاحة الداخلية والصيد، بالإضافة إلى تدريب العمال على صناعة السفن.

ففي عام ١٨٢٤م، أمر محمد علي محافظ دمياط بجمع مائة نفر من صبيان القهوجية والدخان لتعليمهم فن النجارة بترسانة دمياط^(٢)، وقدر نصيب الفرد يومياً قرشاً^(٣).

كما أنه أرسل مائة جندي من جنود البحرية إلى دمياط للعمل بالنجارة بترسانة دمياط^(٤)، كما صنع بهذه الترسانة قوارب الصيد، فقد أصدر محمد علي أمراً للمحافظ أن يستعجل صنع الـ ١٢٠ قارباً والتي تقرر صنعها لأجل استعمالها في صيد الأسماك من بحيرة المنزلة^(٥).

وقد تأكدنا من خلال الوثائق أنه كان يوجد ترسانة بالمدينة لصناعة السفن الميرية وكان محمد علي يتابعها بكل دقة من خلال التقارير التي كانت ترسل له من المحافظ فمثلاً عندما علم بعدم حضور بعض القلاطمة المستخدمين بالسفن الأميرية بترسانة

(١) نفسه.

(٢) دار الوثائق القومية: درج ٣٩١، ١٩ جمادى الآخر ١٢٤٠هـ / ٧ فبراير ١٨٢٥م.

(٣) رموف عباس حامد وآخرون: مرجع سابق، ص ٨.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان المعية السنية، محفظة ٤٠، ٢ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ / ١٤ يناير ١٨٢٣م.

(٥) دار الوثائق القومية: درج ٣٩١، ٢٣ ذي القعدة ١٢٣٤هـ / ١٢ سبتمبر ١٨١٩م.

دمياط مما ترتب عليه عطل لعمل الترسانة «بحجة أن بعض العاملين يتمتعون بالحماية فأمر المحافظ بعدم الالتفات لكلمة حماية وإجراء الجزاء المعتاد وعدم الاعتماد على من تكون له حماية بعد الآن»^(١).

وكانت المراكب التي تصنع بدمياط تستخدم أيضاً في البحر المتوسط بين دمياط والإسكندرية والسواحل المصرية الأخرى^(٢). كما صنع في ترسانة دمياط مركب حمل أجزاءه للسويس للأسطول المتوجه للحروب الوهابية^(٣). ولكن في حالة عدم تخصص ترسانة دمياط في صنع بعض المراكب مثل طراز سكوب كانت ترسل إلى الإسكندرية أو رشيد لصنعها^(٤).

وقد تخصص الكثير من أبناء دمياط في عمل القلطة اللازمة لصناعة السفن لدرجة أن محمد علي أمر محافظ دمياط بإرسال ٧٦ عاملاً في قلطة السفن العثمانية والمصرية التي كانت تطارد القراصنة في البحر المتوسط^(٥). وهذا يدل على أن الصناعة في دمياط وصلت لدرجة التخصص في بعض المراحل الخاصة بصناعة السفن.

أضف على ذلك أن شهرة بعض الأفراد في إتقان هذه الصناعة كانت كبيرة جداً لدرجة أن محمد علي كان يرسل في طلب أحدهما بالاسم في حالة الحاجة إليهم، فقد أرسل لمحافظ دمياط في طلب الحاج علي غنيم الإسكندراني وسالم بن درويش للعمل في ترسانة بولاق^(٦).

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ١ معية سنوية ملخصات الأوامر العلية، ١٠ محرم ١٢٤٥هـ/ ١١ يوليو ١٨٢٩م.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٥، معية سنوية تركي ملحقات دفاتر، ١٩ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٣١م.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٣٩، معية سنوية تركي ملحقات دفاتر، ٢٩ شوال ١٢٥١هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٨٤، معية سنوية تركي ملحقات دفاتر، ١٩ صفر ١٢٥٢هـ/ ٤ يونيو ١٨٣٦م.

(٥) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٣٩ ديوان المعية السنوية ملحقات، دفاتر من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٦ شعبان ١٢٣٧هـ/ ٢٧ إبريل ١٨٢٢م.

هذا وقد قامت على هامش صناعة السفن عدة حرف وطوائف مختلفة كالحداذة والقلفظة والخراطة وغيرها.

٧- صناعة السواقي

وجدت صناعة السواقي اللازمة للزراعة وكانت تستعمل في أراضي دمياط وكانت تصنع أحياناً لأماكن متفرقة من البلاد، ومنها ما رصدته إحدى الوثائق: «... طلب محمد علي من خليل بك محافظ دمياط إنشاء خمسين ساقية من سواقي التابوت المحتوية على ستة عشر عيناً وإرسالها إلى محرم أغا مأمور نصف البهنساوية بالوجه القبلي»^(١).

كما عرفت دمياط الصناعات الزيتية وكثرت بها معاصر الزيوت للسمسم والكتان ومنها معصرة السمسم للخواجه إبراهيم يوسف وقد وصفتها إحدى الوثائق بأنها «مبنية من الطوب الاجر والمون تشتمل على باب فتح بحريا يغلق عليه رفاف خشب يدخل منه إلى مجاز وفرن ومعجن ودوره بها نصبه بقاعدة حجر يعلوها حجر معد لطحن السمسم»^(٢).

وقد أسهمت هذه المعاصر بنصيب كبير في إشباع الاستهلاك المحلي وتوريد جزء من إنتاجها إلى بعض الأقاليم المجاورة والقاهرة.

ومما سبق يتضح أن الصناعة في دمياط نوعان: نوع خاص بالمصانع، وآخر خاص بالحرف ووجدنا جنباً إلى جنب في عصر محمد علي.

وقد ازدهرت معظم هذه المصانع في عهد محمد علي وخاصة المصانع المتصلة بالزراعة، ولقد أغنت هذه المصنوعات محمد علي عن مصنوعات أوروبا مؤقتاً، ولكن كان مقصياً عليها بالفشل في النهاية، خاصة بعد زوال سبب تكوينها وهو الجيش، إذ نقص عدده إلى ١٨ ألف جندي من عام ١٨٤١ واتفاق إنجلترا وتركيا ضد الاحتكار

(١) عبد العظيم محمد سعودي: مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) دفتر سخانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣٠٤٥، ص ٨.

سنة ١٨٣٨م في كل أنحاء الدولة العثمانية فأغلقت معظم المصانع^(١). وكان ذلك وفقاً لمعاهدة بلطة ليان بين كل من إنجلترا والدولة العثمانية.

وعند تولية عباس باشا الحكم أغلق باقي المصانع التي لم تغلق في نهاية عصر محمد علي، بالإضافة إلى استبعاده كل المستشارين الأجانب والخبراء الذين يعملون بالصناعة، وقد جمعت معظم آلات المصانع في بولاق فتعرضت للنهب والتلف^(٢).

أما في دمياط فإن الصناعات الكبيرة تحولت إلى صناعات صغيرة، فهجر العمال مصانع الدولة بعد إغلاقها وشرعوا ينشئون مصانع صغيرة تفتقر في إرسائها وبقائها إلى رؤوس أموال، وتوجيه وترشيد^(٣). وكان من جراء هذا النقص ومنافسة المصنوعات الأجنبية لها، أن هبطت الصناعة في عهد عباس.

وعندما تولى سعيد حكم مصر اهتم بالإنتاج الصناعي^(٤) ولهذا لم تتأثر الصناعة المرتبطة بالزراعة في دمياط، ففي عام ١٨٥٨م كان بالمدينة عشرون مزرعاً للأرز تعمل بالبخار، وعدد من مصانع النسيج من الكتان والحريير والقطن^(٥) التي كانت تنتج ثياب الحريير الشامي والبلدي وأنواع البز والبرنجك، وثياب القطن والكتان وملابيات الفرش وقلاع المراكب وبذلك حافظت دمياط على هذه الصناعة والتي كانت أهم مدينة في إنتاج النسيج في الوجه البحري عام ١٨٤٠م^(٦).

وقد وجه إسماعيل اهتمامه بالصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والتي تقوم على ما توفره الزراعة من مواد أولية فنشطت في عهده صناعة حلج القطن وعصر الزيوت وصناعة أنواع رخيصة من الأقمشة القطنية على نطاق ضيق وقد قدر لهذه الصناعات أن تعمر طويلاً^(٧).

(١) محمد رفعت: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٣) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٤) أحمد أحمد الختة: مرجع سابق، ص ١٩٢.

(5) Vaugany, H. DE: Alexandre et la Basse Egypt, Paris, 1885, P. 205.

(٦) سعد الحادام: الصناعات الشعبية في مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٩٥.

(٧) إسماعيل محمد زين الدين: مرجع سابق، ص ٣٢٤.

أما في دمياط فكان ينسج بها الحرير والتيل والقطن والصوف والكريشة والبرنجك والسبلة التي ترديها العرائس والملس والبراقع والجبردين^(١).

وقد أنشأ إسماعيل في دمياط ١٦٦ مصنعاً لنسج الحرير و٢٦ للأقمشة الحريرية والأصباغ وذلك عام ١٨٦٩ م^(٢).

كما اشتهرت دمياط بصناعة الأحذية والنجارة الدقيقة، وهذه الصناعات لم يكن لها أي منافس فقد احتكرت هذه الصناعات، علاوة على صناعة الحصير من السمار، وفي صناعة أعمال الخشب^(٣)؛ بالإضافة لإنتاج الجبن والزبد، إذ يقرر «جورج أير» في عام ١٨٧٧ م أن هذين النوعين بدمياط ليس لهما مثيل في كل مصر^(٤).

وبعد عصر إسماعيل استمر ركود الصناعة حتى إذا ما جاء عهد الاحتلال البريطاني خضعت الصناعة للسياسة التي رسمها الإنجليز، وهي أن تظل مصر بلداً زراعياً، وسوقاً للصناعات الإنجليزية^(٥). وبصفة عامة كان القطاع الصناعي في تلك الفترة قطاع صغير تموله وتملكه تقريباً شركات أجنبية وأجانب مقيمون وتقلص دور الدولة تماماً أو كاد بالنسبة لقطاع الصناعة، وكان النمط الصناعي المترتب على ذلك هو اقتصاد تابع عماده تصدير المواد الأولية (القطن)^(٦).

والاحتلال كان يرى أن كل مصنع يفتح في مصر يغلق مصنعاً في بريطانيا كما كرر كرومر نفسه أن للسوق المصرية أهمية خاصة لبريطانيا^(٧). ومن ثم اعتمدت البلاد على المنتجات الأجنبية المستوردة، وغزت الصناعات الأجنبية الأسواق المصرية، أما دمياط فقد استمرت الصناعات السابقة فيها، وقد برزت صناعة الأثاث حيث بدءوا في تقليد

(١) زينب علي نجم الدين: مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٢) إسماعيل محمد زين الدين: مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٣) عاطف عماد: مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٥) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٦) تقرير اللورد كرومر عن الحالة المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان لعام ١٩٠٥ م، المقطم، القاهرة، ١٩٠٧، ص ١٤٥.

(٧) نفسه.

الأثاث الأوروبي وتصنيعه ومن هنا بدأت ورش النجارة في منافسة فيما بينها والإتيان بأحدث التصميمات الأوروبية وبالذات الفرنسية والإيطالية وتصميمها في دمياط علاوة على صناعة الألبان^(١).

ولما زار السائح الفرنسي «دي فوجانية» دمياط عام ١٨٨٥ م ذكر في كتابه «وصف مصر» العبارة التالية «وتصنع بدمياط منسوجات من الحرير والتيل والقطن والصوف. وكذلك الجلود وآنية من الطمي الأسود، وبها عشرون مصنعًا بخاريًا لضرب الأرز وأكثر من ٢٥٠ ملاحه عند ضفاف البحيرة على مسافة ساعتين من المدينة...»^(٢).

ويؤكد ذلك «علي مبارك» في خططه أنه كان بدمياط عام ١٨٨٨ م «عدة معاصر للسرج وبذور الكتان وعدد من فاوريقات طحن الغلال والحبوب كما كان الملح يستخرج من ٢٥٠ ملاحه على بحيرة المنزل شمالي دمياط بنحو أربعة كيلو مترات كانت توجه جميعها إلى أسواق القاهرة والمديريات الأخرى»^(٣).

وكما يذكر «فوجاني» أن صناعة نسج الصوف والجلود والآنية الفخارية كانت أهم صناعاتها^(٤). وكان بالمدينة عدد من مدابغ الجلود أهمها مذبغة الصفتي، بالإضافة إلى عدد من مصانع الأقمشة والمنسوجات^(٥) أما طبافين الملح فكانت تنتشر في أنحاء متفرقة من المدينة^(٦).

وفي سنة ١٨٩١ م، كان يوجد بدمياط ٣٧ دائرة لضرب الأرز ومصنع المنسوجات الحريرية، بالإضافة للصناعات السابقة^(٧).

وفي سنة ١٨٩٣ م، أنشأ سيد اللوزي مصنعًا للحرير على الأنوال اليدوية. ولما آلت هذه المؤسسة لعبد الفتاح اللوزي أوجد نوعًا من (الكرييون) سماه «الملاية» فما لبث أن اشتهر في أسواق الحرير المحلية^(٨). وهو المعروف حاليًا بقماش الستان.

(١) عاطف محمد: مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ص ٣٣٩، ٣٣٨.

(٣) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٠.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٥) عاطف محمد: مرجع سابق، ص ٢٥.

(٦) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٧) إبراهيم عبد المسيح: دليل وادي النيل ١٨٩١ م، ص ١٢.

(٨) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٣٩.

وقد بلغ عدد سكان دمياط العاملين بالغزل والنسيج عام ١٨٧٩ م ٨٨٢ ونسبتهم من جملة السكان ٨, ٢٪ من عدد السكان البالغ ٢٨٨, ٣١ نسمة، وتزايد حسب تعداد عام ١٩٠٧ م إلى ٢١٧٢ شخصاً بنسبة ٤, ٧٪ من عدد السكان البالغ ٣٥٤, ٢٩ نسمة^(١).

وبصفة عامة فقد نتج عن تدهور الصناعة في الاقتصاد المصري حرمان البلاد من موارد عظيمة للثروة فلم يكن الإنتاج المحلي يفي بحاجات الاستهلاك في البلاد رغم اكتفائه بدمياط وتصديره للمدن الأخرى.

٢- طوائف^(٥) الحرف

ترجع نشأة طوائف الحرف في مصر إلى العصر الروماني، إن لم يكن قبل ذلك بكثير، ويعد نظام طوائف الحرف سواء الصناعية أو التجارية أهم وحدة لتنظيم السكان في مدينة دمياط من النواحي الإدارية والمالية والاقتصادية^(١).

وكان لكل حرفة تمارس عملها بشكل فردي أو جماعي، صناعية كانت أم تجارية - ودون النظر إلى الجنس أو النوع أو الدين - صفة طائفة تنتمي إليها كنوع من التنظيم للمحافظة على حقوق العاملين بها، أو مستوى ما تصنعه أو تتاجر فيه أو تقوم له بالخدمات، كما كانت تدافع عن مصالح الحرفة تجاه سلطات الحكم أو القوة المسيطرة وتجاه الحرف الأخرى، وتحافظ على الرابط الداخلي وتعاقب المخالفين^(٢)، ويقوم نظام الطوائف على وجود هيئات تزاوّل أعمال الحرفة. أهمها الشيخ والنقيب والمعلم والعريف والصبي^(٣).

(١) تعداد سكان القطر المصري سنة ١٨٧٩، مرجع سابق، ص ١١٦، ١١٧؛ تعداد سكان القطر المصري سنة ١٩٠٧، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٩٠٨، ص ص ٤، ٥.

(٥) الطائفة: هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة الواحدة في البلد الواحد، وتنظم كل طائفة شئونها بنفسها في هيئة واحدة لها قوانينها، وتقاليدها التي تربط أعضاء الحرفة الواحدة في وحدة واحدة. انظر: محمد فهم أمين: تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١، ص ٩.

(١) السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ١٥١٧-١٨٨٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٨.

(٢) محسن علي شومان: اليهود وطوائف الحرف في مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، مجلد ٥٧، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٢١٦-٢٢٠.

(٣) للمزيد انظر: عبدالسلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة

ونظرًا لأن التنظيم الطائفي كان تنظيمًا اجتماعيًا واقتصاديًا، والطائفة منظمة شبه مستقلة، فقد كان لكل طائفة دستورها غير المكتوب من العادات والتقاليد الموروثة، وكان الهدف من تلك النظم الطائفية التي اتخذتها كل طائفة المحافظة على سرية الحرفة في نطاق محدود^(١).

وكانت الإدارة الحكومية تسن اللوائح التي تحدد الإطار القانوني لعملها وتضع الضوابط التي تحدد مجال اختصاصها وشروطه، وكذلك تتدخل في تحديد شيوخ تلك الطوائف واعتماد تعيينهم وتنصيبهم وعزلهم وفرض العقوبات عليهم في حالة الوقوع في مخالفات^(٢) وقد ظل نظام طوائف الحرف في دمياط طوال فترة البحث حتى أصدر الخديو توفيق قانون ضريبة المهن الحرة (البتاتنة) في ٩ يناير ١٨٩٠م الذي أتاح مزاوله أعمال الحرف بالحصول على ترخيص من الإدارات المعنية فاعجز كاهل الطوائف^(٣). وبذلك أصبح العمال يتنقلون بحرية، من صنعة إلى أخرى دون تقييد أو تقليد.

وعلى إثر ذلك قررت نظارة المالية لجنة لمراجعة عوائد ورخص الصنائع بمعرفة مشايخ الطوائف في نفس العام وتكونت اللجنة في دمياط من الأعضاء الآتي أسماؤهم:

حسن بك الفوال، ومحمد بك الصعيدي، ومحمد أفندي اللوزي، والحاج إسماعيل كيبية، ومحمد أفندي البدري، والحواجة موسى صوري، والسيد خليل الجرداني، ومحمد صبح عزوا، والحاج أحمد الشيال^(٤). ولم نسمع عن أي قرارات لتلك اللجنة بعد ذلك.

للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٥ وما بعدها؛ إميل فهمي: التعليم الحديث دراسة وثائقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٣ وما بعدها، رءوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٤ وما بعدها، صلاح هريدي، مرجع سابق، ص ٦٣ وما بعدها.

(١) عبدالسلام عبد الحليم عامر: مرجع سابق، صص ٢٣، ٢٤.

(٢) ماجد عزت إسرائيل: وادي النظرون في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥٩.

(٣) سليمان محمد النخيلي: تاريخ الحركة العمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٩.

(٤) مجموعة قرارات ومنتشورات الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٠م، مطبعة يولاق، القاهرة، ١٨٩٠، ص ٣٤٥.

ومن طوائف الحرف في دمياط صيد الأسماك التي تعتبر من الحرف الرئيسة القديمة التي اشتهر بها أهالي دمياط، وذلك نظرًا لوقوعها بالقرب من البحر المتوسط والنيل وترعة المنزلة تكثر أنواع السمك الممتاز فيما يحف بشواطئ مصر من بحار، وفي بحيرة المنزلة ويعتبر الصيد في هذه البحيرة، موردًا هامًا تعتمد عليه الحكومة في دخلها^(١) فإن المصايد المنظمة لم تكن إلا في بحيرتي البرلس والمنزلة معًا في الدلتا، ويقوم الصيادون بصيد الأسماك، وإعداد البطارخ، وكانت الأسماك التي لا تباع تملح، والأسماك المراد تمليحها ترسل إلى دمياط لتملح هناك، ومنها ترسل إلى القاهرة وأماكن أخرى^(٢)، وقد بلغ عدد صيادي السمك عام ١٨٩٧ م ٣٨٣٢ سمكًا^(٣).

كما وجدت أيضًا: طائفة النحاسين، وطائفة الدخاخنية، وطائفة الخشابة^(٤)، وطائفة الجزارين^(٥)، وطائفة الصباغين والزياتين والطحانيين والحدادين والحلاقين^(٦) والقماشين^(٧) والديباغين والبنائين^(٨)، وطائفة الكياليين^(٩) والدالين والمكارية وغيرها^(١٠).

-
- (١) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٣١٦.
(٢) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ١٠٦.
(٣) تعداد القطر المصري لعام ١٨٩٧، مرجع سابق، ص ١٢٥.
(٤) دار الوثائق القومية: صادر تحريرات الدواوين بمحافظة دمياط، سجل ١٠١، ج ٢، ص ١١، ق ١٧، ٢٦ رجب ١٢٧٧هـ / ٦ فبراير ١٨٦١.
(٥) دار الوثائق القومية: صادر تحريرات الدواوين بمحافظة دمياط، سجل ١٠١، ج ٢، ص ٦، ق ٥٨، ١٠ رجب ١٢٧٧هـ / ٢١ يناير ١٨٦١ م.
(٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٨، ص ٢، ق ٢٠، ٢٠ ذي القعدة ١٢٧٣هـ / ١١ يوليو ١٨٥٧ م.
(٧) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ١٦، وثيقة ١٧، ٩ محرم ١٢٧٢هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٥٥ م.
(٨) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٨، ص ٢، ق ٢٠، ٢٠ ذي القعدة ١٢٧٣هـ / ١١ يوليو ١٨٥٧ م.
(٩) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٤، ص ١٦، ق ١٦، ٧ رجب ١٢٧٢هـ / ١٣ مارس ١٨٥٦ م.
(١٠) صلاح هريدي: مرجع سابق، ص ٢٣٠.

وقدر صد تعداد عام ١٨٩٧ م طوائف الحرف التجارية والصناعية بدمياط وأعدادها، وسوف نعرض لأهمها في الجدول التالي:

العدد	الحرفة	العدد	الحرفة
٧١	آلاتي وموسيقى	١٧٨٠	مراكبي وبحري
٦٦	زيات	٧٥١	قزاز
٦٦	نحاس	٤٩٢	شبال
٦١	خياط	٤٤٤	نجار
٦٠	دخاخني	٢٤٦	جزيجي
٥٨	حمار	٢٣٦	سقا
٥٢	خضري	١٥٥	حصري
٥٠	حلواني	١٣٦	عياش
٤٨	منجد	١٢٦	حلاق
٣٦	دباغ	١٠٨	بنا
٣٣	كيال ومغريل	١٠٥	قهوجي
٣١	دلال	٩٦	حداد
٣٠	صايغ	٨٠	طحان
٢٨	كناس وزبال	٧٦	صباغ

المصدر: تعداد سكان القطر المصري لعام ١٨٩٧ م، مرجع سابق، ص ١٢٥، ١٢٦.

وقد رصدت لنا ميزانيات الحكومة المصرية إيرادات الضرائب على الحرف الصناعية والتجارية، والتي حصلت بمعرفة عمد ومشايخ الحرف، وقد بلغت سنة ١٨٨٠ م ٢٥٠٠ جنيه مصري^(١)، واستمر يحصل نفس المبلغ حتى عام ١٨٨٣ م^(٢)، ثم انخفض عام ١٨٨٤ م ليصل ٢٣٥٠ جنيهًا مصريًا^(٣)، ووصل أدنى انخفاض عام ١٨٨٩ م فقد

(١) نظارة المالية: ميزانية الإيرادات والمصروفات للحكومة المصرية عام ١٨٨٠ م.

(٢) نظارة المالية: ميزانية الإيرادات والمصروفات للحكومة المصرية عام ١٨٨٣ م.

(٣) نظارة المالية: ميزانية الإيرادات والمصروفات للحكومة المصرية عام ١٨٨٤ م.

سجل مبلغ ١٤٠٠ جنيه مصري، وكان يعمل بتلك الحرف ٣١٦٢ شخصاً^(١). وبما لا شك فيه أن هذا الإيراد ساهم في ميزانية المحافظة خلال تلك الفترة.

وحقيقة لا بد أن تسجل أن نظام الطوائف حفظ مستوى الحرف، لكنه وقف حائلاً دون التقدم والابتكار؛ إذ كانت هذه الصناعة تقوم على تقاليد يتوارثها الخلف عن السلف، كما أن نظام الطوائف كان مقيداً للحرية الشخصية.

ثالثاً- التجارة

أ- التجارة في عصر محمد علي

لما كان من الضروري أن تزيد مشروعات محمد علي في الزراعة والصناعة من منتجات هاتين الحرفين، كان عليه أن يعتني بالتجارة لتسهيل تداول المنتجات الزراعية والصناعية، فعمل على تنظيم التجارة وضبط أمرها، وأحكم إدارتها وحسّن من مقوماتها وصارت علاقته مع الدول قوية حتى أصبحت التجارة في عهده عظيمة الشأن؛ بل كانت هي عصب هذا العصر^(٢).

وقد تقدمت التجارة في هذا العهد نتيجة لعدة عوامل، منها:
أولاً- زيادة حاصلات البلاد الزراعية؛ نتيجة التوسع في مساحات الأراضي المزروعة ومشاريع الري المختلفة، وزراعة المحاصيل الجديدة خصوصاً القطن الذي أصبح أهم موارد الثروة الزراعية، هذا إلى جانب زيادة المنتجات الصناعية بإنشاء الكثير من المصانع التي أصبحت تنتج كثيراً مما يلزم لمصر^(٣).

ثانياً- تصريف الحاصلات المصرية الفائضة عن حاجة الاستهلاك الداخلي في الأسواق الجديدة التي فتحت بضم بلاد العرب والسودان والشام إلى مصر.

ثالثاً- احتكار محمد علي التجارة الخارجية مما قضى على نفوذ ما بقي من التجار الأجانب في مصر، أدى إلى إمكان بيع الحاصلات المصرية بأحسن الأسعار، وتنظيم التجارة الخارجية.

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ٦، ديوان خديوي، تقرير عن محافظة دمياط لسنة ١٨٨٩م، ص ١٦.

(٢) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٣٦٠.

(٣) محمد فهمي شبيطة: مرجع سابق، ص ١١٢-١١٣.

رابعًا - تقدم طرق المواصلات بحفر الترغ الملاحية وتمهيد الطرق وإنشاء الأسطول التجاري، وتنظيم طرق المواصلات الأخرى^(١).

كل ذلك من الضروري أن يزيد من عمليات المبادلة القائمة على تداول منتجات هذه الثروة.

١ - التجارة الخارجية

اهتم ميناء دمياط بالتعامل مع السفن القادمة من بلاد الشام، والدولة العثمانية، وقبرص وكريت واليونان وإيطاليا وإنجلترا وإسبانيا^(٢).

وكانت دمياط في السنين الأولى من حكم محمد علي أهم الثغور المصرية وأعظمها تجارة^(٣)، بل كانت أعظم من الإسكندرية شأنًا؛ حيث كانت تحتل المرتبة الثانية بين المدن المصرية بعد القاهرة^(٤).

ويؤكد ذلك وثائق هذه الفترة، فقد سجل إيراد جمرك دمياط عام (١٨١٦-١٨١٧ م) ٩١٤ كيسة و٤٤٨ قرشًا (٤٤٨، ٤٥٧ قرشًا)، وإيراد جمرك بولاق فقط ٢١٧ كيسة و٧١٤ قرشًا و٣٩ بارة (٩١٥، ١٠٨ قرشًا)؛ بينما سجل جمرك الإسكندرية ٢٠ كيسة (١٠، ٠٠٠ قرشًا)^(٥)، ومنها أيضًا عام ١٨٢٠-١٨٢١ م بلغ إيراد جمرك دمياط ٢٣٤٥ كيسة و٤١٦ قرشًا (٩١٦، ١٧٢، ١ قرشًا) في حين بلغ إيراد جمرك بولاق وتوابعه ٢٨٣٠ كيسة و٣١٧ قرشًا (٣١٧، ٤١٥، ١ قرشًا)؛ بينما سجل إيراد جمرك الإسكندرية ١٩٣٨

(١) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) محمد عاطف عبد المقصود: مرجع سابق، ص ٩.

(٣) William Holt: Modern History Condition of Egypt London, 1843, p 606.

(٤) سعاد ماهر: محافظات الجمهورية العربية المتحدة في العصر الاسلامي، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٦٤.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، إيرادات ومصرفات الحكومة المصرية، سجل ١٦٢٢، ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦-١٨١٧ م.

كيسة ١٣٠ قرشا (١٣٠، ٩٦٩ قرشا)^(١). وكانت دمياط بذلك ميناء مصر الأول الذي يختص بتصدير واستيراد معظم تجارة مصر الخارجية.

ومن الجدير بالذكر أنه استمرت السيادة لدمياط بوضعها المميز السابق حتى عام ١٨٢٤م؛ إذ بدأت الإسكندرية تحل محلها وذلك باعتبارها أقرب الموانئ المصرية؛ فقد خصها محمد علي بعطفه وبنى فيها القصور لإقامته، واتخذها مقراً لدار صناعة السفن، وحفر ترعة المحمودية. ومنذ ذلك التاريخ استعادت الإسكندرية مكانتها القديمة - كميناء مصر الأول- وساعد على ذلك أن البخار استخدم في ذلك الوقت لتسيير السفن، وحلت السفن البخارية محل السفن الشراعية، وميناء دمياط ميناء رملي كثير الرواسب لا تستطيع السفن الكبيرة الدخول إليها والرسو بشاطئها^(٢).

ومنذ ذلك التاريخ بدأت تجارة دمياط في الهبوط شيئاً فشيئاً، وأصبحت مقصورة على التعامل مع سوريا وقبرص وكريت، وقلت السفن الإنجليزية والأوروبية التي تأتي إليها، وإن كانت تأتي إليها من الحين والآخر سفينة من الجزر الأيونية^(٣).

يتضح من ذلك كلما تقدمت دمياط تتأخر الإسكندرية، وكلما تأخرت الإسكندرية تتقدم دمياط وهكذا.

والجدول الآتي يوضح صادرات وواردات دمياط بالريال الإسباني من ١٨٢٣-١٨٢٥م.

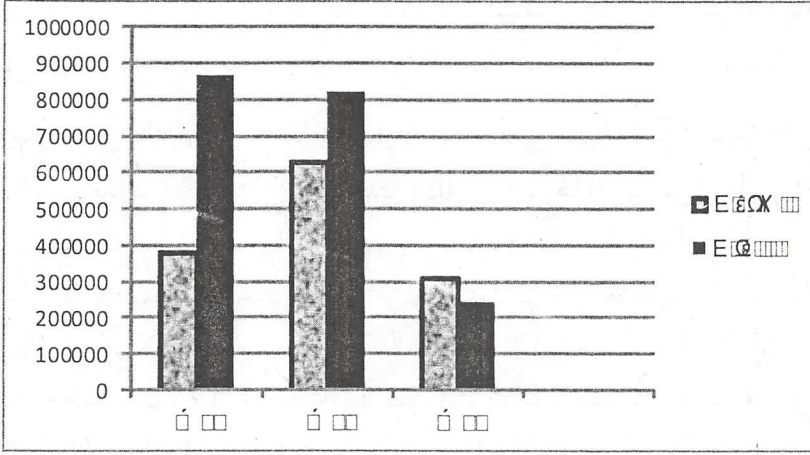
السنة	قيمة الصادرات بالريال الإسباني	قيمة الواردات بالريال الإسباني
١٨٢٣	٣٨١, ١٧٠	٨٦٧, ٠٠٠
١٨٢٤	٦٢٨, ٥٠٠	٨٢٢, ٠٠٠
١٨٢٥	٣١١, ٨٠٠	٢٤٦, ٨٠٠

المصدر: تقرير بورنج، نقلاً عن محمد فؤاد شكري وآخرين: مرجع سابق، ص ٥٤٦.

(١) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، إيرادات ومصرفات الحكومة المصرية، سجل ١٦٢٦، سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠-١٨٢١م.

(٢) جمال الدين الشبال: مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) السيد خالد المطري: ميناء دمياط دراسة في أهمية الموقع الجغرافي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٧.



نلاحظ من الجدول والرسم البياني:

- ارتفاع قيمة الصادرات والواردات في عام ١٨٢٣ م عنها في عام ١٨٢٥ م مما يؤكد بداية انهيار تجارة دمياط.

- تناقصًا واضحًا في قيمة الصادرات؛ ففي عام ١٨٢٥ م بلغت ٣١١٨٠٠ ريال إسباني بينما كانت في عام ١٨٢٤ م ٦٢٨٥٠٠ ريال إسباني أي أنها هبطت بها قيمته ٣١٦٧٠٠ ريال إسباني.

ومن خلال الوثائق التي اطلعنا عليها تأكد أن دمياط تأثرت تجاريًا نهاية عام ١٨٢٣ م، والتي من بينها وثيقة تبين تناقص إيراد جمرك دمياط مقارنة بإيراد جمرك الإسكندرية وذلك خلال عام ١٨٢٣-١٨٢٤ م، فقد بلغ إيراد جمرك دمياط ١٧٧٣ كيسه و٨٣ قرشًا (٨٨٦, ٥٨٣ قرشًا) بينما ارتفع إيراد جمرك الإسكندرية إلى ٢١٠٦ كيسه و٤٨٩ قرشًا (١, ٠٥٣, ٤٨٩ قرشًا)^(١). أما عام ١٨٢٦ م فبلغ إيراد جمرك دمياط ٨٣٧, ٤٠٥, ١ قرش، بينما إيراد جمرك الإسكندرية بلغ ٣٠٥, ٣٧٥, ٢ قرش^(٢).

(١) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، إيرادات ومصرفات الحكومة المصرية، سجل ١٦٢٩، سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٤م.

(٢) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، إيرادات ومصرفات الحكومة المصرية، سجل ١٦٣١، سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م.

وفي عام ١٨٣٣ م، انخفض إيراد جمركا دمياط وبولاق معًا إلى ٧٣٥٣ كيسة (٣,٠٠٠,٠٠٠ قرشًا)؛ بينما بلغ إيراد جمرك الإسكندرية ٦٠٠٠ كيسة (٣,٠٠٠,٠٠٠ قرشًا) من جملة ١٤٥,٠٠٠, ٥٠٥ كيسا (٥٧٢, ٥٧٢, ٢٥٢ قرشًا) هي جملة إيراد الجمارك^(١) وبلغت مساهمة ميناء دمياط وبولاق في مصادر إيراد الدولة في نفس العام ٢٣٠,٠٠٠ دولار، هي قيمة ضرائب جمرك دمياط وبولاق من جملة إيرادات الدولة البالغة ١٧, ٦١٨, ٥٠٠^(٢).

وأنشئ بدمياط أواخر عام ١٨٣٤ م وكالات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك أن هذا أدى إلى انتعاش التجارة بها إلى جانب وفود كثير من الأجانب^(٣).

وفي عام ١٨٣٨ م، قلت أهمية دمياط بالنسبة لتجارة مصر الخارجية، وخاصة مع أوروبا، ففي تقرير المستر ثوربورن Thurburn عن هذه التجارة بتاريخ ١٢ يناير ١٨٣٨ م أن تجارة مصر من الإسكندرية إلى أوروبا تنقل جميعها على ظهر سفن أوروبية. أما تجارة الصادر من دمياط فمقصورة على سواحل الشام وما يجاورها من الجزر، وإن استثنى من ذلك الأرز الذي يُشحن إلى القسطنطينية ويُنقل على سفن تملكها جماعة من أهل دمياط^(٤)، تعمل هذه السفن في دمياط في التجارة الساحلية فقط^(٥).

ومع ذلك فإن إيراد جمرك دمياط عام ١٨٤١-١٨٤٢ م شهد انتعاشًا؛ فقد سجل ٩٤٧, ٩٨٣, ٢ قرشًا، وبولاق ٧٩٢, ٤٩٦, ٣ قرشًا^(٦). وربما يرجع ذلك إلى القضاء على الاحتكار وظهور حرية التجارة مع بلاد الشام وأوروبا.

(١) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(٢) نفسه: ص ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٣) أحمد أحمد الحجة: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، دراسة ضمن كتاب دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي في القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٩٥.

(٤) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٥٠٢.

(٥) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ١٧.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، مايسترو ديوان الإيرادات، سجل ٤٩٧٨، سنة ١٢٥٧هـ / ١٨٤١م.

أ- التجارة مع بلاد الشام

ترجع العلاقات بين مصر وبلاد الشام إلى ما قبل محمد علي، وذلك بحكم طبيعة الموقع، الذي أدى إلى وجود علاقات وثيقة بينها فهما قطران قريبان وحدودهما متلاصقة، تربطها الصحراء، وكل منهما صاحب حضارة قديمة بهرت العالم، هذا إلى جانب تنوع الإنتاج بينهما، واختلاف التربة ومواسم الإنتاج في البلدين^(١)، كل ذلك نتيجة ازدهار الزراعة والصناعة بين البلدين^(٢). فكانت دمياط همزة الوصل باعتبارها إحدى أهم المحطات التجارية المصرية على ساحل البحر المتوسط، قصدها الشوام بإعداد كبيرة طمعاً بالتجارة وجمع الثروة^(٣) وبصفة خاصة الحلبيين منهم، من أوائل الذين هاجروا إلى دمياط وأقاموا وأسسوا لهم فيها تجارة واسعة وربطوا تجارة مصر وامتداداتها الإفريقية بتجارة بلاد الشام وامتداداتها الصحراوية وصولاً إلى بلاد فارس والهند وسواهما^(٤).

وقد قام بهذا الدور عدد من التجار الشوام المسيحيين أمثال: يوحنا سرور البعلبكي، وجبريال عيروط الحلبي، وجرجس عيروط الحلبي^(٥)، وموسى نقولا حروو الدمشقي، وجرجس كون الحلبي، وبطرس عنجوري الدمشقي، ونقولا كحيل^(٦)، وأنطون سرور البعلبكي^(٧).

ومن العائلات الشامية التي عملت بالتجارة في دمياط عائلة مشاققة، فنجد تجارة يوسف مشاققة التي نشطت بين طرابلس الشام ومصر، ومن بعده ابنه جرجس مشاققة

(١) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ٤١٢.

(٢) أسد رستم: آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٧، ص ٩٢.

(٣) نبال الحلبي: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مصر وبلاد الشام ١٨١١-١٨٤٠م، رسالة ماجستير، بقسم التاريخ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٧، ص ٤٨.

(٤) مسعود ضاهر: الهجرة اللبنانية إلى مصر، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦م، ص ١١٠.

(٥) عبدالله محمد عزباوي: الشوام في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٦.

(٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٩ معية سنية تركي ملخصات دفاتر، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ٧ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٣١م.

(٧) عبدالله محمد عزباوي: مرجع سابق، ص ٢٦.

الذي استمرت تجارته بين صيدا وصور من جهة ومصر من جهة أخرى خاصة تجارة الحبوب، وتجارة الأخشاب، وتجارة التبغ^(١).

وقد عمل بعض التجار الشوام المسيحيين الكاثوليك بدمياط قناصل للدول الأوروبية، فكان يوحنا سرور قنصلاً لإسبانيا، وجبريال عيروط قنصلاً للنمسا، وجرجس عيروط قنصلاً لإنجلترا^(٢) ووكيل قنصل الدنمارك^(٣).

ومن التجار الشوام في دمياط في عهد محمد علي: موسى نقولا جرو وهو دمشقي وسكن بوكالة الصابون، وسكن معه جرجس كون الحلبي، بالإضافة إلى أنطون سرور وغيرهم^(٤).

وكانت المدينة تتاجر في البن والأرز والبقول والأقمشة، ويمتد نشاطها إلى سوريا وجميع موانئ الشرق الأدنى، وكانت تجارة الأرز ذات نشاط واسع، فكان تجار دمياط يشترون الأرز الشعير قبل أن يرسل للبيع والاستهلاك فيبضونه ويطرحونه في الأسواق للاستهلاك^(٥). وبينما اشتهرت نواحي دمياط بمزارع الأرز كانت المدينة نفسها المستودع الكبير لأصناف الأرز بالقطر المصري^(٦).

الواردات من بلاد الشام

لقد تنوعت الواردات المصرية من بلاد الشام عبر دمياط فشملت الآتي:

يُعد الحرير الطبيعي من أهم السلع التي تستورها مصر من بلاد الشام في عصر محمد علي^(٧) وقد كانت تتم تلك التجارة قبل عصر محمد علي وإن ازدادت في عصره فمثلاً

(١) مسعود ضاهر: مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) بطرس خويري: تاريخ الرسالة المارونية في القطر المصري ١٧٤٥-١٩٢٧، القاهرة، ١٩٢٧، ص ٦٧.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٤ مئة سنية تركي، مرسوم موجه إلى حسن أغا محافظ دمياط والأفندي قاضي دمياط، ٢٥ ربيع الأول ١٢٣٥هـ / ١١ يناير ١٨٢٠م.

(٤) بطرس خويري: مرجع سابق، ص ٦٧، ٦٨.

(٥) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٦) أ. ب كلوت بك: مصدر سابق، ص ٥٦٤.

(٧) مسعود ضاهر: مرجع سابق، ص ١١٢.

أرسلت اللاذقية إلى مصر ٥٤ ألف أوقية حرير، وصور نحو ٩٠ ألف أوقية، وبيروت وطرابلس ما يزيد على ٦٤٠ ألف أوقية وصيدا نحو ٩٠ ألف أوقية وذلك بين سنتي ١٧٨٩-١٧٩٩م. كما أرسلت دمشق الحرير منسوجًا، فصدرت ألف قطعة كريش و٢٠ ألف قطعة من الآلاجا وعشرة آلاف قطعة من القطني. وكانت منسوجات حلب المقصبة وكفيات بيروت مشهورة بمصر أيام محمد علي^(١).

وقد استمرت تجارة الحرير في عهد محمد علي بين دمياط والسواحل الشامية، وكان يرد إلى دمياط الحرير من بيروت وقبرص بلونه الأصفر الطبيعي أو الأبيض، ويرد إلى دمياط من دمشق عن طريق بيروت نوع من النسيج الحريري الأحمر والأسود شفاف جدًا، وتصنع منه النساء قمصانًا وبراقع ويسمى «كريشة» ويأتي منه نحو عشرين صندوقًا تسع ألف قطعة كل سنة بالإضافة أنه ترد من سوريا ولبنان كمية من الحرير في حزم، وقد بلغت أرباح الشام من تجارة الحرير مع مصر في عهد محمد علي من ١٥-٢٥٪ من تجارتها^(٢). وهذا يؤكد أهمية تجارة هذا المحصول لمصر في تلك الفترة.

بالإضافة إلى السلع الأخرى مثل: القطن، والزيت والزيتون، والتبغ، والعصفر، والليمون، والخمور، والشمع، والتفاح والتين وجلد الماعز، والأبقار، والقهوة، والبقايب وغيرها^(٣). على أية حال، فقد مُلئت الأسواق المصرية بالبضائع الشامية.

الصادرات إلى بلاد الشام:

من أهم الصادرات المصرية للشام: الأرز، والأسماك، والملح، والمنسوجات الصوفية والقطنية، والنطرون^(٤)، والقطن، والقمح، والتمر، والسمن، وماء الورد، والصوف، والحصر والسكر، وعرق اللؤلؤ، وعطر الورد، وملح الأمونياك، والصمغ والنيلة وغيرها^(٥).

(١) نبال الحلبي: مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) نفسه: ص ٧٠.

(٣) نفسه، ص ٧١.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٥) نبال الحلبي: مرجع سابق، ص ٧١.

ومن الجدير بالذكر أن النشاط التجاري بين مصر وبلاد الشام عن طريق دمياط عام ١٨٢٤م قُدر بحوالي ٢٥ مليون قرش^(١)، مما يؤكد أهمية تجارة مصر مع بلاد الشام خلال تلك الفترة من تاريخ مصر.

ب - التجارة مع الدول الأجنبية

كانت مدينة دمياط تعتبر همزة وصل بين منتجات مصر وأوروبا والسلطنة العثمانية.

ومن أهم الدول التي تعاملت معها دمياط فرنسا والنمسا وروسيا وغيرها، والجدول الآتي يوضح صادرات وواردات دمياط مع الدول الأوروبية عام ١٨٢٣م.

عدد السفن	المدينة أو الدولة	الصادرات	الواردات
٣٧	النمسا	١٠١,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠
٢٢	فرنسا	١٢٩,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
٨	جنوة	٤٥,٠٠٠	٨٩,٠٠٠
١١	روسيا	٥٩,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
٣	نابولي	١٥,٩٠٠	١٦,٠٠٠
٢٥	إنجلترا	٣٠,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠
١٠٦		٣٧٩,٩٠٠	٧٦٥,٠٠٠

المصدر: محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٤٩٧.

نستنتج من الجدول السابق:

- إن أكبر دولة حظيت بالنصيب الأكبر من تجارة دمياط الخارجية من حيث قيمة الصادرات في هذا العام- هي فرنسا؛ حيث بلغ قيمة صادرات دمياط إليها ١٢٩,٠٠٠ ريال إسباني؛ بينما أكبر دولة مستوردة منها كانت النمسا؛ حيث بلغت قيمة الواردات ٢٧٥,٠٠٠ ريال إسباني.

(١) حسين سلمان سليمان: الصراع على السلطة في لبنان ١٧٩٠-١٨٢٥، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٠، ٨١.

- أقل المدن تعاملًا مع دمياط من حيث الصادرات والواردات هي نابولي، حيث قُدر صادراتها بـ ١٥,٩٠٠ والواردات منها ١٦,٠٠٠ ريال إسباني.
 - تفوق كل من فرنسا والنمسا عن غيرها من المدن في الجدول السابق من حيث تعاملها سواء في الصادرات أو الواردات، وهذا ربما أمر طبيعي بحكم موقعها على البحر المتوسط المواجه لدمياط.
- ولا شك أن هذا جعل منها مكانًا لتجمع التجار من مختلف البلاد، وعادت بفوائد على البلاد وعلى المدينة أيضًا.

٢- التجارة الداخلية

اكتسبت دمياط أهميتها التجارية بحكم موقعها الجغرافي، ومن ثم تنوعت الأنشطة التجارية بالمدينة ووجدت بها كثير من المنشآت التجارية، التي أديرت من خلالها حركة التجارة الداخلية والخارجية كالأسواق، والوكائل، وغيرها والتي استمرت تقريبًا طوال فترة البحث.

ومما لا شك أن دراسة التجارة الداخلية لأي مدينة بمصر، يستلزم دراسة الأسواق باعتبارها ميزان تحديد الأسعار.

الأسواق

تشمل كل مكان مُعد للبيع والشراء سواء أكان خاصًا أم عامًا مرخصًا به من الحكومة يلتقي فيه البائعون والمشترون بانتظام كل أسبوع لقضاء حاجتهم. وبعضها دائم يُعقد يوميًا، وقد تقام الأسواق بأي مكان حيثما اتفق عليه أو على الطرق العامة، أو على أرض فضاء مسوّرة أو غير مسوّرة أو تكون السوق بناءً مستوفيًا كافة الشروط والمستلزمات التي تشترطها الحكومة لإقامة الأسواق العامة^(١).

(١) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

وهذه الأسواق عبارة عن شوارع مغطاة في كثير من النواحي حتى تقي الناس حرارة الشمس وتوجد الدكاكين على جانبي الشارع، حيث يعرض التجار بضائعهم فيها^(١)، وكان على البائعين دفع ضريبة للسوق مقابل عرض سلعهم للبيع^(٢).

والواقع أن الأسواق في دمياط عرفت نوعاً من التخصص في نوع البضائع التي تباع فيها، وهذا يتفق مع طبيعة الحياة الاجتماعية في تلك الفترة، ويبدو ذلك من خلال الوثائق، فهناك سوق الغلال أو ساحة الغلال^(٣) بشارع خليج النوارى بالقرب من حي القنطرة، وفيها تباع كافة أنواع الحبوب وأنواع العطارة المختلفة، وسوق الصاغة وتقع بالقرب من سوق الزهارين بالثغر، وفيها تباع كل أنواع المجوهرات^(٤)، وسوق الحدادين التي تقع بحارة التراسيني تجاه سوق الحطب^(٥)، وسوق العقادين، وسوق السروجين، وسوق الغزل، وسوق المنجدين، وسوق العطارين^(٦) وسوق الخشب^(٧) أو الخشابين بحارة النصاري، وسوق القلل والأواني الفخارية^(٨) سوق الفراخ يقع بجوار وكالة العجوة^(٩)، وتقع بخط سوق الفراخ^(١٠)، وسوق القفاصين الملاصق لزاوية النحاسين بالقرب من جامع البحر^(١١).

(١) سمير عمر: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٣٤.

(٢) أحمد أحمد الحنة: مرجع سابق، ص ١١٩.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٩ ديوان خديوي، ٢٤ جمادى الثاني ١٢٤٦هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٣٠م

(٤) دار الوثائق القومية: مضبطة محكمة دمياط، سجل ١١٦، ص ٣٢، وثيقة ٨٣، ٨ محرم ١٢٩٣هـ.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٤، ص ١٦، ق ١٦، ٧ رجب ١٢٧٢هـ / ١٣ مارس ١٨٥٦م.

(٦) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٢١٨٤.

(٧) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٢٤٣٤.

(٨) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٠٧، ص ٧، ق ١٠، ١٦ القعدة ١٢٣٦هـ / ١٤ أغسطس ١٨٢١م.

(٩) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٤، ص ٦٧، ق ٨٨، ١٦ شعبان ١٢٧٢هـ / ٢١ إبريل ١٨٥٦م.

(١٠) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ٢٠٥، ق ٢٢٦، غرة ربيع الآخر ١٢٧٢هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٥٥م.

(١١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط، سجل ٣١٠، ص ١٢، ق ١٦، ١٠ ذي الحجة ١٢٣٨هـ / ١٢ يوليو ١٨٢٣م.

وكذلك وجد بدمياط أسواق موسمية، ومنها ما يقام حول أضرحة الأولياء أثناء زيارتها بمناسبة خاصة كمولد الولي، مثل مولد أبي المعاطي. وقد استغل التجار هذه الأسواق الموسمية استغلالاً كبيراً وذلك لرواج تجارتهم^(١).

أما أسواق المواد الغذائية والمأكولات يومية كانت أو أسبوعية، فكانت منتشرة في جميع أنحاء محافظة دمياط، وهو أمر يتماشى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية والنشاط العمراني للمدينة، بل إن بعض أسواق المواد الغذائية كانت تقام في مواقع العمل حيث يُبنى مسجد أو مدرسة أو تُشَقُّ ترعة، فمنها: أسواق الخضار^(٢)، وسوق العيش تقع بحارة الحصريين^(٣) أما الطيور والدواجن فكانت تباع في الأسواق والتي كانت تباع فيه كميات كبيرة من الدجاج والأوز، كما كانت تباع طيور الزينة، كما كان الناس يشترون العصافير لأطفالهم. وسوق مركزي للفاكهة سوق المربة وفيها تباع كل أنواع الفاكهة المنتجة محلياً مثل: البلح، والجوافة، والليمون، ومنها تُصنع المربات التي أعطت للسوق اسمه^(٤).

أما أسواق السمك فأكثر الباعة انتشاراً بالمدينة السالكين؛ حيث كان لهم عدة أسواق بمناطق مختلفة بالمدينة، فكان لهم سوق بحارة الحصريين بالشارع الأعظم، وسوق أخرى بخط سوق الحسبة، أما أقدم أسواقهم وأكثرها ازدهاماً فكان سوق السمك القديم بالقنطرة^(٥)، ويسكن الكثير منهم بالقرب من سوق السمك بقنطرة الخواصين والبرانسة، وسوق الحسبة وبالقرب من المدرسة الناصرية^(٦) سوق للأسماك المملحة عُرفت بسوق الفسيخ بالقرب من سوق الحسبة^(٧).

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٩، ص ٥٠، ق ١٦، ٩٧، رجب ١٢٧٧هـ / ٢٧ يناير ١٨٦٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ١١٦، ص ٩٠، ق ٢٣٧، ٢٧، أغسطس ١٨٧٦م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٩، ص ٥٠، ق ١٦، ٩٧، رجب ١٢٧٧هـ / ١٧ يناير ١٨٦١م.

(٤) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥) دار الوثائق القومية: مضبطة محكمة دمياط، ٤٩٧، وثيقة ٨١، ص ٢٢، ٢٤ ربيع الأول ١٢٨٩هـ / ٣١ مايو ١٨٧٢م.

(٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، وثائق مفردة، محفظة ٣، سنة ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م.

(٧) نفسه.

ووجد أيضًا سوق الحسبة^(١١)، تقع بخط سوق السمك^(١٢)، وسوق الخميس، وسوق الجمعة وكانت تباع فيها الحيوانات مثل: الخيل، والبغال، والحمير، والأغنام، والأسماك، والطيور، وأصناف الغلال، والألبان، والدواجن، ومنتجات الريف، والتبغ، والقطن، والفحم، وخشب البناء وغيرها من السلع الواردة من الخارج إلى دمياط^(١٣) كما وجدت أسواق خاصة بالملابس مثل سوق الصوف على خليج النواري^(١٤). كما وجدت الأسواق داخل الضواحي هذه الأسواق إما يومية أو أسبوعية أو موسمية^(١٥).

وكانت المحافظة تقوم على حماية ومراقبة هذه الأسواق^(١٦).

وكان التجار في دمياط يكونون طائفة المتسبين في هذه الأسواق، وقد عمل تجار دمياط في كل أنواع التجارة سواء في تجارة الغلال بأنواعها والأخشاب وغيرها، ومن التجار من له تجارة واسعة في دمياط في الأرز وغيرها مثل: علي بكري^(١٧)، ومحمد المغربي، وأحمد صالح^(١٨)، وأنطون سميني^(١٩). ومنهم من أوقف كتبًا على طلبة العلم مثل السيد خليل الشهاوي الذي أوقف جميع كتبه الموجودة داخل أربعة دواليب على طلبة العلم بالمدينة وداره أيضًا على ناظر الكتب الكائن بسوق الجمعة تحت نظارة الشيخ محمد الخضري الكبير^(٢٠).

-
- (١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٠٧، ص ٩١، وثيقة ١١٦، ١٢ محرم ١٢٣٦هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٢٠م؛ دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ١٢٩٩.
- (٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٠٧، ص ٩١، وثيقة ١١٦، ١٢ محرم ١٢٣٦هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٢٠م.
- (٣) أحمد الشريبي: مرجع سابق، ص ١٢٥.
- (٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٣٠، ص ١٩، ق ٢٥ غاية الحجة ١٢٣٨هـ / ٦ سبتمبر ١٨٢٣م.
- (٥) أحمد الشريبي: مرجع سابق، ص ١٢٥.
- (٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٥٥ معية سنوية تركي ملخصات دفاتر، ٢٥ غاية ربيع الآخر ١٢٥١هـ / ١٩ أغسطس ١٨٣٥م.
- (٧) دار الوثائق القومية: محفظة ٢٤ معية سنوية تركي ملخصات دفاتر، من الجنب العالي إلى حبيب أفندي، غرة ربيع الآخر ١٢٤٢هـ / ١ نوفمبر ١٨٢٦م.
- (٨) دار الوثائق القومية: صادر التحريات بمحافظة دمياط، سجل ٤، ج ٢، ق ١٥، ٢ جمادى الأولى ١٢٦٢هـ / ٢٧ إبريل ١٨٤٦م.
- (٩) دار الوثائق القومية: محفظة ٤ معية سنوية تركي تراجم ملخصات، أمر لمحافظة دمياط، ٢٥ رجب ١٢٣٥هـ / ٨ مايو ١٨٢٠م.
- (١٠) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٢٩، ص ١٤٠، ق ١٧٥، ٢٧ شعبان ١٢٥٥هـ / ٤ نوفمبر ١٨٣٩م.

أما الأسعار التي كانت متداولة بين أهالي دمياط للأرز والغلل وغيرها عام ١٨٤٤م فكانت كالتالي:

صنف الأرز تراوح سعره للإردب من ١٧٢ قرشاً إلى ٣٥٥ قرشاً فمثلاً منها إردب بـ ٢٥٤ قرشاً وغيره ٣٥٥ قرشاً حسب جودته ونصاعة بياضه، والقمح ما بين ٥٧ قرشاً للإردب و ٦٩ قرشاً، الفول الصويا ما بين ٤٤ قرشاً للإردب و ٤٨ قرشاً للإردب، والشعير ما بين ٣٦ و ٤٢ قرشاً للإردب، أما العدس الأخضر ما بين ٥٥ و ٥٨ قرشاً للإردب، والعدس الأسود ما بين ٦٦ و ٦٩ قرشاً للإردب، والحمص ما بين ٥٤ و ٦٠ قرشاً للإردب، والحلبة ما بين ٤١ و ٤٢ قرشاً للإردب، والسمسّم ما بين ١٢٠ و ١٣٠ قرشاً للإردب^(١).

الوكائل

الوكالات بشكل عام لا تختلف عن بعضها البعض؛ إذ هي عبارة عن أسوار مستطيلة الشكل طول ضلعها من أربعين إلى خمسين متراً^(٢)، وبداخل هذه الأسوار كانت تقام مجموعة من الأبنية حول فناء مربع يحتوي في وسطه حوض ماء وحوله مخازن فسيحة مسقوفة بالحجر، كيلا تؤثر فيها نار الحريق^(٣)، وللغناء عادة منفذان أو ثلاثة، وتوجد المحلات التجارية في الدور الأرضي، أما الأدوار العليا من هذه الوكالات فتقسم إلى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار^(٤).

أي أن الوكالة كانت بمثابة خان أو فندق للتجارة. وكان يعهد بحراسة الوكائل إلى حراس أمناء^(٥)، والوكالة مركزاً للتجارة وغالباً ما تستمد اسمها من نوع النشاط الذي كان يمارس فيها مثل: وكالة السمن التي كانت تشتمل على: أربعة حوانيت، وقاعتين،

(١) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، ج ١، ص ٩٩، ق ٦٥، ٢٥ شعبان ١٢٦٠هـ / ٨ سبتمبر ١٨٤٤م.

(٢) ب.س جبرار: مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٣) ليلى عبد اللطيف: المجتمع المصري في العصر العثماني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٨٩.

(٤) أ.ب كلوت بك: مصدر سابق، ٢٠٧.

(٥) ليلى عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٨٩.

وثلاثة عشر حاصلًا، وبأعلاها إحدى عشرة غرفة^(١)، ووكالة البطيخ^(٢)، ووكالة الملح بحارة التبانة^(٣).

وقد تعددت الوكائل بدمياط، منها:

- وكالة راجح: تقع هذه الوكالة بالشارع الأعظم، وهي تشتمل على حانوت وبها ثلاثة عشر حاصلًا، وبها بالدور العلوي سبع عشرة غرفة للتجار، وهذه الوكالة تتكون من ثلاثة طوابق حيث كان يوجد بالدور الثالث غرفتان^(٤). وقد اشترى من هذه الوكالة قيراط وخمس منها في ربيع الآخر ١٢٧٢هـ/ ديسمبر ١٨٥٥م علي يوسف البواب من مالكةها محمد بربر بمبلغ ٢٥٠ قرشًا^(٥).

- وكالة أرنوط الشرقية: تقع هذه الوكالة أيضًا بالشارع الأعظم بالقرب من وكالة راجح^(٦).

- وكالة الكرسي: تقع هذه الوكالة بسوق الحسبة، وتتكون من أحد عشر حانوتًا وتسع حواصل^(٧)

- وكالة الأفندي الكائنة بالشارع الأعظم وهي من ضمن أوقاف الحرمين الشريفين واستأجرها عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م علي مصطفى هجرس بمبلغ ١٣ جنيهاً مصرياً ونصف^(٨).

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ٢٣٤، وثيقة ٢٥٧، ١٩ ربيع الآخر ١٢٧٢هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٦٠م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣١٠، ص ١٣٧، ق ١٦٤، ١٣ محرم ١٢٣٧هـ/ ٩ أكتوبر ١٨٢٠م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ١٦، وثيقة ١٧، ٩ محرم ١٢٧٢هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٥٥م.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ٢١٩، وثيقة ٢٤١، ١٩ ربيع الآخر ١٢٧٢هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٨٥٥م.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ١٦، وثيقة ١٧، ٩ محرم ١٢٧٢هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٥٥م.

(٦) نفسه.

(٧) دفتر خاتمة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٤٤٧، ٥ جادى الأولى ١٢٨٦هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٦٩م.

(٨) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٣٦، ص ٧٢، ق ١٩، ١٨ صفر ١٢٨٦هـ/ ٢٩ مايو ١٨٦٩م.

- ووكالة الأطرون، ووكائل الجبن والسمن والدخان^(١)، وكالة البطيخ^(٢)، ووكالة محرم للغلال بسوق الغلال، ووكالة الفحم بجوارها، ووكالة رجب أبو زيد بسوق الخضار للخروب والفواكه، ووكالة محمود أبو زيد للفاكهة بشارع البحر الأعظم، بالإضافة إلى الوكائل الموجودة بحى النصارى مثل: وكالة الصابون ووكالة الشوربجي. كما توجد وكالة الأرز في حى البركة بجوار ديوان الجمرك^(٣).

ويلاحظ أن الوكائل كانت تتركز على نهر النيل، لأن السلع والغلات الثقيلة التي تتاجر فيها تحتاج إلى النقل المائي في نهر النيل، وهو يفضل جميع أنواع النقل الأخرى في ذلك الوقت لرخصه وسهولته.

وكان يوجد بالأسواق والوكائل مقاعد حجرية يجلس عليها التجار وزبائنهم يدخنون «الرجل» ويحتسون القهوة، وينصتون إلى الأغاني الشعبية التي ينشدها المغنيون الشعبيون الجائلون^(٤).

وقد انتشرت الحوانيت في كل أرجاء دمياط وتحديدًا في الشوارع التي بها الأسواق والوكالات. هذا وقد أسهم نظام المنشآت التجارية المتخصصة سواء - الوكائل أو الأسواق - في توحيد الأسعار، وإمكانية المراقبة التامة على البضائع والموازين والمكاييل، وزيادة المبيعات، وأيضًا المنافسة التجارية.

أما المخازن الحكومية - أو الأشوان - فكانت توجد في حى النصارى في الجنوب الغربي من المدينة، وكانت تخزن فيها الأخشاب والسلع الأخرى الواردة إلى ميناء دمياط^(٥).

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٩، ص ٥٠، ق ٩٧، ١٦ رجب ١٢٧٧ هـ / ٢٧ يناير ١٨٦١ م

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ٢٠٥، ق ٢٢٦، غرة ربيع الآخر ١٢٧٢ هـ / ١٠ فبراير ١٨٥٥ م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٩، ص ٥٠، ق ٩٧، ١٦ رجب ١٢٧٧ هـ / ٢٧ يناير ١٨٦١ م.

(٤) محمد صلاح الدين حلمي: حياة الأثراك الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٦١.

(٥) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ١٧.

كما تميزت دمياط بأنها ارتبطت ببعض الأقاليم المصرية في التجارة مثل القاهرة، حيث كانت دمياط تورد لها بعض السلع والمنتجات مثل الأرز وغيرها^(١). كما تعاملت دمياط أيضًا مع الدقهلية والغربية^(٢)، والإسكندرية^(٣) وأسيوط حيث كان يأتي لدمياط بذور النيلة منها، ودمياط ترسل لها الملح، وكذلك غيرها من المدن^(٤).

ب- التجارة في عصر إسماعيل

احتلت التجارة في دمياط عهدي: عباس وسعيد المركز الثاني حتى عام ١٨٥٨م، وكانت تجارتها مع سوريا وتركيا واليونان تشكل قدرًا كبيرًا من حجم تجارتها. وكانت المدينة رغم ذلك من أغنى مدن مصر حتى ذلك العام^(٥).

وقد زادت حركة التجارة زيادة عظيمة في مصر في عهد إسماعيل، ويرجع ذلك إلى زيادة ثروة البلاد بزيادة الإنتاج الزراعي، نظرًا لتقدم طرق الري والتوسع في زراعة المحاصيل النقدية كالقطن والقصب، وساعد على ذلك تقدم وسائل المواصلات^(٦). ولكن ذلك لم يفد دمياط، بل تأخرت دمياط تجاريًا في عهد إسماعيل وأصبحت تحتل مركزًا متأخرًا في التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر إسماعيل، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية، ويلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها في أيدي البيوت التجارية الأجنبية، ومعظم ما تدره من الأرباح عائد إليها^(٧).

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ٨٤ معية سنبة تركي، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٥ شعبان ١٢٥٢هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٣٦م.

(٢) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ١٦، ٦، ذي القعدة ١٢٦١هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٤٥م.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٥ معية سنبة تركي، ١٩ شعبان ١٢٤٦هـ/ ٢ فبراير ١٨٣١م.

(٤) حامد عبد الحميد محمد: أسيوط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٠-١٩٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ٢٠٠٠، ص ١٤٤.

(٥) السيد خالد المطري: ميناء دمياط، مرجع سابق، ص ١٧.

(٦) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٧) نفسه: ص ١٨.

ومع ذلك تراجع دمياط، فقد بلغ إيراد ديوان محافظة دمياط سنة ١٨٦٤م ٥٠٩ كيسة و٣٨٩ قرشاً (٢٥٤,٨٨٩ قرشاً) بينما بلغ إيراد ديوان محافظة الإسكندرية ١٣٩٣١ كيسة و٤١٨ قرشاً (٦,٩٦٥,٩١٨ قرشاً)^(١).

وقد أدى افتتاح قناة السويس وإنشاء بورسعيد ١٨٦٩م إلى تدهور دمياط بسرعة حتى أصبحت في المرتبة الرابعة بين مواني مصر التجارية بعد الإسكندرية وبورسعيد والسويس.

والجدول التالي يوضح السفن التي وصلت إلى ميناء دمياط مقارنة بمثيلاتها في المواني المصرية ابتداءً من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٢م.

الميناء	متوسط عدد السفن في السنة	مجموع حمولتها بالطن	النسبة المئوية %
الإسكندرية	٣١٩٠	١,٢٤٦,٢٧٠	٦١,١٤ %
بورسعيد	٩٧٠	٣٨٤,٤٧٤	١٨,٨٦ %
السويس	٤٤٠	٣١٢,٣٥٢	١٥,٣٢ %
دمياط	٧٠٢	٥٣,٧٢١	٢,٦٣ %
القصير	٢٤٥	٢٠,٣٨٨	٠,٠١ %
مصوع	٢٠٧	١٧,٠٩٢	٠,٨٣ %
سواكن	١٥٣	٣,٧٧٢	٠,١٨ %
رشيد	٢	٢٩	-
الجملة	٥٩٠٩	٢,٠٣٨,٠٩٨	١٠٠ %

المصدر: أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(١) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، جامعة حسابات الحكومة الخديوية المصرية، سجل ٦٢٥٦، لسنة ١٨٦٤م.

يتضح لنا من الجدول السابق:

- تراجع ميناء دمياط إلى المركز الرابع من حيث الأهمية؛ فقد سبقتها كل من الإسكندرية وبورسعيد والسويس، وبلغت نسبة حمولتها ٦٣, ٢ ٪؛ بينما بلغت نسبة الإسكندرية حوالي ١٤, ٦١ ٪، وهي نسبة أكثر من نصف الحمولة لباقي المواني المصرية.

- احتلت دمياط المركز الثالث بعد الإسكندرية وبورسعيد من حيث عدد السفن ونسبتها المئوية؛ فقد كانت نسبة السفن التي تصل إلى دمياط ٩, ١١ ٪؛ بينما بلغت ٩, ٥٣ ٪ و ٤, ١٦ ٪ سنوياً في كل من الإسكندرية وبورسعيد.

- تفوق بورسعيد والسويس على دمياط؛ نتيجة افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩م مما ساعد على انتعاش تلك المدن على حساب دمياط. فقد كان إنشاء مدينة بورسعيد في عام ١٨٦٩م عند مدخل القناة عاملاً أدى إلى اجتذاب المدينة الجديدة معظم التجارة المصرية التي كانت تمر بدمياط.^(١)

وبعد أن كان موقع دمياط هو باب الشام، كما كان العرب يطلقون عليه، باعتباره بوابة ومدخل مصر الأول والأكبر من جهة الشرق على مشارف الشريط الشمالي من سيناء، أصبحت بورسعيد تمثل هذه الوظيفة^(٢). وانتزعت لنفسها المرتبة الثالثة بين المدن المصرية.

يضاف إلى ذلك إن افتتاح قناة السويس أدى إلى بعث جديد لمدينة السويس وإلى قيام الإسماعيلية، قد أدى هذا بدوره إلى انتقال سكان دمياط إلى مدن القناة للاشتغال بالأعمال الملاحية^(٣).

وكان من نتائج هذه العوامل أن فقد موقع دمياط أهميته، مما دفع أثرياء المدينة وأعيانها إلى هجرتها ونقل رءوس أموالهم منها إلى المدن المصرية الأخرى كالقاهرة والإسكندرية

(١) السيد صبري: تحليل نتائج التعداد في مصر، القاهرة، ١٩٣٥، ص ٥٢.

(٢) جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٢٤.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٥، ص ١٦، وثيقة ١٧، ٢٠ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٩ مارس ١٨٧٣م.

والمنصورة وطنطا وغيرها، فانقرضت بعض صناعاتها وهاجر بعضها الآخر إلى مدن أخرى، مما أضاف بدوره عاملاً جديداً إلى عوامل تدهور موقع المدينة في هذه الفترة. والجدول التالي يوضح تأخر الصادرات والواردات المصرية مع البلاد الأجنبية عبر دمياط مقارنة بالمواني الأخرى عام ١٨٧٠ م^(١).

قيمة الصادر من المواني المصرية للبلاد الأجنبية بالقرش ١٨٧٠ م	قيمة الوارد من البلاد الأجنبية للمواني المصرية بالقرش ١٨٧٠ م
الإسكندرية ٨٦١,٩٣٢,٦٠٠	الإسكندرية ٣٦٦,٠٧٥,٦٥٠
السويس ٨٠,٥٦٧,٧٦٦	السويس ٢٠,١٤١,٩٤١
دمياط ٥٩,١٣٤,٨٠٠	بورسعيد ١٠,٩٥٧,٧٦٢
بورسعيد ١١,١٢٢,٢٠٠	دمياط ٣٤٥,٦٦٢

المصدر: علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ٧، ص ٢٢٨

والجدول التالي يوضح حمولة السفن التي وصلت ميناء دمياط مقارنة بمثلتها في المدن المصرية من ١٨٧٣-١٨٧٧ م.

النسبة المئوية	الحمولة بالطن	الميناء
٤٧,٤ %	٢٠,٢٦٤,٩٨٢	بورسعيد
٢٩,١ %	١٢,٤٥٦,٥٦٧	الإسكندرية
٢٢,٣ %	٩,٥٤٦,٨٤٦	السويس
٠,٦ %	٢٣٥,٢٢٠	دمياط
٠,٦ %	٢٣٥,٢٢٠	رشيد
١٠٠ %	٤٢,٧٣٨,٨٣٥	الجملة

المصدر: زينب علي نجم الدين: مرجع سابق، ص ١٥٤.

(١) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ٧، ص ٢٢٨.

يتضح من الجدول السابق

إن دمياط احتلت المركز الرابع أيضًا بين الموانئ المصرية، وبلغت نسبة حمولتها ٦٪ في حين أن الإسكندرية احتلت المركز الثاني بعد بورسعيد بعد أن كانت تحتل المركز الأول حتى عام ١٨٧٢ م.

أما عدد ونوع السفن التي وصلت ميناء دمياط مقارنة بمثيله في الموانئ المصرية الأخرى من سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٧ م. فيوضحها الجدول التالي:

الجملة	نوع السفن السفن		الميناء
	شراعية	بخارية	
١١٥٠٦	١١٤٩٩	٧	دمياط
٢٢٢٩٩	٦٧١٥	١٥٦٨٤	بورسعيد
٩٧٣٧	١٨٣٩	٧٨٩٨	السويس
٩٩٠٨	٩٩٠٨	-	رشيد

المصدر: السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ١٩.

وبالنسبة إلى حركة الصادرات والواردات بميناء دمياط مقارنة بمثيلتها في الموانئ المصرية الأخرى من سنة ١٨٧٤ - ١٨٧٧ م يوضح ذلك الجدول التالي:

الجملة %	الصادرات %	الواردات %	الميناء
٩٤,٧١	٩٧,٩٦	٨٦,٠٠	الإسكندرية
٢,٤٩	٠,٤٥	٧,٩٦	بورسعيد
١,٩٤	٠,٥٣	٥,٧٠	السويس
٠,٦٢	٠,٨٣	٠,١٠	دمياط
٠,٠٧	٠٠	٠,٢٣	العريش
٠,١٧	٠,٢٣	٠,٠١	القصير
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

المصدر: السيد خالد المطري: مدينة دمياط، مرجع سابق، ص ١٤٧.

يتضح من الجدول السابق انخفاض جملة حركة التجارة الخارجية بدمياط من الصادرات والواردات خلال تلك الفترة إلى ٦٢,٠٪؛ بينما بلغت بالإسكندرية ٧١,٩٤٪، وفي بورسعيد ٢,٤٩٪، و٩٤,١٪ في السويس.

١ - التجارة مع بلاد الشام

تمثلت في الواردات والصادرات، وشملت واردات مصر من بلاد الشام عن طريق دمياط في تلك الفترة: القناديل، والخيول اللازمة للجند الخيالة المصرية، فكان يستورد جزء منها من بلاد الشام، وكانت المواشي وغيرها من الماعز والأغنام والجمال، وكذلك الفواكه وأهمها العنب والتفاح واللوز والبرتقال وزيت الزيتون، وقمر الدين، وورق التبناك والتبغ والحزير، وسجاجيد الصوف والمربيات، والأثمار المجففة والعرقم. هذا إلى جانب بعض الأصناف الأخرى من حاصلات الهند وإيران والعراق التي كانت تمر من ثغور سوريا.

كما تنوعت الصادرات المصرية بين مصر وبلاد الشام عن طريق دمياط خلال تلك الفترة فشملت: الأقمشة القطنية والمنسوجات القطنية، والسكر المصري، بالإضافة إلى الأسماك الطازجة، ومنتجات الألبان، والبيض والبصل والأرز، ومنتجات تقطير البترول، والجلود والمطبوعات، وغير ذلك من السلع التي كانت تستوردها مصر من السودان^(١).

١ - التجارة مع أوروبا

وفي عام ١٨٧٩م، كانت أهم الواردات عن طريق ميناء دمياط من حيث القيمة: الفواكه والمشروبات الروحية، والنقل، والفحم الحجري، وأخشاب المباني، والحبال والفخار، وزيت الزيتون وزيتون بعض البذور، والملبوسات. أما الصادرات فكان الأرز أهمها، ثم جلود الأبقار والجاموس، وبذور القطن، والحديد الخردة^(٢).

التجارة الداخلية

تميزت دمياط بأنها ارتبطت بالقاهرة وبعض الأقاليم المصرية كالدقهلية، والغربية،

(١) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ٤١٣.

(٢) السيد خالد المطري: ميناء دمياط، مرجع سابق، ص ٢٠.

وأسيوط، وغيرها كما كانت أيام محمد علي^(١)؛ وكان تجار دمياط لهم نشاط واسع في التجارة الداخلية وبصفة أساسية تجارة الغلال وبصفة خاصة الأرز، فمنهم: مصطفى هندي، ومحمود شرارة، كما كان السيد محمد مراد من تجار الإسكندرية له حسابات بمبالغ كبيرة مع مصلحة تشغيل الأرز بدمياط^(٢) ومنهم أيضاً السيد مصطفى الطيناوي، وغيرهم^(٣).

د- التجارة في عهد الاحتلال البريطاني

التجارة الخارجية

وفي عهد الاحتلال البريطاني لمصر أهمل ميناء دمياط إهمالاً متعمداً؛ فقد ارتاحت سلطات الاحتلال إلى انسداد مصبي النيل عند دمياط ورشيد على اعتبار أن ذلك يمكنها من تركيز اهتماماتها الدفاعية في الإسكندرية وبورسعيد فقط لأن سفن الغزاة لا يمكنها العبور من البوغازين المسدودين^(٤).

والجدول التالي يبين تجارة دمياط الخارجية عام ١٨٨٢ م بين المواني المصرية الرئيسة في تلك الفترة.

الجملة	الصادرات بالطن	الواردات بالطن	الميناء
٢,٥٥٥,٣٩٦	١,٥٦٥,٦٢٣	٩٨٩,٧٧٣	الإسكندرية
١,٠٠٠,٠٠٠	٦٨٤,٢٥٣	٣١٥,٧٤٧	بور سعيد
٧٢٥,٤٣٣	٢٨٨,٩١٢	٤٣٦,٥٢١	السويس
٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٨٣٥	١٢,١٦٥	دمياط
٤,٣٢٠,٨٢٩	٢,٥٦٦,٦٢٣	١,٧٥٤,٢٠٦	الجملة

المصدر: عاطف محمد عبد المقصود، مرجع سابق، ص ٢٥.

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٥، ص ١٦، وثيقة ٢٠، ١٧/١٢٩٠هـ/ ١٩ مارس ١٨٧٣ م.

(٢) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) دار الوثائق القومية، محكمة دمياط الشرعية، ص ١١٠، ق ٢١٣، ١١ ربيع الأول ١٢٧٨هـ/ ١ سبتمبر ١٨٦١ م.

(٤) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ٢١.

نلاحظ من الجدول السابق:

- استمرار تجارة دمياط في التدهور والاضمحلال حتى قُدرت الحركة السنوية للميناء عام ١٨٨٢م بنحو ٤٠ ألف طن فقط بنسبة قدرها ٩٣٪ من قيمة الصادرات والواردات المصرية، وهي بذلك تحتل المركز الرابع بعد الإسكندرية وبورسعيد والسويس؛ بينما احتلت الإسكندرية المركز الأول حيث بلغت هذه الحركة في ميناء الإسكندرية نحو ٣٩٦,٥٥٥,٣٩٦ طن بنسبة قدرها ١٤,٥٩٪، وبذلك أصبح نصيب الإسكندرية أكثر من نصف الصادرات والواردات المصرية، وفي بورسعيد نحو مليون طن بنسبة قدرها ١٤,٢٣٪ واحتلت السويس المركز الثالث بنحو ٤٣٣,٧٢٥ طن بنسبة قدرها ١٦,٧٩٪.

كل هذا وغيره من الأسباب السابقة أدي إلى إهمال المدينة وعدم الاهتمام بمراقبتها، مما جعل تجار دمياط يطلبون من السلطات المحلية تقدير ضريبة اختيارية على بضائعهم الصادرة والواردة؛ من أجل تبليط شوارع هذه المدينة وعمل مجاري لمياه المطر لتحسين حالة مدينتهم بالتعاون مع أغنياء المدينة في ٨ يونيو ١٨٨٧م، ووافقت نظارة المالية^(١).

وكان يرسل لدمياط المنتجات السورية كما كان في السابق ومن بينها الدخان ليباع في دمياط^(٢).

ومما جاء بدليل بيديكر عام ١٨٨٥م، أن حوالي خمسمائة سفينة مجموع حمولتها أربعون ألف طن تأتي إلى مرفأ دمياط كل سنة^(٣).

ويصف لنا علي مبارك التجارة في دمياط عام ١٨٨٩م، بقوله: «أصناف الأرز المتحصل من مزروعات ما جاورها من البلاد، وأصناف الدخان الوارد إليها من بلاد الشام، والخطب، والفحم، والخشب الوارد إليها من بلاد الأناضول، وأنواع العقاقير بكثرة. ويوجد بها طاقات المقصب، وثياب الحرير الشامي والبلدي، وأنواع البز، والكريشة، وثياب القطن، والكتان، والمحارم، وملابيات الفرش، وقلوع المراكب، ولها

(١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، محفظة ١/٦، ١٢ مايو ١٨٨٧م.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٢، الثورة العربية، ١١ أغسطس ١٨٨٢م.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٣٠.

غير السوق الدائم، سوقان حافلان كل أسبوع يومي الخميس والجمعة، ويباع بهما أنواع الحيوانات حتى السمك والطير وأصناف الغلال وغيرها، ويستخرج منها كل سنة نحو ستين ألف إردب ملحقًا توجه إلى أسواق القاهرة والمدريات»^(١).

وهكذا استمرت تجارة دمياط في الهبوط والاضمحلال حتى قدرت الحركة السنوية للميناء في عام ١٨٩٩م بنحو ٤٠ ألف طن فقط بالمقارنة بـ ٣٩٦, ٥٥٥, ٢ طن في ميناء الإسكندرية، ونحو مليون طن في ميناء بورسعيد، واقتصرت تجارة ميناء دمياط مع سوريا بشكل رئيس^(٢).

التجارة الداخلية

ومع ذلك فكان هناك تجارة بين دمياط والقاهرة عن طريق المراكب النيلية، حيث كانت المراكب النيلية تحمل البضائع المختلفة مرتين في السنة، وقد قُدرت الحمولة بـ ٥٠٠ طن، أما السفن الأسرع التي تحمل البضائع والمسافرين فكانت تقطع المسافة بين المدينتين في يومين إلى ثلاثة أيام وأحيانًا في ٢٤ ساعة^(٣).

ورغم تأخر دمياط تجاريًا فإن محافظ دمياط أصدر قرار في ١٧ إبريل ١٩٠٤م بتحديد الشوارع والأماكن المخصصة لسكن العائلات وغير مخصصة للتجارة والتي من بينها شارع الخليج القديم بحارة النصاري الذي يبتدئ من منزل سرور وينتهي إلى شرق الشارع الأعظم^(٤). وكان من أشهر التجار خلال فترة الاحتلال:

نعمان البكري سر تجار دمياط^(٥)، وعبد الرازق إسماعيل من تجار وأعيان دمياط أنعم عليه الخديوي ١٩٠٥، بالرتبة الثانية بمناسبة عيد جلوسه على الحكم^(٦).

(١) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢) السيد خالد المطري: ميناء دمياط، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) Lozach, M.J., La Navigation Interieure En Basse-Egypte, T.XV, Le Caire., 1927, P99.

(٤) مجموعة قرارات و منشورات الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٤م، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٩٠٤، ص ٢٦٠.

(٥) الأوامر العلية والذكرات لسنة ١٨٨٢م.

(٦) الوقائع المصرية: عدد ٩ يناير ١٩٠٥م، ص ٥٠.

وأيضاً الحاج إسماعيل كسيبة، والحاج أحمد الشيال، وحسين بك بكر (سر التجار) حسين بك الفوال، والحاج حسين عزو، والسيد خليل الكرداني، وعبد السلام بك خفاجي، وعلي المرقبي، محمد بك الصعيدي، ومحمد بك خفاجي قنصل دولة إيران ببورسعيد ومقيم بدمياط، ومحمد اللوزي، ومحمد البدري، ومحمد الزيات، والحاج محمود قنديل، وموسى الخوري، وميخائيل أنطون، ومرقس رزوق، ونجيب سلامة، ووهبة عبود^(١).

يتضح من ذلك أن التجارة لعبت دوراً مهماً في تاريخ دمياط في عصر محمد علي إلا أنها تأثرت بعد ذلك بحفر ترعة المحمودية وافتتاح قناة السويس وإنشاء مدينتي بورسعيد والإسمايلية، وأصبحت تحتل المركز الرابع في نهاية فترة الدراسة بعد أن كانت تحتل المركز الأول في بداية فترة الدراسة.

رابعاً- وسائل المواصلات

تعتبر المواصلات من العوامل المهمة التي لها تأثيرها الفعال على حركة التجارة بشقيها صعوداً وهبوطاً، فتتأثر التجارة بمدى تقدم أو تأخر المواصلات كما أن لطرق المواصلات تأثيراً كبيراً في أسعار الأشياء التي يُتاجر فيها^(٢)، ومن وسائل المواصلات بدمياط ما يلي:

١- النقل بالحيوانات

أما وسائل النقل والمواصلات داخل محافظة دمياط فقد كانت لا تتعدى حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر استخدام القوة الحيوانية المتمثلة في: الحمير والبغال والخيول والعربات الخنطور والعربات الكارو وعربات الأمنيوس وغيرها، بالإضافة إلى القوة البشرية المتمثلة في فئة الحمالين الذين يتولون نقل البضائع على ظهورهم وكان

(١) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ٢٦١، ٢٦٢.

(٢) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ١٩١.

لتلك الحيوانات مواقف معينة يقصد إليها من يشاء استئجارها^(١). وفي ظل الاحتلال الإنجليزي لمصر أصدرت محافظة دمياط لائحة لسائقي الحيوانات في فبراير ١٨٩٤م لتنظيم عملية النقل بالمحافظة، وقد نصت على بنود عدة هي:

- للحصول على شهادة لممارسة العمل فقد نصت اللائحة على أن لكل سائق للحيوانات يجب عليه قيد اسمه ولقبه وسنه ومحل سكنه في سجل خاص يوضع في البوليس، ومتى انتهى من تسجيل ذلك سُلمت له الشهادة عن طريق عمدة بلده أو شيخ حارته، ولا تعطي لمن لم يبلغ عشرين عامًا ولا يزيد على الخمسين عامًا، وكان عليه أن يبرزها لرجال البوليس متى طلبت منه.

- كما نصت اللائحة أن هناك شروطًا لممارسة هذا العمل، فكان يجب على كل سائق أن يكون بعهدته أكثر من أربعة حمير إذا كان حمارًا، أو أكثر من بغلين إذا كان بغالًا، أو أكثر من جملين إذا كان جمالًا، أو أكثر من رأس بقر أو جاموس إذا كان كلابًا. ولا بد من أن تكون تلك الحيوانات سليمة خالية من الجروح.

- كما ألزمت هذه اللائحة السائقين ألا يحملوا حيواناتهم أكثر من طاقتها، كما ألزمتهم أن يمشوا هوينى وأن يسيروا على الجانب الأيمن من الطريق.

- كما نصت على أنه من يخالف ذلك تقع عليه عقوبة قُدرت بغرامة قدرها من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشًا^(٢).

٢- السكك الحديدية

عُني محمد على بتأمين الطرق والقضاء على اللصوص وقطاع الطرق، فانتشر الأمن واطمأن التجار على أرواحهم وأموالهم فانتعشت التجارة الداخلية^(٣).

(١) فاطمة علم الدين عبد الواحد: تطور النقل والمواصلات في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٩٥.

(٢) مجموعة قرارات و منشورات الحكومة المصرية لعام ١٨٩٤: المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٤م، ص ص ١٧١، ١٧٢.

(٣) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٣٣١.

وفي عهد عباس باشا، بدأ إنشاء أول خط حديدي يمتد من القاهرة إلى الإسكندرية وذلك عام ١٨٥٢م^(١)، وهذا الخط يعتبر أول خط ينشأ في مصر وإفريقيا والشرق الأوسط .

وقد تأخر ظهور خطوط السكك الحديدية بدمياط فكان أول ظهور لخطوط السكك بدمياط أواخر عهد سعيد باشا، وهو الخط الذي أنشئ بين طنطا ودمياط وينتهي عند السنانية، وكان هذا الخط قد مُدَّ في عهده من طنطا إلى سمند بطول ٣٥ كم، وقد استكمل في عهد إسماعيل؛ حيث استكمل عام ١٨٦٣م إلى طلخا بطول ١٧ كم تجاه المنصورة على مسافة ٥٢ كم من طنطا، وقد وصل دمياط عام ١٨٦٩م^(٢)، وقد بلغ طول هذا الخط ٦٦ كم^(٣)، وكان زمن السفر فيه أربع ساعات، وعدد محطاته ثمانى وبيانها كالتالي: محطة طنطا، ومحطة محلة روح، ومحطة المحلة الكبرى، ومحطة سمندود، ومحطة طلخا، محطة شربين، محطة كفر التربة، ومحطة دمياط^(٤).

وكذلك افتتح سنة ١٨٦٥م خط يصل فرع دمياط بفرع رشيد، وهو خط دسوق زفتى، وطوله ٨٣ كم، ويلتقي خط دمياط عند محلة روح^(٥).

كما أنشئ خط آخر طوله ٤٠ كم من شربين إلى دمياط على مسافة ١١٨ كم، وافتُتح للاستخدام في سنة ١٨٦٩م^(٦).

وقد توقف العمل في خطوط السكك الحديدية بسبب الأزمة المالية والتي كانت تمر بها مصر ١٨٧٥م، وكذلك أحداث الثورة العرابية والتي انتهت باحتلال إنجلترا مصر عام ١٨٨٢م^(٧).

(١) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ١٩١.

(٢) محمد أمين حسونة: مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٣) فاطمة علم الدين عبد الواحد: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٤) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ٧، ص ٢٦٣.

(٥) تقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٦) محمد أمين حسونة: مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٧) أحمد الشرييني: مرجع سابق، ص ١٩٣.

وقد اهتم الاحتلال البريطاني في مصر بمحطات السكك الحديدية وتحديثها وأنشأ خطوطاً جديدة، وعمل على تحسين الخدمة بالمحطات ومراقبة المسؤولين عن المحطات بالقطر المصري كله منها دمياط؛ فقد زار محطة دمياط في ١٢ أكتوبر ١٨٨٩م «هلتون بك» مدير السكة الحديد المصرية آنذاك و«سرور بك» مفتش عموم السكة الحديد، وقد أشاد بناظرها «محمود أفندي طلعت» لما يقوم به من جهد في سبيل راحة الركاب^(١).

وقد عملت الإدارة الإنجليزية على توصيل خط سكة حديد دمياط إلى القاهرة، وأصبح يتكون من سبع محطات هي: محطات دمياط، طنطا، البركة، بنها، طوخ، قليوب، المحروسة، في أربع ساعات^(٢).

وقد ترأس السكة الحديد والتلغراف شخص واحد باعتبارهما مكملين لبعضهما البعض، فقد عُين وكيلاً للسكة الحديد والتلغرافات بدمياط عام ١٨٩١م ناشد أفندي همت، ويعاونه المخزنجي عبد الملك أفندي سعد^(٣).

وقد خصصت مصلحة السكة الحديد مبلغ ٢٩٢ جنيهاً لعمل درابزين لمحطة دمياط؛ وذلك لمنع الأخطار للركاب وكان ذلك بناء على طلب محافظها فسرَّ لهذا أبناء المحافظة وذلك عام ١٨٩١م^(٤).

وقد عمل الاحتلال على ازدواج خط دمياط القاهرة لتقديم خدمة أكبر للأهالي، على تغيير خط سير بعض القطارات وذلك ١٥ يناير ١٨٨٦م لتوفير الوقت^(٥).

٣- التلغراف

قبل إدخال التلغراف كانت تُستخدم طريقة الإشارة لنقل المواصلات بسرعة من مكان إلى آخر، ولما تولى محمد علي أنشأ خط تلغراف بين القاهرة والإسكندرية، وآخر

(١) المقطم: عدد ١٤ أكتوبر ١٨٨٩م، ص ٢.

(٢) الوقائع المصرية: عدد ٩ يناير ١٨٨٦م.

(٣) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٤) المقطم: عدد ١٣ نوفمبر ١٨٩١.

(٥) الوقائع المصرية: عدد ٩ يناير ١٨٨٦م.

بين القاهرة والسويس وجهازهما بالأبراج ثم ازدادت هذه الخطوط في أواخر عهده^(١).
ومنها فقد تم مد خط تلغرافي من دمياط إلى البرلس أواخر ١٨٤٠م^(٢).

وقد عثرنا من خلال الوثائق على مكاتبة «من المعية السنية إلى مدير الدقهلية يطلب منه التأكيد على مشايخ النواحي بالاهتمام في البحث عن نظارات إشارة دمياط المسروقة لأن في سرقة هذه النظارات عطلاً للإشارة وفي عطل هذه الإشارة عطلاً لباقي الإشارات وذلك في مارس ١٨٥٣م»^(٣).

وفي عهد سعيد أدخل التلغراف الكهربائي في مصر وذلك عام ١٨٥٤م مع خطوط السكك الحديدية، وبعد ذلك أخذت تمت خطوط أخرى في عهد سعيد باشا^(٤).

وقد بلغ طول تلك الخطوط في سنة ١٨٦٣م في أوائل حكم إسماعيل ٥٨٢ كيلو متراً^(٥). وقد أدخل خط تلغراف بدمياط في عهد إسماعيل يبدأ من طنطا إلى دمياط ماراً بطنطا على سلكين^(٦)، كما أنشأ خطاً آخر إلى قلعة العزبة وإلى قلاع بوغاز دمياط^(٧).

وقد مد خط تلغراف بين دمياط والعريش في سبتمبر ١٨٦٤م^(٨). وفي عام ١٨٧٤م وجد خطان من سمندود إلى دمياط بطول ١٢٣ ميلاً إنجليزياً^(٩).

ورغم امتداد المواصلات التلغرافية إلى كل المدن المصرية المهمة، مما أدى إلى انتعاش التجارة بها في تلك الفترة إلا أنها لم تفد دمياط كثيراً.

(١) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٣٣٨.

(٢) أمين باشا سامي: مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٠٩.

(٣) دار الوثائق القومية: دفتر ٩٩، صادر معية عربي، ص ٥١٠، ق ٨٥، من المعية السنية إلى مدير الدقهلية، ٢١ جمادى الأولى ١٢٦٩هـ / ١ مارس ١٨٥٣م.

(٤) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٥) نفسه: ص ٢١٧.

(٦) فاطمة علم الدين: مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٧) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٨) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي، دفتر ٥٥٣، ص ٢١٢، ق ٤١٥، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٦٤م؛ محافظ عابدين، محفظة ١٥، من المعية السنية إلى القبو كتحدا، ٢٢ شوال ١٢٨١هـ / ١٩ مارس ١٨٦٥م.

(٩) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ١٢، ص ٢٦٦.

ولما كانت الإشارات التلغرافية تزداد من محافظ دمياط للخديو - وهي ليست في الأمور المستعجلة - فكان الخديو يرسل له بعدم إرسال أية إشارات بعد ذلك إن لم تكن مستعجلة^(١).

وفي فبراير ١٨٦٥ م، صدر أمر من الخديو إلى محافظ دمياط بعدم استخدام الأسلاك البرقية في المخبرات العادية وتخصيصها فقط للمخبرات المهمة والسريعة والاعتناء في اختصار العناوين والألقاب الضخمة بقدر الإمكان^(٢).

هذا وتدلنا محافظ الثورة العرابية على وجود تلغرافات مرسلة من دمياط إلى القاهرة وإلى مديريات أخرى^(٣).

وقد عُين يعقوب أفندي يوسف مسئولاً عن الخطوط التلغرافية بدمياط عام ١٨٩١ م^(٤).

وفي أول يوليو ١٩٠٤ م، افتتح مكتب للتلغراف في رأس البر لتبادل الإشارات باللغتين العربية والإنجليزية خلال فترة الصيف، وكانت مواعيده كالتالي: من الساعة الثامنة صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر، ومن الساعة الثالثة عصرًا إلى الثامنة مساءً^(٥).

٤ - البوستة (البريد)

رتب محمد على بريدًا حكوميًّا من أجل المراسلات الأميرية، وكان يقوم بها السعاة الذين يركبون الخيول وهؤلاء كانوا ينتقلون بين القاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ١٠٣ معية سنية تركي ملخصات دفاتر، إفادة إلى على بك محافظ دمياط، ١٦ صفر ١٢٨٠هـ / ١ أغسطس ١٨٦٣ م.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٢ دمياط، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ١٣ رمضان ١٢٨١هـ / ٨ فبراير ١٨٦٥ م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة ٧، ١٨٨٢ م.

(٤) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ٢٦١.

(٥) الوقائع المصرية: عدد ٢٩ يونيو ١٩٠٤ م، ص ١١٧٣.

وبعض مدن الصعيد لنقل المراسلات الحكومية^(١)، وقد أُقيمت على طرق البريد محطات لتغيير الخيول ولتزويد الركاب بما يلزمهم أثناء سفرهم^(٢)، وقد عُين في كل محطة ساع ملّم بالقراءة والحساب، وأعطى لكل واحد منهم ساعة فضية؛ حتى عند وصول الهجانة لأي محطة يسجل توقيت وصوله لضبط حركة العمل^(٣). وأما في البحر فينقل البريد عن طريق الشركات الملاحية التي انتشرت في هذا الوقت^(٤). وبذلك استطاع محمد علي أن يربط أقاليم مصر المختلفة مع بعضهم بتلك المحطات.

ولما كانت المراسلات الميرية تتم عن طريق البريد فكان لا بد من السرعة في الإنجاز والمحافظة على الأوراق الخاصة بتلك المخاطبات ومن الواضح أن تلك المراسلات كان يحدث في بعض الأحيان بعض التجاوز مما يجعل المحافظ يخاطب مأمور الديوان الخديوي بالتبنيه على مأمور البريد بأن يهتم في المحافظة على أوراق المصالح المودعة للبوستة، حيث تبين ضياع إحدي أوراق المصالح المسلمة لسعاة البريد^(٥).

ولما تولى إسماعيل رأى أن تقوم الحكومة المصرية بأعمال البريد وتوزيعه بدلاً من الوكالات الأجنبية، وبذلك اتسعت أعماله وبلغت من الدقة والنظام مبلغاً كبيراً، بل واشتركت مصر في أول مؤتمر دولي للبريد سنة ١٨٧٤م، وشمل البريد المصري آنذاك بلاد السودان^(٦).

وفي عهد الاحتلال، أخذت مكاتب البريد تزداد من سنة إلى أخرى، وذلك بفضل نشاط مديرها الأجانب في هذه الفترة، ومنهم: هالتون بك (من ٢٥ ديسمبر ١٨٧٩م إلى ٢ يناير ١٨٨٧م)^(٧) الذي تولى بعد ذلك مديراً للسكك الحديدية المصرية وذلك

(١) أحمد الشريبي: مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٢) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٣) راضي محمد جوده: السويس مدينة التاريخ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١١٧.

(٤) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٢ ديوان خديوي، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ٢٦ ذي القعدة ١٢٥١هـ / ١٣ مارس ١٨٣٦م.

(٦) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٧) أحمد الشريبي: مرجع سابق، ص ٢١٩.

لكفاءته^(١). ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٨٩١م تولى مسئولية البوستة بمحافظة دمياط يوسف أفندي عوض، وكان يعاونه كل من: إسكندر أفندي خوري كـمعاون أول، وإلياس أفندي مقصود كـمعاون ثانٍ^(٢).

٥- الفنارات

لم تكن هناك فنارات على السواحل المصرية حتى عصر إسماعيل سوى فانار رأس التين بالإسكندرية وفنار زنوبيا والزعفران وفنار أبي كيزان بالبحر الأحمر. وعندما أوشك العمل على الانتهاء من قناة السويس اتجهت أنظار الخديو إسماعيل إلى ضرورة تنوير ساحل البحر فيما بين الإسكندرية وبور سعيد، بفنارات في نقط معينة من الساحل لتتهدي بتورها السفن التي تتردد على القناة، ولذلك صدر أمر خديوي بعمل أربعة فنارات: واحد في ساحل رشيد سنة ١٨٦٨م، وآخر في البرلس سنة ١٨٦٨م، وثالث في دمياط سنة ١٨٦٩م، ورابع في بورسعيد سنة ١٨٦٩م، وقرر أن تكون أنوارها متواصلة حتى إذا غاب عن المراكب نور أحدها ترى نور الآخر بحيث لا ينقطع عنها الاهتداء بأنوارها في سيرها من الإسكندرية إلى بورسعيد^(٣). وقد أنشئت منارة دمياط أمام رأس البر على الشاطئ الشرقي للنيل وارتفاعها ١٨٠ قدماً على شكل برج من حديد ذي ثلاث أرجل سوداء، وفي أعلاه فانوس أسود به خطوط رأسية بيضاء، داخله مصباح أبيض الضوء، ومدة دورته دقيقة واحدة، ويُرى نوره عندما يكون الجو صافياً على مسافة عشرين ميلاً^(٤).

رغم وجود وسائل المواصلات المتنوعة بالمحافظة لخدمة أبناء المحافظة فإنها لم تعمل على تقدم المدينة تجارياً خصوصاً بعد فقدانها أهميتها التجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد صارت تحتل المركز الرابع بعد أن كانت تحتل المركز الأول في بداية القرن.

(١) المقطم: عدد ١٤ أكتوبر ١٨٨٩م، ص ٢.

(٢) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ٢٦١.

(٣) أحمد الشرييني: مرجع السابق، ص ٢١٥.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٦٢.

بعد هذا العرض للفصل نستطيع أن نخرج ببعض النتائج ومنها:

- رغم أن محافظة دمياط ثغر تجاري فإن النشاط الزراعي خلال فترة الدراسة شهد تطورًا ملحوظًا نستطيع إجماله في مجهودات محمد علي في تطهير وإنشاء الترع والسواقي، وإدخال محاصيل جديدة إلى ريف دمياط، وأصبح تصريف الإنتاج الزراعي يذهب مباشرة إلى الحكومة بدون وسيط، مما أدى إلى زيادة الأراضي الزراعية وتنوع المحاصيل الزراعية في دمياط.

- لم يحدث نمو وتطور للزراعة في عهد عباس، إلا أن سعيد باشا عاد واهتم بصيانة وسائل الري، وخفض الضرائب المقررة على الأراضي القريبة من البحر المتوسط إلى أن ألغاها تمامًا في منطقة شطوط دمياط. واستمر الخديو إسماعيل في متابعة وتطوير نظم الري والأراضي في دمياط، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة، مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بالمدينة، وشهدت المدينة في عهده تراجعًا في زراعة الأرز لصالح نمو وزيادة الأراضي المنزرعة قطعًا نتيجة؛ الحرب الأهلية الأمريكية وارتفاع أسعاره.

- استمر نمو زراعة القطن في دمياط خصوصًا ومصر عمومًا؛ نتيجة سياسة الاحتلال الإنجليزي التي عمدت إلى توفير المواد الخام للمصانع في إنجلترا، وكانت تشتري المحاصيل بأسعار مقبولة، واهتمت بصيانة القناطر والجسور وتنظيف الترع، وإصلاح نظام الحيازة وغيرها.

- إن التنوع الزراعي في دمياط صحبه تنوع ونمو في الثروة الحيوانية والداجنة، فوجدت الأبقار والجاموس والأغنام والماعز إلى جانب معامل تفرخ الكتاكيت.

- نظرًا لموقعها الجغرافي وطبيعتها من جو معتدل والقرب من وادي النيل، وتوفر المواد الخام سواء المحلية أو المستوردة من البلاد القريبة كبلاد الشام فقد تنوعت الحرف والصناعات ما بين صناعات الغزل والنسيج وتبييض الأرز وصناعة الحصر والسفن والصناعات الخشبية وديغ الجلود وغيرها، وهذه الصناعات شهدت فترة من النمو والازدهار في عهد محمد علي، وتراجعت في عهد خلفائه، وأصبحت في

عهد الاحتلال قطاع صغيراً تموله وتملكه تقريباً شركات أجنبية وأجانب مقيمون، وتراجع دور الدولة.

- إن النمو الزراعي والصناعي في عهد محمد علي تبعه بالضرورة نمو وازدهار تجارى سواء تجارة داخلية أو خارجية، كما كان لمشروعات محمد علي التوسعية الفضل في ازدهار تجارة ثغر دمياط مع بلاد الشام والتي وفد منها تجار إلى المدينة وأقاموا بها.

- إن المحافظة كانت ترتبط - وما زالت - بعلاقات وثيقة مع المديرية والأقاليم المختلفة داخل مصر وعلى رأسها العاصمة، حيث كانت مركزاً لتصدير الأرز الدمياطي وأنواع من الجبن والمنتجات الأخرى.

- تراجع مركز المدينة التجاري في تجارة التصدير والاستيراد في أعقاب حفر قناة السويس، حيث تراجعت من المركز الثاني في عصر محمد علي إلى المركز الرابع في أواخر عصر إسماعيل، وفي عهد الاحتلال أهمل ميناء دمياط إهمالاً كبيراً من جانب الإنجليز.

- استفادت دمياط من وسائل المواصلات التي أُقيمت في مصر طوال فترة الدراسة من سكك حديدية، وتلغراف وغيرها إلا أنها لم تساعد على إنقاذها من التدهور الذي حل بها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهاية فترة الدراسة.

الفصل الثالث

الحياة العلمية والدينية

أولاً- التعليم:

أ- المدارس

ب- الكتاتيب

ج- الشخصيات الأدبية والفنية والعلمية

ثانياً- الحياة الدينية

أ- المساجد والأضرحة

ب- الكنائس

ج- الفقهاء والصوفية

أولاً- التعليم

يمكن القول إن التعليم الديني في مصر في مستهل القرن التاسع عشر عجز عن أن يكون مصدرًا فعالاً من مصادر التثقيف في هذه البلاد التي لم تكن تعرف غيره قرونًا طويلة^(١).

وكان التعليم في دمياط في بداية عصر محمد علي تعليمًا أوليًا متأثرًا إلى حد كبير بالناحية الدينية، وكانت العملية التعليمية تتم في الكتاتيب والمساجد التي يديرها بعض الفقهاء نظير أجز معين، وتشمل الدراسة بهذه الكتاتيب: حفظ القرآن الكريم، وتعليم بعض مبادئ القراءة والحساب. وكان للمساجد دور كبير في حركة التعليم، ومن هذه المساجد: أبو المعاطي، والمعيني^(٢)، والمدبولي وغيرها^(٣).

بتولية محمد علي عرش مصر ١٨٠٥م وجه عنايته للتعليم، وقد رمى من وراء ذلك تغيير طريقة تفكير الجماهير وجعلها تتماشى مع مقتضيات الحضارة العصرية دون أن تمس الإحساسات الدينية ولا تصطدم بها^(٤).

وأنشأ محمد علي مدارس على طراز أوروبي تختلف في مناهجها ونظمها عن جهاز التعليم التقليدي الذي كان سائدًا في مصر في الكتاتيب والأزهر وأرسل البعض لتعليم الطب والهندسة للعمل في الجيش، وأنشأ المدارس الخصوصية. ولما كان الهدف من

(١) أحمد عزت عبد الكريم: التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨، ص ١٨.

(٢) دار الوثائق القومية: محظفة ٨ مئة سنة تركي، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ/ ١٢ مارس ١٨٢٣م.

(٣) دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ١١٦، ص ١١٠، ق ١٣٠، ١٠ رجب ١٢٣٠هـ/ ١٧ يونيو ١٨١٥م.

(٤) هنري دودويل: الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة، تعريب: أحمد محمد عبد الخالق بك، علي شكري، مكتبة الآداب، القاهرة، دت، ص ٢٦٩.

المدارس حربياً فقد اصطبغت المدارس بالصبغة الحربية والصرامة، وكانت تابعة لديوان الجهادية^(١). حيث كان من اختصاصاته التفتيش على هذه المدارس^(٢) ولما كثرت أنشأ لها مجلس شورى المدارس في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٦، وكان يتبع ديوان الجهادية أيضاً^(٣)، وفي ٩ مارس سنة ١٨٣٧م انفصل عن الجهادية وُسْمِي ديوان المدارس^(٤). وهو بذلك يعتبر أول وزارة مركزية للتعليم في مصر في العصر الحديث.

وفي عام ١٨٣٤م، أنشأ محمد علي في دمياط مدرسة حربية عليا للمشاة^(٥)، وقد افتتحت هذه المدرسة بدمياط في يونيو ١٨٣٤ لتخرج ضباط وحدات المشاة بالجيش المصري^(٦).

أما مكاتب المتديان- هكذا كانت تسمى «المكاتب أو المدارس الابتدائية» في الأقاليم في عصر محمد علي- فكانت الحلقة الأولى في سلسلة النظام التعليمي الذي وضعتة حكومة محمد علي أو حجر الأساس في بناء التعليم؛ حيث كان الطفل يلتحق بمكتب من هذه المكاتب وهو أمي لا يعرف القراءة والكتابة، فيقضي به سنوات ثلاث، يؤخذ بعدها إلى المدارس التجهيزية ومنها إلى إحدى المدارس التخصصية، هذه إذا و اتاه حظه وأهلته كفايته.

وبجانب التعليم الأولي الذي تقوم به الحكومة وجد تعليم أولي آخر لم يخضع لرقابة الحكومة، وهو ذلك التعليم الذي كان يقوم به فقهاء الريف والمدن- ومن بينها دمياط - في المساجد والزوايا أو في منازلهم، وهذا التعليم أهملته حكومة محمد علي وتركته كما كان في أيدي أولئك الفقهاء يسرون به على نظمهم القديمة من تعليم أطفالهم مبادئ القراءة والكتابة، وأهم من ذلك حفظ آيات الكتاب الكريم. وذلك التعليم استمر في دمياط إلى جانب التعليم الحكومي^(٧).

(١) نازلي صالح أحمد: حول التعليم الابتدائي ونظمه (دراسات مقارنة)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٤.

(٢) (إساعيل محمد زين الدين: الأجنب ودورهم، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ١٢.

(٤) نازلي صالح أحمد: مرجع سابق، ص ٣٤.

(٥) للمزيد من المعلومات عن مدرسة المشاة بدمياط، انظر: الفصل الخامس من الدراسة.

(٦) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣٩٣.

(٧) نفسه: ص ١٤٧.

ولما كان النظام التعليمي مرتبطاً بالنظام السياسي والاقتصادي في عصر محمد علي فإن القسم الابتدائي تأثر بأزمة الحكم الكبرى ١٨٤٠ / ١٨٤١ م، وبذلك اقتصر التعليم الابتدائي على مدرسة الناصرية بالسيدة بالقاهرة، وفي الأقاليم أربع مدارس: إحداها في أسيوط، والثانية في المنيا، والثالثة في الجيزة، والرابعة في ميت غمر^(١). وبذلك أهمل التعليم الحكومي الابتدائي في دمياط متأثراً بتلك الأزمة ونقل مدرسة المشاة من دمياط إلى أبي زعبل ١٨٤١ م.

ومهما يكن من أمر فقد تقلص عدد المدارس الابتدائية؛ إذ كانت سبعاً وستين مدرسة من ضمنها مدرسة دمياط قبل عام ١٨٣٦ م، ثم صارت خمسين طبقاً للائحة المدارس الابتدائية في فبراير ١٨٣٦ م، وأنقصت بعد ذلك إلى اثنين وأربعين، وألغيت جميعها في أكتوبر ١٨٤١، ثم رؤى الاكتفاء بخمس منها - سابقة الذكر - ولم يتغير هذا العدد حتى نهاية عصر محمد علي^(٢).

من الجدير بالملاحظة أن دمياط حظيت بقدر ما من التعليم في عصر محمد علي من مكاتب أولية أو مدرسة ابتدائية أو مدرسة المشاة العليا، وإن كانت لم تنشأ بهدف خدمة أبناء دمياط فقط؛ وإنما أنشئت لخدمة الوطن كله، ولكن وجودها في دمياط مما يفهم أن دمياط كانت ذات أهمية حربية. هذا بالإضافة إلى استمرار الدراسة في الكتاتيب والمساجد.

وبالرغم من انكماش حركة التعليم بعد سنة ١٨٤٠ م فقد بقي ديوان المدارس يرعى الباقي من المنشآت التعليمية، وكذلك احتفظ به عباس الأول رغم أنه لم يكن في فترة حكمه سوى مدرستين هما: الطب، والمهندسخانة. وقد تمثلت أهم مهام الديوان في الإشراف على المباني والعمارة التي كان عباس مولعاً بها^(٣).

(١) دار الوثائق القومية: سجلات ديوان المدارس تركي، دفتر ٢٠٧٣، ٢٠ ذي القعدة ١٢٥٧ هـ / ٢ يناير ١٨٤٢ م.

(٢) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٩٩، ١٠٠.

(٣) سامي سليمان السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٢٩٩.

أما سعيد باشا فقد عُني بالمظهر أكثر من عنايته بالجواهر، وشجّع الأجنب -
الصالح والفاقد منهم - فاعتنى بالتعليم الأجنبي أكثر من عنايته بالتعليم الأهلي،
وكان يصرف على التعليم الأجنبي ببذخ في حين يضمن على التعليم المصري بالنفقة^(١)،
فاتجه النشاط الأوروبي في مصر متخذاً أشكالاً متنوعة منها المدارس، والصحف،
والشركات وغيرها^(٢) ففي عام ١٨٥٦م أنشأ «الآباء الفرنسيين» مدرسة ابتدائية
بدمياط ولكنها لم تعمر طويلاً^(٣). كما أنشأت طائفة الروم الأرثوذكس عام ١٨٥٨م
مدرسة بدمياط^(٤).

وهكذا فإن التعليم في عهده لم يكن خيراً منه في عهد عباس، غير أنه أعاد تأسيس
المجمع العلمي الذي أسسه نابليون من جديد سنة ١٨٥٦م تحت اسم مجلس المعارف
المصري^(٥).

وفي عهد إسماعيل، نال التعليم والنهضة العلمية نصيباً عظيماً من جهوده وأعاد
تأليف ديوان المدارس الذي ألغاه سعيد، وعهد برئاسته إلى «أدهم باشا» الذي بذل همهته
في إنشاء المدارس على اختلاف مراتبها وفنونها^(٦). وقد اتخذ التعليم في عصره وجهة
شعبية غايتها نشر التعليم بين عامة أبناء الأمة، فقد نصت المادة ٦١ من لائحة مجلس
شورى النواب عام ١٨٦٦م على وجوب إمام أعضاء المجلس بالقراءة والكتابة خلال
١٨ سنة، ووجوب إمام الناخبين بها بعد ٣٠ سنة^(٧)، وما تبع ذلك من اللائحة الرجبية
عام ١٨٦٨م بجعل كل الكتاتيب الأهلية في القطر المصري خاضعة لتفتيش نظارة
المعارف ومن بينها كتاتيب دمياط واستمر العمل بهذا الأمر العالي إلى سنة ١٨٨٨م ثم
أهمل؛ نظراً لعدم توفر المفتشين اللازمين لهذا الإشراف^(٨).

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق، ج ١،
القاهرة، ١٩٤٥، ص ١٧٢.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٥) زين العابدين شمس الدين نجم: بورسعيد، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٦) عبد الرحمن الرفاعي: عصر إسماعيل، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٧) إميل فهمي: مرجع سابق، ص ١١١.

(٨) أبو الفتوح رضوان: تطور التعليم الابتدائي في مصر، صحيفة التربية، العدد ٤، مايو ١٩٥٥، ص ٣٦.

وقد أسهم البعض من أهل دمياط عام ١٨٦٨ م في المشاركة في تأليف (جمعية المعارف) بالقاهرة، كان من ضمن مهامها طبع الكتب العربية واقتنائها، وبلغ عدد أعضائها سبعمائة عضو من بينهم تسعة من دمياط وهم: محمد صادق باشا محافظ دمياط ووكيل الجمعية، والشيخ علي العلابي من علماء دمياط، والسيد نعمان البكري، والسيد أحمد مشرفة، والشيخ محب الدين البهائي، والسيد حسن المرقبي، ومصطفى صبري، ومصطفى رضا، ومحمد القطان^(١). وقد أفادت هذه الجمعية في تثقيف المجتمع الدمياطي والمصري بصفة عامة.

وأنشأ إسماعيل العديد من المدارس الحكومية في بنادر المديرية ومنها في دمياط أقر مجلس شورى النواب السالف الذكر، ففي عام ١٨٦٧ م فتحت مدرسة للتعليم بدمياط وفي سنة ١٨٧١ م فتحت مدرسة أولية أخرى مماثلة^(٢). وقد أصبح عدد المكاتب (المدارس الأولية) بدمياط عام ١٨٧٣ م ٢٨ مدرسة أولية بها ٢٨ معلمًا و ١٤٣٠ تلميذًا، وفي عام ١٨٧٨ م بلغ عددها ٣٣ بها ١٣٩٢ تلميذًا^(٣).

وبينما كان عدد المدارس الأولية بدمياط ١٨٧٨ م هو ٣٣ مدرسة، فقد كان عددها في بورسعيد ٩ وبرشيد ١١ وبالسويس ١٥ مدرسة^(٤).

وفي عهد إسماعيل أيضًا أفتحت بدمياط ثلاث مدارس أجنبية على النظام الأوروبي الحديث: أولها مدرسة الروم الأرثوذكس بعد التجديد، وثانيها: مدرسة الراهبات الفرنسية كاتبة للتعليم الإيطالي في عام ١٨٧٢ م^(٥)، وثالثها: مدرسة الإرسالية الإنجليزية في عام ١٨٧٤ م^(٦).

(١) أخبار دمياط: عدد ١ أكتوبر ١٩٥١، ص ٧.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ٤١٦.

(٣) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في مصر منذ نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨-١٨٨٢، ج ٢، القاهرة، ١٩٤٤، ص ٣١٧.

(٥) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٩٥.

(٦) نفسه: ص ٣٨.

وبهذا يكون عصر إسماعيل العصر الذهبي للتعليم في دمياط بأنواعه المختلفة ما بين مدارس أولية ومدارس أجنبية ومدارس أهلية حيث استفادت منها المحافظة، مما أدى إلى زيادة عدد المتعلمين بالمحافظة. وجعل نسبة المتعلمين بها بلغت ٤٢ في الألف متفوقة على القاهرة والإسكندرية والتي بلغت نسبة المتعلمين بكل منها ٢٦ في الألف^(١).

وفي عهد توفيق باشا، أفتتحت بعض المدارس وأعيد تفتيش المدارس كما كان من قبل برئاسة «دوربك». وفي سنة ١٨٨٠م تقدم «علي باشا إبراهيم» ناظر المعارف آنذاك بتقرير إلى مجلس النظار عن تنظيم التعليم وتحسينه ونشره في أنحاء القطر وإعداد الطلاب للمدارس العالية، وذلك عن طريق توفير الاعتمادات اللازمة وتحسين مدرسة دار العلوم وإيجاد مدرسة أخرى للمدرسين لتعليم اللغات الأجنبية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية^(٢). وذلك عندما اشتد التذمر من التدخل الأجنبي في شئون البلاد، وسرعان ما أتى الاحتلال ورفض ذلك المشروع^(٣).

وباحتلال إنجلترا لمصر استطاعت أن تسيطر على التعليم وطوّعته وفق مشيئتها؛ فقد كانت الكتابات قبل الاحتلال تعلم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة تمهيداً لتحفيظ القرآن الكريم الذي كان شرطاً أساسياً للالتحاق بالأزهر. فلما احتل الإنجليز مصر قصدوا إلى أن تشمل مناهج التعليم الشعبي لوناً بسيطاً من التعليم ينحصر في الإلمام بمبادئ اللغة العربية والحساب وأصول الدين. ولا يحسن أن تتخطى هذه المناهج الحدود ولا أن تتوسع عن ذلك^(٤).

ومن أنواع المدارس التي وجدت في دمياط فترة الدراسة:

- (١) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣١٧.
- (٢) زين العابدين شمس الدين نجم: مرجع سابق، ص ص ٣٤٣، ٣٤٤.
- (٣) محمد خيرى، السيد محمد العزاوي: تطور التربية والتعليم في مصر في القرن العشرين، مركز الوثائق التربوية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٠.
- (٤) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٥٩.

أ- المدارس

١- المدارس الأهلية

نشأت تماثيلاً مع رغبة الحكومة في مشاركة الأهالي لها في إقامة المدارس، ذلك لتربية وتعليم أبناء دمياط من الفقراء، ومن هذه المدارس ما يلي:

أ- مدرسة الفتوح الرباني

أنشأها علي الحزاوي عام ١٨٧٣م، وهي بذلك أقدم المدارس الوطنية الحديثة بدمياط^(١). وكان من بين المواد التي تُدرس بها إلى جانب اللغة العربية والدين والخط والحساب، نوع من الحساب التجاري يُعرف «بالدوييا والبقجة والجنزير». لتخريج فئة من كُتّاب المحال التجارية ومديري حساباتها^(٢).

وكان ممن قاموا بالتدريس فيها الأساتذة: علي العزبي^(٣)، والشيخ محمد فراج، ومحمد الحزاوي، وعلي الغاياتي وغيرهم^(٤).

وفي عام ١٩٠٢م، استقل بهذه المدرسة محمد الحزاوي بعد أن تركها علي الحزاوي وذهب إلى بورسعيد لظروف خاصة، ثم ألحقت هذه المدرسة بتفتيش نظارة المعارف^(٥). وأصبحت هذه المدرسة أولى مدارس دمياط الأهلية من حيث عدد تلاميذها وتلميذاتها وعدد معلميها؛ ولهذا منحها نظارة المعارف أكبر إعانة بين مدارس دمياط^(٦).

وبهذه المدرسة تلقى عدد كبير من أبناء دمياط تعليمهم الأول من بينهم الشاعرين: علي الغاياتي، ومحمد مصطفى الماحي^(٧). وظلت هذه المدرسة قائمة حتى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وكانت مشهورة بمدرسة الحزاوي.

(١) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ص ٤١٦، ٤١٧.

(٣) أخبار دمياط: عدد ٩ فبراير ١٩٧٠، ص ٧.

(٤) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

(٥) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٧.

(٦) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

(٧) أخبار دمياط: عدد ٩ فبراير ١٩٧٠، ص ٧.

ب - مدرسة الشيخ علي عمر

وفي أواخر القرن التاسع عشر، أنشأ الشيخ علي بن أحمد بن أحمد عمر - وهو من حارة الشرباصي - مدرسة أولية بها قسم لتعليم البنات وكان مديرها^(١)، وتابعت عملها حتى بدأ مشروع إنشاء «مدرسة اللوزي للبنات» حوالي ١٩٠٠م، فاتفق القائمون على هذا المشروع مع علي عمر على نقل البنات اللاتي في مدرسته إلى مدرسة اللوزي الجديدة، فوافق ولكنه ما لبث أن خرج منها هو وبناته وعاد بهن إلى مدرسته^(٢). وتعتبر هذه المدرسة من أقدم مدارس البنات بالمدينة^(٣).

وطبقاً لحجة وقف^(٤) هذه المدرسة أنها في بداية عام ١٩٠٥م كانت تابعة لنظارة المعارف العمومية المصرية وتولى إدارتها ابنه محمد أفندي عمر، وأن هذه المدرسة أصلها منزله أي أنها كانت قائمة في منزله ثم أوقف هذا المنزل على المدرسة وما به من كتب وتحت وغير ذلك والذي قدر بهائة جنيته، وشرط في وقفه (منزله) المكوّن من طابقين بأن يختص الطابق الأول بتعليم القراءة والكتابة وبإقاي العلوم المدرسية، أما الطابق الثاني المكوّن من قسمين متساويين: الأول يختص بتعليم التلميذات الأشغال اليدوية وما يحتاجه من القراءة والكتابة؛ بينما خصص القسم الثاني لسكن المدير أو الناظر القائم على إدارة تلك المدرسة^(٥).

ج - مدرسة اللوزي للبنات

أنشأ هذه المدرسة السيد بك اللوزي ابن الشيخ محمد اللوزي عام ١٩٠٠م^(٦). وقد تولى نظارتها من فبراير ١٩٠٠ حتى إبريل ١٩٠٣م الأستاذ محمود حسني الذي كان في

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ٢٥٢، ص ٤، ٥، وثيقة، ١٨ ذي القعدة ١٣٢٢هـ / ٢٣ يناير ١٩٠٥م.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٨، ٤١٩.

(٣) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٤) انظر: ملحق رقم (١٣) حجة وقف الشيخ علي عمر على مدرسته.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ٢٥٢، ص ٥، وثيقة، ١٥ ذي القعدة ١٣٢٢هـ / ٢٠ يناير ١٩٠٥م.

(٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ٢٥٢، ص ٥، وثيقة، ٧، ٢٢ ذي القعدة ١٣٢٢هـ / ٢٧ يناير ١٩٠٥م.

نفس الوقت ناظرًا لمدرسة دمياط الابتدائية الميرية، وقد أصبحت مدرسة اللوزي من أكبر المدارس الأولية، وأحسنها في القطر المصري كله، ولم يؤثر عليها خروج الشيخ علي عمر منها، وإخراجه كثيرًا من تلميذاته والرجوع إلى مدرسته الأهلية^(١).

وصادف أن زار «دانلوب» دمياط فأعجب بهذه المدرسة غاية الإعجاب، ورجب في ضمها إلى نظارة المعارف، ولما كان لا بد من وجود أوقاف يُستغل ريعها في الإنفاق على هذه المدرسة، فقد سعى الأستاذ محمود حسني ناظر ابتدائية البنين سابقه الذكر عند صديقه سيد اللوزي^(٢)، فأوقف على هذه المدرسة منزله بحارة النصارى وقطعتي أرض مجاورة له^(٣)، قُدرت بستة فدادين، وضمّت هذه المدرسة إلى نظارة المعارف واستحقت الإعانة منها^(٤)؛

وكان من ضمن شروط هذا الوقف أن يكون من ضمن العلوم التي تدرس في هذه المدرسة تعاليم الدين الإسلامي^(٥).

ثم أسهم الدمياطيون بهالم في بناء مدرسة جديدة بدلاً من المنزل الذي اشتراه السيد اللوزي، وكانت هناك رغبة لدى سكان المدينة في جعل هذه المدرسة ابتدائية، ولكن «دانلوب» جعلها مدرسة للتدبير المنزلي واختار لها نظارة إنجليزية ومدرسات مصريات، وألحق بها قسم للتعليم الأولي؛ تحقيقًا لشرط الواقف^(٦). وكان من بين مدرسيها محمد فراج^(٧). وقد ضمت لها مساحة قدرها ٣٩٨ مترًا اشتراها محافظ دمياط وأوقفها على هذه المدرسة وذلك عام ١٩٠٨م^(٨). وفي سنة ١٩٢٦ تأسست «مدرسة اللوزي الابتدائية الأميرية للبنات» ثم ألحق بها فصول ثانوية^(٩).

(١) دمياط: عدد ٣١ مارس ١٩٤٧.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ٢٥٢ ص ٥، وثيقة، ٧، ٢٢ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/ ٢٧ يناير ١٩٠٥م.

(٤) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ٢٥٢ ص ٥، وثيقة، ٧، ٢٢ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/ ٢٧ يناير ١٩٠٥م.

(٦) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٧) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط، مضبطة ٢٥٢، ص ٢٩، ق ٥٣، ١٤ أكتوبر ١٩٠٥م.

(٨) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة المعارف، محفظة ١٧، ملف ١٧، ٨ ديسمبر ١٩٠٨م.

(٩) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

د- مدرسة أحمد الكتبي

هي مدرسة ابتدائية أهلية أنشأها «أحمد الكتبي» عام ١٩٠٠م، وكانت بمصرفات شهرية زهيدة، وكان الأستاذ أحمد الكتبي صاحبها وناظرها ويشترك في التدريس بها^(١) كان مقرها الأول بجوار كنيسة الروم، وسماها «مدرسة البنين والبنات الخيرية»^(٢)، وكانت تشمل على فصل أولي باسم السنة التحضيرية ثم السنوات الأربع ثم ألحق بها صاحبها قسماً للبنات، وأخيراً قسماً للثانوي فيما بعد^(٣). ويعد الأستاذ الكتبي من أقدم رجال التعليم وأكفأهم وأشهرهم بدمياط^(٤).

ه- مدرسة شمس الفتوح الأولية

أنشأها علي العزبي عام ١٩٠٦م^(٥)، وتلقى العلم بها مئات التلامذة واهتم بالشعر بها^(٦). ومن المواد التي كانت تدرس بهذه المدرسة الدين واللغة العربية كهادتين أساسيتين، ثم أضيف إلى المنهج مادة «الحسابات التجارية ومُسك الدفاتر»، لما رأى حاجة تجار بلده الكثيرين إلى كتبة ملمين بهذه المعرفة الحديثة، فانتفع عدد من الشباب بها في أعمالهم التجارية والوظيفية^(٧). وقد ظل يشرف على هذه المدرسة بقية حياته وظلت تعمل بعد وفاته^(٨).

و- المدرسة النظامية

أنشأها علي الحزاوي بعد عام ١٩٠٢، وكانت اللغة الإنجليزية بين موادها^(٩) مثل

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(٤) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٥) أخبار دمياط: عدد ٩ فبراير ١٩٧٠، ص ٧.

(٦) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٧) أخبار دمياط: عدد ٩ فبراير ١٩٧٠، ص ٧.

(٨) نفسه.

(٩) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٧.

مدارس الحكومة^(١)، وقد كان من بين مدرسيها الأستاذ علي العزبي^(٢)، ثم باعها علي الحزاوي، فُسِّمَت «كلية البنات الحديثة» إلى أن أغلقت عام ١٩٤٨^(٣).

ز - المدارس القبطية

وجد العديد من مدارس الأقباط الأهلية بدمياط ومنها:

١ - المدرسة القبطية الخيرية

تأسست هذه المدرسة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأول من تولى نظارتها يعقوب أفندي مراد، وقد ورد ذكرها في «دليل مصر لعامي ١٨٨٩ - ١٨٩٠» كما يلي: «... وبدمياط المدرسة الخيرية القبطية وناظرها يعقوب أفندي مراد ومن ذوي الأملاك والتجارة...»^(٤).

كما ورد أيضًا ذكرها في «دليل وادي النيل لعام ١٨٩١ - ١٨٩٣» كما يلي: «... وبدمياط مدرسة أميرية خارجية ومدرسة للقبط، ومثلها للروم الأرثوذكس وأخرى للأمريكان، ومدرسة للراهبات للإناث، وفيها ما عدا ذلك ٣٢ مكتبة أهليًا...»^(٥).

وكان يقوم بالتدريس في تلك المدارس سائلة الذكر عدد من المعلمين الدمياطيين إلى جانب عدد آخر من الأجانب، وكان أكثرهم من الجنود المجهولين الذين خدموا التعليم في المدينة^(٦).

٢ - المدرسة القبطية للبنات

أنشأ هذه المدرسة الأنبا «تيموثاوس الشبلنجي» عام ١٨٩٨ م أسوة بالمدرسة الخاصة

(١) أخبار دمياط: عدد ٩ فبراير ١٩٧٠، ص ٧.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٧.

(٤) يوسف آصاف، وقصير نصر: مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٥) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٦) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

للبنين في سنة ١٨٩٨ م تحت رعاية الكنيسة، وقد أوكل إدارتها مؤقتاً إلى جرجس أفندي سكرتير الجمعية الخيرية، وعين يوسف خلة لتعليم الألمان فيها من إبريل سنة ١٨٩٨ م. وكان من شروط تولي إدارة هذه المدرسة أن تكون من النساء وملمة بالإنجليزية والعربية، والأشغال اليدوية، ويكون لها خبرة إدارية^(١).

وقد تولت إدارة هذه المدرسة حسب الشروط السابقة «تفيدة موسى» وذلك عام ١٩٠٠ م، وكانت تتقاضى راتباً ٢٧ قرشاً شهرياً فقط ثم زيد إلى ٣٠ قرشاً. وقد أغلقت هذه المدرسة نهائياً بعد ذلك بثلاث سنوات. وكان يشرف على شئون إدارة المدارس القبطية الجمعية الخيرية القبطية^(٢).

يتضح من ذلك أن هذه المدارس قامت بجهود الأغنياء وأصحاب المال والجمعيات الخيرية على أساس سدّ حاجات تلك المدينة التي قلت فيها المدارس الأميرية، وزادت المصروفات الموجودة بها على عموم الناس.

وقد زاد الإقبال على المدارس الأهلية ليس على مستوى دمياط فقط وإنما على مستوى مدارس القطر المصري، ويؤكد ذلك «كرومر» حيث أشار إلى أن عدد تلاميذ تلك المدارس زاد في الفترة من سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٩٠٣ م من ٢٤٣ إلى ١٣٦٦^(٣).

١ - المدارس الأجنبية

استمر التعليم الأجنبي طوال القرن التاسع عشر ذا طابع ديني، وقد تنوعت أغراضه وكان أهمها المحافظة على عادات وثقافات ولغات الجاليات الأجنبية. وهذا النوع من التعليم استخدم لنشر المذاهب البروتستانتية والكاثوليكية، ولكنه أُستخدم أيضاً بالنسبة لبعض الجاليات مثل الجاليات: اليونانية والأرمنية والألمانية والإنجليزية للمحافظة على كيان هذه الجاليات، وذلك خوفاً من أن تذوب في المحيط المصري. ورغم أن معظم

(١) يشوي عبد المسيح: تاريخ إيباشية دمياط، ج ١، دن، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١٨.

(٢) نفسه: ص ص ١٢١، ١٢٢.

(٣) المقطم: عدد ٢٩ مايو ١٩٠١، ص ١.

المدارس الأجنبية للجاليات المذكورة قد ارتبطت بالكنيسة برباط أو بأخر، واعتمدت على الكنيسة اعتمادًا كبيرًا وخصوصًا من الناحية المالية، فإن ذلك لم يغير من أن الغرض الأساسي لها كان المحافظة على اللغة والثقافة لكل جالية منها^(١).

ومن المدارس الأجنبية بدمياط ما يلي:

أ- مدرسة الأقباط الأرثوذكس

أنشئت هذه المدرسة عام ١٨٥٨م، وكان يشرف على مبانيها ومدرسيها جمعية كانت ترعى أيضًا كنيسة الروم ومستشفاهم بدمياط^(٢)، وكان بين المتبرعين لبناء هذه المدرسة بطريرك الروم بالإسكندرية، فقد أرسل مائتي جنيه عثماني وخمسين جنيهًا سنويًا للمدرسة، وذلك عام ١٨٦٠م^(٣). وكان يدرس بهذه المدرسة: اللغات العربية واليونانية والفرنسية، إلى جانب عدد من العلوم الحديثة^(٤). ومعظم طلبتها من أبناء هذه الطائفة، وفي عام ١٨٨٥م، كان بها ٢٥ تلميذًا بالقسم اليوناني و٢٣ في القسم الفرنسي و٢١ في الإنجليزي. وكان بينهم ولداً قنصل بريطانيا بدمياط. وتخرج في هذه المدرسة عدد ممن التحقوا بوظائف حكومية^(٥) بدمياط أو خارجها^(٦) أو اشتغلوا بالتجارة أو صاروا قناصل^(٧). وقد استمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر^(٨).

وإلى جانب هذه المدرسة كنيسة للروم ومكتب افتتحته إحدى سيدات الطائفة في بيتها لتعليم أطفال الطائفة من البنين والبنات القراءة العربية^(٩).

(١) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٢.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٤) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

(٥) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٦) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

(٧) نفسه.

(٨) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٩) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

ب - مدرسة الآباء الفرنسيين سكان الابتدائية

أُنشئت هذه المدرسة عام ١٨٥٦ م، ولكنها لم تعمر طويلاً - كما ذكرنا -^(١).

ج - مدرسة الراهبات الفرنسيات الابتدائية للبنات.

أُنشئت هذه المدرسة عام ١٨٧٢ م^(٢). وقد تولت نظارة هذه المدرسة الراهبة مارية إيزابلا أسباراجوني وذلك عام ١٨٧٥ م، وكان يشاركها في التدريس بهذه المدرسة راهبتان، ويُدرس بهذه المدرسة اللغة الإيطالية والفرنسية والعربية، بالإضافة إلى الجغرافيا والحساب والتاريخ وأشغال الإبرة، أما دروس اللغة الإنجليزية والبيانو والموسيقى فكانت اختيارية^(٣). وقد بلغ عدد تلميذات هذه المدرسة عام ١٨٧٥ م خمسين تلميذة منها ٦ داخلية و ٤٤ خارجية بمصاريف^(٤). وتُعد هذه المدرسة أول مدرسة للبنات تنشأ بدمياط، وظلت تمارس نشاطها في التعليم طوال القرن التاسع عشر وما بعده، وتخرج فيها العديد من بنات دمياط مارسن بعضهن التدريس بها وبغيرها^(٥).

كما أنشأت الأخوات الراهبات الفرنسيات روضة للأطفال^(٦).

د - مدرسة الإرسالية الإنجليزية

أُنشئت هذه المدرسة عام ١٨٧٤ م - كما مر بنا -^(٧). وقد تُلب من محافظ دمياط أن

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٥.

(2) Dunne, J. H: An introduction to the History of Education in Modern Egypt, London, 1938, P 408.

(٣) نتيجة إحصائية عمومية للمدارس والمكاتب بالقطر المصري عن سنة ١٢٩٢ هـ طبع بمطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م، ص ٥٨.

(٤) نفسه: ص ٣٣٠.

(٥) أخبار دمياط: عدد ٤ فبراير ١٩٥٢، ص ٥.

(٦) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٧) جرجس سلامة: مرجع سابق، ص ٨٣.

يقوم بمساعدة إدارة هذه المدرسة مادياً ومعنوياً^(١) ولم نعرف من خلال هذه الوثيقة السبب وراء ذلك، ربما أن يساعدها في التبرع بالأرض القائمة عليها المدرسة.

وبصفة عامة بدأ تاريخ التعليم الإنجليزي في مصر بداية دينية قبل الاحتلال البريطاني، وتحول إلى نشر الثقافة الإنجليزية، والمحافظة على عادات ولغة الجالية الإنجليزية في مصر بعد الاحتلال البريطاني.

على أية حال، فقد قام التعليم الأجنبي في مصر - ومنها دمياط - بجميع أغراضه مستقلاً عن الدولة، مستظلاً بالامتيازات الأجنبية غير حافل بالدولة، ولا خاضعاً لسلطانها، ولا ملتفتاً إلى حاجة المجتمع وأغراضه^(٢).

١ - المدارس الحكومية

تم إنشاء مدارس حكومية في دمياط منذ عصر محمد علي وإسماعيل - كما مر بنا - ولكن لم تعيننا المصادر أو الوثائق على تفاصيل إنشائها، ولكن ما عثرنا عليه من إنشاء للمدارس في دمياط من خلال الوثائق يرجع إلى عام ١٨٨٣ م، وذلك ضمن مدارس الأقاليم التي تم التصريح بإنشائها في ١٧ ديسمبر ١٨٨٣ م^(٣). ويبدو أن هذه المدرسة أهملت ولم نسمع عنها شيئاً بعد هذا التاريخ، وربما تكون هي التي أفتتحت بعد ذلك عام ١٨٨٨ م.

ففي أول نوفمبر ١٨٨٨ م افتتحت مدرسة دمياط الابتدائية الميرية^(*) رسمياً، وهي

(١) دار الوثائق القومية: ديوان المدارس عربي، دفتر ٤٥٦، ص ١٦، ق ٥، مكتبة إلى محافظ دمياط، غرة رجب ١٢٩١ هـ / ١٣ أغسطس ١٨٧٤ م.

(٢) سعيد إسماعيل عبده: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢١.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤، ١٩ صفر ١٣٠١ هـ / ١٩ ديسمبر ١٨٨٣ م.
(*) كان البناء الذي تشغله مدرسة دمياط الابتدائية هذه في الأصل مصنعاً للنسيج أنشأه محمد علي، ثم تحول إلى مدرسة عام ١٨٨٨ م، كما ذكر. انظر: أخبار دمياط، عدد ١١ فبراير ١٩٥١.

أول مدرسة حكومية على النظام الحديث - كما يذكر أمين سامي - والتي أنشأتها نظارة المعارف^(١)، وتُعد من أقدم مدارس القطر المصري آنذاك^(٢).

وقد نص قرار تأسيسها على أنها «خارجية بمصروفات على الأوقاف» ثم صارت مصروفاتها ستة جنيهاً في السنة تُدفع على ثلاثة أقساط^(٣). وقد حددت نظارة المعارف سن التلميذ في القبول في السنة الأولى في مدرسة دمياط الابتدائية كغيرها من مدارس القطر المصري بالأقل عن سبع سنوات ولا يزيد على عشر سنوات، ولا يبقى فيها من تجاوز أربع عشرة سنة بغض النظر عن جنسيته أو ديانته^(٤).

وعند الالتحاق بهذه المدرسة كان على التلميذ أن يقدم طلباً للمدرسة محرراً على ورقة تمغة من فئة الثلاثين ملياً مرفقاً بالاستمارة المعطاة له من المدرسة موقفاً عليه من والده أو ولي أمره، ثم يرفق بطلبه هذا شهادة الميلاد وشهادة الجدري على أن يُجري للمتقدمين لهذه المدرسة الكشف الطبي^(٥). ويسبق قبول التلاميذ اجتيازهم امتحان القبول الذي يعقد أمام مدرسي المدرسة وتحت إشراف ناظر المدرسة الذي يشكل لجنة خاصة لهذا الغرض في التاريخ الذي يُعلن في الجريدة الرسمية. وكان العام الدراسي يبدأ في أكتوبر من كل عام^(٦).

وكانت مدة الدراسة بهذه المدرسة أربع سنوات، وكان يُقبل فيها تلاميذ الكتاتيب وتلاميذ رياض الأطفال، وذلك بعد النجاح في امتحان القبول، ويحصل التلميذ بعد نهاية هذه المرحلة على شهادة إتمام المدرسة الابتدائية ليلتحق بعد ذلك بالمدارس التجهيزية وما يعادلها^(٧).

(١) أمين سامي: التعليم في مصر سنتي ١٩١٤، ١٩١٥، مطبعة المعارف، ١٩١٧، ص ٧٨.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٣) أخبار دمياط: عدد ٤ مايو ١٩٥٣، ص ٣.

(٤) يعقوب أرتين: القول التام في التعليم العام، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ١٨٩٤، ص ١٦٢.

(٥) الوقائع المصرية: عدد ٣١ أغسطس ١٩٠٤ م.

(٦) يعقوب أرتين: مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٧) رشدي لبيب وآخرون: تاريخ التعليم ونظام التعليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٢٥.

وكان يُدرس بها اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والقرآن الكريم والتاريخ والجغرافيا والترجمة والخط والحساب والهندسة والرسم النظري والتربية الرياضية^(١).

أما عن عدد تلاميذ مدرسة دمياط الابتدائية من عام ١٨٨٨-١٩٠٦ م - وهم من أهل دمياط وضواحيها- فكما هو موضح بالجدول التالي:

السنة	عدد التلاميذ	السنة	عدد التلاميذ
١٨٨٨	١٠٢	١٨٩٨	١٤٨
١٨٨٩	٧٣	١٨٩٩	١٧١
١٨٩٠	١٢٥	١٩٠٠	١٨٦
١٨٩١	١٥٠	١٩٠١	١٧٨
١٨٩٢	١٧١	١٩٠٢	١٦٢
١٨٩٣	٢٠٧	١٩٠٣	١٤٩
١٨٩٤	٢٢٠	١٩٠٤	١٥٥
١٨٩٥	١٢٢	١٩٠٥	١٦٩
١٨٩٦	١٤٣	١٩٠٦	١٧١
١٨٩٧	١٧٦		

المصدر: أمين سامي، مرجع سابق، ص ٦٦.

من الجدول السابق نلاحظ تذبذب عدد التلاميذ من عام إلى آخر، فكان يتراوح بين المائة وما يزيد على المائتين، فسجل عام ١٨٩٤ م أعلى كثافة بعدد بلغ ٢٢٠ تلميذاً؛ بينما بلغ أقل معدل لتلاميذ هذه المدرسة عام ١٨٨٩ م حيث بلغ ٧٣ تلميذاً. وقد تناقص عدد التلاميذ في السنوات الأولى من نشأتها ثم تزايدوا بعد ذلك بشكل تدريجي، وربما يرجع ذلك إلى خوف الأهالي من إرسال أبنائهم إلى هذه المدرسة في بدايات نشأتها.

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٨.

وبالنسبة لعدد الحصص اليومي فهو ست حصص كالتالي:

المواعيد				الحصص
إلى		من		
ساعة	دقيقة	ساعة	دقيقة	
٩ صباحًا	-	٨	-	الحصة الأولى
١٠ صباحًا	٥	٩	٥	الحصة الثانية
١١ صباحًا	٢٥	١٠	٢٥	الحصة الثالثة
١ مساءً	٥٠	١٢	٥٠	الحصة الرابعة
٢	٥٥	١	٥٥	الحصة الخامسة
٤	١٥	٣	١٥	الحصة السادسة

المصدر: نظارة المعارف العمومية: قانون نظام المدارس، نمرة ٨٥، المصدق عليه في ١٦ سبتمبر ١٩٠١، ص ١٧، المطبعة الأميرية، ١٩٠٢.

وأهم ما نستنتجه من هذا الجدول الآتي:

- ١- تساوي عدد الحصص طوال اليوم سواء قبل الظهر أو بعده ومدة الحصة ساعة.
- ٢- وجود فسحة بين الحصة الثالثة والرابعة مدتها من الساعة ١١ والدقيقة ٢٥ إلى الساعة ١٢ والدقيقة ٥٠، بينما ذكرت أحد المراجع أن مدة الحصة ستون دقيقة قبل الظهر وتكون أربعين دقيقة بعد الظهر^(١).

ومن الجدير بالذكر اهتمام نظارة المعارف بالمدارس الأميرية بالقطر المصري، ومن بينها على وجه التحديد مدرسة دمياط الابتدائية، ومنها أنها اهتمت بسلوك التلاميذ داخل المدرسة وخارجها، فقد منعهم من التفوه بكلام غير لائق أو الإتيان بعمل خارج عن حد الأدب، أو استعمال القمار، وكذلك منعت معاقبتهم بعقوبات بدنية وحددت عقوبات أخرى لهم في حالة ارتكابهم أخطاء بعيداً عن استخدام العصا^(٢).

(١) يعقوب أرئين: مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) نظارة المعارف العمومية: قانون نظام المدارس، نمرة ٩٦٨، يوليو ١٩٠٣، مطبعة المعارف، ١٩٠٤، ص ٤٣، ٤٤.

هذا إلى جانب اهتمامها بصحة التلاميذ، ويتضح هذا من خلال القرارات التي اتخذتها لتحقيق ذلك وهي كالتالي:

- أ- فتح شبابيك حجرات التدريس أثناء الفسح لتغيير الهواء داخلها.
- ب- الاعتناء بنظافة المدرسة وغسل أرضها مرة في الأسبوع على الأقل.
- ت- عدم استخدام المياه إلا المياه المرشحة.
- ث- الاعتناء جيداً بنظافة المطبخ والأدوات المستعملة فيه وغيرها من السوائل للمحافظة على صحة التلاميذ داخل المدارس^(١).

(١) نظارة المعارف العمومية: منشور نظارة المعارف العمومية، نمرة ٣٣٣، ٥ فبراير ١٨٩٣، مطبعة المعارف، ١٨٩٤، ص ١٣، ١٤.

(٢) المؤيد: عدد ٨ أكتوبر ١٨٩٥، ص ٢.

أما نظار هذه المدرسة منذ إنشائها وحتى نهاية فترة البحث وتاريخ تعيينهم فيوضحه
الجدول التالي:

ملاحظات	تاريخ الانفصال أو إنهاء الخدمة	تاريخ التعيين	أسماء النظار
	أكتوبر ١٨٨٩	١ نوفمبر ١٨٨٨	إبراهيم أفندي توفيق
	ديسمبر ١٨٩٠	نوفمبر ١٨٨٩	عبد الله أفندي زهدي
انتقل ليعمل ناظرًا لمدرسة بورسعيد الابتدائية ^(٢) .	ديسمبر ١٨٩٣	يناير ١٨٩١	أحمد أفندي صالح
	سبتمبر ١٨٩٥	يناير ١٨٩٤	محمود أفندي فهمي
	يوليو ١٨٩٧	أكتوبر ١٨٩٥	محمود أفندي صدقي
	نوفمبر ١٨٩٨ سبتمبر ١٨٩٩	أغسطس ١٨٩٧ ديسمبر ١٨٩٨	محمد أفندي عبد اللطيف صالح أفندي فهمي
	يناير ١٩٠٠	أكتوبر ١٨٩٩	عبد الحليم أفندي حلمي
	إبريل ١٩٠٣	فبراير ١٩٠٠	محمود أفندي حسني
	سبتمبر ١٩١١	مايو ١٩٠٣	علي أفندي غالب

المصدر: أخبار دمياط، عدد ٤ مايو ١٩٥٣، ص ٣؛ أمين باشا سامي: مرجع سابق، ص ٧٨،
٧٩.

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد ميعاد لتولية أو عزل أي من النظار السابقين،
فمنهم من تولى في بداية العام الدراسي وآخر تولى في نهايته، إلا أن أكثر النظار استمرارًا
في هذه المدرسة هو الأستاذ علي غالب الذي استمر أكثر من سبع سنوات، في حين
أقلهم كان الأستاذ عبد الحليم أفندي حلمي الذي استمر حوالي أربعة أشهر فقط.

أما مرتبات هيئة تدريس هذه المدرسة- كما وردت في ميزانية الحكومة المصرية عام ١٨٩٠م- فكان ناظرها يتقاضى مرتبًا شهريًا قدره تسعة جنيهاً، أما مدرسوها فقد بلغ مرتب مدرس الدرجة الثانية خمسة جنيهاً شهريًا، في حين بلغ مرتب مدرس الدرجة الثالثة ثلاثة جنيهاً ونصف، أما الدرجة الرابعة فجنيهاً وربع^(١).

ومع ذلك كانت تُعطى علاوات شهرية للمدرسين المجيدين في هذه المدرسة من قبل نظارة المعارف، فقد حصل كل من: إبراهيم أفندي نجيب مدرس الرياضة، والشيخ خليل دندوشة مدرس القرآن على علاوة شهرية قدرها خمسون قرشًا لكل منهما إلى جانب راتبهم الشهري تدفع لهما من أول يناير ١٨٩١م^(٢).

أما الأدوات المستخدمة بمدرسة دمياط الابتدائية فهي: الكتب الدراسية بأنواعها المختلفة: العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والحبر، والورق، والدوى، والكراسات، وأدوات الرسم، والأدوات اللازمة للألعاب وغيرها^(٣).

وقد تكونت المدرسة من طابق علوي واحد يشمل جميع الفصول وسائر الغرف، فوق عنابر عالية السقف، ذات أعمدة مربعة ونوافذ مرتفعة تطل على الحقول، وكان الصعود لهذه الفصول في طابور على سلمين متقابلين في واجهة البناء^(٤).

وكانت تلك المدرسة مثل سائر المصالح الحكومية وقت ذاك ذات لون أصفر ونوافذ خضراء، وكانت ذات سعة ورحابة بالنسبة لعدد تلاميذها، كثيرة النوافذ صحية الموقع، تطل على حقول واسعة من بعض جوانبها، وكانت فصولها قليلة الزحام يسودها دائماً الهدوء والنظام، فكان لهذا كله إلى جانب انصراف طلابها إلى دروسهم أثر واضح في نتائج المدرسة سواء في امتحانات النقل أم في الشهادة الابتدائية^(٥).

(١) دار الوثائق القومية: نظارة المالية، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية لعام ١٨٩٠، ص ٢٩٢.

(٢) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٨٩١، ص ٦٢.

(٣) نظارة المعارف العمومية: قانون نظام المدارس، نمرة ٨٥٠، ١٦ سبتمبر ١٩٠١، مطبعة المعارف، ١٩٠٢، ص ١٧.

(٤) أخبار دمياط: عدد ٤ مايو ١٩٥٣م، ص ٣.

(٥) نظارة المعارف العمومية: منشور نظارة المعارف العمومية، نمرة ٣٣٣، ٥ فبراير ١٨٩٣، مطبعة المعارف، ١٨٩٤، ص ١٤.

أما العطلات أو الإجازات فكانت مثل سائر المدارس الحكومية في القطر المصري، وهي أيام عطلات مصالح الحكومة في عيد الفطر، وعيد الأضحى، وفي كل أسبوع من ظهر يوم الخميس إلى صباح يوم السبت، بالإضافة إلى الإجازة الصيفية ويعلن ذلك دائماً في الجريدة الرسمية^(١).

هذا، وقد قامت مدرسة دمياط الحكومية بدور تعليمي آخر فضلاً عن تعليم التلاميذ هو أنه كان يتلقى فيها معلمو الكتاتيب دراسة خصوصية بعد ظهر الخميس وصباح الجمعة من كل أسبوع طوال السنة دون انقطاع ما عدا أيام العطلات التي تقرها الحكومة - كما ذكر - وذلك تحت إشراف ناظرها، بهدف تحسين مستويات هذه الكتاتيب وجعلهم أكفاء للتعليم بها، وتشمل الدراسة اللغة العربية والخط والحساب، والتدريس بها مجاناً وتصرف لهم نظارة المعارف ما يلزم لهم من الكتب والأدوات الدراسية مجاناً أيضاً^(٢).

وقد اهتمت المدرسة بالنشاط الرياضي، حيث دُرست بها دروس التربية الرياضية، وكان بها فريقان للكرة، وقد شهدت مباريات كثيرة في كرة القدم بين فريق المدرسة وبين فرق مدارس المدن القريبة كالمنصورة وغيرها، أو بين فريق مدرسيها وفريق تلاميذها^(٣).

وكان يقام في نهاية العام الدراسي مهرجان رياضي يُعرض فيه على جمهور المدعوين مختلف الألعاب والمسابقات والمباريات يشترك فيها أحياناً المدرسون ومساعدوهم من العاملين بها^(٤).

وقد تخرج فيها عدد من رجال مصر البارزين من مختلف المهن، كما قام بالتدريس فيها منذ إنشائها إلى اليوم عدد وافر من المعلمين الدمياطيين وغيرهم، كما مارس التعليم بها عدد ممن تخرجوا فيها.

-
- (١) نظارة المعارف العمومية: قانون نظام المدارس، نمرة ٩٦٨، المصدق عليها بقرار نظارة المعارف في ١٥ ربيع الثاني ١٣٢١ هـ/ ١١ يوليو ١٩٠٣، المطبعة الأميرية، ١٩٠٨، ص ٤٥.
- (٢) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، محافظ نظارة المعارف، محفظ ٢، ملحق ٦، ص ١٦.
- (٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٦٧.
- (٤) أخبار دمياط: عدد ٤ مايو ١٩٥٣، ص ٣.

ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال: سلامة عبود، وعلي نصحي، وتلمذ على يديهما الكثير^(١).

٤ - المدارس الملحقة بالمساجد

هي مدارس وجدت في دمياط قبل عصر محمد علي، وكانت هذه المدارس تقوم بالعملية التعليمية بالإضافة إلى دورها الديني كمسجد جامع، ثم ألحقت هذه المدارس بالأزهر الشريف، وكان هذا التعليم سائدًا بدمياط إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر، وكان له الفضل في تخريج ذلك العدد الوافر من شيوخ الدين والفقهاء واللغة الذين تفرقوا لنشر التعليم في أرجاء البلاد^(٢)، ومن هذه المدارس:

أ - المدرسة المدبولية

هي المعروفة باسم المدرسة الأشرفية أو المدبولية وتتبع جامع المدبولي، وكانت لعهد قريب قائمة ومعروفة بهذا الاسم إلا أنها اندثرت الآن وأقيم مكانها مسجد حديث. وقد أنشأ السلطان قايتباي هذه المدرسة والجامع^(٣)، ويقال إن السلطان الأشرف قايتباي شيدهما خصيصًا للشيخ إبراهيم بن علي بن عمر برهان الدين الأنصاري المدبولي المتوفى ٨٨٠هـ، وذلك ليُدرس فيها العلوم الشرعية والعربية وجعل فيها مساكن للطلبة الراغبين في التعليم وعين لها المدرسين، ووفّر لهم المرتبات^(٤)، وتقع هذه المدرسة بحارة البركة^(٥). وقد كانت هذه المدرسة تابعة من جهة الصرف لوقف بأرض البستان بدمياط، ويُخصص هذا الربيع للصرف على قراءة القرآن وتعليمه، وهي تابعة

(١) أخبار دمياط: عدد ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٢) نقولاً يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٣.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٢، ص ١٠٠-١٠٢، ق ٢٣، ٢ رجب ١٢٨١هـ/ نوفمبر ١٨٦٤م.

(٤) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٢.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٣، ص ٣٢، ق ٦٩، ٨ رجب ١٢٨٠هـ/ ديسمبر ١٨٦٣م.

أيضاً للمسجد المعروف بالبدرى^(١).

وقد صدر أمر كريم عام ١٨٧٤م إلى ديوان الأوقاف بإضافة ٦٦، ٣٣ فدان من أراضي عزبة اللحم إلى وقف المدرسة المدبولية بدمياط مساعدة للمكاتب الأهلية بتلك الجهة^(٢). وكان الشيخ أمين عبد الرازق شيخ المدرسة المدبولية عام ١٨٩٧م^(٣).

ب - المدرسة المعينية

وهي تتبع مسجد المعيني وقد كان لها أوقاف عديدة، وقد عُين الحاج مصطفى نوح ابن مصطفى باشا العلايلي ناظرًا حسيبًا على وقف هذه المدرسة بموجب حجة نظارته المسجلة بمحكمة دمياط^(٤).

بينما تولى نظارة هذه المدرسة عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٦٣م الشيخ حسن أبو سمرة بن المرحوم علي أبو سمرة والعمدة الفاضل علي رضوان^(٥).

ج - المدرسة العوتبانية

وجدت هذه المدرسة قبل القرن التاسع عشر، ولم تكن أوقافها تكفي لأداء وظائفها على الوجه الأكمل^(٦). وتقع هذه المدرسة بخط الصاغة، وقد أوقف عليها أوقاف

(١) عاطف محمد بيومي: وثائق المضابط الشرعية بمحكمة نجر دمياط بدار المحفوظات العمومية دراسة أرشيفية وثائقية من (١٠٢٠هـ-١٦١١م) إلى (١٣٢٧هـ-١٩٠٩م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المكتبات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٢٦.

(٢) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٨٢، أمر كريم إلى ديوان الأوقاف، ٢٨ جادى الأولى ١٢٩١هـ/ ١٢ يوليو ١٨٧٤م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، مضبطة ٢٥، ص ٧، ق ١٣، ٢٠ يناير ١٨٩٧م.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٠٧، ص ٤٢، ق ٥٥، ١٧ شوال ١٢٣٦هـ/ ١٧ يوليو ١٨٢١م.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٧٣، ص ٨، ق ٧٤، ٢٠ شعبان ١٢٩٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٦٣م.

(٦) دانيال كريسيوليوس: ملاحظات على أوقاف دمياط في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، دراسة ضمن أعمال ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد ٥٧ سنة ١٩٩١، ص ١٥٢.

عديدة^(١) ومن بينها طاحونة فرد فارسي بالشارع الأعظم بجوار وكالة شمس الدين العنبري وحمام العميرية^(٢).

د- المدرسة العوليانية

هذه المدرسة تتبع مسجد البحر، ويصرف على تلك المدرسة من ريع وقف وكالة بشارع البحر الأعظم بالقرب من بحر النيل المبارك^(٣).

هـ- المدرسة الشبطانية

وتقع بخط المذبح القديم^(٤). وقد كان الوقف المخصص لها عبارة عن أرض بحارة التبليطة على بحر النيل، وكانت تتبع جامع العارف بالله محمد بركة^(٥).

و- المدرسة الناصرية

تولى نظارة على هذه المدرسة وأوقافها الحاج محمد ابن الحاج حسن قصير الدليل البنا وذلك عام ١٨٤٠م؛ وذلك لتوفر الشروط اللازمة لهذه التولية من الديانة والأهلية والصلاح^(٦).

ز- المدرسة الرضوانية

يقوم بالإنفاق عليها وقف بخط السنانية من توابع دمياط، وكانت هذه المدرسة تابعة لمسجد الشيخ عبد الله بدمياط^(٧).

(١) انظر: ملحق رقم (١٤).

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، محفظة ١١، حجج مفردة، ق ٤٧٧، ١٨ شوال ١٢٣٣هـ/ ١٤ أغسطس ١٨١٨م.

(٣) دفتر خاتمه وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٩١، سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م؛ عاطف محمد بيومي: مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٣، ص ٢٩، ق ٦٥، غرة رجب ١٢٨٠هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٦٣م.

(٥) عاطف محمد بيومي: مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٢٩، ص ٨٦، ق ١٧٣، غرة ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ١ يونيو ١٨٤٠م.

(٧) عاطف محمد بيومي: مرجع سابق، ص ٢٢٦.

ج - المدرسة الرجحية

تقع هذه المدرسة بالشارع الأعظم^(١).

وقد ألحقت هذه المدارس وغيرها بالجامع الأزهر^(٢)، ففي يوم الأحد ٢٠ مايو سنة ١٨٩٧م قام مجلس إدارة الأزهر بوضع قانون للتدريس والامتحان في مدينة دمياط^(٣).

وقد نص هذا القانون على أن لشيخ علماء دمياط^(٤) حق المراقبة على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين، وتنفيذ ما يصدر إليه من مشيخة الأزهر وقرارات مجلس الإدارة، كما نص القانون على أن من حق شيخ علماء دمياط أن يطلب من كل عالم أسماء الطلبة الذين بدأوا بتلقي العلم عنه، وعلى العالم أن يطلب من الطلبة قائمة بأسمائهم، ويسلم هذه القائمة لشيخ العلماء^(٥).

وحدّد هذا القانون بداية السنة الدراسية بدمياط، وأيام العطلات، والعلوم التي تُدرس، وأن لا يقبل في الامتحان لنيل درجة العالمية في دمياط إلا من أمضى بأحد مساجدها اثنتي عشرة سنة^(٦). وأجاز القانون لمن رسب في الامتحان أن يطلب إعادة امتحانه بعد مضي سنتين على الأقل من رسوبه، فإن رسب مرة ثانية فله أن يطلب امتحانه مرة ثالثة، فإن رسب فلا يقبل امتحانه مرة أخرى^(٧).

وللإسراع في تنفيذ هذه الإصلاحات رصد ديوان الأوقاف في ميزانية سنة ١٨٩٧م مبلغاً قدره مائتا جنيه سنوياً لعلماء دمياط، فقرر مجلس إدارة الأزهر في جلسته المنعقدة

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٣، ص ٢١، ق ٤٧، ٢ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٦٣م.

(٢) للمزيد انظر: ملحق رقم (٥) قانون التدريس والامتحان في نجر دمياط وملحقاته، الصادر ٢٠ مايو ١٨٩٧.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق الأزهر، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس الإدارة، سجل ٢، ص ٢٨، ق ٣١، جلسة ٢٨ ذي الحجة ١٣١٤هـ / ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٤) انظر: ملحق رقم (٦) جدول بأسماء علماء دمياط عام ١٨٧٩م ودرجاتهم العلمية ومذايبهم.
(٥) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٧، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٨٩٧، ص ٢٩٤.

(٦) دار الوثائق القومية: الأزهر الشريف، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس الإدارة، سجل ٢، ص ٢٩، ق ٣١، جلسة ٢٨ ذي الحجة ١٣١٤هـ / ٢٠ مايو ١٨٩٧م.

(٧) نفسه.

في ١٠ محرم سنة ١٣١٥ هـ (١٠ يونيو سنة ١٨٩٧ م) توزيعه على الستة والثلاثين عالمًا المقيدون في دمياط بالتساوي بالإضافة إلى المرتبات الأساسية^(١). كما أصدر الخديو أمرًا ٣ يناير ١٨٩٨ م بتخصيص مبلغ أربع مائة وخمسون جنيهًا من المالية لترقية التعليم في مدينة دمياط^(٢). وبذلك توفر الدعم المادي اللازم للإصلاحات الجديدة.

ويلاحظ أن هذا القانون لم ينص على تدريس جميع العلوم التي تُدرس في الأزهر بل استثنى منها علوم الهيئة والميقات والخط، ومع ذلك يُعد هذا القانون نقلة في تاريخ الجامع الأزهر. وفي سنة ١٨٩٩ م قرر الجنب العالي رصد مائة جنيه لعلماء دمياط زيادة على المرتبات الأساسية^(٣).

ولتعميم الإصلاح تداول مجلس إدارة الأزهر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٠٣ م أمر إلحاق التعليم في مدينة فارسكور بمدينة دمياط بالأزهر، وكان مجلس الإدارة قد أوفد الشيخ عبد الكريم سلمان لتحقيق حال أهل العلم بتلك المدينة والاطلاع على نتيجة الامتحان التي أجراها مجلس الإدارة هناك، وتقديم تقرير بذلك وبعد اطلاع مجلس الإدارة على هذا التقرير قرر إلحاق التعليم في مدينة فارسكور بمديرية الدقهلية في التدريس والامتحان بمدينة دمياط، ويكون التعليم فيها تابعًا لمشيخة علماء دمياط، وأن يعين بمدينة فارسكور أربعة علماء فقط يلحقون بعلماء دمياط وتسري عليهم أحكام قانون التدريس والامتحان في دمياط، ويعتبر الثلاثة الأول في الدرجة الأولى والرابع في الدرجة الثانية^(٤).

(١) دار الوثائق القومية: الأزهر الشريف، سجلات مالية الأزهر، مرتبات ومعاشات، سجل ٦١، ص ٦٥، ٦٠ محرم ١٣١٥ هـ / ١٠ يونيو ١٨٩٧ م.

(٢) دار الوثائق القومية: سجلات عابدين، سجلات الصادر، سجل ٥، ٢٠، ق، ٨، ٣ يناير ١٨٩٨ م.

(٣) دار الوثائق القومية: الأزهر الشريف، دفتر صادر من الجامع الأزهر سنة ١٩٠٠، ١٢ ذي القعدة ١٣١٧ هـ / ١٣ مارس ١٩٠٠ م.

(٤) دار الوثائق القومية: الأزهر الشريف، دفتر صادر من الجامع الأزهر سنة ١٩٠٣، ج ٢، ١٩ رمضان ١٣٢١ هـ / ٨ ديسمبر ١٩٠٣ م.

ب- الكتابيب

استمرت الكتابيب جنبًا إلى جنب بجوار المدارس الأولية الأهلية في دمياط منذ بداية الدراسة وحتى عام ١٩٠٦ م وسوف نعرض هذه الكتابيب وعدد تلاميذها وشيوخها، فقد قُدر عددها عام ١٨٧٣ م بـ ٢٨ مدرسة أولية أو مكتبًا و ٢٨ معلمًا^(١)، واستمر نفس العدد عام ١٨٧٥ م على النحو التالي.

عدد التلاميذ	المكتب	عدد التلاميذ	المكتب
٤٥	محمد صالح	٦٥	عيسى مرعي (كفيف)
٣٠	محمد الإمام	٥٠	محمد المر
٤٠	محمد القناديلي	٣٥	عطا البدري (كفيف)
٦٠	أحمد الحبال	٦٠	مصطفى الريان
٣٠	عبد الهادي الرضواني	٨٠	أمين السناني
٨٠	سيد الكيلاني	٥٠	محمد جلبي
٤٠	أحمد شيحة	٦٠	أحمد أبو سعدة
٣٠	أحمد السبع	٤٠	أحمد حلاوة
٦٠	خليقة الشرفاوي	٤٠	سعد عنتر
٨٠	حسنين الشربيني	٤٥	أحمد أبو داغر
٤٥	سيد الحريري	٥٠	محمد المخزومة
٦٠	إبراهيم قنديل	٢٥	إبراهيم السلاطيني
٦٠	علي العناني	٦٥	أحمد البسيوني
٦٠	محمد التري النجدي	٤٥	سليمان الحلوجي

المصدر: نتيجة إحصائية عمومية للمدارس والمكاتب بالقطر المصري عن سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، مصدر سابق، ص ٤٨، ٤٩.

(١) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣١٧.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

١- إن هذه المكاتب تحمل أسماء أصحابها أو القائمين على العمل بها، وقدر عدد تلاميذ هذه الكتابات ١٤٣٠ تلميذاً.

٢- تفاوت أعداد تلاميذ كل مكتب عن الآخر مما يدل أن ليس هناك معيار لعدد التلاميذ أو شروط لقبول التلاميذ بالكتاب، فمثلاً قُدر عدد كُتاب ٨٠ تلميذاً، في حين بلغ عدد تلاميذ كُتاب آخر ٣٠ تلميذاً.

٣- وجود بعض القائمين على العملية التعليمية من المكفوفين ومنهم: عيسى مرعي، وعلي البدري، وكان ذلك شائعاً في تلك الفترة وإن كان موجوداً في أرياف مصر إلى عصر قريب وربما إلى الآن.

وقد زاد عدد الكتابات والمدارس الأولية في عام ١٨٧٨ م فبلغ عددها ٣٣ مدرسة ومكتباً بها ١٣٩٢ تلميذاً^(١).

متوسط عدد التلاميذ في المكتب أو المدرسة ٤٢ تلميذاً، وعدد السكان ٣٢٧٣٠ شخصاً ومتوسط عدد الأهالي لكل مدرسة ٩٩٢، عدد التلاميذ عن كل ألف ٤٢^(٢).

(١) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣١٧؛ نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤١٦.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ج ٣، ص ١٩٦.

أما عدد الكتابيب التي فتشت عليها نظارة المعارف بدمياط واستحقت الإعانة ما بين عامي ١٨٩٨، ١٩٠٦ فهي كالتالي:

السنة	عدد الكتابيب التي تُفتش	عدد الكتابيب التي استحقت إعانة الدرجة الأولى	عدد الكتابيب التي استحقت إعانة الدرجة الثانية	مبلغ الإعانة بالجنيه المصري
١٨٩٨	١	١	-	٩,٣٠
١٨٩٩	١	١	-	١٣,٨٠
١٩٠٠	٣	١	١	٣٨,٨٥
١٩٠١	٣٣	٤	١٠	٢٠١,٥٥
١٩٠٢	٣٤	٣	١٠	١٤٦,٢٠
١٩٠٣	٢٤	٨	٦	١٨٧,٢٥
١٩٠٤	١٩	٨	١	١٦٧,٩٥
١٩٠٥	١٩	٥	٣	٩٢,٨٥
١٩٠٦	١٣	٣	٣	٩٤,٤٥

المصدر: دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة المعارف، محفظة ٢، الكتابيب، ص ٣٣.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- إن كتابيب محافظة دمياط لم تحصل على إعانة نظارة المعارف إلا عام ١٨٩٨، أي بعد قرار النظارة بإعانة الكتابيب عام ١٨٩٧ بعد أن كانت مقصورة على القاهرة فقط، فامتدت بذلك لدمياط والمديريات الأخرى.

٢- ازدياد عدد كتابيب الإعانة من عام إلى آخر، فمثلاً كانت عام ١٨٩٨ كتابًا واحدًا بينما في عام ١٩٠٣ بلغت ١٤ كتابًا، وبالتالي ازداد مبلغ الإعانة ففي عام ١٨٩٨ بلغت الإعانة ٩,٣٠ جنيه، ازدادت في عام ١٩٠٣ فبلغت ١٨٧,٢٥ جنيه.

٣- في الوقت الذي حصلت عليه كتابيب دمياط على ٩,٣٠ جنيهًا إعانة كانت القاهرة تحصل على ٢١٩,٩٠ جنيه، والإسكندرية ٢١,٨٠ جنيه، وهي بالتالي

أقل المحافظات والمديريات^(١) في الحصول على الإعانة عام ١٨٩٨^(٢).

٤- بلغ عدد الكتابيب التي تفتش عام ١٩٠٢م ٣٤ كُتَابًا على الرغم من ذلك كان مبلغ الإعانة ٢، ١٤٦، في حين ازداد هذا المبلغ عام ١٩٠٣م فبلغ ٢٥، ١٨٧، جنيه على الرغم من نقص عدد المكاتب إلى ٢٤ كُتَابًا، مما يدل على أنه لا يوجد معيار للمبلغ المقدم على الرغم من موافقة أصحاب هذه الكتابيب على التفتيش حتى تحصل على الإعانة.

٥- لم تحصل كتابيب الدرجة الثانية بدمياط على إعانة إلا عام ١٩٠٠م، مما يدل أن تلك الكتابيب لم تتوفر بها شروط الحصول على الإعانة.

والجدول التالي يوضح أعداد تلاميذ المكاتب^(٣) التي استحققت الإعانة من سنة ١٨٩٨ - ١٩٠٦م.

السنة	عدد التلاميذ		عدد التلاميذ		عدد تلاميذ الكتابيب البنون عموماً	عدد تلاميذ الكتابيب البنات عموماً	مجموع عدد تلاميذ الكتابيب
	كتابيب الدرجة الأولى		كتابيب الدرجة الثانية				
	بنون	بنات	بنون	بنات			
١٨٩٨	٥٨	٢	-	-	٥٨	٢	٦٠
١٨٩٩	٨٨	٢	-	-	٨٨	٢	٩٠
١٩٠٠	٩٥	٦٦	٤٨	-	١٤٣	٦٦	٢٠٩
١٩٠١	٤١٧	٢٨٤	٤٣٠	٥٤	٨٤٧	٣٣٨	١١٨٥
١٩٠٢	٢٧٦	٢٠٢	٣١٠	٦٦	٥٨٦	٢٦٨	٨٥٤
١٩٠٣	٥٠٩	٢٨٨	٢٩٧	٦	٨٠٦	٢٩٤	١١٠٠
١٩٠٤	٥١٨	٣٤٥	٣٢	٢٠	٥٥٠	٣٦٥	٩١٥
١٩٠٥	٤٧٠	٩٨	١٠٦	١٠	٥٧٦	١٠٨	٦٨٤
١٩٠٦	٣١٣	٦٣	١٠٣	٣٨	٤١٦	١٠١	٥١٧

المصدر: دار الوثائق القومية: نظارة المعارف، محفظة ٢، الكتابيب، ص ٣٥.

(١) للمزيد عن كافة المديریات، انظر: دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة المعارف، محفظة ٢، ص ١٥ وما بعدها.

(٢) دار الوثائق القومية نظارة المعارف: محفظة ٢، ص ٣٣.

(٣) انظر: الملحق رقم (٣) عن أسماء الكتابيب والمدارس التي استحققت إعانة نظارة المعارف ومبلغ الإعانة في الفترة من (١٨٩٨-١٩٠٦م).

نستنج من هذا الجدول ما يلي:

١- ازدياد أعداد التلاميذ من عام لآخر؛ فقد مثل عام ١٨٩٨ حوالي ٦٠ تلميذًا في حين وصل عددهم عام ١٩٠١م إلى ١١٨٥ تلميذًا، ومع ذلك لم يكن هناك معدل لهذه الزيادة بمعنى لا يوجد حد ثابت للزيادة فمثلا وصل عددهم عام ١٩٠٦ إلى ٥١٧ تلميذًا، بينما في العام السابق عليه سجل ٦٨٤ تلميذًا.

٢- ارتفاع عدد التلاميذ البنين عن البنات في كل الأعوام المذكورة وبفارق كبير، وهذا حدث تقريبًا في كل مديريات ومحافظات القطر المصري.

٣- تناقص عدد تلاميذ كتاتيب البنات من عام ١٨٩٨م إلى ١٩٠٠م بالمقارنة بالقاهرة والإسكندرية، فمثلت دمياط عام ١٨٩٨ تلميذتان وكذلك عام ١٨٩٩م، وازداد عام ١٩٠٠م ووصل إلى ٦٦ تلميذًا، أما القاهرة في نفس السنوات سالفة الذكر سجلت ٣٥٤، ٣٠٢، ٣٩٤، والإسكندرية ٦، ١٢، ٥٨^(١).

وقد وضعت نظارة المعارف خطة دراسية للكتاتيب كما يلي:

المادة	أسس المنهج
الديانة والتهديب	القرآن الكريم وقواعد الإسلام
اللغة العربية	المطالعة والإملاء والإنشاء السهل
الخط العربي	النسخ والثلث
الحساب	القواعد الأربع الأصلية والأعداد الصحيحة

المصدر: دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، محافظ نظارة المعارف، محفظة ٢، ملحق ٢، جدول ٢، الكتاتيب، ص ٥٠.

ولم يهتم الإنجليز بتطبيق هذه المناهج، وقد اعترف كرومر عام ١٩٠٤م «أن نحو ٨١ ألف تلميذ من مجموع التلاميذ كلهم وقدره ١٢٤ ألف تلميذ لم يتعلموا الكتابة، ٧ آلاف تلميذ لم يتعلموا الحساب، ٥٤ ألف تلميذ لم يتعلموا شيئًا من القراءة»^(٢).

(١) دار الوثائق القومية: نظارة المعارف، محفظة ٢، ملحق ٢، جدول ٢، الكتاتيب، ص ٥٠.

(٢) تقرير اللورد كرومر عن الحالة المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان لعام ١٩٠٤، المقطم، القاهرة، ١٩٠٥، ص ١١٧.

كما اهتم الاحتلال بنشر اللغة الإنجليزية وإضعاف اللغة العربية في المرحلة الابتدائية^(١) فبعد أن كانت معظم ساعات التدريس عائدة إلى إتقانها صارت تتحول إلى اللغات الأخرى تدريجيًا حتى صارت ساعات التدريس باللغة العربية أقل من ساعات التدريس بسواها^(٢).

من العرض السابق نلاحظ ارتباط وجود المدارس الأولية والكتاتيب بوجود العلماء وإقامتهم بها، وقد كثر عدد هؤلاء بها، وقد أدى وجود مدارس ابتدائية بدمياط إلى إعداد الطلاب للتعليم العالي في العاصمة، وذلك بعد حصولهم على الشهادة الابتدائية من مدرستهم، وهذا بالطبع يؤدي إلى تنوير أذهانهم وثقيفهم بحيث يتمكنون من العودة إلى أماكن أصولهم فيعملون على نشر التعليم بين أهلهم.

ج- الشخصيات الأدبية والفنية والعلمية

لقد برز في دمياط العديد من الشخصيات في المجالات الأدبية والعلمية والفنية كافة وغيرها، والتي استطاعت أن تؤثر على حركة الحياة بشتى أنواعها في تلك الفترة، وقد ولدوا جميعًا على أرض دمياط وتربوا في أحضانها، وأثروا الحياة الثقافية والعلمية وغيرها، ومن أبرز هذه الشخصيات:

أ- في مجال الشعر والأدب

وجد الكثير من الشعراء في دمياط خلال فترة البحث، ومنهم:

١- علي العزبي ١٨٨٠-١٩٤٢ م

ولد بدمياط عام ١٨٨٠ م، وتربى بها^(٣)، ثم تلقى مبادئ التعليم في مدرسة أهلية ثم

(١) إميل فهمي: مرجع سابق، ص ص ١٥٠، ١٥١.

(٢) سعيد إسماعيل علي: مرجع سابق، ص ص ٩٥، ٩٦.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٥٣.

راح يثقف نفسه من الكتب، وبالتردد على المعهد الديني للاستماع إلى شيوخه في غير انتظام^(١)، وقد أسس بدمياط - كما مر بنا - مدرسة أهلية (شمس الفتوح)، في وقت لم يكن فيه بهذه المدينة غير عدد ضئيل من المدارس، وبذلك اتخذ التعليم والتربية ومكافحة الأمية مهنة له^(٢)، وقد قضى حياته كلها شغوقاً بالأدب لاسيما الشعر ونظمه، كما كانت الصحافة هوايته، وكان من أكبر أمانيه أن تكون لدمياط صحيفة تخدم مصالح المدينة كما تخدم الأدب حيث لا توجد صحف تصدر من دمياط إلى هذا الوقت^(٣).

أما شهرته الشعرية فقد انتشرت بدمياط وخارجها ولقبه أديباؤها بـ «شاعر دمياط»؛ فقد كان ينظم القصائد في شتى المناسبات، وله عدد من قصائد المدح بينها بعض القصائد في مدح الحكام، وقصائد عاطفية كثيرة، وقد ترك لنا ديواناً من الشعر^(٤).

٢ - علي النشار

كان من شعراء دمياط في عهد محمد علي، ولكنه كان ينظم الشعر باللغة التركية، ويرجع ذلك إلى أن زوج أخته حسن بك وصفي أمين جمر ك دمياط - وكان يكفله منذ الطفولة - نُقل إلى مدينة جدة أميناً لجمركها ونقله معه هناك، وعندما أحيل وصفي بك إلى المعاش رحل إلى إستانبول فتعلم هناك في مدارسها وأخذ يقرض الشعر بالتركية والفارسية، ولم يتقن العربية إلا بعد عودته إلى دمياط، وأنجب ولدين^(٥).

٣ - محمد حمدي النشار

هو محمد ابن الشيخ محمد علي النشار، وُلِدَ بدمياط عام ١٨٧٣م، وتعلم بمدارسها،

(١) أخبار دمياط: عدد ٩ فبراير ١٩٧٠، ص ٧.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١٥ يناير ١٩٥١م، ص ٨.

(٣) دمياط: عدد ١٧ يناير ١٩٤٩م.

(٤) أخبار دمياط ١٥ يناير ١٩٥١م، ص ٨.

(٥) أخبار دمياط: عدد ٢٧ مارس ١٩٧٢م، ص ١٣.

وتزوج من أسرة فخر الدين نعمان وهي أسرة من رجال الدين^(١). وقضى جل حياته موظفًا في محكمة دمياط، ثم محكمة الإسكندرية حينما انتقل والده إلى المعهد الديني بتلك المدينة، لكنه كان منذ الصبي ينظم الشعر في الوصف والغزل والأخلاقيات، ثم نشر ديوانه الأول عام ١٨٩٣، ثم أتبعه بالثاني في عام ١٩٠٥، والثالث في عام ١٩١٠م، وقد نفذت هذه الدواوين الثلاث المسماة (ثمرات الأفكار).

ومن أهم آثاره:

- ١- ديوان (ثمرات الأفكار) في ثلاثة أجزاء.
 - ٢- كتاب (المرأة في الإسلام) نشر أولاً في جريدة المؤيد عام ١٩٠٨ في ست عشرة مقالة كتبها ردًا على كتاب قاسم أمين في موضوع السفور والحجاب الذي شغل الناس في ذلك الوقت^(٢).
 - ٣- رواية غرامية موضوعة لم تُنشر.
 - ٤- قصة (بول وفرجينى) نقلها عن الفرنسية، ولم تُنشر، وقد ترجمها المنفلوطي فيما بعد.
 - ٥- قصيدة للشاعر الإسكتلندي روبرت بيرنز، ترجمها شعرًا عربيًا.
 - ٦- عدد من المقالات المختلفة نشرها في الصحف والمجلات.
- ومن نماذج شعرة قصيدة طويلة عن رأس البر نذكر منها بعض الأبيات:
- | | |
|--------------------------------|---|
| وما أحسن البحرين عذبًا ومالحًا | قد انتظم بالماء منها النواحيا |
| إذا التقيا وجهًا لوجه تصافحا | وعادا إلى عهد التفارق ثانيا |
| كأن الليالي سطرت لكليهما | على صفحات الماء أن لا تلاقيا |
| وعهدي بأكواخ هناك ضئيلة | تفوق لدى نفسي القصور العوالي ^(٣) |

(١) أخبار دمياط: عدد ٢٤ مارس ١٩٥٢م، ص ٧.

(٢) خير الدين الزركلي: مرجع سابق، ج ٥، ص ١٠٩.

(٣) أخبار دمياط: عدد ٢٤ مارس ١٩٥٢م، ص ٣، ٨.

ب - في الصحافة

١ - عبد الحميد حمدي

كان والد عبد الحميد حمدي مهندس أركان حرب دمياط في عهد الخديو توفيق، ثم عاصر الثورة العربية، وشهد أيام عبد العال حلمي بدمياط عام ١٨٨١م، ثم عُين بعد الثورة مهندسًا لتنظيم دمياط، وظل في وظيفته ٢٧ عامًا، وأنجب بها كل أولاده. وهكذا ولد عبد الحميد حمدي بدمياط في أواخر القرن التاسع عشر هو وإخوته منهم أحمد حمدي بك، وقضى بها السنوات العشر الأولى من حياته، وتلقى بها تعليمه الابتدائي حتى انتقل مع والده إلى القاهرة واتخذها مقره الدائم ومسرحًا لنشاطه الصحفي حتى توفي في ١١ يوليو ١٩٥٠م.

وقد خدم الصحافة ما يقرب من نصف قرن، شارك بقلمه في الأحداث السياسية والاجتماعية، وأصدر عددًا من الجرائد والمجلات، وأسهم في الحركة الوطنية، ورأس تحرير صحف وفدية^(١).

٢ - محمود سلامة

كان مدرسًا للغة الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر، وكان كاتبًا صحفيًا محررًا بجريدة اللواء، ثم أسس بالقاهرة جريدة "الواعظ" ومطبعتها عام ١٩٠٣، وهذا يمثل فئة من أدباء دمياط الذين رحلوا عنها إلى القاهرة لينشئوا بها صحفًا عامة^(٢).

ومن رجال الصحافة أيضًا: طاهر الطناحي، وعبد حسن الزيات، ورجاء علي العزبي، ومحمد عطية الحرايري، وزكريا محمد الحزاوي وغيرهم^(٣).

ج - في الموسيقى والطرب

١ - عائلة الفناجيلي

اشتهرت هذه الأسرة بالمزمار، ومنها السيد عبده بك الفناجيلي الدمياطي أشهر

(١) أخبار دمياط: عدد ٧ مايو ١٩٥١م، ص ٣.

(٢) أخبار دمياط: عدد ٩ مارس ١٩٧٠م، ص ٧.

(٣) نفسه.

عازفي المزمار البلدي في مصر في عصر الخديو إسماعيل، فقد حضر حفلات افتتاح قناة السويس، وأفراح الأنجال، وأنعم عليه الخديو برتبة البكوية، ووسام جليل. وكما كان يُشاهد في الحفلات الرسمية والمولد كمولد سيدي أحمد البدوي وسيدي إبراهيم الدسوقي. وظلت أسرته تتوارث هذا الفن فنبغ منها مصطفى الفناجيلي في عصر عباس حلمي الثاني كما دُعي للحفلات الرسمية ودُعي أيضًا للعزف في زواج أخت الخديو عباس^(١).

٢ - منسي الآلائي

في عصر إسماعيل اشتهر بدمياط الموسيقار «منسي»، وكان من أساطين العود وملماً بأصول الفن، وتعلم تحت يديه نجلاه الشهيران: قسطندي، وعبد الله. وكان ضريراً بارعاً في العود. وكان لآل منسي الفضل في تعليم المطربين الدميّاطيين: «محمد السبع» و«محمد عثمان»^(٢).

د- رجال التربية والتعليم

اشتهر بدمياط عدد من رجال التربية والتعليم مثل: محمد الحزاوي، وعلي الحزاوي، وعلي عمر، ومحمد محمد عمر، ومحمد فراج، وأحمد شفيق زاهر، وحامد نبيه، وشطا العزبي، وأحمد الكتبي، ومحمد إسماعيل خفاجي، وإمام ناصف، ونقولا باسيور، ووسيلي أميرهم، وفؤاد خوري، وخالد سامي وغيرهم^(٣).

ونجد من رواد العلم الدكتور علي مصطفى مشرفة^(٤)، والدكتور مصطفى مصطفى مشرفة، والدكتور أحمد عبدالسلام الكرداني، ومحمد كامل الحاروني، ويحيى العلابي، والدكتور بول غليونجي، وجورج قصيري وغيرهم^(٥).

(١) أخبار دميّاط: عدد ١٤ يناير ١٩٥٢، ص ٣.

(٢) نفسه.

(٣) أخبار دميّاط: عدد ٩ مارس ١٩٧٠، ص ٧.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٥٢.

(٥) أخبار دميّاط: عدد ٩ مارس ١٩٧٠، ص ٧.

وقد استمرت المدينة على غناها وراثتها بالأدباء والشعراء، ومنهم: عبد اللطيف النشار (١٨٩٥ - ١٩٧٢)^(١) الشاعر الأسمر (١٩٠٠ - ١٩٥٦ م)^(٢)، علي الغياتي (١٨٨٤ - ١٩٥٦)^(٣)، ومصطفى الماحي وغيرهم^(٤).

ثانياً- الحياة الدينية

شملت الحياة الدينية في دمياط: المساجد والأضرحة والكنائس، بالإضافة إلى علماء الدين والفقه والصوفية وسوف نشير لبعضها بإيجاز.

١- المساجد والأضرحة

تعددت المساجد والأضرحة بالمحافظة، ومنها:

أ- المساجد

كانت دمياط وما زالت عامرة بالمساجد التي كانت تُعد دارًا للعلم والصلاة، ويتبغى أن نشير إلى حقيقة مهمة وهي أن غالبية الزوايا^(*) كانت مساجد^(**) تُؤدى فيها الصلوات الخمس المفروضة، ومن ثم لم تحتو على منبر ولا مئذنة وكان المؤذن يؤذن على باب الزاوية أو من شرفة تعلو المدخل الرئيسي لها^(٥).

(١) خير الدين الزركلي: مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) الأهرام: عدد ٨ نوفمبر ١٩٥٦ م.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٥٢.

(٤) أخبار دمياط: عدد ١٨ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣.

(٥) الزوايا: مفردا زاوية، وهي مسجد صغير أو مُصلى به غرفة للصلاة وضريح ويعيش فيه بعض الصوفية؛ انظر: سعيد إسماعيل علي، معاهد التعليم الإسلامي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(**) المساجد: مفردا مسجد وهو الموضع الذي يُسجد فيه، والجامع نعت للمسجد؛ لأنه علاقة الاجتماع ثم أطلق أحدهما على الآخر. وسمى المسجد ببيت الله لأن الداخل لا يحتاج إلى استئناس أو استئذان سواء للتعبيد أو الدراسة؛ انظر: حسن عبد الوهاب، بيوت الله مساجد ومعاهد، كتاب الشعب، عدد ٧٥، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣-٥.

(٥) محمد حمزة إسماعيل الحداد: موسوعة العمارة الإسلامية في مصر من الفتح العثماني حتى عهد محمد علي، ٩٢٣-١٢٦٥ هـ/ ١٥١٧-١٨٤٨ م، مج ٢، ج ١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص ١١٧.

واشتهرت دمياط على مدار تاريخها بانتشار المساجد^(١) والأضرحة التي تُعد من أبرز معالم المدينة، ويذكر أن بها أكثر من أربعين مسجدًا بين كبير وصغير، وقديم وحديث، وقد أحصى بها علي مبارك عام ١٨٨٨ م خمسة وأربعين مسجدًا^(٢) وذكر صاحب «دليل وادي النيل عام ١٨٩١ م» أن بدمياط من المساجد ٤٣ منها ٢٧ مسجدًا للأوقاف والباقي للأهالي^(٣). ومن دراسة خريطة دمياط عام ١٨٩٨ م^(٤) يظهر لنا عدد كبير من المساجد والمزارات والأضرحة والزوايا تجذب الانتباه في دمياط ومنها يمكن أن نعد ٣٧ مسجدًا و ١٨ زاوية و ٦٥ مزارًا و ١٩ ضريحًا، ويرجع ذلك إلى مكانة دمياط كملتقى للعلم والتعليم الديني في مصر خلال فترة الدراسة وما قبلها، والذي كان يتم في المساجد.

ومن هذه المساجد:

١ - مسجد أبي المعاطي (جامع عمرو)

هو أشهر مساجد دمياط وأقدمها عهدًا^(٥)، ويذهب الكثيرون إلى أنه شُيد في زمن الفتح العربي لمصر أي في القرن السابع الميلادي.

ويري آخرون أن بانيه هو عمرو بن العاص نفسه، ولهذا سُمي بجامع عمرو؛ بينما يكتفي البعض بتسميته «جامع فاتح» أو «جامع أبي المعاطي»؛ لأن المتصوف فاتح الأسمر التكروري أقام به بضع سنوات وكان يُعنى بترميمه وتنظيفه حتي وفاته علم ٦٩٥ هـ (١٢٩٦ م) ودُفن بجوار الجامع.

والواقع أنه لم يثبت بعد متى شُيد هذا المسجد في أول عهده ولا أول من أسسه، ولا يستبعد أن يكون هذا المسجد قد أسسه المسلمون بشكل أولي بسيط حين دخلوا دمياط عندما تمّ لعمرو بن العاص فتح مصر عام ٦٤٢ م.

(١) انظر: ملحق رقم ١٨.

(٢) علي مبارك: مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) انظر: ملحق رقم (١٩) أول خريطة لدمياط عام ١٨٩٨ م.

(٥) انظر: ملحق رقم (١٦) لمسجد وضريح أبي المعاطي.

ومع أن هذه الرواية يعوزها الدليل فليس ببعيد أن يكونوا قد شيّدوا لهم في هذا المكان مسجدًا صغيرًا كما فعلوا في الفسطاط وغيرها من المدن، وقد جُدد أكثر من مرة علي مر العصور^(١).

وقد تولى نظارة هذا المسجد وأوقافه في أواخر عام ١٨٦٥ م كل من أحمد بن سيد تليل والحاج سليمان البدري ابن الحاج المرحوم محمد العزبي البدري، ومن ضمن الأوقاف على هذا المسجد جميع الغيط المعروف بقاضي الملاحة أرضًا وتقويمه بشط الملح^(٢).

وقد قررت لجنة الآثار العربية مبلغًا قدره ٧٤٢ جنيهًا لتجديد هذا المسجد وذلك عام ١٨٨٧ م^(٣).

وفي عام ١٨٨٩، زارت لجنة حفظ الآثار العربية هذا المسجد واعتبرته أقدم مساجد دمياط وأكبرها مساحة إذ تبلغ مساحته ٦٠ مترًا طولًا و ٤٥ مترًا عرضًا، هذا بخلاف المحلات التي أدخلت فيه بعد إنشائه. وقد بُنيت جدران المسجد الأربعة بحيث يواجه الجهات الأصلية مواجهة تامة دون انحراف، ولذلك جاءت قبلته في وضع غريب في الزوايا القبليّة الشرقية الحادثة من تقابل الضلع القبلي والضلع الشرقي لهذا المسجد، وهذا أمر نادر الحدوث ولا يمكن معرفته بالنسبة لموقع أرض الجامع^(٤).

ويتكون المسجد من قبة في الوسط حيث يوجد مدفن سيدي أبي المعاطي وبعض المدافن الأخرى، ثم يحيط بالقبة أربعة إيوانات القبلي منها يحتوي على أربعة أروقة (بوائك)، والشرقي والغربي يحتوي كل منهما على ثلاثة أروقة، أما الشمالي فلا أروقة له^(٥). وما يجدر ملاحظته أن أعمدة هذه البوائك متعددة الأشكال ومختلفة الأطوال كما أن عقودها غير منظمّة الاتجاه أو الشكل، مما يدل على كثرة الإصلاحات والتجديدات

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ص ٤٧٥-٤٧٧.

(٢) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ١٠٩٣، ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٢ هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٦٥ م.

(٣) لجنة حفظ الآثار العربية: مجموعة ٦، عام ١٨٨٩، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩١ م، ص ٢٣.

(٤) نفسه: ص ١١٢.

(٥) سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، الجزء الخامس، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٤٧.

التي أُجريت بهذا المسجد^(١). وكان المسجد يحتوي على مائة وستين عمودًا تبقى منها إلى أواخر ١٨٨٩م حوالي ١٣٤ عمودًا^(٢).

ويصف علي مبارك بعض الحفلات الدينية التي كانت تقام في هذا المسجد بقوله: «.... وفي كل عام ينتصب مولد في أول شعبان يقال له «مولد أم عفن» ففي أول يوم يجتمع مشايخ السجادات والأشايخ. وغيرهم من أهل البلد والبلاد المجاورة لها بجامع أبي العطا. وتنعقد حلقة ذكر تشتمل على نحو ألف نفس. ويجلس بداخل الحلقة أرباب الإشارات وتوابعهم إلى جامع البحر... وهكذا تستمر تلك الحالة من الاجتماع بجامع أبي العطا نهارًا وبيجامع البحر ليلاً إلى نصف الشهر...»^(٣).

٢ - جامع البحر

هو من الجوامع الكبيرة بدمياط، ويُعرف بجامع محمد الزكوي^(٤). ويقع هذا المسجد على ضفة النيل الشرقية بدمياط، ولذلك سُمي بجامع البحر^(٥).

ولا يعرف يقينًا بدء تأسيسه، وإنما عرف من كتابة نُقشت عند سقفه أنه جُدد أولًا عام ١٠٠٩هـ (١٦٠٠م) في عهد الحكم العثماني^(٦).

وقد أوقف على هذا المسجد أوقاف كثيرة^(٧) منها: حانوت بخط الزهارين بالقرب من الصاغة القديمة^(٨)، ونصف القاعة التي على شاطئ الخليج بجوار سيدي الناصري،

(١) لجنة حفظ الآثار العربية: مجموعة ٦، عام ١٨٨٩، ص ١١٣.

(٢) نفسه.

(٣) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٤) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٢٨٧، ١٤ جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٥٦م.

(٥) سهريل جميل: الآثار، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٦) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٧٩.

(٧) للمزيد عما يتحصل من ريع مسجد البحر؛ انظر ملحق رقم (٤).

(٨) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٢٨٧، ١٤ جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٥٦م.

وقد أُجرت هذه القاعة بمبلغ وقدره ثلاثمائة قرش^(١). وقد كان الشيخ أحمد النجدي ناظرًا على أوقاف هذا الجامع عام ١٨٥٧م^(٢).

ومن الموالد التي كانت تقام بجامع البحر في القرن التاسع عشر ما وصفه «علي مبارك» في خططه عام ١٨٨٨م، وذلك ما ذكر عند الحديث عن المسجد السابق^(٣).

وفي زيارة لرأس البر للشيخ محمد عبده، طلب منه أهالي دمياط أن يلقي عليهم دروسًا في التفسير ووافق الشيخ على ذلك واختار جامع البحر لإلقاء هذه الدروس، وذلك نظرًا لسعته واتساعه، فاجتمع أهالي دمياط فيها يزيد على سبعمائة شخص، وكان من بينهم علماء وأعيان المحافظة، وقد فسر في دروسه هذه سورة «الضحى والليل»، ثم تحدث عن اليتيم، ثم تحدث أيضًا عن قوله تعالى: «وأما بنعمة ربك فحدث»^(٤).

٣ - مسجد المعيني

شيد هذا المسجد في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي / الثامن الهجري، شيده التاجر الدمياطي محمد معين الدين عام ٧١٠هـ / ١٣١٠م في زمن الناصر قلاوون^(٥).

وقد جُدد هذا المسجد أكثر من مرة منها عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م، أما المنبر فقد تجدد عام ١٨٢٣م، وكان لهذا المسجد مثذنتان بديعتان^(٦).

وكان لهذا المسجد أوقافه المنسوبة إليه، والتي من بينها عدة دكاكين، وكان الحاج مصطفى ناظرًا على أوقاف هذا المسجد والمدرسة التابعة له عام ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م^(٧).

(١) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٠٩٦، ٥ ربيع الآخرة ١٢٧٤هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٥٧م.

(٢) نفسه.

(٣) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٤) المقطم: عدد ٢٤ أغسطس ١٩٠٤م.

(٥) نقولاً يوسف: مرجع سابق، ص ٤٨١.

(٦) نفسه: ص ٤٨٢.

(٧) دار الوثائق القومية: محفظة ٨ معية سنية تركي ملخصات دفاتر، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، آخر جمادى الأولى ١٢٣٨هـ / ١٣ مارس ١٨٢٣م.

كما رُمم بعد ذلك أكثر من مرة فيما بعد، فقد تقرر في بداية القرن العشرين مبلغ تسعمائة جنيه لترميمه بناء على اقتراح لجنة الآثار العربية^(١).

٤ - جامع المدبولي

يقع هذا المسجد بحارة البركة^(٢) وقد أنشأ هذا المسجد السلطان قايتباي لسيدي إبراهيم المتبولي^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذا المسجد جُدد عدة مرات منها عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م^(٤)، ولهذا المسجد أوقاف عديدة سواء للمسجد نفسه، أو على المسجد والمدرسة، وقد كان الشيخ عبد الرازق ناظرًا على هذه الأوقاف عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م، ومن ضمن أوقافه إيراد متحصل من إيجار أراضي بعزبة اللحم قُدر بـ ٢٦٤٧ قرشًا و ١١ بارة^(٥).

وقد اختير الشيخ مصطفى الصفتي خطيبًا لهذا المسجد في عام ١٨٨٩م، وكان يتقاضى راتبًا شهريًا عشرة قروش، أما الإمام فكان عبد السلام القباني براتب شهري ١٥ قرشًا، ومن القائمين بالخدمة في هذا المسجد أيضًا: حسن الفار، وإبراهيم الفار ويتقاضى كل منهما راتبًا شهريًا ٢٥ قرشًا^(٦).

٥ - مسجد أبي العباس الحريشي

يُنسب إلى الولي الصالح الشيخ أبي العباس الحريشي في أوائل القرن العاشر الهجري /

(١) لجنة حفظ الآثار العربية: المجموعة ٢٦ لسنة ١٩٠٩م، ترجمة: علي بك بهجت، مطبعة ديوان عموم الأوقاف، ١٩١٣م، ص ٩٤.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط سجل ٣٤٣، ص ١١٦، وثيقة ١٣٠، ١٠ ربيع الأول ١٢٧٢ / ١٩ نوفمبر ١٨٥٥م.

(٣) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٢١.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٨٤.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٣٧، ص ٣٧، ق ٨٢، ٢٢ محرم ١٢٦٤هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٤٧م.

(٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٦ ديوان خديوي، ١٩ شوال ١٣٠٦هـ / ١٨ يونيو ١٨٨٩م.

السادس عشر الميلادي، وظل هذا المسجد على حالته الأولى إلى أن عُني به وأصلحه عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م الأمير محمد كاشف حاكم الغربية، ثم حرب واحتفظت مصلحة الآثار العربية بمنارته وهي ذات قاعدة مربعة تنتهي بدائرة بها شرفة فوقها^(١).

وقد صدر أمر كريم للدخالية في ١٨٦٦م بأن تسلم ٥٥ ذراعاً مسطحاً من أراضي الميري لناظر وقف الأستاذ العباسي بدمياط لتوسعة الزاوية الموجودة بجوار ضريحه إذا لم يوجد مانع^(٢).

وأطلقت الوثائق في بعض الأحيان على هذا المسجد بالزاوية «جميع التربة المُعدّة للدفن الكائنة بداخل زاوية سيدي أبو العباس الحريشي بالقرب من قنطرة الخواصين بالثغر»^(٣).

وأكدت ذلك وثائق أخرى منها أنه «... قرر الحاج عوض خفاجي ابن المرحوم أحمد خفاجي في وظيفة النظر والتحدث الشرعيين على زاوية وضريح مولانا العارف بالله سيدي الشيخ إبراهيم العباسي الكائنين بالوادي الأوسط بالقرب من الملاليح ظاهر الثغر، وعلى أوقافها المنسوبة إليها، ويكون هو المتصرف في ذلك من إيجارة وقبض أجرة وغمارة وترميم وقراءة القرآن وسراج الزاوية وغير ذلك من الأمور الشرعية...»^(٤).

٦ - مسجد الشرباصي

ورد اسم هذا المسجد في الوثائق تارة باسم مسجد الجرياصي^(٥) ومرة أخرى بمسجد

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٨٦.

(٢) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٢١، أمر كريم إلى الداخلية، ٢٨ شوال ١٢٨٢هـ / ١٥ مارس ١٨٦٦م.

(٣) دار الوثائق القومية: صادر ووارد محافظة دمياط، سجل ٢٢، ق ٣٢، ٢٠ ربيع الثاني ١٢٣٩هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٢٣م.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ٢٠١، ق ٢٣٧، ١٠ ذي القعدة ١٢٧١هـ / ٢٤ يوليو ١٨٥٥م.

(٥) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ١٠٩٤، ٧ ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ١ ديسمبر ١٨٢١م.

الشرباصي^(١)، ويقع هذا المسجد بحارة الشرباصي، وهو مسجد العارف بالله الشيخ عثمان الجرباصي^(٢) من متصوفة دمياط، ويُحتفل بمولده في رمضان من كل سنة فتلقى القصة النبوية الشريفة وكلمات الوعظ، ويسير موكب يخترق أهم شوارع المدينة^(٣). ويوجد لهذا المسجد أوقاف كثيرة^(٤) منها: قهوة، وحانوتان بخط الجرباصي^(٥)، وتولى نظارة هذه الأوقاف زليخة بنت حسن جليبي بن عابدين بك وذلك عام ١٨٢١م^(٦). وقد تولى إمامة هذا المسجد الشيخ مصطفى رز وذلك عام ١٨٨٩م براتب بلغ خمسة عشر قرشاً، أما خطيب هذا المسجد فكان الشيخ محمد لين براتب قدره عشرة قروش^(٧).

٧- مسجد النفيس

يقع هذا المسجد بحارة الكتاتنية^(٨)، وقد تولى الشيخ محمد النحاس إمامة هذا المسجد في عام ١٨٨٩م براتب شهري قدره خمسة عشر قرشاً، أما خطيب هذا المسجد فكان الشيخ سيد قصير الدليل^(٩). وكانت له أوقاف منها: وكالة بشارع سوق الحسبة^(١٠) وساحة أرض بحارة الكتاتنية طولها ٢٨ ذراعاً وعرضها ٥، ٨ ذراع كانت حاملة بناء دار وأزيل وآلت إلى الجامع المذكور من الشيخ علي خفاجة^(١١).

-
- (١) دار الوثائق القومية: محفظة ٦ ديوان خديوي، ١٩ شوال ١٣٠٦هـ / ١٨ يونيو ١٨٨٩م.
(٢) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ٧، ١٠٩٤، ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ١ ديسمبر ١٨٢١م.
(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٨٧.
(٤) انظر: ملحق رقم (١١) عن ما تحصل من ريع وقف عثمان الجرباصي.
(٥) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ٧، ١٠٩٤، ربيع الأول ١٢٣٧هـ / ١ ديسمبر ١٨٢١م.
(٦) نفسه.
(٧) دار الوثائق القومية: محفظة ٦ ديوان خديوي، ١٩ شوال ١٣٠٦هـ / ١٨ يونيو ١٨٨٩م.
(٨) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣١٥، ص ٢٢٠، ق ١٨٥، ١٧ شوال ١٢٣٨هـ / ٢٥ يوليو ١٨٢٣م.
(٩) دار الوثائق القومية: محفظة ٦ ديوان خديوي، ١٩ شوال ١٣٠٦هـ / ١٨ يونيو ١٨٨٩م.
(١٠) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ١٣٩٩، ١٥ شوال ١٣٠٨هـ.
(١١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، س ٣٤٣، ص ٣٦، ق ٤٣، غرة صفر ١٢٧٢هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٥٥م.

كما أوقف على هذه المسجد جميع الساحة الأرض التي كانت حاملة لبناء الفاخورة بشغر دمياط بحارة الكتاتنية البالغ سطحها ٤٠٠م وثلاثة وعشرين متراً يعادل ذلك بالذراع المعماري سبعمائة واثنين وخمسين ذراعاً^(١).

٨- مسجد الشيخ مفتاح

لهذا المسجد أوقاف عديدة منها ما هو بدمياط ومنها ما هو خارجها، وقد قدر إيراد هذه الأوقاف من محرم ١٢٧٠هـ/ أكتوبر ١٨٥٣م أغسطس ١٨٥٤م إلى ذي الحجة من نفس السنة بـ ٢٧٧ قرشا و٣٢ بارة، بينما قدر المنصرف على هذه الأوقاف ٣٠٧ قروش و١٠ بارات^(٢).

وقد تولى نظارة هذه الأوقاف عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م الشيخ يوسف الرفاعي^(٣). وقد تولى إمامة هذا المسجد عام ١٨٨٩م الشيخ أحمد العجان براتب قدره خمسة عشر قرشاً، أما الشيخ أحمد عبد الباري فكان خطيباً لهذا المسجد براتب قدره عشرة قروش^(٤).

٩- جامع ابن هارون

يقع هذا المسجد بحارة البركة^(٥)، وكانت له أوقاف عديدة^(٦) ومنها ما أوقف عليه ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م منزل بخط حارة البركة بالقرب من المدرسة المدبولية، وهو مكان

(١) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١١٢٥، ١٥ رجب ١٣٠٠هـ/ ٢١ مايو ١٨٨٣م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ٢١٣، ق ٢٤٧، سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ٢١٣، ق ٢٤٧، ٢٢ ربيع الأول ١٢٧٠هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٥٣م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٦ ديوان خديوي، ١٩ شوال ١٣٠٦هـ/ ١٨ يونيو ١٨٨٩م.

(٥) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٤٢٢، ٢ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ/ ١٠ يونيو ١٨٤٢م.

(٦) انظر ملحق رقم (١٢) يوضح ما تحصل من ريع هذا المسجد ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م.

مُعَدَّ للسكن^(١)، وكان الناظر الشرعي على أوقاف هذا المسجد حسن بن علي عزة^(٢).

١٠ - مسجد عبد الغني

يعود هذا المسجد إلى العصر المملوكي إلا أننا لا نستطيع تحديد الفترة التي تم فيها إنشاء الجامع والمقام، ولعل هذا الجامع يُنسب إلى القاضي شرف الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الغني الشافعي الذي تولى قضاء دمياط ومات بها في ٦٧٥هـ / ١٢٧٦م^(٣).

يقع هذا المسجد في حارة الحصريين^(٤). وكانت له أوقاف عديدة للصرف عليه، ولكن فيما يبدو أنه كان عبارة عن زاوية في عصر محمد علي^(٥). ثم أُعيد ترميمه وتوسيعه بعد ذلك. وكان الناظر على هذا المسجد وأوقافه في نهاية عصر محمد علي هو محمد العبد بن حسن العبد^(٦).

وأضيفت لهذا المسجد مساحة بلغت ١٦١ متراً بداية القرن العشرين، وكان له إيراد سنوي قدره خمسة جنيهاً^(٧).

(١) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ١٤٢٣، ١٠ ربيع الأول ١٢٢٦هـ / ٣ إبريل ١٨١١م.

(٢) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ١٤٢٢، ٢ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ١٠ يونية ١٨٤٢م.

(٣) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، س ٣٢٩، ص ٥٠، ق ١٠، ٢ صفر ١٢٥٦هـ / ٤ إبريل ١٨٤٠م.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، س ٣٢٩، ص ٦٠، ق ١٢٣، غرة ربيع الأول ١٢٥٦هـ / ٢ مايو ١٨٤٠م.

(٦) نفسه.

(٧) دار الوثائق القومية: محفظة ٥ أوقاف، ملف ١١، ق ١٤، سنة ١٩٠٩م.

ومن المساجد التي وجدت بدمياط أيضاً طوال فترة الدراسة مساجد: البديري^(١)، والزعفراني^(٢)، وعلي السقا^(٣)، والقباني^(٤)، والشيخ عمر الموصلي^(٥)، الباش^(٦)، الشيخ غنعم (أطعم)^(٧)، ومنها أيضاً مسجد الأربعين^(٨)، والجامع الرضواني^(٩)، جامع الغزنوي^(١٠)، ومسجد البروقية (محمد الشهيد)^(١١)، المسجد المعلق وحسن الطويل أو الشهداء وغيرها من المساجد والزوايا^(١٢).

وكثيراً من الأحيان كان تتأخر رواتب مستخدمي المساجد فإنهم لا يحصلون عليها إلا في الثاني عشر من بداية الشهر، وهذا كان يضر كثيراً بالقائمين على هذه الأعمال؛ لأنهم من الفقراء الذين ينتظرون آخر الشهر لأخذ رواتبهم وإنفاقها على حاجاتهم الضرورية، فكانوا يلجئون دائماً لحل هذه المشكلة إلى الشكوى إلى مدير الأوقاف لإعطائهم رواتبهم في أول الشهر^(١٣).

وقد أشاد الرحالة ألبير جاييه الذي زار دمياط في أوائل القرن العشرين بقمم المآذن ذات الشرفات المجوفة، والمساجد ذات المشربيات الشبيهة «بالدانتيل السوداء»، المعلقة

-
- (١) دار الوثائق القومية: محفظة ٦ ديوان خديوي، ١٩ شوال ١٣٠٦هـ / ١٨ يونيو ١٨٨٩م.
(٢) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة رقم ١٤٢١، ١٥ صفر ١٢٧٣هـ / ١٤ أكتوبر ١٨٥٦م.
(٣) دفتر خاتمة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٤٢٤ / ١٧ رجب ١٢٧٨هـ / ١٧ يناير ١٨٦٢م.
(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٦ ديوان خديوي، ١٩ شوال ١٣٠٦هـ / ١٨ يونيو ١٨٨٩م.
(٥) محكمة دمياط الشرعية: سجل رقم ٣٤١، ص ٨٨، ق ١٠٨، ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م.
(٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣١٠، ص ١١٥، ق ١٣٧، ١٤ صفر ١٢٣٧هـ / ٩ نوفمبر ١٨٢١م.
(٧) محكمة دمياط الشرعية: سجل رقم ٣٤١، ص ٨٨، ق ١٠٨، ١٢٧٠هـ / ١٨٥٣م.
(٨) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ٢٧٩، ق ١٢٧٠، ٣٢٧هـ / ١٨٥٣م.
(٩) على مبارك: المصدر السابق، ص ٣٦؛ للمزيد عن هذا المسجد أنارياً: انظر: سهر جميل: مرجع سابق، ص ٨٣ وما بعدها.
(١٠) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٧٠، ص ٣٠، ق ١١٦، ٨ رجب ١٢٨٦هـ / ٢٧ إبريل ١٨٥٢م.
(١١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٨٨.
(١٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ١١، ق ١٢، ١٨ ذي الحجة ١٢٧١هـ / ١١ أغسطس ١٨٥٤م.
(١٣) المقطم: عدد ١٣ ديسمبر ١٨٩١م.

بحواف بيضاء للنوافذ محكمة الغلق، والقباب اللطيفة المشوقة، وتبدو من بعيد مرسومة برشاقة على زرقة السماء^(١).

ب- الأضرحة

وجد عدد كبير من الأضرحة في دمياط خلال فترة البحث ومن أهمها:

١- ضريح أبي المعاطي

يُعد هذا الضريح من أقدم الأضرحة المصرية وأعظمها وأكثرها زوارًا، يؤمه القاصي والداني من المسلمين وغيرهم، ويזורه المصطفون على اختلاف طبقاتهم، وهو جدير بالاهتمام والرعاية^(٢). وقد قدمت لجنة حفظ الآثار العربية وصفًا لهذا الضريح عام ١٨٨٩م، والتي أوصت بإدراجه ضمن الآثار التي يجب حفظها كالتالي «رسمه معمول بوضع خصوصي وربما أنه وحيد في فن المباني العربية ومجمع حول القبة أربعة قيعان فتحاتها في اتجاه القبلة وكل فتحه مكونة من عقدتين وكل منهما على شكل مخموس يحملها من الوسط عمود جسيم من سباط حالته جيدة»^(٣). وقد تجدد أكثر من مرة ووجد على باب الضريح لوحة كُتِب عليها الأبيات التالية عام ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م:

وفي ظل توفيق العزيز مزاره حوى حسن تجديد بهمة ذي العلا

محافظنا المشكور أحمد جودة وصار مزارًا باهي الحسن أجملا

لذاك لسان الحال قال مؤرخًا مقامي بالتوفيق جودة جملا^(٤)

(١) أخبار دمياط: عدد ٩ إبريل ١٩٥٦، ص ٣.

(٢) أخبار دمياط: عدد ٢ مايو ١٩٥٠، ص ٣.

(٣) لجنة حفظ الآثار العربية: مجموعة ٦، عام ١٨٨٩، ص ٢٣.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٧٨.

ب- ضريح (قبة) جمال الدين شبيحة

تقع هذه القبة بجبانة المسلمين بدمياط^(١)، وتقام بساحته الصلوات^(٢) وتصفه سعاد ماهر فتقول: «.... يقع بالجبانة إلى القرب من جامع أبي المعاطي. والضريح عبارة عن مربع مكون من أربعة عقود سدت بحواجز من الخشب الخراط الجميل، وتحمل العقود قبة صغيرة. ومما يستدعي النظر أن باب الضريح رصع بمجموعة من الأسلحة تبلغ عشر قطع، ولعل معنى هذا أنه كان مجاهدًا اشترك في الحروب التي غزت الساحل الشمالي لمصر وخاصة دمياط، ولذا وضعت أسلحته على ضريحه، أو لعلها أسلحة غيره من المجاهدين وضعت بعد وفاته وفاء لندره»^(٣).

ومن هنا أيضًا ضريح الشيخ أطعن، والشيخ أبي جريدة، والشيخ أبي العباس، والشيخ المظلوم، والشيخ الزكي المدفون بجامع البحر، وسيدي أبي عصية، والسيدة قبيلة، والسيدة عائشة المحاريقة... وغيرهم^(٤).

يتضح مما سبق أن مساجد دمياط شيّدت وفقًا للطراز المصري العثماني الذي يقوم على بيت للصلاة به أروقة تفصلها باثكات، وليس له فناء. وقد سيطر الفكر الاقتصادي على مساجد دمياط، فقد استُغلت واجهات المساجد التي تطل على الشوارع الرئيسية في عمل حوانيت ومحال تجارية.

(١) لجنة حفظ الآثار العربية: كراسة ٣٨، سنة ١٩٣٦-١٩٤٠، ص ١٨٦.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٨٦.

(٣) سعاد ماهر، مرجع سابق، ج ٥، ص ١٩٠، ١٩١.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٧٥.

٢- الكنائس

الكنيسة البيزنطية

هي كنيسة بيزنطية الطراز قديمة العهد تابعة لطائفة الروم الأرثوذكس الوطنيين واليونانيين، ووجدت بحارة النصارى ولم نستطع أن نحدد تاريخاً لإنشاء هذه الكنيسة إلا أنها وجدت منذ قروناً سحيقة وقد جُددت أكثر من مرة في العصور الحديثة منها عام ١٨٤٥ م، وتركت بعد ذلك فترات طويلة دون تجديد.^(١)

ومن خريطة محافظة دمياط عام ١٨٩٨ م^(٢) تتضح الكنائس التالية:

كنيسة الروم الكاثوليك، وكنيسة الأقباط، وكنيسة الإفرنج، ودير الراهبات. ويؤكد ذلك دليل وادي النيل بقوله: «وجد بها عام ١٨٩١ م أربع كنائس هي: للقبط الأرثوذكس، والروم الأرثوذكس، والفرنسيسكان، والروم الكاثوليك»^(٣)، ويؤكد ذلك أيضاً علي مبارك^(٤).

٣- الفقهاء والصوفية

١- الشيخ محمد الخضري الدمياطي الكبير (١٧٩٨ - ١٨٧٠ م)

هو عالم من علماء دمياط وأعلامها^(٥). وهو شمس الدين محمد بن محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الدمياطي الشافعي، شيخ العلماء بدمياط الفقيه النحوي والأديب اللغوي والمحدث والشاعر والمؤلف والمعلم، ولد عام ١٧٩٨ م بدمياط وحفظ القرآن الكريم ثم اشتغل بصناعة قتل الحرير وعُين شيخاً لعلماء دمياط في عهد الخديو إسماعيل، وقد تتلمذ على يديه عدد من أفاضل علماء دمياط منهم:

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ص ٤٨٨، ٤٨٩.

(٢) انظر ملحق رقم (١٩).

(٣) إبراهيم عبدالمسيح: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٤) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٥) أختبار دمياط: عدد ١٧ إبريل ١٩٥٠، ص ٣.

- الشيخ محمد أبو خضير المتوفى بالمدينة المنورة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م.
 - الشيخ محمد عثمان القباني المتوفى سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م.
 - الشيخ عبد الوهاب الحمامي المولود ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م الذي تولى وظيفة القضاء الشرعي بدمياط، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م.
 - الشيخ سيد برغوث المتوفى سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م.
- ومن أهم مؤلفات الشيخ الخضري:
- شرح كتاب «اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة» في علم الميقات.
 - شرح كتاب «زاد المسافر لمعرفة فضل الدائر».
 - حاشية على شرح ابن عقيل.
 - حاشية المولي على السمرقندية.
 - حاشية على شرح الشنشوري على الرجبية.
 - وقد طبعت هذه الحواشي الثلاث مراراً للانتفاع بها في الأزهر وفي خارج مصر.
 - حاشية على رسالة المحقق البهائي في مولد النبي صلى الله عليه وسلم.
 - رسالة في تفسير مبادئ القرآن.
 - منظومة في المتشابه من ألفاظ القرآن.
 - سواد العيني.
 - تعليقات على شرح «حكمة العين».
 - أصول الفقه.

ومن الجدير بالذكر أنه كان له شقيق يُسمى باسمه، قضى حياته بالأزهر واشتهر بالتدريس، وتمييزاً بين الشقيقين أطلق على الأول الشيخ محمد الخضري الكبير، وعلى الثاني الشيخ محمد الخضري الأزهري^(١).

(١) أخبار دمياط: عدد ١٧ إبريل ١٩٥٠، ص ٣.

٢ - الشيخ عبد الحى الخضرى

هو الابن الوحيد للشيخ محمد الخضرى الكبير شيخ علماء دمياط، نشأ في رعاية والده وتلقى العلم على علماء دمياط وعلى والده وبمعاهدتها الدينية القديمة، حتى أذن له بالتدريس فتلقى العلم عليه كثيرون، ولما توفي والده عام ١٨٧٠ خلفه في مشيخة العلماء واستمر بها نحو ربع قرن إلى أن توفي سنة ١٨٩٤ م. كان عالماً فاضلاً خدم العلم فترة طويلة، وله من الصفات الحميدة الكثير واشتهر برعايته للفقراء والمحتاجين، وقد ترفع عن التكسب بالعلم واقتدى بالسلف الصالح فلم يكن يأكل إلا من كسب يده. ومن أهم مؤلفاته:

- رسالة في المولد النبوي.

- رسالة في الإسراء والمعراج.

وله أيضاً عدة تعليقات على بعض الكتب الكبيرة^(١).

وكانت الدراسة في عهد الشيخ عبد الحى الخضرى بمسجد البحر والمدرسة المتبولية، وكان يشرف بنفسه على الدراسة بجامعة البحر، أما المدرسة المتبولية فكان له وكيل يشرف على الدراسة بها وهو الشيخ حسن عبد الرازق عميد عائلة عبد الرازق المعروف بدمياط. وأدخل الشيخ عبد الحى بعض التعديلات على النظام التعليمي السائد في ذلك الوقت فلم يكن للطلاب يوم ذاك سنوات محدودة ينتقلون فيها من سنة إلى سنة، بل كان الطالب يبدأ بحفظ القرآن، وتجويده ثم يحفظ مجموع المتون وشيئاً من أدب العرب وأشعارهم، ثم يدرس كتباً مخصوصة في كل علم مرتبة حسب السهولة والشدة في الفقه وفي المنهج، وفي النحو حتى إذا أتم الطالب دراسة هذه المجموعات وأنس فيه شيوخه المعرفة والقدرة على التدريس رفعوا أمره إلى شيخ العلماء ملتزمين الإذن له بالتدريس فيؤذن له، ويحضر شيوخه دروسه الأولى ليتحققوا من صلاحيته ومتى تبين للعلماء كفيته وصلاحيته للتدريس كتب ضمن أسماء العلماء.

(١) أخبار دمياط: عدد ٣ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٦.

فلما تولى الشيخ عبد الحى الخضرى رئاسة العلماء غير هذا النظام فكان يعقد لاختيار المدرسين لجنة برئاسته وعضوية كبار العلماء، تناقش من يتقدم إليها من أتموا دراسة المجموعات سالفة الذكر، فإذا رأت صلاحيته للتدريس كتب له شيخ العلماء بذلك وإلا عاد للدروس والتحصيل^(١). وقد قدرت ماهيته ستين جنيها سنويًا^(٢).

وقد توفي الشيخ عبد الحى الخضرى، ودفن بدمياط ومدفنه معروف، وترك عددًا من الأبناء هم: مصطفى الخضرى، وعبد الرحمن الخضرى الذى تولى بعده مشيخة علماء دمياط، والسيد أحمد الخضرى من أعيان تجار دمياط، والسيد محمد الخضرى الذى اشتغل بالتجارة بالقاهرة فترة من الزمن^(٣).

٣ - الشيخ عبد الرحمن الخضرى

هو عبد الرحمن ابن الشيخ عبد الحى الخضرى ابن الشيخ محمد الخضرى الكبير، ولد بدمياط حوالي منتصف القرن التاسع عشر حفظ القرآن الكريم ومتون العلوم ثم تلقى العلم بدمياط ثم سافر إلى القاهرة حيث التحق بالأزهر الشريف، وبعد إتمام دراسته عاد إلى دمياط فأذن له بالتدريس، وتلمذ على يديه كثيرون إلى أن اختير شيخًا للعلماء بدمياط بعد وفاة والده سنة ١٨٩٤ م، وقد تولى فيما بعد رئاسة معهد دمياط الدينى أكثر من ثلاثين سنة، وبعد سنتين من تعيينه صدرت إرادة سنية من الخديو عباس حلمي الثاني سنة ١٨٩٦ بإلحاق التدريس والامتحان في معهد دمياط بالجامع الأزهر. وقد بلغ عدد الطلاب في هذا المعهد عام ١٩٠٩ م ١٢٣ طالبًا بسبب قُصر الدراسة على القسم الابتدائي فقط^(٤).

(١) أخبار دمياط: عدد ٣ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٦.

(٢) دار المحفوظات العمومية: ملف ٢٢٧٠، محفظة ٢١٠، دولا ب ٩، ١٣ ربيع الآخر ١٣٠١ هـ / ١٠ فبراير ١٨٨٤ م.

(٣) أخبار دمياط: عدد ٣ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٦.

(٤) أخبار دمياط: عدد ١٠ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٠.

٤- الشيخ محمد محمود خفاجي: القطب الصوفي والعالم الشاعر (١٨٦١-)

(١٩٤٠م)

اشتهر محمد محمود خفاجي في عصره بتفقهه في الدين وبتعاليمه الصوفية، وبال دعوة إلى التقوى والبر والورع كما عُرف بشخصيته الزاهدة الجاذبة، وبمجالسه الروحية بدمياط، والمدن التي كان يزورها في الموالد والمواسم حيث يستمع إليه مریدوه وتلاميذه. وقد اتخذ من بيته بدمياط، ومن مزرعته في ضواحيها مدرسة للتعليم الديني والصوفي لمن شاء - بلا أجر ولا قيد- وداوم على الوعظ والتفسير، والإرشاد والتعليم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد بدأ حياته بالتصوف ودراسة الطرق الصوفية وأخذ « الطريقة الخلوتية» عن شيخه الأول: الشيخ محمد عاشور، الذي كانت داره مقصدًا للطلاب والشيخ، كما كان تاجرًا ثريًا ينفق من ماله على خدمة الطريقة. وعكف الخفاجي في ذلك الوقت على دراسة كتب الأقطاب ومنها: كتاب الحكم لابن عطاء الله السكندري، وديوان ابن الفارض، وشرحها.

ثم تتلمذ على الصوفي الكبير محمد القاوقجي أبي المحاسن الطرابلسي الشامي حين يتردد على المدن المصرية ومنها دمياط، فلأزمه الشيخ محمد خفاجي بدمياط، وصحبه في تنقله بين بعض المدن. واختصه شيخه هذا ببواطن الطريقة الشاذلية خاصة.

وكان من آثاره ديوان من الشعر الصوفي المنظوم في مناجاة الله تعالى، واستغفاره، والحث على تقواه، والافتداء بحياة الأنبياء والأقطاب والصالحين، وقد نُشر بعضه في مجموعات المتصوفة. كما ترك الكثير من الذكريات والأقوال سجلها تلاميذه فيما كتبوا عنه من المقالات.

وقد توفي في ١١ يوليو ١٩٤٠، وقد شارف على الثمانين عامًا^(١).

٥- الشيخ محمد علي النشار

نشأ الشيخ محمد علي النشار بدمياط وتعلم بمساجدها وأصبح شيخًا أزهريًا، ثم عين مدرسًا بمعهد دمياط الديني^(٢)، ثم نُقل إلى معهد الإسكندرية، وعاصر حكم الخديو توفيق والثورة العربية، وكان أيضًا شاعرًا ينظم الشعر بالعربية، وأدت نشأة أبيه التركية إلى أنه أصبح صديقًا لأترك ذلك العهد وللحكام أيضًا^(٣)، وما لبث أن توطدت الصداقة بينه وبين وكيل محافظة دمياط «وجدي بك» والد العالم المعروف «محمد فريد وجدي»، غير أن أشعار النشارين لم تجمع ولم تنشر فضاغت كغيرها من آثار أدباء دمياط الغابرين، ولهذا لا نستطيع نقدها ووضعها في الميزان^(٤).

وقد قدم لنا قصيدتين: الأولى رفعها للخديو توفيق لتهنئته بعيد الأضحى مطلعها:

بدر التهامي في الحمى قد أسفرا ولدهر حيا بالعود مبشرًا

والثانية هنا بها الأمير عباس حلمي آنذاك بمناسبة ترقيته برتبة اللواء ونيشان فرانسوا جوزيف مطلعها:

لضيا الشمس من علاك اقتباس ولصفو الزمان منك ائتناس^(٥)

٦- الشيخ علي شرف الدين (١٨٧٤-١٩٤٧م)

وُلِدَ بالبستان من ضواحي دمياط وأبوه الشيخ شرف الدين عمدة البستان سابقًا وابن الحاج أحمد شرف الدين المشتغل بالزراعة والتجارة، حفظ القرآن بمدرسة البستان وجَّوده في دمياط على بعض قرائها، ثم أرسل إلى الأزهر لطلب العلم وغادر الشيخ علي

(١) أخبار دمياط: عدد ٢٤ أغسطس ١٩٧٠، ص ٧.

(٢) أخبار دمياط: عدد ٢٧ مارس ١٩٧٢م، ص ١٣.

(٣) أخبار دمياط: عدد ٢٤ مارس ١٩٥٢م، ص ٣، ٨.

(٤) أخبار دمياط: عدد ٢٧ مارس ١٩٧٢م، ص ١٣.

(٥) المقطم: عدد ٢١ يوليو ١٨٩١م، ص ٢.

شرف الدين الأزهر وانتقل إلى دمياط ليطلب العلم بجامع البحر على كبار شيوخه، مثل: الشيخ محمد الحماصي، والشيخ عبد اللطيف خضير، والشيخ محمد القاضي، ونال الشهادة العالمية من الأزهر الشريف عام ١٩١٨ م، ولم يشأ أن يلحق بوظيفة بعد حصوله على العالمية، بل أقام في البستان يعلم أهلها ويرشدهم ويفقههم في دينهم، ويفسر لهم آي الذكر الحكيم. ومن أولاده في ميادين الترجمة والتعليم الأساتذة: عبد الحق شرف الدين، مأمون شرف الدين، د. علي شرف الدين^(١).

٧- الشيخ عبد الرحمن النشار

هو من علماء الدين والشريعة، ومن أقطاب الشافعية مثل شقيقه سالف الذكر، كما كان في الوقت نفسه من كبار تجار الأرز ومصدره إلى القاهرة كعادة علماء عصره، لا يرتزقون من العلم ويمارسون التجارة^(٢).

ومن العرض السابق نستطيع القول إن دمياط حظيت بقدر من التعليم في عصر محمد علي لم تنله في عصري: عباس وسعيد، ولكنها في عهد الخديو إسماعيل حتى نهاية فترة الدراسة أصبحت مركزاً مهماً من مراكز الحركة العلمية في مصر؛ نتيجة الاهتمام الرسمي والشعبي بإنشاء المدارس الحكومية والأهلية والأجنبية والكتاتيب والمدارس الملحقة بالمساجد، كل ذلك كان سبباً رئيساً في بروز العديد من الشخصيات في المجالات الأدبية والعلمية والفنية، استطاعت أن تؤثر في حركة الحياة بشتى أنواعها في تلك الفترة سواء في النواحي الفكرية والدينية والأدبية بصفة خاصة والثقافية بصفة عامة على المجتمع الدمياطي.

كما اشتهرت دمياط بوجود عدد كبير من المساجد والتي سُيّدت وفقاً للطراز المعماري المصري العثماني، والتي ألحق ببعضها الأضرحة والمدارس، كما وجد بدمياط أربع كنائس، كل ذلك أدى إلى إثراء الحياة الدينية بالمدينة خلال فترة الدراسة، مما أوجد الكثير من علماء الدين والشريعة والفقهاء والتصوف.

(١) أخبار دمياط: عدد ١٩٥١، ص ١٤.

(٢) أخبار دمياط: عدد ٢٧ مارس ١٩٧٢ م، ص ١٣.

الفصل الرابع الحياة الاجتماعية

أ- الأعياد والاحتفالات

ب- الحمامات والأسبلة

ج- الشؤون الصحية

د- السكان

أ- الأعياد والاحتفالات

اهتم المصريون بالأعياد والمواسم الدينية، وعلى الرغم من الظروف القاسية التي مرت على مصر والمظالم الكثيرة التي ظل يعاني منها الشعب المصري طوال فترات تاريخية متعاقبة، فإن الشخصية المصرية لم تفقد رغبتها في تذوق المتعة والبهجة والسعي إليها، ولم يكن الاستمتاع بتلك المباهج مقصوراً على الطبقة ذات الثراء، بل كان عامة الشعب لهم نصيب كبير في هذه المباهج^(١).

وشملت تلك الأعياد والاحتفالات ما هو ديني ارتبط بمناسبات إسلامية مثل: الاحتفال بالمولد النبوي، ورؤية هلال رمضان، وعيد الفطر وعيد الأضحى وغيرها، ومنها ما ارتبط بمناسبات قبطية كعيد رأس السنة الميلادية، ويوم الغطاس وغيرها، ومنها ما هو قومي حرص المواطنون - من المسلمين وغير المسلمين - على إحيائها مثل: وصول حاكم جديد لحكم مصر، وعيد جلوسه على الحكم، أو مولد ابن لسلطان جديد للدولة العثمانية، أو عيد جلوس السلطان في الحكم، أو احتفالات رسمية كزيارة الحاكم للمحافظة، أو احتفالات خاصة كالزواج، أو مناسبات كالمآتم، وغيرها. وسوف نعرض لنماذج منها في دمياط.

١- الأعياد والاحتفالات الدينية

أولاً- الأعياد الدينية الإسلامية

شملت الأعياد الدينية الإسلامية: المولد النبوي، ورؤية هلال رمضان، وعيد الفطر وعيد الأضحى، ومولد الأولياء وغيرها.

(١) عصمت محمد حسن: جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣٧.

أ- المولد النبوي

في منتصف شهر صفر من كل عام كان يتم تحديد عدد أيام المولد النبوي في اجتماع يحضره كبار الشخصيات الدينية في منزل القاضي بالقاهرة، وكان هذا الاجتماع يحضره أيضًا رؤساء الطرق الصوفية والقاضي. وكان البكري (نقيب الأشراف) يطلب من محافظ القاهرة أن يرسل له فرمان مولد الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وفي هذه الوثيقة كان التصريح يُعطى للاحتفال بالمولد خلال المدة التي يقررها هذا الاجتماع، ويبلغ البكري الوكلاء التابعين له بالمحافظات والمديريات، ومن بينها دمياط بالفترة الزمنية التي سيستغرقها المولد، ويطلب منهم أن يعلنوا عن ذلك بين جميع الناس^(١).

ففي دمياط تُعد العدة لمولد النبي - ﷺ - في أول ربيع الأول، فكانت تُقام خيمة كبيرة بالقرب من جامع البحر، يجتمع فيها الدراويش للذكر في كل ليلة طوال الاحتفال، وتُعلق القناديل واللافتات التي كُتب عليها أسماء الله، والشهادة، ويبدأ الاحتفال بتلك المناسبة الدينية في اليوم الثاني من الشهر، ويستمر ليلاً ونهاراً إلى الليلة الثانية عشرة وتلك الليلة هي ليلة المولد^(٢).

وقد رصدت جريدة «المقطم» الاحتفال بالمولد النبوي في دمياط فذكرت « كان هذا النهار ميعاد الاحتفال بالمولد النبوي، فنهضت سيارة المولد من جامع البحر على جاري العادة إلى منزل الشيخ العلايلي، ووقفت أثناء مرورها في الشارع العمومي أمام منزل السيد بك اللوزي، حيث إن سعادة المحافظ وحاشيته وكثيرين من وجهاء الثغر وقناصل الدول وفي مقدمتهم سعادة المحافظ وجناب الوجيه المسيو سليم عنجوري وعزتلو حسن بك الفوال، وتوجهوا إلى منزل حضرة الشيخ العلايلي لتقديم مراسم التهاني، وقد حضر هذا النهار المنشد المطرب محمد أفندي الشتوري لإحياء المولد في دار الشيخ، أعاد الله هذا الموسم على حضرته وعلى سائر السادة المسلمين مدى الأيام والسنين»^(٣).

(١) فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٦٠، ٦١.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ٢٩٩، ق ٣٣٣، غرة رمضان ١٢٧١هـ / ١٧ مايو ١٨٥٥م.

(٣) المقطم: عدد ٢ نوفمبر ١٨٨٩م.

ب - شهر رمضان

استمرت دمياط في القرن التاسع عشر تحتفل بشهر رمضان وإحياء لياليه الكريمة بما يليق بهذا الشهر من مكانة دينية كبيرة، ويبدأ الاحتفال بشهر رمضان الكريم بليلة الرؤية^(١)، حيث تقام الاحتفالات لذلك وتضاء المنازل بالقناديل، وتتلّى آيات القرآن. وعندما تثبت رؤية الهلال في القاهرة كان يُرسل لمحافظ دمياط بتلك الرؤية، كما كانت تضرب المدافع ابتهاجاً بذلك، كما ذكرت الوثيقة إعلام إلى محافظ دمياط بذلك «...ثبت لدينا بالبيئة الشرعية المقيد أسماهم بالمضبطة رؤية هلال شهر رمضان ليلة تاريخه التي هي ليلة الخميس فيكون غرة رمضان سنة تاريخه أدناه يوم الخميس الذي هو بكرة تاريخه فتشهروا ذلك بضرب المدافع كالعادة وكل عام وأنتم بخير»^(٢).

وعندما يبدأ شهر رمضان المعظم يصوم المسلمون نهاره، وبالليل يجتمعون لصلاة التراويح بالمساجد، ويسهرون بالدُور والمقاهي، ويتسلون بالاستماع إلى المنشدين، والقصاصين حتى طواف المسحرين لتنبية الناس لتناول طعام السحور^(٣).

وكانت تُعطل الدواوين في شهر رمضان عادة ما عدا الضبطية، فكانت تُرسل للمحافظ تعليمات بذلك من الحكومة المركزية بالقاهرة قبل بداية شهر رمضان بوقت كافٍ حتى يتسنى للعاملين بالمحافظة إنجاز الأعمال المنوطة بهم كافة قبل أن تبدأ الإجازة^(٤).

ج - العידان: الفطر والأضحى

يُحتفل في الأيام الثلاثة الأولى من شهر شوال بأصغر العيدين الذي يُسمى العيد

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، ص ٣٤١، ص ٣١٩، ق ٤٨١، غاية شعبان ١٢٧٠هـ / ٢٧ مايو ١٨٥٤م

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ٢٩٩، ق ٣٣٣، غرة رمضان ١٢٧١هـ / ١٧ مايو ١٨٥٥م.

(٣) عصمت محمد حسن: مرجع سابق، ص ١٤١.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ محافظة دمياط، محفظة ٢، ١٧ شعبان ١٢٧٤هـ / ١ إبريل ١٨٥٨م.

الصغير، ويبدأ بانتهاء الصيام^(١). وكان يُرسل لمحافظة دمياط إعلام برؤية هلال شوال وبداية العيد، وقد نصت الوثائق على ذلك «إعلام لسعادة محافظ دمياط بخصوص غرة شوال الذي هو عيد الفطر ١٢٧١ هـ... أنه بمقتضى رؤية هلال شهر رمضان سنة تاريخ أدناه ليلة الخميس المبارك لدينا بمجلس الشرع الشريف المشار إليه بالوجه الشرعي فيكون يوم تاريخه الذي هو الجمعة المبارك غاية الشهر ويكون بكره تاريخه الذي هو يوم السبت غرة شوال وعيد الفطر فتشروا النداء بذلك بضرب المدافع كالمعتاد وكل عام وأنتم بخير»^(٢).

ويعد شروق شمس اليوم الأول يظهر الناس في حللهم الجديدة أو في أحسنها، ويجتمع الرجال في المساجد ويصلون ركعتين، سُنَّة العيد ثم يلقي الخطيب الخطبة ويتعاقب الأصدقاء مهئين بعضهم بعضًا حينما يتقابلون في المسجد أو في الشارع، أو في منازلهم وهم يتزاورون لهذا الغرض. ويلبس البعض - حتى عامة الشعب - ملابس جديدة، ولو اقتصر ذلك على حذاء فقط^(٣).

وكانت العادة أن تطلق المدافع ثلاثة أيام في عيد الفطر أو الأضحى كل يوم ثلاث طلقات احتفالاً بقدوم العيد إظهارًا للفرح والسرور^(٤)، وقد تعود الناس في أيام العيد تناول الفسيخ والكعك والفطير والشريك، وتُغلق المحلات في هذا اليوم ما عدا محلات المأكولات والمشروبات، وتبدو الشوارع أكثر بهجة، ويذهب كثير من النساء وبعض الرجال لزيارة المقابر في العيد وهم يحملون معهم سعف النخيل والريحان، وبعض أنواع الطعام مثل الشريك والفطير والبلح لتوزيعه على الفقراء، ويستأجرون بعض الفقهاء لتلاوة بعض سور من القرآن أو عمل خاتمة ثم يعودون آخر النهار، ولكن

(١) إدوار وليم لين: المصريون المحدثون شأنلهم وعاداتهم، ترجمة: عدلي طاهر نور، ج ٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٩.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ١٧٥، ق ٣٤٠، غاية رمضان ١٢٧١ هـ/ ١٥ يونيو ١٨٥٥ م.

(٣) إدوارد وليم لين: مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٢، ص ١٨٦، ق ٣٤٤، ١٢ شوال ١٢٧١ هـ/ ٢٧ يونيو ١٨٥٥ م؛ أمين سامي: تقويم النيل، ج ٢، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

بعض السيدات تبقى طوال ثلاثة أيام العيد بجوار المقابر وهن يقمن داخل الخيام، وتُقام بجانب المقابر عدة أراجيح وخيم كبيرة يعمل بها الراقصون وغيرهم^(١).

أما عيد الأضحى فيحتفل به لمدة أربعة أيام ابتداء من يوم عشرة ذي الحجة، وتتبع فيه معظم التقاليد المتبعة في عيد الفطر وإن كانت أقل بهجة مثل تبادل التهاني والأعطيات والزيارات، وكذلك زيارة المقابر وارتداء الملابس الجديدة. وتذبح أضحية العيد لمن يستطيع ذلك^(٢).

د- موالد الأولياء

الموالد جزء مركزي في حياة الأهالي الدينية والاجتماعية في دمياط في القرن التاسع عشر، وقد مثلت هذه الموالد إحدى مظاهر الاحتفالات العامة بدمياط، وقد ارتبطت هذه الموالد بإحياء ذكرى مولد الرسول ﷺ في شهر ربيع الأول من كل عام، ويمرور الزمن تعدى هذا الاحتفال بمولد الرسول ﷺ إلى الاحتفال بمولد أصحاب الأضرحة في مدن مصر وقراها ومن بينها دمياط، واتخذت هذه الموالد مواسم معينة، وتُقام تلك الموالد بجوار الأضرحة^(٣).

وقد انتشرت في دمياط وضواحيها الاحتفال بكثير من هذه الموالد؛ نظرًا لكثرة ما بها من مقامات لأولياء الله الصالحين^(٤)، ومنها: مولد أبي المعاطي، ومولد الشيخ علي الصياد، ومولد الشيخ سديد بالسناينة، ومولد الشيخ الجري، ومولد الشرباصي، ومولد الشيخة خديجة^(٥)، ومولد أم عفن، ومولد الشيخ شطا وغيرها^(٦).

وقد اجتذبت هذه الموالد أعدادًا غفيرة من جميع مناحي الحياة، فالموالد تنتمي إلى عوالم المعتقدات الدينية في مصر، ولكن النخبة أيضًا كانت تحضر على الأقل جزءًا

(١) إدورد وليم لين: مصدر سابق، ص ١٥٠.

(٢) سمير عمر إبراهيم: مرجع سابق، ص ص ١٩٥، ١٩٦.

(٣) عصمت محمد حسن: مرجع سابق، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

(٤) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٥) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٥٠٣.

(٦) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٣.

من الاحتفال، ومع أن الموالد كانت دائماً احتفالات صوفية، فإن العلماء وكبار رجال المحافظة يشاركون بها أيضاً، إذ كانت الموالد مختلفة الألوان ومتنوعة بحيث تبدو أن كل شخص يمكنه أن يجد هناك شيئاً يعجبه^(١). وفي هذه الموالد يلتزم أكابر التجار بمصاريف الليالي من الطعام والشراب، والشمع والزيت وغير ذلك^(٢).

وكانت هذه الموالد تُقام بناء على تصريح كتابي من نقيب الأشراف قبل موعد البدء في الاحتفالات بوقت كافٍ، وبعد أن يقوم نقيب الأشراف بمراجعة الطلب من الشخص الراغب في إقامة الاحتفالات وبعد أن يتأكد من أنه له الحق في ذلك، يبادر إلى إبلاغ محافظ الإقليم (دمياط) الذي سيُقام المولد في محافظته بأنه لا يعترض على إقامة المولد، ويطلب منه إصدار الموافقة على إقامة المولد^(٣).

وهذا يعني أن إقامة الموالد تتوقف في النهاية على موافقة المحافظ؛ لأنه يقوم بحفظ النظام والأمن في هذه الموالد.

ويؤكد ذلك ما أفادتنا به وثائق محكمة دمياط الشرعية بأنه أرسلت صورة من خطاب للمحافظة بخصوص مولد سيدي فاتح أبي العطا بأنه «حضر لدينا العمدة الشيخ محمد الشريف شيخ سجادة السادة الرفاعية بالثغر... وأنهى إنما العادة الجارية في كل عام يصير أعمال مولد شريف سلطاني يكون بجامع سيد فاتح أبي العطا نهاراً وفي جامع البحر ليلاً... وأنه يصدر الأمر كالجاري قديماً بالثغر أشهر المناداة بالثغر قبل ابتداء المولد... وبالعادة أن يصدر الأمر الكريم لمن يعتمد بحفظ المولد المذكور...»^(٤).

وفي فترة الموالد تكثر حركة الناس خصوصاً أهل المنطقة التي بها المولد، وتنتعش حركة البيع والشراء لاسيما الحلوى والحمص والترمس والفسق، وأصناف المأكولات،

(١) ميكل وتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤٧.

(٢) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٣) فريد دي يونج: مرجع سابق، ص ٥٧.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط، ص ٣٤١، ص ٣١٨، ق ٤٧٧، ٢ شعبان ١٢٧٠هـ / ٢٩ إبريل

١٨٥٤م.

ويستفح بعض الفقراء وطوائف الشعوذة كالحواة وخيال الظل والمراجحية وغيرها. وتنال خدمة الأضرحة في تلك الأيام من النذور والصدقات أضعاف ما تناله في غيرها، ويكثر ذلك ويقل بالطبع تبعًا لشهرة المولد وكثرة الواردين وقتهم من الزوار من أهالي المدينة وضواحيها وغيرهم.

والعادة في فترة الموالد أن أكثر السكان المجاورين لمحل المولد يعملون ختمات وأذكار وولائم يدعون فيها من أرادوا من أصحابهم وأحبابهم^(١).

وكان يُصرف لبعض الفقراء والفقهاء المعتاد حضورهم بعد انتهاء الموالد بمبالغ مالية من خزينة المحافظة^(٢)، فقد أمدتنا الكثير من الوثائق بما يؤكد ذلك بأنه «بحضرة... الشيخ محمد الشناوي شيخ سجادة الرفاعية بالمنصورة والمكرم السيد أحمد بدري نقيب الرفاعية بالمنصورة أقر واعترف وأشهد على نفسه الشيخ عوض الشريف الوكيل الشرعي عن السادة الفقراء الرفاعية الذين يحضرون كل عام لأعمال مولد نصف شعبان أنه قبض وتسلم من الشيخ حسن سمس صراف محافظة دمياط مبلغا قدره خمسمائة وسبعون قرشا مرتب السادة الفقراء الرفاعية...»^(٣). أي أن هذه المبالغ كانت تُعطى لفقراء ونقباء دمياط وغيرهم من الفقراء فقط من أتباع الطرق الصوفية.

وكانت معظم موالد دمياط - إن لم يكن كلها - تُقام في شهر شعبان، ففي أول شعبان يُقام مولد أم عنق^(٤)، أما مولد أبي العطا فيقام من يوم الثامن من شعبان إلى الخامس عشر منه^(٥). وكانت العادة الجارية في هذا المولد أن يُقام بجامع سيدي فاتح أبي العطا نهارًا وفي جامع البحر ليلاً^(٦).

(١) على مبارك: مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣١.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط، س ٣٤٤، ص ٤٦، ق ٥٨، ٧ شوال ١٢٧٢هـ / ٩ يوليو ١٨٥٦م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، س ٣٤٢، ص ٣٠٨، ق ٣٤٩، ١٥ شعبان ١٢٧١هـ / ٢ مايو ١٨٥٥م.

(٤) على باشا مبارك: مصدر سابق، ج ١٢، ص ١٣٢.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، س ٣٦٤، ص ١١، ق ٦٢، ٢ شعبان ١٢٨١هـ / ٣٠ ديسمبر

١٨٦٤م.

(٦) نفسه.

ويصف «علي مبارك» ما يحدث في موالد أبي العطا بقوله: « ففي أول يوم يجتمع مشايخ السجادات والأشايير وغيرهم من أهل البلد والبلاد المجاورة لها بجامع أبي العطا، وتنعقد حلقة ذكر تشتمل على نحو ألفي نفس، ويجلس بداخل الحلقة أرباب الأشايير والسجادات، ويستمرون كذلك من العصر إلى الغروب، ثم يتوجه أرباب الأشايير وتوابعهم إلى جامع البحر. ويلتزم أكابر التجار كل واحد منهم ليلة، يصرف عليها من ماله، وعلى صاحب الليلة تعليق النجف والقناديل بجامع البحر، ويفرش ما بين المنبر وحائط الجامع البحري بالبسط والسجادات الثمينة، وفي دائر الفرش المساند، وطول ذلك نحو ثمانين مترًا، ويضع أمام الجالسين كراسي مرصعة بالصدف عليها الشمعدانات والفناير البلور، ويختص هذا المجلس بجلوس الأكابر، كمحافظ الثغر ورؤساء المجالس وأرباب المناصب وسر تجار البلد والعلماء الفخام، ومن بعد صلاة العشاء ينعقد مجلس ذكر وينشد فيه بالألحان العجيبة والموشحات الغريبة. وعلى صاحب الليلة أن يهني طعامًا واسعًا فيذبح جملة من الجواميس والغنم، ويكثر من أنواع الطعام، ويمد أسمطة حافلة لكافة الحاضرين، من الذاكرين والمنشدين وأرباب الأشايير، والفقراء والمساكين، ثم يحضر أطباق الحلوى ويفرقونها على كافة الحاضرين، وهكذا تستمر تلك الحالة من الاجتماع بجامع أبي العطاء نهارًا، ويجامع البحر ليلاً إلى نصف الشهر»^(١)، ويحتفل بالليلة الختامية بإحياء ليلة النصف من شعبان^(٢).

أما مولد الشيخ شطا فكان يُقام أيضًا في ليلة النصف من شعبان من كل عام، ويعتني أهل تلك المنطقة بزيارته في تلك الليلة اعتناء زائدًا ويستبشرون به، ومقامه بداخل الجامع المعروف به، والمنطقة الواقع بها هذا المسجد تتميز بطيب هوائها واعتداله؛ لذا يتردد عليها الناس دائمًا لتغيير الهواء والتماس الصحة. وهناك محلات تابعة للجامع مُعدة لتزول الواردين للزيارة ولتغيير الهواء، وجملة منازل يسكنها جماعة حرفتهم صيد السمك والطير، ومنهم خدمة ذلك الضريح^(٣).

(١) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٣، ١٣٤.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٧٨.

(٣) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٤.

وتذكر أحد المراجع أن مشايخ الطرق الصوفية وأتباعهم بدمياط إذا ما فرغوا من احتفالهم بمولد أبي المعاطي (أبو العطا) ليلة الخامس عشر من شعبان، انتقلوا إلى الاحتفال بمولد الشيخ علي الصياد على الشاطئ الغربي للنيل، وكانوا بعد ذلك ينتقلون إلى مسجد الشيخ سديد بالسنانية؛ حيث يحتفلون أيضاً بمولده، ثم تسير جموعهم نحو الشمال مع النيل إلى الجربي فكان مشايخ الطرق يحتفلون بها بمولد «الشيخ الجربي». وبعد ذلك يجيئون مولد «الشيخة خديجة» بين طابية الشيخ يوسف والجربي^(١).

يتضح من ذلك أن نهاية مولد أبي العطا هي نفس ليلة النصف من شعبان مولد الشيخ شطا، فمن المؤكد أن في نهاية ليلة مولد أبي العطا يحتفل الاحتفال الرسمي بليلة النصف من شعبان، أما مولد الشيخ شطا أعتقد أن الذي يحتفل به أهل هذا المكان وبعض الزائرين فقط.

وكان الحكام على وعي كبير بتوقير الأهالي للأضرحة الطاهرة، وكثيراً ما يظهرون اهتمامهم الشخصي، وذلك بزيارتها أو تجديدها، وهناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد ذلك فمنها مثلاً تجديد ضريح سيدي أبي المعاطي بمساعدة المحافظ، وذلك في مارس ١٨٩٧م تبرع الخديو توفيق من ماله الخاص بهائة جنيه، وكذلك نظارة الأوقاف بمثل ذلك بموجب أمر عال سنة ١٨٩٠م، فضلاً عما تبرع به أعيان الشجر حتى أصبح ضريحاً يحاكي أشهر أضرحة العاصمة في الرونق والنظام، واحتفل بتهام تجديده احتفالاً شائقاً حضره جمهور المدعوين، وكان في طليعة مستقبليهم معاون البوليس، فيدخلون أولاً لزيارة الضريح، ثم يخرجون للتسليم على سعادة المحافظ، وقد بدأ الاحتفال بتلاوة القرآن الكريم، ثم خطب الشيخ محمود حمزة خطبة عدّ فيها فضائل الخديوي، وامتدح حبه للاطلاع، وغيرته على تشييد دعائم الدين، واختتم الكلام بالدعاء للأنجال، ورجال الحكومة، كما امتدح المحافظ «أحمد جودت بك» الذي كان السبب في هذا المشروع المبرور فأمن الحاضرون على كلامه^(٢).

(١) نقولاً يوسف: مرجع سابق، ص ٥٠٣.

(٢) المقطم: عدد ١٤ مارس ١٨٩٠م، ص ٣.

وإلى يومنا هذا ما زالت تُقام الحفلات الدينية بجامع البحر، ففي كل عام يُحتفل بليلة الإسرائء والمعراج، وليلة النصف من شعبان، وليالي شهر رمضان وليلة القدر وبذكرى المولد النبوي الشريف وغيرها.

ثانياً: الأعياد الدينية المسيحية

كان النصارى يحتفلون في القرن التاسع عشر بأعيادهم في حرية تامة، وشاركهم إخوانهم المسلمون في بعض هذه الاحتفالات، فكانوا يحتفلون بأربعة عشر عيداً في كل سنة قبطية، منها سبعة كبار وهي: عيد البشارة، وعيد الزيتونة، وعيد الفصح، وعيد خميس الأربعين، وعيد الخميس، وعيد الميلاد، وعيد الغطاس. أما الأعياد الصغار فهي: عيد الختان، وعيد الأربعين، وخميس العهد، وسبت النور، وأحد الحدود والتجلي، وعيد الصليب، ومواسم أخرى ليست عندهم من الأعياد الشرعية وهو يوم النيروز، وهو أول أيام السنة القبطية أول يوم من شهر توت، وسُتتَهم فيه إشعال النيران والتراش بالماء، وكان من مواسم المصريين قديماً وحديثاً^(١).

وقد رصدت لنا جريدة «المقطم» مراسم الاحتفال بعيد الميلاد بدمياط وذكرت: «... وكان اليوم عيد الميلاد عند الطوائف الشرقية فذهب حضرات القناصل والأعيان لمعايدة قناصل طائفة الروم وأعيانها وكان سعادة أحمد بك جودت (محافظ دمياط) في مقدمة المعايدين. أعاد الله هذا العيد على ذويه بالصفاء والهناء»^(٢).

كما كان يُستقبل كبار رجال الدين المسيحي استقبالاً حافلاً عند زيارتهم المحافظة، فقد وصفت جريدة المقطم إحدى هذه الاحتفالات فقد استُقبل السيد بطرس الرابع البطريك في موكب حافل، ويعد أن قابله الجنود بالتعظيم وفي مقدمتهم رئيسهم ثم دخل الكنيسة والتي ازدحمت برجال الدين المسيحي والراهبات والأعيان والتجار، وقد أعدت وليمة بعد ذلك في منزل أمين الجمر ك دُعي إليها كبار طائفته وكان في

(١) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ص ٧٨٥.

(٢) المقطم: عدد ٨ يناير ١٨٩٠ م.

مقدمتهم أنطون بك مسرة رئيس المحكمة الأهلية، ثم قام بزيارة المحافظ في الديوان والرؤساء الروحيين وغيرهم، وفي المساء أقام قداسًا في كنيسة الروم الكاثوليك وألقى بها كلمة للجماهير^(١).

٢- الأعياد الرسمية

تنوعت الاحتفالات الرسمية بدمياط خلال فترة الدراسة ومنها:

أ- زيارة الحكام لدمياط

زار «محمد علي» دمياط عام ١٨١٨ م^(٢) و«الخديو توفيق» في أوائل إبريل ١٨٨٠ م^(٣)، كما زارها «الخديو عباس حلمي الثاني» في أواخر ٢٦ أكتوبر ١٨٩٨ م^(٤). وفي كل مرة تُزين المحافظة بأبهى الزينات ويكون في مقدمة مستقبلهم المحافظ والعلماء والأعيان، كما كانت تُطلق المدافع وتطرب الموسيقى للحاضرين. وهناك الكثير من التفاصيل التي تعج بها المصادر والدوريات بالمراسم التي تعد في مثل هذه الاحتفالات؛ فمثلاً عند زيارة الخديوي توفيق خرجت المدينة عن بكرة أبيها في استقباله يتقدمهم عساكر المشاة، والضباط، ومعهم الآلات الموسيقية، وغيرها من أنواع المرطبات فأول من حظى بالاستقبال إسماعيل زهدي باشا المحافظ، وشريف بك مأمور المطرية، ثم ضباط الجهادية والقاضي والعلماء ورجال الدين المسيحي ووكلاء القناصل وكبار التجار والأعيان والعمد. وقد زُينت المدينة بالزينة الفاخرة، وقد أعدت الولايم لهذه المناسبة، وقدم الشيخ علي العلايلي الخفاجي قصيدة مطولة بهذه المناسبة، وامتدح فيها الخديوي، وكان مطلعها:

(١) المقطم: عدد ٢ مايو ١٨٩٩، ٨ مايو ١٨٩٩ م.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٨، ص ٤٦٤.

(٣) القسم الثاني من السياحة الخديوية المسمى الكوكب الدرّي في رحلة الخديوي الأعظم إلى أقاليم الوجه البحري، ص ١٠٠.

(٤) المقطم: عدد ٢٨ أكتوبر ١٨٩٨ م.

بتوفيقها دمياط كملها البشر

وقد غبطتها في محاسنها مصر

كما قدّم محمد أفندي كمال نجل خورشيد أفندي طلعت مأمور ضبطية دمياط قصيدة
بهذه المناسبة أيضًا كان مطلعها:

وإني الهنا لما الركاب العالي

شرف بإحسانه مدينة دمياط

لما بدمياط الخديوي شرف

بالعز والإقبال وأبى موكب^(١).

ب- اعتلاء أحد السلاطين عرش السلطنة، أو يُرزق بمولود جديد

فمثلاً أرسل «محمد سعيد باشا» مكاتبة لمحافظة دمياط في يونيو ١٨٦١م بإقامة
الزيينات والمهرجانات وإطلاق المدافع في الأوقات الخمسة بمناسبة اعتلاء السلطان
عبد العزيز خان عرش السلطنة، كما طلب من المحافظ التنبيه على أئمة وخطباء المساجد
بأن يقرءوا الخطبة في المساجد باسم السلطان عبد العزيز خان^(٢). وأيضاً عندما رزق
السلطان بمولود جديد أسماه محمد أرسل «محمدًا علي» أمرًا لمحافظة دمياط بإقامة
الاحتفالات بهذه المناسبة بإطلاق المدافع ثلاث مرات يوميًا لمدة ٧ أيام حتى ينتشر اسم
المولود الجديد بين أهل دمياط^(٣).

ج- انتصار الجيش المصري، أو إلحاق جزء من الأراضي بوالي مصر

فعندما أصدر السلطان العثماني أوامره بضم كريت لمصر، صدرت الأوامر للمحافظ

(١) القسم الثاني من السياحة الخديوية، مصدر سابق، ص ٩٧-١٠٦.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، ٢٨ ذي الحجة ١٢٧٧هـ/ ٦ يوليو ١٨٦١م.

(٣) دار الوثائق القومية: دفتر ٩ معية سنية تركي، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٩ جمادى الآخرة
١٢٣٧هـ/ ٢٢ مارس ١٨٢٢م.

أيضاً بالاحتفال بهذه المناسبة، وإطلاق المدافع من قلعتها في الأوقات الخمسة^(١). وكذلك عندما أُحقت حلب الشهباء بالحكومة المصرية في صفر ١٢٤٨ هـ / ١٨٣٢ م أمر محافظ دمياط بإطلاق المدافع ثلاثة أيام من طوايبها كالأعياد؛ فرحاً وسروراً بهذه المناسبة^(٢).

د- عيد جلوس الحكام على عرش مصر

ومثال لذلك الاحتفالات التي أُقيمت للخديو عباس حلمي الثاني في يناير ١٨٩٦ م^(٣) ويناير ١٩٠١ م، وكان الاحتفال يقام في المحافظة بتوافد المهنيين إلى سراي المحافظة من علماء وأعيان وتجار ومستخدمي المصالح الميرية، وتلامذة المدرسة الأميرية وغيرهم، ويكون في استقبالهم المحافظ ووكيله، وتُقدم لهم المرطبات والحلوى، كما كانت تُزين المحافظة بالأنوار والزينات في هذا اليوم^(٤).

هـ- عيد ميلاد ملكة بريطانيا

كان يحتفل في دمياط بعيد ميلاد ملكة إنجلترا في دار القنصلية بدمياط بتوافد المهنيين من كبار الموظفين، وأعيان دمياط والأجانب ووكلاء قناصل الدول، وفي مقدمتهم المحافظ، وتُعد وليمة لهذه المناسبة يحضرها المحافظ وقناصل الدول الممثلة بالمحافظة وبعض وجهاء المحافظة، وكانت الأنوار تسطع في دار القنصلية في وجود الموسيقى التي كانت مُعدّة لاستقبال المدعوين^(٥).

وتذكر إحدى الوثائق البريطانية أن في عيد ميلاد الملكة كان القنصل الإنجليزي بدمياط يقوم ببعض الأشياء الغربية، فقد كان يقوم بإحضار دمية ثم يرتدي الملابس

(١) دار الوثائق القومية: أدرج الدار، درج ٣، من الديوان الخديوي إلى خليل بك محافظ دمياط، ١٦ ربيع الأول ١٢٤٦ هـ / ٤ أكتوبر ١٨٣٠ م.

(٢) رؤوف عباس وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(٣) المقطم: عدد ١١ يناير ١٨٩٦ م.

(٤) المقطم: عدد ١١ يناير ١٩٠١ م.

(٥) المقطم: عدد ٢٧ مايو ١٨٩٠ م.

القنصلية الرسمية ويقوم بمخاطبتها على أنها القنصل البرتغالي، ثم يطلب من هذه الدمية التي يعتبرها القنصل البرتغالي أن تقدم له الاحترام والتبجيل، مما وضع الإنجليز في دمياط في وضع مخز^(١) ولا ندرى لماذا يفعل ذلك؟.

٣- الاحتفالات الخاصة

شملت الاحتفالات الخاصة مناسبات عدة منها: الختان، الزواج، المآتم، وغيرها

أ- الختان

الختان في دمياط كان من العادات التي تقام لها الأفراح والزينات، وقد جرت العادة أن يكون ختان الأطفال في السابعة من أعمارهم أو بعد ذلك بقليل أو قبل ذلك بقليل، ومن المؤلف لذي الأغنياء أن يبالغوا في الاحتفال بمناسبة ختان أبنائهم؛ فإنهم يعدون لهذا الغرض موكبًا يجتمع فيه الأهل والأصدقاء والأحباب يتقدمهم الموسيقى، ثم يطوفون بالشوارع والأحياء القريبة من مساكنهم^(٢). وكان يُستعار لذلك حصان جميل ليركبه المحتفل به، ويتقدم المحتفل به صبي الحلاق مع الموسيقين. وكثيرًا ما يُحتفل بزفة الختان مع زفة عرس تقليدًا من نفقات الاحتفال وأحيانًا ما يُحتفل بختان ولدين معًا، وقد يحملها حصان واحد^(٣). وبعد الانتهاء من هذا الاحتفال تقام مؤدبة كبرى يتناول الطعام عليها جميع من راقوه من الأطفال وغيرهم، وتتم عملية الختان بعد هذه المؤدبة بأن يأخذ الحلاق الطفل إلى أبعاد حجرة في المنزل ويقوم بعملية الختان^(٤)، وبهذا يُعتبر الطفل قد ترك دور الطفولة ليدخل مرحلة جديدة وهي بداية مرحلة الصبا.

ب- الزواج

لم يختلف نظام الزواج في دمياط كثيرًا عن غيره من مديريات مصر، إذ اهتم الناس

(1) F. O. 78-93- 2/4/1862

(٢) أ.ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٣٦٣.

(٣) إدوارد ولیم لين: مصدر سابق، ص ٧٦، ٧٧.

(٤) أ.ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٣٦٤.

أن يتزوجوا بكتابة عقد الزواج لدى المأذون الشرعي في المدينة أو نواحيها على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان^(١)، شريطة أن يتم في هذا العقد تحديد قيمة المال من المقدم والمؤخر^(٢)، وهذه العقود تُحفظ في المحاكم الشرعية، ويتم الزواج شرعاً بإيجاب وقبول في وجود الشهود^(٣)، ويوجد بمحكمة دمياط الشرعية العديد من عقود الزواج والتي اطلعنا عليها، ومن خلالها يتضح أن هناك تبايناً واختلافاً من حيث قيمة المهور وأنواعها المتفاوتة، حيث وجدت مهور مرتفعة بين طبقات الأغنياء ككبار التجار وأصحاب الوظائف الكبرى، وكذلك توجد المهور القليلة لأصحابها من الفقراء وأرباب الحرف الصغيرة. ومثال ذلك زواج أحمد أفندي صادق مأمور ملاحات كفر البطيخ الذي قدر الصداق فيه بـ ٤٥ جنيهًا إنجليزيًا (٥، ٤٣٨٧ قرشًا) في زواجه من زهرة بنت أحمد وهبة مأمور تصدير الدخان بجمرك دمياط^(٤)، بينما قدر صداق فرحة بنت محمد أبو بدوي بـ ٤/٣ بتتو فرنساوي (٥٨ قرشًا تقريبًا) عندما تزوجت من علي بن إبراهيم الجندي^(٥).

وبصفة عامة تنوعت المهور من حيث العملة، فهناك الصداق الذي يُدفع بالبتتو الذهب الفرنسي^(٦)، ومنها ما يُدفع بالجنيه الإنجليزي^(٧)، ومنها ما يُدفع بالعملة المصرية. فمثلاً قدر صداق البنت الثيب بنت محمد أفندي حافظ بـ ١٥٠٠

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧١، ص ٨، ق ٣٤، ٢٣ شعبان ١٢٩٩هـ / ٩ يوليو ١٩٨٢م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧١، ص ١٥، ق ٤٣، ٧ ذي الحجة ١٢٩٩هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧٠، ص ٢٢، ق ١١، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ / ١٠ إبريل ١٨٨٢م.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧١، ص ٩، ق ٤٣، ٧ ذي الحجة ١٢٩٩هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧٠، ص ٩، ق ٢٢ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ / ١٠ إبريل ١٨٨١م.

(٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٥٥، ق ٦، ٢ صفر ١٢٩٨هـ / ٧ يناير ١٨٨١م.

(٧) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧١، ص ٤٣، ٧ ذي الحجة ١٢٩٩هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٨٢م.

قرش عند زواجها من مصطفى أفندي رضا^(١)، وكانت أغلب المهور تُقدر بالبنتو
الفرنساوي^(٢).

وكان يوجد بكل حي أو خط في دمياط مأذون شرعي، فمثلاً مأذون عقود
الزواج بحارة البركة والقنطرة يُدعى الشيخ عبد الرحمن أبو خضير^(٣)، والشيخ أحمد
الحسيني تولى مأذونية حارة الكتاتنية^(٤)، في حين تولى الشيخ محمود السيد حزة حارة
الشرياصي^(٥)، والشيخ شتا نورالدين مأذون حارة المنشية^(٦). وكان يقوم مأذون كل
حارة بتوريد رسوم عقود الزواج (الأنكحة) شهرياً، والتي قُدرت على كل عقد بسبعة
قروش لمأمور تحصيلات المحافظة^(٧)، وقد سجل حي الرية أكبر معدل زواج خلال
خمسة شهور، وذلك من شهر فبراير إلى يونيو ١٨٨٢م وهي ٥٠ حالة زواج^(٨)، أما حي
الشرياصي فقد سجل أقل معدل خلال تسعة أشهر من يناير إلى سبتمبر من عام ١٨٨٢م
وهي حوالي ٥٠ حالة زواج^(٩).

ويحدث الزواج الفعلي عندما تذهب العروس إلى بيت زوجها في الغروب، وعادة ما
توضع العروس على جمل داخل هودج، يصحبها في هذه الرحلة الجميلة بعض صديقاتها

-
- (١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧١، ق ٣٤، ٢٣ شعبان ١٢٩٩هـ / ٩
يوليو ١٨٨٢م.
- (٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٥٧، ق ١٩، ١٩ ربيع الأول ١٢٩٨هـ / ٣٠ مارس
١٨٨١م.
- (٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٦١، ق ٣، ٢٠ رجب ١٢٩٨هـ / ١٧ يونية ١٨٨١م.
- (٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٥٦، ق ٤، ٣ ربيع الأول ١٢٩٨هـ /
٢ فبراير ١٨٨١م.
- (٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧١، ق ٩، ٢١ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ / ٢٠ إبريل
١٨٨١م.
- (٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٥٧، ق ٤٤، ١٢٩٨هـ / إبريل ١٨٨١م.
- (٧) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٥١، ق ٣٧، ١٢٩٨هـ / ١٨٨١م.
- (٨) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧٢، من شعبان ١٢٩٩هـ - ذي الحجة ١٢٩٩هـ /
أكتوبر ١٨٨٢م.
- (٩) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٧٠، من جمادى الأولى ١٢٩٩هـ - محرم ١٣٠٠هـ /
نوفمبر ١٨٨٢م.

وأقاربها وخصوصًا الأم، ويطلق كثير من النساء الزغاريد من فوق الهودج. وفي الوقت نفسه يستقبل أهل العريس قدوم العروس مقيمين وليمة - كل حسب مقدرته - في منزله يحضرها الأهل والأقارب وبعض السكان المحيطين بسكنهم ويتم الزواج داخل منزل^(١).

ولم تختلف عادات النصارى كثيرًا عن المسلمين من حيث الترتيبات ومراسم الزواج، حيث كانت تتم عملية القداس داخل الكنيسة بحضور القس والأهل، وكان الطلاق غير مسموح به عند النصارى في الوقت الذي لا يمثل مشكلة عند المسلمين، والخيار في الطلاق يرجع في الأصل إلى إرادة الزوج^(٢) فإذا حدث خلاف بين الزوجين وتبين أن الحياة صعبة بعد ذلك بينها يتم الطلاق على أن يدفع الزوج قيمة المؤخر^(٣). وقد دوت بعض النفقات الخاصة بالزواج والطلاق في سجلات محكمة دمياط الشرعية^(٤). وكثيرًا ما تذكر الوثائق قيمة النفقة عند الطلاق في حالة عدم دفعها من قبل الزوج فتتقدم الزوجة المطلقة للحصول على حقها الشرعي بالتداعي في المحكمة الشرعية، مثلما حدث مع مباركة بنت أحمد أبي عصر مع زوجها عبده مراد السقا، فحكم القاضي على الزوج المطلق نفقة لمدة ثلاثة أشهر قدرها قرش صاغ ميري يوميًا ورضيت الزوجة بذلك وطلبت من القاضي أن يمكنها من الحصول على هذا الحق، بالإضافة إلى مؤخر صداقها^(٥). ويذكر (كلوت بك) مبلغ الصداق عند الأغنياء عادة عشرة أكياس (٥٠٠٠ قرش)^(٦) ويؤكد ذلك ما ذكر فيما سبق.

ج - المآتم

يحترم المسلمون موتاهم ويعظمون سيرتهم، ولهذا كانت الجنازات عندهم من

(١) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج١٧، ص ٦.

(٢) أ. ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٢٦٠.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٧٥٧، ١٩ ربيع الأول ١٢٩٨هـ / ١٨ فبراير ١٨٨١م.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٤٠١، ١٢ رجب ١٣١٠هـ / ٢٩ يناير ١٨٩٣.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٤٠٠، ١ ق ١٢، جمادى الآخرة ١٣١٠هـ / ٣١ ديسمبر

١٨٩٢م.

(٦) أ. ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٣٣٢.

أهم المظاهر الدينية، غير أن هذه المظاهر لا تنهض في هذا الأمر إلى أن تكون دليلاً على الشعور الحقيقي بالحزن والتأسي؛ لأن الدين الإسلامي يدعو أهله إلى التلطف من الحزن على موتاهم باعتبار أن الموت قضاء ساقه الله وإرادة لا راد لها وحكم يجب الانقياد إليه والرضا به. فإذا استسلموا إلى الحزن وبالغوا فيه أتوا ما يخالف أوامر الله وذهبوا إلى عكس مشيئته^(١). وتكاد المراسم المتبعة في مناسبة وفاة رجل أو امرأة ودفنه أن تكون ماثلة.

وحينما يُعد الجسد للدفن يُسجى في النعش الذي يُغطى عادة بشال من الكشمير الأحمر أو أي لون آخر، ثم يتخذ المشيعون للجنازة أماكنهم حسب النظام المتبع^(٢).

ونذكر لبعض النماذج لمراسم الجنازات في دمياط ومنها على سبيل المثال: عندما توفي الشيخ محمود ابن العالم الشيخ حسن عبد الرازق فقد احتفل بتشييع جنازته أكثر من ألف شخص، وكان في مقدمتهم المحافظ ووكيله ومعاون وملاحظ البوليس وغيرهم من الأعيان والعلماء، ولما وُضِع النعش للصلاة عليه قَدَّمَ الأديب محمد أفندي حمدي النشار وابنه قصيدة عزاء عدّ فيها مآثر الفقيد، قال في مطلعها:

على مثل هذا الخطب فليذب القلبُ

وفي مثل هذا اليوم فليعظم الكربُ

إلى أن يقول:

قفا وانظرا البدر المنير مغيبا

تضم حلاةً بعد ثوب العلا ترُبُ

وبعد أداء الصلاة عليه سارت الجنازة إلى المقابر^(٣). ومنها أيضاً عندما توفي نجل شقيقة قاضي محكمة دمياط الجزئية ذهب العلماء والأعيان إلى منزل القاضي ليشاركوه

(١) أ.ب كلوت بك: مرجع سابق، ص ٣٧٠.

(٢) جيرار دي نرفال: مرجع سابق، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

(٣) المقطم: عدد ١٦ ديسمبر ١٨٩١ م.

في العزاء، وقد احتشد في تشييع الجنازة عدد غفير من الناس، وكان في مقدمتهم الفقهاء وعساكر البوليس فالعلماء والأعيان ورجال الحكومة فأرياب الطرق والإشارات، يتلون الأذكار والأوراد، ثم نعش الفقيد محمولاً على الأعناق إلى مثواه الأخير^(١).

كما شارك أهل دمياط في ماتم وأحزان الدولة العثمانية باعتبار مصر جزءاً منها، ودمياط جزءاً من مصر، فقد كانت تصدر الأوامر من الباشا لمحافظة دمياط بإقامة حفلات المآتم في الجوامع وتلاوة الذكر الحكيم وترتيب حفاظ وعلماء ومشايخ في ليالي الخميس لتلاوة الذكر الحكيم على روح أحد السلاطين عند وفاته، وحدث ذلك عندما توفي السلطان عبد المجيد خان فقد أصدر الوالي «محمد سعيد» أمراً لمحافظة دمياط قال فيه: «بأنه أصدر أمراً من قبل بإقامة حفلات المآتم في الجوامع وتلاوة الذكر الحكيم وقراءة البخاري ودلائل الخيرات على روح ساكن الجنان السلطان عبد المجيد خان، وبأمره بجمع وترتيب الحفاظ والعلماء والمشايخ في ليلة الخميس القادمة لتلاوة الذكر الحكيم والبخاري ودلائل الخيرات على روح المرحوم المشار إليه»^(٢).

كما شارك أهل دمياط في جنازات القناصل، فعندما توفي إلياس قصيري فيس قنصل دولة البرتغال بدمياط توافد الناس أفواجا على منزله يعزون أنجاله وأقاربه، وقد شيعت جنازته بموكب مهيب يتقدمه «وجيهي بك» المحافظ وقناصل الدول، وأمين الجمرك ورئيس الليمان والفنار، ومفتش البوستة ومعاون وملاحظ البوليس والأعيان وغيرهم، وكان يتقدم النعش مجموعة من قواسي المحافظة وعساكر البوليس وبحارة الليمان وتلامذة المدارس المسيحية وكهنة جميع الطوائف، وصلي عليه في كنيسة الروم الأرثوذكس التي كان الفقيد رئيس وكلائها، وكان النعش محاطاً بأكاليل الرياحين والأزهار وعليه علم البرتغال، وذهب الجميع إلى المدفن سيراً على الأقدام^(٣).

(١) المقطم: عدد ١٠ فبراير ١٨٩٨ م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٨ ذي الحجة ١٢٧٧ هـ/ ٦ يونيو ١٨٦١ م.

(٣) المقطم: عدد ٢٣ نوفمبر ١٨٩١ م.

ب- الحمامات والأسبلة

١- الحمامات العامة

تعتبر الحمامات العامة من المنشآت الاجتماعية التي نجدها بكثرة في دمياط خلال فترة البحث؛ وذلك لأن المصريين قد اعتادوا في ذلك العصر التوجه إلى الحمامات العامة للاغتسال، وكانت الحمامات تُخصص صباحًا للرجال ومساءً للنساء حيث تلتقي النساء مرة كل أسبوع، وتكون هذه المقابلات إحدى الفرص لالتقائهن خارج جدران الحريم المغلقة. ومناسبات الخروج للحريم إلى الحمامات كانت إما الخروج الأسبوعي إلى الاستحمام العادي مرة أو مرتين أسبوعيًا، وإما الاستحمام في مناسبات الزواج أو لحضور حفلات التهاني بالمواليد وما أشبه ذلك^(١). وذلك مقابل مبلغ صغير من المال^(٢)، وتُفرض على هذه الحمامات عوائد تحصلها الحكومة سنويًا^(٣).

ويشكّل الحمام بالنسبة للرجل والمرأة «المنتدى الاجتماعي» الذي يلتقي فيه الأصدقاء من أجل قضاء وقت مفيد ونافع للجميع^(٤). وبذلك يكون الحمام جمع بين الجانب الترفيهي والجانب العملي المفيد.

واشتمل الحمام على ثلاثة أقسام رئيسة هي:

١- المسلخ أو القاعة الباردة: ورد بالوثيقة وصف المسلخ فذكرت «... به أربع لواوين ومخدعين وتابوت وفسقية، وبالمسلخ المذكور سلم يصعد منه إلى سطح الحمام المذكور وباب فتح شرقيا يدخل منه إلى مجاز به على يسرة الداخل ثلاثة كراسي يرسم الراحة».

(١) سمير عمر إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٢) إدوارد ولیم لین: مصدر سابق، ص ١١.

(٣) حلمي محروس إسماعيل: دراسات في التاريخ الاجتماعي في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٩.

(٤) سعاد محمد حسن حسنين: الحمامات في مصر الإسلامية دراسة أثرية معمارية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٣.

٢- بيت أول: هو القسم الأوسط من الحمام ووصفته الوثيقة بما نصه: «... ويتوصل من باقي المجاز المذكور إلى بيت أول».

٣- بيت الحرارة: هو القسم الثالث من الحمام وذكرت عنه الوثيقة: «... ويتوصل منه إلى حرارة الحمام المذكور، بها فسقية ومغطين بسلمين وحنفتين وخلوه مفروش بالرخام وخلف ذلك شونة مُعدّة للوقد». بالإضافة إلى مستوقد به أربع دسوت من الرصاص وله ساقية خشبا كاملة الإدارة^(١)، بالإضافة إلى الملحقات اللازمة لتشغيل الحمام مثل: المنشر، والبثر، وحاصل الدواب^(٢).

ويبدو أن الحمامات لم تكن تُدار في الغالب بواسطة ملاكها أنفسهم؛ وإنما كانت توكل إلى مستأجرين يديرونها مقابل إيجار، وكان الإيجار شهرياً في العادة، وكانت مدة العقد تتراوح تقريباً ما بين العام والثلاثة أعوام. أما الترميمات والإصلاحات التي كانت تُجرى على الحمامات فكان يقوم بها المستأجر، كما كان يقوم غالباً بدفع إيجار الوقف المُقام عليه الحمام^(٣).

وتُزين واجهة الحمامات وخصوصاً المدخل بالألوان الأحمر والأبيض^(٤). وداخل الحمام يتكون من عدة غرف^(٥).

وكانت توجد بالخدمة بالحمام أربع وظائف رئيسة هي: المدير أو الحمامي، والقيّم أو المكيساتي، والناطور أو الحارس، والحلاق أو البلان. في حين توجد أربع وظائف أخرى، ولكنها بعيدة عن علاقات التعامل مع المستحتمين، فهي تقدم الخدمة للعاملين بداخل الحمام، وتمدهم بما يحتاجون إليه من وقود وغيره مثل: الوقود، والزبال، والسواق، والقهوجي^(٦).

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٤، ص ٤٠، وثيقة ٧٧، غرة جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٥٩م.

(٢) محمد علي عبد الحفيظ: حمامات الإسكندرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٧١.

(٣) سعاد محمد حسن حسنين: مرجع سابق، ص ٢٣.

(٤) أ.ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٣٠٥.

(٥) صوفيا بول: حريم محمد علي، ترجمة: عزة كرامة، دن، ١٩٩٩، ص ٢١٨.

(٦) سعاد محمد حسن حسنين: مرجع سابق، ص ٢٢.

ويذكر «علي باشا مبارك» أن بدمياط في القرن التاسع عشر أربعة حمامات ماؤها من النيل^(١). دون أن يذكر أي تفاصيل أخرى، ولكن من خلال ما اطلعنا عليه من وثائق عثرنا على أكثر من ذلك بكثير، وفيما يلي عرض لأهم الحمامات التي وجدت بدمياط خلال فترة البحث.

١ - حمام النعيم (القنطرة)^(٢)

ورد تاريخ إنشاء هذا الحمام على لوحة تذكارية بمدخل الحمام تحتوي على أبيات من الشعر، تضمنت اسم المنشئ حسن أغا وتاريخ الإنشاء ١١٣٠هـ/ ١٧١٨م^(٣).

وقد حفظت لنا ملفات قسم التصوير بمصلحة الآثار مجموعة من الصور الفوتوغرافية لهذا الحمام، ويتضح من خلال هذه الصور أن المدخل مجدد، وبالمسوخ قاعة (صحن) أوسط مثنى الأضلاع تتعامد على أضلاعه الكبرى أربعة إيوانات متقابلة، والإيوانات تطل على الصحن بعقود نصف دائرية، وقد غطيت بأقواء نصف أسطوانية فتحت بوسطها فتحات للإضاءة، وبحمام النعيم مجموعة من البلاطات الرخامية تغطي أرضية المسوخ وبيت الحرارة تعتبر من أجمل ما وصل إليه المرخم الإسلامي، حيث تتكون الأرضية من أشكال مختلفة منها المربع الكبير الذي تدور بداخله، وتمس أضلاعه الأربعة دائرة ذات ميات والخطوط متداخلة بأركان المربعات والمساحات المستطيلة التي تزين أطرافها أشكال مكونة من خطوط متداخلة على هيئة خراطيش سداسية كبيرة وصغيرة بالتبادل، وكذلك الأطباق النجمية والدوائر المتماسمة^(٤).

٢ - حمام مسمار

يقع هذا الحمام بحارة قنطرة الخواصين^(٥)، وهو من ضمن أوقاف الخواجة شهاب

(١) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ١٢، ص ١٢٩.

(٢) انظر: ملحق رقم (١٥).

(٣) سهير جميل إبراهيم: الآثار الإسلامية الباقية بشرق الدلتا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ص ١٦، ١٧.

(٤) سعاد محمد حسن: مرجع سابق، ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ١٧٧، وثيقة ١٩٣، غرة ربيع الآخر ١٢٧٢هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٥٥م.

الدين أحمد بن تاج الدين بن حسن دغيم، وتمتلك منه بنه بنت درويش قيراطاً بالإرث من زوجها الحاج محمد ليفة^(١)، وقدمت لنا إحدى الوثائق وصف هذا الحمام «... بأنه بني بالطوب الآجر، والمون، ويشتمل الحمام على ثلاث حوانيت، وعلي باب خشب يفتح شرقياً، يدخل منه إلى دهليز مسقف مفروش بالبلاط، ويتوصل منه إلى مسلخ الحمام المفروش بالبلاط أيضاً به فسقية ولواوين ومخدع، وبيت أول به على يسرة الداخل ثلاثة كراسي معدة للراحة، ويتوصل من البيت الأول إلى حرارة الحمام بها فسقية ولواوين ومغطس وخلوي وحفريات، ومستوقد وساقية خشبا كاملة الاستدارة، وقيس الأرض الموضوع عليها بناء الحمام طوله ٢٨ ذراعاً وعرضها كذلك، وأراضي ساقية الحمام طولها ١٠ أذرع، وعرضها ٦ أذرع»^(٢).

٣ - حمام النشار

يقع هذا الحمام بخط قنطرة الخواصين بالقرب من مقام أبي العباس الحريشي، والذي بُني بالطوب الآجر والمون والحجر المنحوت والرخام، ويشتمل الحمام على بسطة مفروشة بالرخام بها باب الحمام، ويدخل منه إلى مجاز مفروش بالرخام، وقد باعه الحاج محمد هلالى في ١٥ فبراير ١٨٥٩ م إلى حسن المرقبي أحد أعيان التجار بالشعر بمبلغ تسعة عشر ألف قرش، ومائتين وسبعة وثمانين قرشاً ونصف. وقد قُدرت مساحة الأرض الموضوع عليها الحمام ما عدا الساقية والبئر طولاً بثمانية وثلاثين ذراعاً، وعرضاً بخمسة عشر ذراعاً، وقيس أرض الساقية والبئر طولاً عشرة أذرع، وعرضاً سبعة أذرع^(٣).

٤ - حمام البصل

يقع هذا الحمام بخط الخمس السعيد، وبُني بالطوب الآجر والمون، والحجر المنحوت

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٩، ص ١٧، وثيقة ١٨،٩٣، شعبان ١٢٧٨ هـ / ١٧ فبراير ١٨٦٢ م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٠، ص ١٤٤، وثيقة ١٨،٣٢٦، محرم ١٢٨٠ هـ / ٢٦ يونيو ١٨٦٣ م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥١، ص ٩٦، وثيقة ١٣،٣٤٦، ١٣ رجب ١٢٧٥ هـ / ١٥ فبراير ١٨٥٩ م.

على قطعتي أرض جاريتين بوقف مصطفى جوربجي بن سنان باشا^(١). واشتمل الحمام على حانوتين بجانب الحمام، وباب الحمام المذكور باب خشبي يدخل منه إلى مسلخ به أربع لواوين ومخدعان وتابوت وفسقية، وبالمسلخ المذكور سلم يصعد منه إلى سطح الحمام، وباب فتح شرقياً يدخل منه إلى مجاز به على يسرة الداخل ثلاثة كراسي راحة، ويتوصل من المجاز إلى بيت أول إلى حرارة الحمام ويوجد بها فسقية ومغطسان بسلمين وحنفيتين وخلوه مفروشة بالرخام، وخلف ذلك شونة مُعدّة للوقد، وبالحمام مستوقد به أربع دسوت من الرصاص، وله ساقية خشبية، وقد بلغت مساحة الحمام طولاً أربعين ذراعاً، وعرضاً عشرين ذراعاً^(٢)، وقد اشترى أحمد عبد المنعم هذا الحمام من شقيقه بدوي عبد المنعم بثمان قدره ١٨٢٩ قرشاً ١٥ فضة^(٣)، وظل هذا الحمام يعمل بلا كلل حتى بداية العقد الرابع من القرن العشرين^(٤).

٥ - حمام الخرز

يقع بخط الشارع الأعظم^(٥) وقد قدر حصة قدرها ثمانية قراريط وسبعة أثمان تُسع قيراط من هذا الحمام جارية بوقف الحاج محمد الخليجي منذ ٧ ربيع أول ١١٧٧ هـ/ ١٤ سبتمبر ١٧٦٣ م، وقد آل ذلك الوقف بالاستبدال من الحاج أحمد رضوان وآلت الحصة المذكورة من الحمام إلى الحاج أحمد رضوان بالشراء في ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٤ هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٢٧ م من ورثة الحاج إبراهيم الخليجي الكبير^(٦). وقد بُني

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٤، ص ٢١، وثيقة ٣٩، ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٦ هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٥٩ م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٤، ص ٢١، وثيقة ٣٩، ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٦ هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٥٩ م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٤، ص ٨٤، وثيقة ١٧٤، ٢٨ شوال ١٢٧٦ هـ/ ١٩ مايو ١٨٦٠ م.

(٤) محمد عبد الرازق عطا: مرجع سابق، ٦٤٥.

(٥) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣٩١٦، ٦ ذي الحجة ١٢٥٩ هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٤٣ م.

(٦) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٧، ص ١٧، وثيقة ٦٩، ١٦ ذي الحجة ١٢٧٣ هـ/ ٦ أغسطس ١٨٥٧ م.

هذا الحمام مثلما بُني الحمامات السابقة، وقدمت لنا إحدى الوثائق وصفاً لهذا الحمام... والمشممل على باب فتح غرباً بـدف واحد خشباً يدخل منه إلى مجاز يتوصل منه إلى مسلخ به فسقية وأربع لواقين ومخدع ودكة وتابوت وسلم يصعد منه إلى سطح الحمام، وباب فتح غرباً بـدف واحد خشب يدخل به إلى مجاز به خلوة بها ثلاث كراسي راحة وباب يتوصل منه إلى بيت أول به ليوان وخلوتين وباب يدخل منه إلى حرارة الحمام المذكور بها فسقية وأربع لواقين ومغطسين وحنفية بمجاربه وثلاث خلاوي... مسقف عقداً مفروش الحمام من الداخل والخارج بالرخام الملون وعلي مستوقد بها ثلاث قدور رصاص، وقدر فخار وبير مطوي بالآجر مركب على فوهته ساقية خشب بترسين كبير وصغير وجائزة وسهم وساقية...»^(١).

٦ - حمام المتولي

يقع هذا الحمام بقنطرة الخواصين، وقد أجز عام كامل من غرة ذي القعدة ١٢٧٣هـ / يونيو ١٨٥٧م إلى نهاية ١٢٧٤هـ / يونيو ١٨٥٨م بـ ٢٠٠٠ قرش^(٢).

٧ - الحمام العالي

يقع بخط الحمام العالي بالقرب من الشارع الأعظم، ويقع نصف هذا الحمام بوقف إبراهيم خفاجي^(٣).

٨ - الحمام الواطي

يقع هذا الحمام بخط الحمام الواطي، وكان يُعرف قديماً بحمام سعدية^(٤).

(١) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٣٠، ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ / ٣ يناير ١٨٢٩م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٤، ص ١٢٧، وثيقة ٢٧٢، ٧ القعدة ١٢٧٣هـ / ٢٨ يونيو ١٨٥٧م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥١، ص ١٧٨، وثيقة ٦٥٣، ١٥ ذي القعدة ١٢٧٥هـ / ١٥ يونيو ١٨٥٩م.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥١، ص ١٧٨، وثيقة ٦٥٣، ٢٥ ذي القعدة ١٢٧٥هـ / يونيو ١٨٥٩م.

٩ - حمام القاضي عبد الله الديروطي^(١):

وجد هذا الحمام بسوق المراوحين من السماط الشرقي^(٢).

١٠ - حمام القاضي

وجد هذا الحمام بخط سوق العطارين بجوار وكالة الأصفر^(٣).

١١ - حمام سوق الجمعة

يقع بخط الصاغة القديم بالقرب من جامع البديري^(٤).

كما وجد حمام بيد ورثة إبراهيم خفاجي^(٥).

ومما لا شك فيه أن هذه الحمامات بلغت مكانة رفيعة في المجتمع الدمياطي لما تقدمه من خدمات للأفراد، فهي تقدم الحماية من الأمراض بالتنظيف والاعتسال، كما تقدم العلاج بالبخار، كما حرصت على ربط أواصر الصداقة بين جميع أفراد الشعب المصري عن طريق المسامرة والصداقة وعقد الصفقات، والزيجات، وفض المنازعات، كما أن لوظائفها تنظيمًا طائفيًا متميزًا بتقاليده في ضم العاملين إليه، خصوصًا فيما يتعلق بشرف المهنة من الأمانة وعفة النفس ودماثة الخلق.

(١) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٢٧، غرة جمادى الأولى ١٢٠٨هـ / ٤ ديسمبر ١٧٩٣م.

(٢) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٢٧، ص ٧، غرة جمادى الأولى ١٢٨٨هـ / ١٨ يوليو ١٨٥٩م.

(٣) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣٩١٦، ٦ ذي الحجة ١٢٥٩هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٤٣م.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٦٤، ص ١٢٧، وثيقة ٢٧٢، ٧ ذي القعدة ١٢٧٣هـ / ٢٨ يونيو ١٨٥٧م.

(٥) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٢٧، ص ٧، غرة جمادى الأولى ١٢٨٨هـ / ١٨ يوليو ١٨٥٩م.

١٢ - الأسبلة

تعتبر الأسبلة من المنشآت الخيرية بالمدينة، وقد جرت العادة في القرن التاسع عشر على إنشاء مبان عامة في الميادين وغيرها، يشغل الدور الأرضي منها سبيل يُسقى منه عابرو السبيل، ويعلوه في الغالب كُتاب لتعليم الأطفال اليتامى القراءة. وحفظ القرآن الكريم.

ويذكر أحد الأثرين^(١) أسباب إنشاء الأسبلة فيقول: كان أثرياء المسلمين ينشئون الأسبلة تقرباً إلى الله، وأملًا في ثواب الآخرة^(٢). عملاً بقول الله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٣).

ويؤكد ذلك القول وثائق عديدة بمحكمة دمياط الشرعية، ومنها «... لما علم العمدة الفاضل السيد مصطفى الطنباوي أن الدنيا فانية وأن الآخرة باقية وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره بادر إلى فعل الخيرات... وأشهد على نفسه... أنه وقف وحبس... جميع الصهريج المعد لحزن الماء...»^(٤).

ويقصد البعض من إنشاء السبيل أن يكون وسيلة للإشادة بهم خصوصاً إذا ما كان المنشئ ذا مركز سياسي أو اجتماعي مرموق، ويطمع في التقرب إلى الناس والثناء عليه^(٥).

ويقدم لنا «علي مبارك» مكونات السبيل في القرن التاسع عشر بأن: «السبيل عادة يتركب من ثلاث طبقات:

الأولى تحت الأرض، وهو الصهريج، وهو إما كبير أو صغير، وتحمل عقوده على أعمدة، ولكل صهريج خرزة من الرخام أو الحجر مثل خرزة البشر.

(١) انظر: حسن الباشا، مقدمة كتاب: الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة ١٥١٧-١٧٩٨، لمحمود حامد الحسيني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥.

(٢) نفسه.

(٣) القرآن الكريم: سورة الزلزلة، الآية ٧، ٨.

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٨، ص ١١٠، ق ٢١٣، ١١ ربيع الأول ١٢٧٨هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٦١م.

(٥) محمود حامد الحسيني: مرجع سابق، ص ٥.

والطبقة الثانية: مع مستوى الأرض، أو فوقه بقليل وفيها المزملة لتفريق الماء بكيزان من النحاس مربوطة بسلاسل، وللمزملة شبك من النحاس.

والثالثة: مكتب لتعليم الأطفال»^(١).

ومن الجدير بالذكر أن إطلاق مصطلح صهريج على المساحة المخصصة لحزن الماء في تخوم الأرض لم يقتصر على ذلك، وإنما تعداها ليطلق على هذه المساحة مع التكوين الذي يعلوه والمعروف بالسييل أو المزملة. ويؤكد هذا المعنى كثير من الوثائق منها على سييل المثال «... صهريج مستجد الانشا أسفل الدار... مطل على الطريق معد لشرب المارين...»^(٢).

وكان المنشئون للأسبلة يعتنون ببنائها وزينتها وزخرفتها، ويوقفون عليها الأوقاف^(٣).

والكتاب من المكونات المهمة التي لازمت السبيل في أغلب الأحيان في القرن التاسع عشر، وإن كان لا يدخل ضمن مكونات السبيل، على الرغم أنه كان يُصرف عليه من نفس الأوقاف التي توقف على السبيل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد أوقفت السيدة زليخة ابنة حسن أغا وكالة لها والمعروفة بوكالة «حمادة» بخط العتباتي على السبيل والكتاب المستجدين بهذا الشارع، وذلك عام ١٨٩١ م^(٤).

في حين أن كثيراً من الأسبلة في دمياط لم ترتبط بعنصر المكتب الذي كان يعلو السبيل بشكل دائم في عمائر القاهرة؛ ربما ذلك يرجع إلى أن عنصر المكتب أو الكتاب يحمي السبيل من حرارة الشمس. وهذا غير وارد في دمياط بحكم موقعها، والأمثلة على ذلك

(١) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ١، ص ٢٤٣.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٤، ص ٧٩، ق ١٦٣، ٦ ربيع الأول ١٢٧٦ هـ / ٣ أكتوبر ١٨٥٩ م.

(٣) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ٢٤٣.

(٤) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٦٥٨، ص ٢، ١١ جمادى الأولى ١٣٠٩ هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٩١ م.

من الوثائق عديدة فمنها «... أنشأ وجدد صهريجا مطل على الطريق معد لشرب المارين وبالخوش سلم يصعد منه إلى مقعد...»^(١).

وقد ألحقت الأسبلة بدمياط ببعض المنازل السكنية، فقد ألحق الحاج داود نوصير التبان سيلا بأسفل داره بحارة الكتاتنية^(٢).

كما ألحقت الأسبلة بالمدفان حيث نصت وثيقة وقف محمد الخليجي على: «... الصهريج المذكور الكائن بخط الجبانة الكبرى تجاه جامع سيدي فاتح أبي المعاطي... بمدفن الواقف الملاصق للصهريج المذكور...»^(٣).

كذلك ألحقت الأسبلة بالطواحين كما نصت نفس الوثيقة السابقة: «... جميع الطاحون الفرد الفارسي الكائنة بحارة العصافرة... وفيه سبيل من جملة الطاحون المذكورة...»^(٤).

كذلك ألحقت الأسبلة بالحمامات والأضرحة والوكالات وغيرها^(٥).

ومن الأسبلة المنفردة بدمياط - وهي كثيرة- على سبيل المثال لا الحصر: سبيل مصطفى الطيناوي الفقيه الشافعي أحد التجار بالمدينة والذي أنشأه بخط الزهارين عام ١٨٦١م، وقد قدمت إحدى الوثائق وصفاً تفصيلياً له من حيث الإنشاء والتكلفة لهذا السبيل والأدوات المستخدمة في الإنشاء وكذلك المساحة، فذكرت «... حضر لمجلس الشرع الشريف السيد مصطفى الطيناوي... أنه أنشأ وجدد... صهريجا معد لخزن الماء وأنشأ فوقه قاعتين أحدهما بداخل الأخرى وأنه صرف على ذلك... في ثمن طوب

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٤، ص ٧٩، ق ١٦٣، ٦ ربيع الأول ١٢٧٦هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٥٩م.

(٢) نفسه.

(٣) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٣٠، ص ٧، ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ/ ٣ يناير ١٨٢٩م.

(٤) نفسه: ص ١٢.

(٥) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٦٥٨، ص ٢، ١١ جمادى الأولى ١٣٠٩هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٨٩١م.

وجير وجبس وأخشاب ومسار وحديد وغيره وأجرة بنايين ونجارين وفعله وغيره مبلغا خمسة آلاف غرش وأن ذلك صار قايما بناؤه بالطوب والمون مشتملا على قاعة فتح بابها بحريا بداخلها قاعة وحوض بيزوزين نحاس من خارج لشرب المارين ... وقيس الأرض الموضوع عليها الصهريج وما فوقه طولاً ثلاثة عشر ذراعاً وثلاث ذراعاً وعرضاً اثنا عشر ذراعاً...»^(١).

وقد حرص الواقفون على عمارة السبيل وإصلاحه وترميمه في الأزمنة المتعاقبة حتى بعد وفاتهم، ضماناً لاستمرار تأدية هذا الوقف لخدماته فأوصى أغلبهم في كتب وقفهم على تخصيص جزء من الربيع لعمليات الإصلاح، والترميم، فقد دلتنا وثيقة «الطنياوي» السابقة على ذلك بأن «... يبدأ الناظر على هذا الوقف بعمارته وممرته وما فيه البقا لعينه والنمو في غلته ولو صرف في ذلك جميع ريعه...»^(٢).

وكذلك حرص بعض الواقفين في بعض الأحيان أن يحددوا في كتب وقفهم ثمن القلل اللازمة للسبيل سنوياً فقد نصت وثيقة الحاج محمد المعروف بابن الدين الخليجي على ذلك، فقد ذكرت «... وما هو في ثمن قلل للسبيل المذكور أربعة قروش من ذلك في كل سنة...»^(٣). وأكدت ذلك وثيقة وقف أخرى لابن الدين الخليجي فذكرت «... وما يصرف في ثمن قلل وحصر وقناديل للمدفن والصهريج المذكورين مائة نصف فضة وثمانون من ريعه في كل سنة زيادة على ما شرط جده...»^(٤).

ولما كانت الأسبلة من المنشآت الاجتماعية المهمة التي تحتاج إلى مصدر دائم للإنفاق عليها وعلى تشغيلها حتى تستمر في تأدية خدماتها لأهل دمياط، لذا حرص منشئها

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٨، ص ١١٠، ق ٢١٣، ١١ ربيع الأول ١٢٧٨هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٦١م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٨، ص ١١٠، ق ٢١٣، ١١ ربيع الأول ١٢٧٨هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٦١م.

(٣) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٣٠، ص ٨، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٢٨م.

(٤) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٢٧، ص ٧، غرة جمادى الأولى ١٢٨٨هـ/ ١٨ يوليو ١٨٥٩م.

على توفير هذا المصدر بوقف الأوقاف والعقارات والوكالات وغيرها، والتي خصص ريعها لصالح أسبلتهم وضمنوا ذلك بكتب وقفهم بل وحددوا أحياناً المبالغ اللازمة لما يصرف على تشغيلها من تزويد الصهريج بالماء ومرتب المزملاقي، ويختلف ذلك من منشئ إلى آخر كل حسب إمكانياته المادية ومتطلبات سبيله؛ فنجد على سبيل المثال في وثيقة وقف زليخة ابنة حسن أغا تذكر «... أنها وقفت ... جميع الوكالة المعروفة بوكالة حمادة الكائنة بخط جامع العتباتي... وقفا مصروفا ريعه على السبيل والكتاب المستجدين الانشا الكائنين بالشارع... في ملو الصهريج وأجرة خادمة لنقل الماء فيه ولشراء حصر إلى الكتاب والزاوية المجاورة للصهريج وفي أجرة ناظر الوقف...»^(١).

وأيضاً حرص المنشئون في بعض الأحيان أن يجددوا في كتب وقفهم المواعيد التي يقدم فيها السبيل خدماته للمواطنين، وقد اختلفت هذه المواعيد من منشئ إلى آخر كل حسب ظروف منشأته وإمكانياته الخاصة، فمنها ما كان يفتح كل يوم في فترة الظهيرة ووقت الحر الشديد، ولكن أغلب الأسبلة تفتح طوال النهار، وكل يوم على مدار السنة حيث نصت كثير من الوثائق على ذلك فنجد على سبيل المثال - وثيقة وقف الحاج داود نويصر تذكر «... أن يصرف من ريعه في ملو الصهريج ... من الماء العذب في كل عام وصرفه للمحتاجين إليه ما يلزم لذلك وفي صب الماء العذب في كل يوم بالسبيل المذكور... لشرب المارين ما يلزم لذلك...»^(٢).

أما تسبيل الماء في شهر رمضان كان يتم من وقت الغروب إلى طلوع الفجر وكل ليلة، ما عدا القليل النادر منها والذي كان يتم التسبيل فيه من وقت المغرب وحتى صلاة التراويح^(٣). وكان يلحق بالسبيل أحياناً أحواض جميلة المنظر خصصت لسقاية الماشية^(٤).

(١) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٢٥٨، ص ١، ٢٣، محرم ١٢٤٠هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٢٤م.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٤، ص ٧٩، ق ١٦٣، ٦، ربيع الأول ١٢٧٦هـ / ٣ أكتوبر ١٨٥٩م.

(٣) محمود حامد الحسيني: مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٤) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٠٢.

وكان يوجد بكل سبيل مجموعة من العاملين يتولون إدارته وتشغيله وتقديم الخدمة به بطريقة منتظمة ومتخصصة ومستمرة، وقد حددت لنا الوثائق كل منهم بالإضافة إلى مرتباتهم، وهم: ناظر الوقف، والمزملاقي، والسقا. بالإضافة إلى الوظائف الثانوية مثل: الفراش، والكناس، والوقاد.

١ - ناظر الوقف

أطلق لفظ الناظر على المشرف، وبخاصة الإشراف المالي. وناظر الوقف هو المشرف عليه والذي يراعي مصالحه ويقوم بتعميره وتنميته وتدير أموره، ومراقبة موظفيه وتحصيل إيراده وإنفاقه حسب شروط الواقف^(١).

وغالبًا ما كان السبيل يتبع وقفاً أكبر يقوم الناظر بمباشرته - فعلى سبيل المثال ذكرت لنا إحدى الوثائق «... جميع الطاحون الفرد الفارسي الكائنة بحارة العصافرة... وفيه سبيل من جملة الطاحون المذكورة...»^(٢).

وكذلك «... على ملو الصهريج الجاري بوقف الواقف... وعلى قراءة سبع شريف يقرأه في كل يوم بعد طلوع الشمس بمدفن الواقف الملاصق للصهريج...»^(٣).

وكان المشرف على الوقف إما صاحب الوقف نفسه أو ناظر يقرره الواقف نيابة عنه ويتقاضى مرتبًا سنويًا مقابل القيام بنظارته، حيث تنص وثيقة «ابن الدين الخليجي» على «... وما هو للناظر على هذا الوقف المذكور في نظير تعاطيه النظارة وخدمة الوقف وإجراء شروطه وحفظه خمساية نصف فضة وأربعون نصفًا فضة من ريع هذا الوقف في كل سنة...»^(٤).

(١) محمود حامد الحسيني: مرجع سابق، ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٣٠، ص ٨، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٢٨م.

(٣) نفسه.

(٤) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٢٧، ص ٧، غرة جمادى الأولى ١٢٠٨هـ / ٤ ديسمبر ١٧٩٣م.

ويؤكد نفس المعنى وثيقة وقف السيد مصطفى الطنباوي، حيث تذكر «... ومنها أن يبدأ الناظر على هذا الوقف بعمارته ومرمته وما فيه البقا لعينه والنمو في غلته ولو صرف في ذلك جميع ريعه...»^(١).

٢ - المزملاقي

هو الموظف المختص بالعمل في السبيل، وكان عليه فتح وإغلاق السبيل في الأوقات التي حددها الواقف غالبًا في كتاب وقفه، وعليه نقل الماء من الصهريج وصبه في أحواض المزملة، وأحيانًا يتولى إنارة السبيل من الداخل والخارج وعليه حراسة أدوات التسبيل وحفظها وتنظيفها ويقوم بالرش أمام السبيل، وكذلك تنظيف السبيل وتجفيف أحواضه في نهاية اليوم استعدادًا لليوم الجديد، بالإضافة إلى الإشراف على عملية التشغيل بالسبيل وله معاونون»^(٢).

وللأهمية الكبرى التي يوليها كل من الواقف أو ناظر الوقف لهذه الوظيفة نجد أن بعضهم كان يحدد راتبه سنويًا، وينص عليه بكتاب وقفه فتمدنا إحدى الوثائق بذلك فتذكر «... وما هو في أجره خادم الصهريج والمدفن ... مايتان نصف فضة وسبعون نصف...»^(٣).

٣ - السقا

هو الرجل الذي يتولى نقل المياه من النيل إلى صهاريج الأسبلة إما على ظهور الجمال وإما على الحمير بالرويا والقرب»^(٤).

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٩، ص ٥، ق ٨٢، ١٢ جادى الأولى ١٢٧٣هـ / ٧ يناير ١٨٥٧م.

(٢) محمود حامد الحسيني: مرجع سابق، ص ٣٠٣، ٣٠٤.

(٣) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٢٧، ص ٧، غرة جادى الأولى ١٢٠٨هـ / ٤ ديسمبر ١٧٩٣م.

(٤) أندريه ريمون: مرجع سابق، ص ٩٨.

وفي الواقع أن وثائق الواقفين لم تذكرهم ربما لعدة أسباب منها أنهم غير مقيدين بالعمل في السبيل؛ وإنما كان عملهم موسميًا أو لعدة أيام، وغالبًا أثناء موسم الفيضان، ولهذا كان يتم استئجارهم مقابل مبالغ محددة، بعدها يارسون عملهم في الشوارع والبيوت^(١).

• ومن أهم الأسبلة في دمياط:

١- سبيل حسن أغا أبو الطاسات

أنشأ هذا السبيل كما هو واضح من الاسم حسن أغا أبو الطاسات محافظ دمياط سنة ١٨٢٢م^(٢)، وهو يقع بالقرب من وكالة خفاجة^(٣).

٢- سبيل الأمير يوسف بن عبد الله

قام بإنشاء السبيل الأمير يوسف بن عبد الله، حيث تشير إحدى الوثائق، أن هذا السبيل «بواجهتين به حوض كبير مفروش أرضه بالبلاط الكدان»^(٤). مسقف نقيًا به عمود رخام بين الواجهتين^(٤).

٣- سبيل محمد ابن الدين الخليجي

أنشأ هذا السبيل الحاج محمد المعروف بابن الدين الخليجي أحد أعيان التجار بالثغر، ويقع بخط الجبانة الكبرى تجاه جامع سيدي فاتح أبي المعاطي^(٥) وقد أوقف عليه الدائرة المعدّة لضرب الأرز الشعير الواقعة بخط بسوق اللبن القديم، وسبعة عشر سهمًا من

(١) محمود حامد الحسيني: مرجع سابق، ص ٣٠٧؛ أندريه ريمون: مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) لجنة حفظ الآثار العربية: كراسة ٣٨، سنة ١٩٣٩-١٩٤٠، ملحق ٧٤١، ص ١٨٥.

(٣) سعاد ماهر: مرجع سابق، ص ١٨١.

(٤) بلاط كدان: هو نوع من البلاط يُنخذ من الأحجار الجيرية التي يختلف لونها بين الأبيض الناصع والأصفر الرمادي. للمزيد انظر: سعاد محمد حسن: مرجع سابق، ص ٤٠٤.

(٤) سهر جليل إبراهيم: مرجع سابق، ص ١٦.

(٥) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٣٠، ص ٨، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ/

٢٧ ديسمبر ١٨٢٨م.

دويرة مُعدّة لضرب الأرز الشعير بخط حارة المجاير بالقرب من زاوية ابن دهينة^(١) كما أوقف حفيده إبراهيم على هذا السبيل أيضًا حانوتين وبيت قهوة بسوق المروحين من السماط الشرقي تجاه حمام القاضي عبد الله الديروطي، وحنوتين بجوار بعضها بسوق الحسبة تجاه سوق الليمون، وحصّة قدرها أحد عشر سهماً من الطاحون الفرد الفارسي بخط حارة النصارى، وشرط في ذلك أن يُصرف من ريعه كل عام في غسل السبيل وتنظيفه وبخوره ألفاً نصف فضة وسبعون نصف فضة (١٧٥، ٥ قرشا)^(٢).

٤- سبيل مصطفى الطيناوي

أنشأ هذا السبيل مصطفى الطيناوي بن السيد حسن الطيناوي أحد أعيان التجار في المكان الذي كان خربة بخط الصاغة المعروف بالزهراوي، وقد تكلف إنشاء هذا السبيل خمسة آلاف قرش وذلك عام ١٨٦١م^(٣).

٥- سبيل وكتاب زليخة خاتون ابنة الأمير حسن أغا

أنشأتها زليخة المذكورة، وأوقفت عليها الوكالة المعروفة بوكالة حمادة بخط جامع العتباتي^(٤).

٦- سبيل الغزاوي

يقع بسوق الخميس وقد وصفته الوثيقة بأنه «... صهريج معد لخزن الماء العذب فتح باب به بحريا خارجها به سبيل بيزبوزين نحاسا معد لشرب المارين...»^(٥)

(١) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٣٠، ص ٨، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٢٨م.

(٢) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ٣١٢٧، ص ٧، غرة جمادى الأولى ١٢٠٨هـ/ ٤ ديسمبر ١٧٩٣م.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٥٨، ص ١١٠، ق ٢١٣، ١١ ربيع الأول ١٢٧٨هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٦١م.

(٤) دفتر خانة وزارة الأوقاف: محكمة دمياط الشرعية، حجة ١٦٥٨، ١١ جمادى الأولى ١٣٠٩هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٩١م.

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، ص ٣٦٠، ق ٣١٩، ٢٤ ذي الحجة ١٢٩٧هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٨٠م.

من ذلك نستطيع القول إن الأسبلة بدمياط وجدت منفردة أو ملحقة بالوكالات والطواحين، والمدافن والمنازل وغيرها. وبذلك تكون الأسبلة قد قامت بدور مهم في تقديم أهم الخدمات الاجتماعية للمجتمع الدمياطي خلال تلك الفترة من تاريخها.

ج- الشؤون الصحية

١- الصحة العامة

لقد عانت الشؤون الصحية وصحة المصريين كثيراً من الإهمال، وعدم الاهتمام خلال العصر العثماني، ولم تلق العناية الكافية من السلطات. كما أن ثقافة الأهالي كانت ضئيلة للغاية، حيث اعتقدوا في الدجل والسحر والشعوذة، واعتمدوا كثيراً على الأحجية والتائم والرقى وإطلاق البخور، والوصفات المتوارثة في مقاومة وعلاج الأمراض^(١). وعندما تولى محمد علي حكم مصر اهتم بحالة الصحة العامة بها ومن ضمنها دمياط وذلك بسبب كثرة انتشار الأوبئة كالطاعون^(٢) والكوليرا^(٣)، ورغبته في العناية بصحة المصريين لتكوين جيش قوي، وتحقيق طموحاته الداخلية والخارجية^(٤)، بالإضافة إلى إقامة سلالة حاكمة له ولذريته من بعده^(٥).

(١) سمر عمر إبراهيم: مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) الطاعون: وباء سببه ميكروب يصيب الفئران وتنقله البراغيث إلى فئران أخرى وإلى الإنسان. المرض الأسود، وهو مرض وبائي شديد العدوى، وترتفع نسبة الوفيات فيه إذا أهمل علاج مرضاه، وأشهر أنواعه الدملي، والتسمي الرئوي، وينتقل من مريض إلى آخر بالرزاز. للمزيد انظر: زين العابدين شمس الدين نجم، معجم الألفاظ والمصطلحات، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

(٣) الكوليرا: لفظ يوناني Cholera معناه: المرة، ويُسمى هذا المرض باللغة العربية (المهضة) ويسميه البعض (الهواء الأصفر)، لأنهم توهموا أنه ينشأ من تغير في الجو أو الهواء، وهو داء فتاك سريع الانتشار، أهم أعراضه إسهال شديد وسريع مصحوب بقيء قد ينتهي بالوفاة، وكانت الكوليرا بالذات هي السبب في إنشاء مصلحة الحجر الصحي. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات، المرجع السابق، ص ٤٥٦.

(٤) لافيرن كونتو: أرواح في خطر الصحة العامة في مصر القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد زكي أحمد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٢.

(٥) خالد فهمي: الجسد والحداثة الطب والقانون في مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٧.

ومن الإجراءات التي قام بها مكافحة تلك الأوبئة بل تعدت ذلك إلى معالجة الأمراض الأخرى المتفشية بين الأهالي، كالرمد والجذري والدوستاريا وغيرها، وكانت الوسائل التي لجأ إليها إما وقائية كالحَجْر الصحي، إما علاجية كالاعتماد على معاونة الأطباء الأجانب أمثال «كلوت بك» في بحث شئون الصحة العامة، واتخاذ ما يلزم لمكافحة هذه الأمراض، وكذلك إنشاء مدرسة الطب، واستحضار الكتب الطبية والأدوية وإقامة المستشفيات، وإيفاد البعثات الطبية إلى الخارج، وتشجيع الأطباء الأجانب، هذا إلى جانب مطاردة الدجالين من الوطنيين والأجانب، الذين كانوا يغرون أبناء البلاد ويتحلون لأنفسهم صُفة الأطباء حتى يروجوا بضاعتهم الزائفة^(١). ومن الإجراءات الوقائية أنه ألزم كل شخص بدمياط بنظافة منزله أو محله من الداخل والخارج، بالإضافة إلى نظافة جانب من جهات الطريق الذي فيه منزله أو محله، ومن يخالف ذلك يُغرم بدفع غرامة بلغت عشرين قرشاً، وإن لم يكن قادراً على ذلك يجبس خمسة أيام، وذلك حسب اللائحة. كما أمر بتبخير البيوت وتنظيف الملابس، وردم البرك لمقاومة الأمراض الوبائية^(٢).

كما ألزم مشايخ الحارات بالمدينة بنظافة حاراتهم من القاذورات بالتعاون مع رجال الجهادية، وإذا حصل منهم إهمال أو تسرع عن مخالفة يجري عليهم جزاء حكم المخالفين^(٣).

وفي عام ١٨٢٦ م، أنشأ محمد علي مجلساً للإشراف على النواحي الصحية سُمي «مجلس الصحة والإستباليات» الذي سُمي منذ ١٨٣٤ م بمجلس الصحة العمومية^(٤). وفي العام التالي أمر بتحويل بعض المخازن الكبيرة في شبه جزيرة عزبة البرج بالقرب

(١) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٢، مجلس الملكية تركي، ق ٤٨، ١٥ صفر ١٢٥١ هـ / ١١ يونيو ١٨٣٥ م.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٣٨٤.

(٤) حامد علي دسوقي: النظام الإداري في مصر في عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ١١٣.

من دمياط إلى مراكز للحجر الصحي^(١). وكان يشرف على كل العمليات المتعلقة بالصحة العامة مثل نظافة الشوارع وجمع القمامة والتخلص من الفضلات وردم البرك والمستنقعات وخلافه، حكيم صحة دمياط^(٢).

ومن الوسائل الأخرى التي اتخذها محمد علي للوقاية من الأمراض بدمياط إصدار أمر بإبعاد الجبانات خارج المدينة، ونقل أسواق السمك، وأماكن الذبح ومخازن الفسيخ إلى أرض خلاء بعيدة عن السكن^(٣)، بالإضافة إلى تسجيل المواليد، والكشف الدوري على الطلبة في المدارس والعمال في المصانع والكشف على الأموات للوقوف على أسباب الوفاة وإجراءات الصحة العامة^(٤). كما كان الأطباء يشرفون بدقة على كل العاملين في الأنشطة التجارية التي لها صلة بالصحة العامة مثل باعة الطعام والخبازين والجزارين والصيدالة والعطارين، وكان عليهم أن يفتشوا بانتظام على الخبز المعد لإمداد الجيش^(٥).

كما أمر محافظ دمياط بناء على قرار من مجلس شورى الأطباء بمنع محلات العطارة بيع السموم إلا بتصريح من إدارة الضبطية، وعدم نقل السموم من جهة إلى أخرى بعد شرائها من العطارين والأجزجية، ومن يخالف ذلك يدفع غرامة تصل إلى ٥٠٠ قرش^(٦).

وبهذه الإجراءات وغيرها نجح محمد علي في تحسين الصحة العامة بالمحافظة خصوصاً في حالة تفشي الأوبئة كالطاعون والكوليرا وغيرها.

(١) جوزيبي رستو: إصلاحات محمد علي الصحية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دراسة ضمن كتاب الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا، ترجمة: عماد البغدادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

(٢) خالد فهمي: مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) دار الوثائق القومية: درج ١١٢، تلخيص الأمر الكريم الصادر إلى محافظ دمياط المؤرخ ٢١ شوال ١٢٦٣هـ / ١ أكتوبر ١٨٤٧م.

(٤) خالد فهمي: مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥) نفسه: ص ٥٩.

(٦) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محظفة ١، تلخيص الأمر الكريم المؤرخ ١٨ محرم ١٢٦٢هـ / ١٥ يناير ١٨٤٦م.

وفي عهد «عباس الأول»، واصلت الإدارة الصحية نشاطها لتحسين الأوضاع الصحية بدمياط، فقد أنشئ بها محجر صحي^(١) ويتولي «محمد سعيد» الحكم ظل مجلس الصحة قائماً طوال عهده للإشراف على النواحي الصحية والمستشفيات، كما وجدت إدارات صحية في المديرية تابعة له، ويرأس كلا منها «مأمور الصحة». وفي ٥ يوليو ١٨٥٦م صدرت لائحة خاصة منظمّة لإدارة أعمال «مجلس الصحة»^(٢). كما عمل على إصلاح الإدارة الصحية، فأصدر أوامر بإنشاء العديد من الكورنتينات والأجزخانات والمستشفيات وتوفير الأطباء له؛ لتحسين الصحة العامة في مصر ومنها في دمياط، ففي بداية عهده تم نقل المستشفى الحكومي من وسط مساكن دمياط إلى عنبر واسع من عنابر أحد المصانع^(٣).

ومن مجهوداته للمحافظة على الصحة العامة بدمياط إصدار قرار بمنع الدجالين ومن يدعي مهنة الطب والصيدلة من ممارسة الطب بالمحافظة، وكذلك منع العطارين من بيع المواد السامة^(٤) كما قام بنقل مخازن السمك والفسيفخ والسلاموه بعيداً عن أماكن تركيز السكان^(٥).

كما اهتمت الإدارة الصحية بدمياط في عهده بتسجيل المواليد في كشوف شهرياً، وذلك بناءً على الكشوف التي تُقدم لها من قبل مشايخ الحارات فعندما تلد أي سيدة فكان على الداية التي قامت بتوليد تلك السيدة تحرير كشف باسم المولود ووالدته ووالده وحاته المولود فيها ويختم الكشف بختمها، ويُصدق عليه من شيخ الحارة ثم يُقدم لمكتب الصحة، كما كان يقيد أيضاً المتوفين في دفاتر يومياً^(٦).

(١) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) حامد علي دسوقي: مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٩ محرم ١٢٧٣هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٥٦م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٩ ذي الحجة ١٢٧٣هـ / ١٩ أغسطس ١٨٥٧م.

(٥) دار الوثائق القومية: صادر تحريرات الدواوين بمحافظة دمياط، سجل ١٠١، ج ٢، ص ٧٦، وثيقة ٣٦، ٢٢ صفر ١٢٧٨هـ / ٢٨ أغسطس ١٨٦١م.

(٦) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ١٠٣، ج ١، ص ١٠٦، ق ٣١، ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٨هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٦١م.

كذلك أوجد بمحافظة دمياط إدارة بيطرية يرأسها طبيب بيطري للإشراف على مواشي الحكومة ومستلزماتها، من حيث الغذاء والعلاج وتهيئة الأماكن الصحية لها^(١).

وقد التحق في عهده بمدرسة الطب من أبناء دمياط ٧٢ تلميذاً في سنة ١٨٥٦ م^(٢). وذلك لتعلم مهنة الطب لإفادة أبناء وطنه.

يتضح من الإجراءات التي اتخذها سعيد باشا أنه سعى بجديه في الاهتمام بالصحة العامة بأهل دمياط.

وفي عهد إسماعيل استمر «مجلس الصحة» قائماً لتأدية رسالته التي أنشئ من أجلها، وكان له الفضل الكبير في مقاومة الأمراض والأوبئة وخصوصاً وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد ١٨٦٥ م. واستمرت المأموريات الصحية في الأقاليم قائمة ومن بينها دمياط، كما وضع نظاماً للإشراف الصحي على وابورات القمبانية (شركة الملاحة) في البحرين: الأحمر والمتوسط، وكان الواجب يدفع نظير ذلك عشرين قرشاً شهرياً^(٣).

وفي مارس ١٨٦٣ م، ألغى دفع أي شيء نظير الإشراف الصحي، كما طبق نظام الحجر الصحي^(٤).

وكان بمأمورية صحة دمياط حكيمباشي ومعه كاتب عن طريقه ترفع المكاتبات لمجلس الصحة، وقد تولى إدارة هذه المأمورية في يوليو ١٨٧٨ م فدريكوكميس^(٥). كما عُين مفتش صحة بالمحافظة للمحافظة على الصحة العامة، وعُين طبيب بكل قسم من أقسام المحافظة لهذا الغرض. وعند تعيين أطباء جدد لمحافظة دمياط أو غيرها يصدر الأمر بذلك للمالية لمخاطبة مجلس الصحة في ذلك^(٦).

(١) حامد علي دسوقي: مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) أمين سامي: تقويم النيل، ج ٣، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٣) حامد علي دسوقي: مرجع سابق، ص ١١٤، ١١٥.

(٤) نفسه: ص ١١٥.

(٥) دار المحفوظات العمومية: ملف ٥٧٦٠، محفظة ٢٣٨، عين ١، دولا ب ١١.

(٦) حامد علي دسوقي: مرجع سابق، ص ١١٥.

على أية حال، نستطيع القول إن الأمور الصحية في عهد إسماعيل لاقت العناية الكاملة بدمياط، وشاركه في هذه العناية الأطباء في دمياط وأعضاء مجلس شورى النواب، الذين وجهوا همتهم جميعًا إلى تحسين أحوال البلاد الصحية، وكان للإدارة الصحية فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة^(١).

استكمل الخديو توفيق ما بدأه سابقوه من الحكام من وضع النظم واللوائح والإجراءات والتي كان من شأنها المحافظة على الصحة العامة لأمن وسلامة المجتمع ومن بينها المجتمع الدمياطي، فصدرت في عهده لائحة تختص بتنظيم أعمال مجلس الصحة العمومية وذلك عام ١٨٨١م، ونصت على أن يكون بمحافظة دمياط حكيمباشي يقيم بالمدينة، ويكون تحت أوامره حكيم الإستبالية، وأجزاؤها، والحكيمة، والحكيم البيطري وحكام الأقسام، وعليهم متابعة الأشغال المتعلقة بالصحة العامة والكشف على المتوفين في المدينة وتسجيل المواليد والمتوفين، وهم مكلفون أيضًا بالكشف على الأحوال المختصة بالطب الشرعي، وعليهم أن يأخذوا معهم لإجراء هذه الكشوفات حكيم الإستبالية أو أحد حكماء الأقسام^(٢).

وفي بداية الاحتلال البريطاني لمصر كان الأهالي معرضين لكثير من الأمراض كالبهارسيا والإنكلستوما، وبعض الأمراض الوبائية، وكانوا يهملون علاجها أو يعالجونها بالطرق القديمة مما أدى إلى تأخر الصحة العامة، وتخفيض القوة الإنتاجية في الزراعة^(٣). واتخذت سلطات الاحتلال البريطاني مجموعة من الإجراءات للحفاظ على الصحة العامة في مصر ومنها دمياط، حيث أجبرت الأهالي على التطعيم ضد الجدري والكوليرا، التي اجتاحت دمياط عام ١٨٨٣م^(٤). كما صدر قرار من مجلس الصحة العمومية في يونيو ١٨٨٣م بمنع نقل الكهنة من جهات القطر إلى دمياط نظرًا لظهور هذا المرض^(٥).

(١) عبد الرحمن الراجحي: عصر إسماعيل، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) الوقائع المصرية: عدد ١٣ يناير ١٨٨١، ص ٢.

(٣) محمد فهمي شبيطة: مرجع سابق، ص ٣١١، ٣١٢.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(٥) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٨٨٣: المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٨٣م، ص ٣٥٠.

كما صدر قرار مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في أغسطس ١٨٨٥ م بتعيين الدكتور بيليلي مديراً لمصلحة كورنتينات دمياط بدلاً من الدكتور هرمانوفيتش^(١).

كما قامت سلطات الاحتلال عام ١٨٨٦ م بإنشاء مصلحة الصحة العمومية طبقاً للقواعد التي وضعها لها المستر «كليفورد لويد»، وعملت على الاستغناء عن الموظفين السابقين، وتعيين موظفين أمناء مخلصين أوفياء لأعمالهم، وكان الغرض من مصلحة الصحة تحسين الأحوال الصحية، فأقامت المستشفيات في أنحاء القطر المصري، وأوجدت فيها الصيدليات اللازمة^(٢)، وعملت على تحقيق نظام تحسين حالة المياه والمجاري، وقامت بمجهودات موفقة في مكافحة الأمراض الوافدة وعلى الأخص الكوليرا، كما أنشئت مستشفى للحميات، وكذلك أدخلت تحسينات على نظام السجون مع مراعاة الشروط الصحية للمباني التي أقامتها الحكومة لهذا الغرض وإيجاد المصانع فيها لتشغيل المسجونين بها^(٣).

وكان على محافظ دمياط وأمور الضبطية تنفيذ ما يتعلق باللوائح المخصصة بالصحة العمومية سالفة الذكر متى طلب منها أمور الصحة من أجل اتخاذ الاحتياطات مراعاة للصحة العامة وذلك بناء على أمر خديوي^(٤).

وفي سبيل العناية بالصحة العامة بالمحافظة أيضاً تكونت لجنة خاصة بذلك منذ عام ١٨٩١ م، وكانت تُعقد بالمحافظة بصفة دورية تحت رئاسة المحافظ ووكيله وحكمदार البوليس ومفتش الصحة ومهندس التنظيم ومعاون الأوقاف؛ من أجل المرور في أنحاء المحافظة وجميع حاراتها وشوارعها للملاحظة أحوال النظافة وتعميم الكنس وما شابه ذلك. وكان المحافظ يشرف على ذلك بنفسه لتنفيذ تلك القرارات. ومن يمنع أو يتأخر يقع تحت طائلة القانون^(٥)، وقد تجاوب أهالي دمياط مع ذلك^(٦).

(١) الوقائع المصرية: عدد ١٢ أغسطس ١٨٨٥ م.

(٢) محمد فهمي لهيطة: مرجع سابق، ص ٣١٢.

(٣) نفسه.

(٤) الوقائع المصرية: عدد ٦ يناير ١٨٨٨، ص ٤.

(٥) المقطم: عدد ٣٠ يوليو ١٨٩١ م.

(٦) نفسه.

وفي اجتماع اللجنة عام ١٨٩٣م تقرر على سكان المحافظة عمومًا أن ينظفوا أمام منازلهم وما يجاورها نظافة تامة، وأن يكنسوا ويرشوا كل يوم مرتين: الأولى في خلال ساعتين من شروق الشمس، والأخرى قبل الغروب بساعتين. وقررت أن كل من يخالف ذلك يُعاقب بغرامة من خمسة إلى خمسة وعشرين قرش صاع^(١).

ومع كل هذه الإجراءات لم يمنع وفاة الكثير من المواليد؛ حيث بلغ عدد مواليد المحافظة عام ١٨٨٩م ٢١٤٥ مولودًا في حين قدر عدد الوفيات في نفس السنة بـ ١١٥٧ شخصًا^(٢).

نستطيع القول إن الصحة العامة في دمياط لاقت الاهتمام طوال فترة الدراسة بكل الوسائل الممكنة سواء الوقائية أو العلاجية منها.

٢- الأمراض

إن الإجراءات الوقائية والعلاجية التي قام بها الحكام والمسئولون طوال فترة الدراسة لم تمنع ظهور الأوبئة التي أودت بأرواح الكثير من المصريين ومنهم أبناء دمياط، ونذكر من هذه الأوبئة:

أ- الطاعون

يُعد الطاعون من أخطر الأوبئة التي أصابت البلاد، بل كان السبب الرئيس لمعظم الوفيات في مصر في تلك الآونة، وتؤكد إحدى الدراسات أن الطاعون لا يأتي مطلقًا من داخل مصر، ولكنه يظهر أولاً على شاطئ الإسكندرية، ومنه إلى رشيد ودمياط والقاهرة، ويسبق ظهوره وصول بعض السفن القادمة من سوريا، وإستانبول لنقل الملابس الصوفية ولوازمها، حيث يكون الطاعون شديدًا في إحدى مدنها خلال الصيف^(٣).

(١) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٨٩٣: المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٣م، ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٨ ديوان خديوي، تقرير يتضمن كامل إجراءات محافظة دمياط عن سنة ١٨٨٩م، ١٥ أكتوبر ١٨٩٨م.

(٣) عصمت محمد حسن: مرجع سابق، ص ١٨٢.

وقد تصدت الإدارة المركزية لهذا الوباء بإقامة المحاجر الصحية، فعندما انتشر الطاعون في مصر بشكل وبائي في يناير ١٨١٣ م وصف «الجبرتي» طرفاً من ذلك حيث ذكر: «أنه عندما جاءت الأخبار بوقوع الطاعون الكثير بإسلامبول فإن الأطباء قد أشاروا على محمد علي بعمل كورنتيلة بالإسكندرية على قاعدة صلاح الإفرنج ببلادهم، فلا يدعون أحداً من المسافرين الواردين في المراكب من الديار الرومية، يصعد إلى البر إلا بعد مضي أربعين يوماً من وروده، وإذا مات بالمركب أحد في أثناء المدة استأنفوا الأربعين»^(١). وعندما بدأ ينتشر بالإسكندرية في الشهر التالي (فبراير ١٨١٣ م) وتوفي على إثره الكثير من أبناء الإسكندرية أمر الباشا بعمل محاجر صحية بدمياط ورشيد وغيرها وعبر عنها «الجبرتي» بقوله: «... زاد الأحقاف بحصول الطاعون، وواقع الموت منه بالإسكندرية، فأمر الباشا بعمل كورنتيلة بثغر رشيد ودمياط والبرلس وشبرا، وأرسل إلى الكاشف الذي بالبحيرة بمنع المسافرين المارين من البر، وأمر أيضاً بقراءة صحيح البخاري بالأزهر، وكذلك يقرءون بالمساجد والزوايا سورة الملك والأحقاف في كل ليلة، بنية رفع الوباء فاجتمعوا إلا قليلاً بالأزهر نحو ثلاثة أيام، ثم تركوا ذلك وتكاسلوا عن الحضور»^(٢).

وعندما انتشر المرض مرة أخرى في عشرينيات القرن التاسع عشر القادم من سوريا وآسيا الصغرى، أقامت الإدارة المركزية المحاجر الصحية في الإسكندرية عام ١٨٢٨ م ودمياط ١٨٢٩ م ورشيد ١٨٣١ م^(٣).

وقد ظهر الطاعون مرة أخرى في دمياط عام ١٨٣١ م، وذلك عن طريق سفينة آتية من بيروت إلى الإسكندرية بقيادة القابودان «حسين»، ومرت على دمياط فصدرت الأوامر إلى محافظ دمياط لحجر المدينة حَجْرًا صحياً مثل الإسكندرية منعاً لتسرب الوباء^(٤)،

(١) عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٧، ص ٢٤٣.

(٢) نفسه: ص ٢٧٢.

(٣) لافيرن كونكه: مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ٤٤، غرة جمادي الأولى ١٢٤٦هـ/

١٨ أكتوبر ١٨٣٠ م.

ووضع القادمين إليها من الأناضول وعكا في الحجر الصحي^(١)، إلا أن الوباء انتقل إلى دمياط على الرغم من الأوامر الصحية الصادرة للمحافظ باستقباله البعض منهم في مسكنه، وكان من نتائج ذلك وفاة ثمانية أشخاص من عائلة المحافظ؛ بينما سقط العديد من الضحايا من مختلف العائلات في المدينة^(٢).

اضطرب المجلس الصحي لهذه الحادثة. ولما كان يخشى انتشار الوباء، فقد أشار على الحكومة بأفضل الوسائل التي تكفل وضع حد له، كما بعث إلى دمياط بالدكتور «فرانشسكو جراسي» grassi^(٣)، وهو أحد أعضائه فكان أول ما عمله أن أقام سياجاً صحياً حول دمياط والقرى المجاورة، وبدأ بسلسلة من الإجراءات من بينها فصل الأصحاء عن المصابين، وتبخير المدينة وحرق المتعلقات الشخصية للمصابين بالطاعون، وبعد هذه الإجراءات وخلال الفترة بين يوليو وأغسطس ١٨٣٢ م مات ٣٠٠ شخص من السكان الذي يبلغ تعدادهم ٢٠ ألف نسمة^(٤).

وفي عام ١٨٣٤ م، انتشر مرض الطاعون بمصر وتفشى بدمياط وبذل «كلوت بك» جهداً كبيراً في مكافحته ووضع رسالة عن علاجه^(٥).

ولم ينقطع ظهور وباء الطاعون في السنوات التالية، ولعل أخطر انتشار له كان في عام ١٨٣٥ م عندما اجتاحت القاهرة وبلاد الوجه البحري بشكل عنيف، وقضى على الكثير من السكان ومنها في دمياط^(٦).

وفي شهري سبتمبر وأكتوبر عام ١٨٣٦ م، ظهر الطاعون مرة ثانية في دمياط. غير أن الوباء لم يلبث أن قضي عليه، لا في المدينة فحسب، بل وفي خمس وسبعين ومائة

(١) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ٤٤، غرة ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ ١٣ مايو ١٨٣١ م.

(٢) جوزيبي رستو: مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) جراسي: هو أحد الأوروبيين الذين وصلوا إلى مصر بناء على استدعاء من محمد علي، وأقام في الإسكندرية منذ عام ١٨٢٤ م. انظر: جوزيبي رستو: مرجع سابق، ص ٢٨.

(٤) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٥٩٣.

(٥) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٦) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٧٧، ٧٨.

من القرى التي ظهر فيها، وذلك بفضل نشاط الدكتور «جراسي» وسرعة ما اتخذ من تدابير^(١).

وكان محمد علي يتابع عن كثب ما يحدث بدمياط في حالة ظهور هذا الوباء مع المحافظ فعندما علم بخبر ظهور الطاعون عام ١٨٤٤م بالمحافظة طلب منه إرسال بيان بأسباب ظهوره وما درجة الضرر الواقعة على الأهالي ويستفسر منه هل انقطع أم مازال منتشرًا وهل طبق الحجر الصحي أم لا؟^(٢).

وتشير الوثائق أنه في حالة ظهور المرض بالإسكندرية كان يرسل مجلس كورنتينة الإسكندرية لناظر كورنتينة دمياط أمرًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ذلك، فيشير ناظر كورنتينة دمياط «انه ورد له من مجلس الكورنتينة بالإسكندرية بخصوص مرض الطاعون يطلب منه نظافة المحلات التابعة للشعر وترتيب النظافة بالمحافظة باخلاء الميثة..... وتبيض جميع المحلات من الداخل وكذلك الخليج يرغب في نظافته بإزالة الزباله ومنع الروائح الكريهة لما به بمياه بكثرة وبها رائحة كريهة والذي سببا للطاعون بالشعر والتنبيه على مشايخ الشطوط ومن يلزم لهم التنبيه باجراء تنظيف المحلات والنواحي المذكورة والشطوط وكذا سهول بتصرف مياه الخليج ونظافته.....»^(٣).

وقد وافق محمد علي على نقل مكان الحجر الصحي بعيدًا عن الأهالي من البر الغربي للبر الشرقي^(٤). كما وافق أيضًا على ترتيب جرابية للفقراء الموجودين تحت الحجر الصحي، أما الأغنياء فكانوا يدفعون مقابل لذلك حسب ما تحدده اللائحة المنظمة لذلك^(٥).

(١) محمد فؤاد شكرى وآخرون: مرجع سابق، ص ٥٩٥.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ١ دمياط، من الجناح العالي إلى علي بك محافظ دمياط، ٦ ذي الحجة ١٢٦٠هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٤٤م.

(٣) دار الوثائق القومية: صادر ووارد محافظة دمياط، سجل ١، ص ١٢٩، ١٦٨، ق ٢٢، ١٠ ذي الحجة ١٢٦٠هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٤م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ١ دمياط، من الجناح العالي إلى علي بك محافظ دمياط، ٦ ذي الحجة ١٢٦٠هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٤٤م.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ١ دمياط، من الجناح العالي إلى علي بك محافظ دمياط، ٦ ذي الحجة ١٢٦٠هـ / ١٦ ديسمبر ١٨٤٤م.

كما انتشر في عام ١٩٠٥م في بورسعيد، وانتقل منها إلى دمياط وأودى بحياة الكثير من أهل دمياط^(١).

٢- الكوليرا

الكوليرا من الأوبئة التي مثلت خطرًا دائمًا على مصر ومن بينها دمياط خلال فترة الدراسة، والتي ضربت مصر عشر مرات بين عامي ١٨٣١ و ١٩٠٣م، ويمكن تعقب مسارها إلى عودة الحجاج من الأماكن المقدسة، ولكن هذه الصلة لم تتكشف إلا عام ١٨٥٦م^(٢).

وفي عام ١٨٣١م أخذت الحكومة على غرة بأول اجتياح لوباء الكوليرا وعانى البلد من خسائر مدمرة في الأرواح، ففي شهرين قتل المرض حوالي ١٥٠ ألف من السكان المقدر عددهم بثلاثة ملايين ونصف، ودمياط بين ٥ إلى ٦ آلاف من عدد السكان البالغ ١٥ ألفاً^(٣)، وكان محمد علي يهتم اهتمامًا بالغًا عند انتشار هذا الوباء، فلما انتشر هذا الوباء بدمياط مرة أخرى عام ١٨٣٦م طلب «محمد علي» من محافظ دمياط إفادته تفصيليًا بعد التحقق من ظهور وتفشي الوباء بالمدينة وضواحيها وبعُد المسافة بينهما وكيف حدث؟ وذلك لإخطار مجلس الصحة^(٤)، فأجابه المحافظ بما طلب، مما جعل «محمد علي» أن يرسل له في يوليو ١٨٣٦م الخواجة «إسقارلاتو» لعمل حجر صحي بجهات دمياط وعليه أن يساعده في كل ما يريد باعتباره مأمورًا للحجر الصحي بها^(٥) بدلاً من مأمورها السابق الذي لم يستطع القيام بعمله خير قيام لمرضه^(٦).

(١) المقطم: عدد ٥ مايو ١٩٠٥م.

(٢) لافيرن كونكه: مرجع سابق، ٩٥.

(٣) نفسه: ص ص ٩٧، ١٠٤.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنوية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ٨٤، ١٥ محرم ١٢٥٢هـ/ ١ مايو ١٨٣٦م.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنوية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، ١٦ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/ ٣٠ يوليو ١٨٣٦م.

(٦) رؤوف عباس وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص ص ١٣٠، ١٣١.

كما أمر محمد علي محافظ دمياط في ١٥ سبتمبر ١٨٤٤م أن ينشر قانون الحجر الصحي على المصالح التي تحت إدارته، ويبدل كل الجهود لتطبيقه لحماية المحافظة من العدوى من مرض الكوليرا^(١).

كما اجتاحت وباء الكوليرا دمياط عام ١٨٨٣م، وقضى على العديد من سكان المحافظة^(٢). وعندما انتشر مرض الكوليرا في دمياط عام ١٨٩٥م، صدر قرار من مجلس الصحة البحرية والكورنتينات المصرية بأن يكتب على جوازات البواخر وإعلام خبرها وأوراق المراكب الشراعية والشهادات الصحية العبارة الآتية: «توجد الكوليرا الآسيوية بدمياط أما الصحة العامة في باقي المدن المصرية فهي جيدة»، وقرر أيضاً تطبيق اللائحة المختصة بالكوليرا على الواردات الصادرة من دمياط إلى الموانئ المصرية بطريق البحر، وكذلك قرر بصفة استثنائية ومؤقتة تطهير البضائع والأمتعة القابلة لنقل العدوى، وإعدام بعض المأكولات كالفواكه والخضراوات والزبدة وغيرها، وتغيير مياه السفن بعد تطهيرها الأوعية المحتوية عليها^(٣). وفي العام التالي ألغيت تلك القرارات نتيجة انتهاء هذا المرض^(٤).

٣- الجدري

ومن الأمراض الشائعة أيضاً في تلك الفترة مرض الجدري الذي كان يتزايد خلال فصل الشتاء، فكان يصاب به الأطفال في السن الصغيرة ويؤدي إلى وفاة الكثير منهم في القاهرة وجميع المدن ومن بينها دمياط^(٥). ولإدراك محمد علي بخطورة هذا المرض

(١) دار الوثائق القومية: محافظة ١ دمياط، أمر كريم صادر إلى محافظ دمياط، ٣ رمضان ١٢٦٠هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٤٤م.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(٣) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٨٩٥: المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٥م، ص ٦٠١.

(٤) مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية ١٨٩٦: المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٦م، ص ٨٩.

(٥) عصمت محمد حسن: مرجع سابق، ص ١٨٣.

بدأ مبكرًا بإجراء عملية تلقيح الجدري عام ١٨١٩ م على الأطفال^(١)، وكان يقوم بهذه العملية الحلاقون وناظر الكورنتينة^(٢).

وقد ظهر هذا المرض بشكل وبائي في بعض السنوات كما حدث في عامي ١٨٢٥ م، ١٨٣٦ م، واستدعى ذلك القيام بحملة تطعيمات شاملة على مستوى البلاد، فقد أصدر الوالي أمرًا في ١٠ يونيو ١٨٢٥ م لجميع الجهات بأن استحضر اثنين من الحكماء الفرنسيين بواسطة قنصل فرنسا، وإنما سيقومان بتطعيم الأهالي بهادة الجدري وتطعيم من يلزم فن التطعيم^(٣). وكانت عملية التطعيم تتم بالتنبيه على كافة مشايخ الحارات بحضور الأطفال للتطعيم بمعرفة حكيم الصحة والحكيمة، وفي حالة وجود شخص مريض تذهب الحكيمة لتطعيمه بالمنزل^(٤).

٤ - الحصبة

عندما ظهرت الحصبة بمدينة دمياط عام ١٩٠٤ م اتخذت الإدارة البريطانية في دمياط عدة إجراءات، وذلك للمحافظة على الصحة العامة والقضاء على هذا الوباء والتي من بينها:

١ - إلزام الشخص الذي يُشتبه بإصابته بهذا المرض أن يبلغ مفتش الصحة خلال أربع وعشرين ساعة، ومن يخالف ذلك يدفع غرامة لا تزيد على مائة قرش أو الحبس لمدة لا تزيد على أسبوع.

٢ - على ساكن المنزل الذي تحدث فيه إصابة بهذا المرض أن يقوم بالآتي:

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ١ مئة سنوية، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، ٥ جمادى الأولى ١٢٣٤ هـ / ١ مارس ١٨١٩ م.

(٢) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ٢، ج ٢، ص ١٦٢، ق ٨٤، ٦ رمضان ١٢٦١ هـ / ٧ سبتمبر ١٨٤٥ م.

(٣) سمر عمر إبراهيم: مرجع سابق، ص ص ١٢٠، ١٢١.

(٤) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ١، ص ٣٠٩، ق ٢٧، ٨ ربيع أول ١٢٦١ هـ / ١٦ مارس ١٨٤٥ م.

أ- تبيض المنزل أو العشة من الداخل بحسب ما يوافق عليه مفتش صحة المدينة.
 ب- توفير عدد من الفتحات للمنزل للتهوية بحسب ما يشير به مفتش الصحة المختص. ومن يخالف ذلك تعرض لغرامة قدرها مائة قرش^(١).

٣- المنشآت الصحية (المستشفيات)

أنشئت إسبالية دمياط في شهر رجب ١٢٦٢هـ / يونيو ١٨٤٦م إلى جانب مكاتب الصحة^(٢)، وذلك بناء على قرار من الديوان الخديوي الصادر في ١٦ ربيع الآخر ١٢٦٢هـ / ١٢ إبريل ١٨٤٦م بتخصيص إسبالية لكل مديرية لأجل معالجة المرضى^(٣)، وترتب لهذه المستشفى العاملين بها من أطباء وممرضين وكتاب وكذلك الدفاتر والأوراق اللازمة^(٤)، كما توفرت لها الصيدلية والأدوية اللازمة^(٥). وبلغ عدد الأسرة بها خمسين سريراً^(٦). وقد نص قرار إنشائها أن يكون فناؤها في غاية الاتساع^(٧)؛ وذلك لتوفير الهدوء لراحة المرضى.

وقد رصد لإنشاء هذا المستشفى مبلغ ٥٠٧٤٣ قرشاً^(٨)، وأطلق عليها إسبالية فاوريقات دمياط^(٩)، نظرا لقربها من الفابريقات (المصانع) وأنها كانت مخصصة

(١) مجموعة قرارات و منشورات الحكومة المصرية ١٩٠٤: المطبعة الأميرية بمصر، ١٩٠٤م، ص ١٦٩.

(٢) دار الوثائق القومية: صادر التحريرات بمحافظة دمياط، سجل ٤، ج ٢، ص ٦٣٠، ق ٨٠، غرة رجب ١٢٦٢هـ | ٢٤ يونيو ١٨٤٦م.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام: دفتر مجموع إدارة وإجراءات، مجلس الصحة، ص ٣٧٨.

(٤) دار الوثائق القومية: صادر التحريرات بمحافظة دمياط، سجل ٤، ج ٢، ص ٦٣٠، ق ٨٠، غرة رجب ١٢٦٢هـ | ٢٤ يونيو ١٨٤٦م.

(٥) دار الوثائق القومية: صادر التحريرات بمحافظة دمياط، سجل ٤، ج ٢، ص ٦٣٠، ق ٨٣، ٨ رجب ١٢٦٢هـ | ١ يوليو ١٨٤٧م.

(٦) لاثمين كونكه: مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٧) دار الوثائق القومية: صادر التحريرات بمحافظة دمياط، سجل ٤، ج ٢، ص ٦٣٠، ق ٨٠، غرة رجب ١٢٦٢هـ | ٢٤ يونيو ١٨٤٦م.

(٨) دار الوثائق القومية: صادر التحريرات بمحافظة دمياط، سجل ٤، ج ٢، ص ٤٦٠، ق ٣، ١٦ جمادى الأولى ١٢٦٢هـ | ١١ مايو ١٨٤٦م.

(٩) دار الوثائق القومية: صادر التحريرات بمحافظة دمياط، سجل ٥، ص ٥، ج ١، ق ١، ٢٣ رمضان ١٢٦٢هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٤٦م.

بالأساس لخدمة العاملين بالحكومة ثم أصبحت تعالج جميع المرضى^(١).

أما الأدوية فكانت تُرسل من « الحكمة خانة » بقصر العيني مقابل سندات أو رجعات بالدفع، وقد قدر تكاليف هذه الأدوية التي أرسلت لدمايط في شهر يوليو ١٨٤٦ م ٤٣ قرشاً^(٢)، ثم زادت في ديسمبر من نفس العام إلى ١٧٩٢ قرشاً^(٣). كما توفر مكان لإقامة العاملين بالمستشفى^(٤).

وفي مارس ١٨٥٠ م، أوصى مجلس الصحة بزيادة مرتبات العاملين بهذا المستشفى منها ضم عشرة قروش لماهية تمورجي إسبتالية دمايط، وبذلك تصل إلى ٤٠ قرشاً^(٥).

وفي عام ١٨٥١ م، بلغ عدد العاملين بالمستشفى ثمان موظفين، طبيب صحة عامة ومن أهم أعماله القيام بالخدمة الطبية في المعزل ومرسى الميناء، والتحقق من الوفيات والتأكد من حالات الطاعون... إلخ، نائب طبيب صحة عامة مصري مهمته التحقق من الوفيات، وحكيمة للتحقق من وفيات السيدات، وصيدلي مصري لخدمة المستشفى، ورئيس الممرضين لخدمة المستشفى، وثلاثة ممرضين لخدمة المستشفى^(٦).

وقد تُخصص بالقرب من هذه المستشفى في أواخر سنة ١٨٥٢ م صهريج يسع ما يقرب من خمسمائة قربة^(٧) وذلك لخدمة المرضى والقائمين عليها، وقد تم نقل هذه المستشفى

(١) دار الوثائق القومية: صادر التحريات بمحافظة دمايط، سجل ٥، ص ٥، ج ١، ق ١، ٢٣ رمضان ١٢٦٢ هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٤٦ م.

(٢) دار الوثائق القومية: صادر التحريات بمحافظة دمايط، سجل ٤، ج ٢، ص ٦٣٠، ق ٨٣، ٨ رجب ١٢٦٢ هـ / ١ يوليو ١٨٤٧ م.

(٣) دار الوثائق القومية: صادر التحريات بمحافظة دمايط، سجل ٥، ص ٥٠، ج ١، ق ٥، ٢ محرم ١٢٦٣ هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٦ م.

(٤) دار الوثائق القومية: صادر التحريات بمحافظة دمايط، سجل ٤، ج ٢، ص ٦٣٠، ق ٨٣، ٨ رجب ١٢٦٢ هـ / ١ يوليو ١٨٤٧ م.

(٥) دار الوثائق القومية: سجلات المعية السنوية عربي، س ١ / ٢١ / ٩، ج ٢، ص ٣٤٨، ق ٢٨، ٢٠ جماد أول ١٢٦٦ هـ / ٢ إبريل ١٨٥٠.

(٦) لافيرن كونكه: مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٧) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمايط، سجل ٣٢، ص ٣٩، ق ١٢٨، ٢٤ صفر ١٢٦٩ هـ / ٦ ديسمبر ١٨٥٢ م.

في سبتمبر ١٨٥٦م وسط مساكن دمياط إلى عنبر واسع من عنابر أحد المصانع؛ نظرًا لاتساع ساحته ووجوده في موقع يتميز بالهواء الطلق مما يساعد على معالجة المرضى^(١) وعندما أنشئ هذا المستشفى كان الصهريج المعدّ لشرب المرضى بعيدًا عن الإسبتالية^(٢). وخصص لها العاملون، كما عمل على زيادة أجورهم نتيجة لاجتهادهم فأصبح مرتب الباشتومرجي ١٠٠ قرش، وتمورجية النفر ٧٥ قرش بالإسبتالية^(٣). وكان راتب علي أفندي جودت حكيم قسم دمياط شهريًا ألف ومائتين قرش قيمة أجرة سكن بمقتضى ما صدر من الداخلية^(٤). وقدر عدد ٥ قناطير من الخشب لتسوية أطعمة المرضى بالإسبتالية في سبتمبر ١٨٥٦م^(٥). وقد رصدت ميزانية عام ١٨٦٤م مبلغ ٥ كيسة و٢٤١ قرشًا تجديد هذا المستشفى^(٦). وقد زادت تلك المرتبات عام ١٨٨٠م فأصبح حكيم وناظر الإسبتالية مرتبه ١٢٠٠ قرش شهريًا وأجزجي الإسبتالية ٦٠٠ قرش أما التومرجي ١٠٠ قرش^(٧).

كما عمل ترتيب مستخدمى الصحة بدمياط من عساكر وحكام وأجزاجية وغيره قدر عددهم ٤٦ نفرًا وذلك عام ١٨٦٠م^(٨).

(١) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٩ محرم ١٢٧٣هـ / ٢٨ سبتمبر ١٨٥٦م.

(٢) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ١٠٣، ج ١، ص ٨٧، ق ٩، غايه رمضان ١٢٧٨هـ / ٣٠ مارس ١٨٦٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ١٠٣، ج ١، ص ١٠٦، ق ٣١، ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٨هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٦١م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ٢، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٨ ذي الحجة ١٢٧٧هـ / ٦ يونيو ١٨٦١م.

(٥) دار الوثائق القومية: صادر تحريرات محافظة دمياط، ص ٣٧، ق ١٤، ٢١ محرم ١٢٧٣هـ / ٢٠ سبتمبر ١٨٥٦م.

(٦) دار الوثائق القومية: جامعة حسابات الحكومة الخديوية المصرية ١٨٦٤م، مصروفات محافظة دمياط، ص ١٧، ١٨.

(٧) دار الوثائق القومية: استحقاقات محافظة دمياط، سجل ٤٩٧، ج ١، ص ٦-١٠، ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م

(٨) دار الوثائق القومية: صادر الدواوين بمحافظة دمياط، سجل ١٠٠، ج ١، ص ٤٨، وثيقة ٧، ٤ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ / ١٧ نوفمبر ١٨٦٠م.

وقد تم تعيين طبيب بمستشفى دمياط لإدارة مستشفى بورسعيد، وذلك تنفيذًا لأمر الخديو إسماعيل^(١). كما أقيم مستشفى عسكري بدمياط يسع ٥٠٠ سرير^(٢)؛ وذلك لعلاج الجنود والضباط، وقد رتب لها العاملين من أطباء وممرضين وخلافه، كما رتب أيضا للمرضى الغذاء صباحًا ومساءً، وكذلك رتب لمن يقوم بنظافتها^(٣). وكان يعالج الفقراء بالمستشفى بالمجان^(٤).

وتولى تفتيش الصحة بدمياط عام ١٨٩١م محمود أفندي قاسم وحكيمباشي المستشفى الدكتور أمين أفندي الخوري، والباشكاتب علي أفندي الشعراوي^(٥).

ونتيجة لزيادة عدد السكان وعدم كفاية المستشفيات القائمة أنشأت مستشفى أخرى سنة ١٨٩٠م وتوفر لها كل ما تحتاج إليه من أطباء وممرضين وخلافه^(٦).

وفي عام ١٩١٣م وافقت مصلحة الصحة العمومية على فتح اعتماد خصوصي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه يوضع تحت تصرف مصلحة الصحة؛ لهدم بقايا إسبالية دمياط وبناء إسبالية جديدة تسع ٤٠ سريرًا بناء على مخاطبات سابقة منذ ١٩٠٦م^(٧).

٤ - الإيرادات والمصروفات الصحية

تنوعت الإيرادات والمصروفات الصحية في دمياط ما بين إيراد كورنتية وإيراد مستشفيات، وقدر إيراد كورنتية دمياط من عوائد سفائن وبضاعة عن شهر مايو

(١) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية، سجل ٣٤٣، ص ١٧٧، وثيقة ١٩٣، غرة ربيع الآخر ١٢٨٧هـ / ٧ مايو ١٨٧٠م.

(٢) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) دار الوثائق القومية: وارد محافظة دمياط، سجل ٣٣٥، ج ٤، ١٥ ذي القعدة ١٢٨٦هـ / ١٥ فبراير ١٨٧٠م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٨ ديوان خديو، تقرير يتضمن كامل إجراءات محافظة دمياط عن سنة ١٨٨٩م، ١٥ أكتوبر ١٨٩٨م.

(٥) إبراهيم عبد المسيح: مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(٦) المقطم: عدد ٢٧ ديسمبر ١٨٩٠، ص ١.

(٧) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، مصلحة الصحة، ملف ٣٣، ١٢ إبريل ١٩١٣م.

١٨٤٥ م ب ٤٦٦٧ قرشاً^(١). وزادت في شهر يوليو من نفس العام لـ ٥٨٧٦ قرشاً^(٢)، بينما بلغت في أغسطس ١٨٥٢ م ١٥٧١ قرشاً^(٣).

وقد بلغ إيرادات مصلحة الصحة بصفة عامة بدمياط عام ١٨٨٠ م ٥٨٨ جنيهاً مصرياً من عوائد صحية وكورنتينة، بالإضافة إلى خمسة جنيهات مصرية رسوم معالجة المرضى^(٤)؛ بينما بلغت المصروفات في نفس العام ١٣٢٩ جنيهاً مصرياً وهي كالتالي مبلغ ١١٤٧ جنيهاً مصرياً للعاملين المقدر عددهم ٤١ شخصاً بالإضافة إلى مؤنة وثمان أذوية بلغت ١١٥ جنيهاً، أضف إلى ذلك مصروفات نثرية بلغت ٤٠ جنيهاً^(٥). وفي عام ١٨٨١ م قد تناقص عدد العاملين بمصلحة الصحة إلى ٢١ فرداً بعد أن كانوا ٤١، كما قلت المصروفات إلى ٦٩٦ جنيهاً مصرياً^(٦).

ولكن بعد الاحتلال تناقصت الإيرادات والمصروفات كما تناقص عدد العاملين في الصحة بدمياط ففي عام ١٨٨٤ م تناقص الإيراد إلى ٤٥ جنيهاً مصرياً موزعة كالتالي: عوائد صحية ١٥ جنيهاً، إيراد الإسبتاليات ١٠ جنيهات، ثمن تذاكر المولودين ٢٠ جنيهاً؛ بينما بلغت مصروفات نفس السنة ٧٣٩ جنيهاً مصرياً موزعة كالتالي: ٦٣٩ جنيهاً حكماً شية وحكماً إسبتاليات وحكماً بياطرة وحكيمات وأجزاجية وكُتاب وتمورجية بالإضافة، إلى ١٠٠ جنيه مصروفات نثرية. وقدّر عدد العاملين بـ ١٨ نفرًا^(٧)، في حين عام ١٨٨٣ م بلغ عدد العاملين ٢١ نفرًا، وبلغت المصروفات مبلغ ٦٥٨ جنيهاً^(٨).

(١) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ٢، ص ٩٥، ق ٤٥، ٢٤ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ - ٣٠ مايو ١٨٤٥ م.

(٢) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ٢، ص ١٨٤، ق ٥٢، ١٠ رجب ١٢٦١ هـ - ١٤ يوليو ١٨٤٥ م.

(٣) دار الوثائق القومية: صادر محافظة دمياط، سجل ٢، ص ٩٥، ق ٤٥، ٢٤ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ - ٣٠ مايو ١٨٤٥ م.

(٤) نظارة المالية: ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٠، ص ٥٠.

(٥) نفسه: ص ١١٣.

(٦) نظارة المالية: ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨١، ص ١٠٩.

(٧) نظارة المالية: ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٤، ص ٢٢.

(٨) نظارة المالية: ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٣، ص ١٧.

يتضح من ذلك كله اهتمام حكام مصر وسلطات الاحتلال البريطاني بالشئون الصحية بدمياط طوال فترة الدراسة سواء بالإجراءات الوقائية أو الحجر الصحي أو بإنشاء المستشفيات. ورغم تلك الإجراءات فإن ذلك لم يمنع انتشار بعض الأمراض والأوبئة بالمحافظة كالطاعون والكوليرا وغيرها وذلك؛ ربما لعدة اعتبارات منها موقع دمياط نفسه الذي يتطلب المراقبة الصحية لوقوعه في آخر البلاد عند مصب النيل، وتنتهي إليه مخلفات مصر بأثرها مع النيل وما تكتنفه المياه من جوانبه الأربعة بالرطوبة منحصرة فيه على الدوام صيفاً وشتاءً، وفي شماله جبانة المحافظة^(١).

د- السكان

مما لا شك فيه أن محاولات عدة قد بذلت لتقدير عدد سكان مصر في مختلف العصور؛ وربما كان أكثر هذه التقديرات أقرب إلى الخطأ منها إلى الصواب، فبعضها كان مبنياً على الظن، والبعض الآخر على تقدير الخراج، وأحياناً يكون التقدير بحسب عدد الجنود، وذلك بافتراض نسبة معينة بين عدد الجيش والسكان عموماً، وأحياناً أخرى يعتمد التقدير على ما تنتبه البلاد من الغلات الزراعية بصفة عامة، ومن القمح بصفة خاصة. وهذه الأسس التي بُنيت عليها هذه التقديرات موضع لكثير من الشك وعرضة لمبالغة المؤرخين^(٢).

أما القرن التاسع عشر فلدينا عنه معلومات أدق وأوثق، وسوف نحاول في الصفحات اللاحقة تتبع عدد السكان في دمياط ابتداءً من تقدير الحملة الفرنسية في عام ١٨٠٠م حتى تعداد السكان الموثق في نتائجه وهو تعداد ١٨٩٧م.

• تقدير الحملة الفرنسية ١٨٠٠م

لعل أول تقدير لسكان مصر يحظى من الدارسين بقدر من الثقة هو تقدير «جومار

(١) الأهرام: عدد ٣١ يناير ١٨٨٨م.

(٢) محمد صبحي عبد الحكيم: سكان مصر خلال القرن التاسع عشر، مجلة دراسات سكانية، عدد ٧، إبريل ١٩٧٤، ص ١.

Jomard «أحد العلماء الذين صاحبوا الحملة الفرنسية؛ فقد استند هذا التقدير على دراسة تحليلية اختير لها إقليم المنيا على اعتبار أنه يمثل حالة وسطاً تصلح لأن تكون مقياساً يقاس عليه سكان القطر المصري»^(١).

وكانت طريقته في إحصاء سكان المنيا أن يطوف بكل قرية ويطلب من شيخها أن يحصر عدد السكان الذكور في قريته، وعلى أساس هذا العدد يقدر عدد سكان القرية، واستخلص جومار أن متوسط عدد سكان القرية في مديرية المنيا ٥٨٤ نسمة، وقد أحصى الفرنسيون على خريطة مصر التي رسموها ٣٥٥٤ قرية. ثم حصر جومار المدن التي يزيد عدد سكان كل منها على ٣٠٠٠ نسمة؛ فكانت ١٨ مدينة في القطر كله، قدر عدد السكان في كل منها على حدة، وأضاف مجموعهم إلى مجموع سكان القرى، فأصبح مجموع سكان مصر حسب تقديره ٢,٥١٠,٠٠٠ نسمة^(٢).

وقد قدر عدد سكان كل مدينة على النحو التالي:

عدد السكان	المدينة	عدد السكان	المدينة
٥,٠٠٠	منوف	٢٦٠,٠٠٠	القاهرة
٥,٠٠٠	بني سويف	٢٠,٠٠٠	دمياط
٥,٠٠٠	قنا	١٧,٠٠٠	المحلة الكبرى
٥,٠٠٠	الفيوم	١٥,٠٠٠	رشيد
٤,٧٥٠	المنيا	١٥,٠٠٠	الإسكندرية
٤,٥٠٠	قليوب	١٢,٠٠٠	أسيوط
٤,٠٠٠	العطف	١٠,٥٠٠	طنطا
٣,٠٠٠	بلييس	٧,٥٠٠	المنصورة
٣,٠٠٠	الجيزة	٧,٠٠٠	جرجا
		٧,٠٠٠	ملوي

المصدر:

Farid, I. A, The introduction of perennial Irrigation into Egypt, PH. D. Thesis, Un published, London, 1937, P. 11.

(١) محمد صبحي عبد الحكيم: حول تعداد ١٨٨٢، مجلة دراسات سكانية، السنة العاشرة، العدد ٦٤، يناير - مارس ١٩٨٣م، ص ٣٣.

(٢) محمد صبحي عبد الحكيم: سكان مصر، المرجع السابق، ص ٣.

وطبقًا لهذا الجدول كانت دمياط تأتي في المرتبة الثانية - من حيث عدد السكان - بعد القاهرة وذلك بين المدن الرئيسة الثماني عشرة التي كان عدد سكانها يتجاوز ٣٠٠٠ نسمة، كما يتضح من الجدول السابق أيضًا أن المحلة الكبرى تأتي بعد دمياط في المرتبة الثالثة، ثم كل من رشيد والإسكندرية في المركز الرابع، ثم أسيوط في الترتيب السادس، وطنطا في المركز السابع بـ ١٠,٥٠٠ نسمة.

وعلى الرغم من أن هذا التقدير هو أول تقدير لسكان مصر في العصر الحديث فإن هناك العديد من المآخذ على هذا التقدير، منها:

- عدم استقرار الحملة الفرنسية في مصر سياسيًا، وبالتالي يمكن القول إن هناك عددًا من القرى أو غيرها لم يدرج في التقدير باعتبار هذه القرى لم تصلها التقديرات، ولم يستتب الأمن فيها بعد.

- يذكر «كلوت بك» أن سكان مصر في عهد الحملة الفرنسية قُدر بنحو مليوني نسمة^(١).

- وفي عام ١٧٩٨ م، قام جماعة من العلماء الفرنسيين برحلة إلى مدن الوجهين القبلي والبحري؛ ليضعوا بين يدي «نابليون» أصدق صورة عن البلاد، وحينها تحدثوا عن دمياط ذكروا أن سكانها ١٨٠٠٠ نسمة^(٢). وهذا يؤكد أن دمياط كانت حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تحتل المركز الثاني بعد القاهرة في عدد السكان.

• تقدير ١٨٢١ م

هو تقدير أجري على أساس كشف الضرائب، وفي هذه الفترة نجد أن دمياط امتازت بدرجة عالية من التزاحم، ويؤكد ذلك ما ذكره «إدورد وليم لين» الذي زار مصر عام ١٨٢٥ م: «... ودمياط المزدهمة بالسكان، يجب أن نحسب ستة أشخاص لكل منزل فيها...»^(٣).

(١) أ.ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ١٩٤.

(٢) نقولاً يوسف: مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٣) إدورد وليم لين: مصدر سابق، ص ٤٤.

وقد بلغ سكان مصر تبعًا لهذا التقدير ٤٠٠, ٥٣٦, ٢ نسمة^(١)، ولم يزد عدد سكان الإسكندرية في هذا التقدير شيئًا على تقدير الحملة الفرنسية وهو ١٥٠٠٠ نسمة^(٢).

وقدر البعض عدد سكان دمياط بـ ٦٠٠, ١٣ نسمة^(٣)، وهذا الرقم بعيد عن الحقيقة، لأن دمياط حتى هذا التاريخ لم تتأثر بشكل كبير اقتصاديًا إلا بعد هذا العام بافتتاح ترعة المحمودية. واعتقد أن عدد سكانها على الأقل ظل على ما هو عليه أيام الحملة الفرنسية. ويعلل ذلك بعض الكتاب بثبات عدد سكان مصر في تلك الفترة بأن البلاد لم تكن قد أفاقت بعد من آثار حكم المماليك والعثمانيين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن محمد علي لم يبدأ بإنشاء القناطر الخيرية^(٤). بالإضافة إلى أن الحالة الصحية كانت متأخرة حتى أوائل القرن التاسع عشر؛ حيث كانت نسبة الوفيات مرتفعة ومتقلبة نظرًا لتفشي الأوبئة، وقلة الأطباء وكانت الكوليرا والطاعون يصيبان البلاد بصورة مذهلة كان أشدها وطأة الوباء الذي حدث في عام ١٨٠١ م، وفي عام ١٨١٣. كما كانت نسبة وفيات الأطفال في أوائل القرن تصل أحيانًا إلى ٥٠٠ في الألف^(٥).

• تقدير ١٨٤٦ م

فقدت دمياط مكانتها السابقة من حيث عدد السكان خلال الفترة ١٨٢١-١٨٤٠ م، وحلت محلها الإسكندرية، فيذكر كلوت بك: أن عدد سكان دمياط تراوح ما بين ٢٥-٣٠ ألف نسمة وذلك عام ١٨٤٠ م^(٦). وذلك بسبب حفر ترعة المحمودية مما أدى إلى الاهتمام بالتجارة بالإسكندرية عن دمياط.

بينما بلغ عدد سكان الإسكندرية في نفس العام ٦٠ ألف نسمة^(٧). وفي عام ١٨٤٦ م

(١) محمد صبحي عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ١٠.

(2) Farid, I. A, op.cit, p. 57.

(3) Boin et Bey, M. A, L'accroissement en Egypt, en Bull et L' institut Egyptien, 2en serive-no 7, Le Cair, 1887, (272-305), P. 278.

(4) Crouchley, A.E, The Development Of Modern Egypt, London, 1938, p. 256.

(٥) محمد صبحي عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٤.

(٦) أ. ب. كلوت بك: مصدر سابق، ص ٢١٨.

(٧) محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٢٧.

أُجرى تقديرًا لسكان مصر على أساس تعداد المساكن، وقد بلغ عدد سكان مصر تبعًا لهذا التقدير ٤٤٠، ٤٧٦، ٤ نسمة^(١). وقدر «بوانية» عدد سكان دمياط في هذا العام بـ ٣٧٠٨٩ نسمة، بينما وصل عدد سكان الإسكندرية في نفس التاريخ إلى ١٦٤، ٣٥٩، ٢٥٦ نسمة، ورشيد ١٨٣٠٠ نسمة، والسويس ٤١٦٠ نسمة، والقاهرة ٦٧٩، ٢٥٦، ٢٥٦ نسمة^(٢). وهذا يعني أن عدد سكان دمياط قد تزايد في الفترة من ١٨٠٠-١٨٤٦م بمقدار ١٧، ٨٩ نسمة بزيادة إجمالية قدرها ٨٩، ٥٪ من عدد السكان في بداية القرن، وقد بلغت نسبة النمو السنوي خلال هذه المدة ١، ٩٪، وهو معدل يفوق معدل النمو في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٣). وهذا معدل سريع للتزايد السكاني في الوقت الذي لم تكن نسبة الوفيات قد انخفضت انخفاضًا ملحوظًا، ذلك أن المصادر التاريخية تتضمن الكثير من الأوبئة التي شهدتها مصر خلال أعوام ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٧، ١٨٣٠، ١٨٣٥م^(٤).

• تقدير ١٨٧٢م

بلغ تقدير عدد سكان دمياط حسب هذا التقدير ٢٩٣٣٣ نسمة، وهذا لا يختلف كثيرًا عن الرقم الوارد في المعجم الفرنسي المعروف باسم «قاموس جديد لجغرافية العالم»، وهو أن عدد سكان دمياط بلغ ٢٩، ٣٨٥ نسمة^(٥). بينما بلغ عدد سكان مصر طبقًا لهذا التقدير ٥، ٢٥٠، ٠٠٠ نسمة^(٦). ويعني هذا التقدير أن سكان دمياط قد تناقصوا خلال الفترة من ١٨٤٦-١٨٧٢م بمقدار ٧٧٥٦ نسمة أو ما يعادل ٩، ٢٠٪ من جملة عدد السكان في عام ١٨٤٦م وبنسبة سنوية قدرها ٨، ٠٪^(٧).

ويرجع هذا التناقض في الواقع إلى عدة أسباب، منها:

- (١) محمد صبحي عبد الحكيم: سكان مصر، مرجع سابق، ص ٤.
- (٢) Boinet Bey, M. A, Op. cit, p. 278.
- (٣) السيد خالد المطري: مدينة دمياط، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
- (٤) محمد صبحي عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٥.
- (٥) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣١٨.
- (٦) محمد صبحي عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٦.
- (٧) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ٢٠٧.

- إنشاء ميناء بورسعيد بجوار دمياط، وتطورها العمراني السريع منذ الانتهاء من حفر قناة السويس عام ١٨٦٩م، وتحول الحركة التجارية والملاحية إليها^(١)، وبذلك فقدت أهميتها كميناء تجاري في الوقت الذي انتعشت فيه مدينة الإسكندرية، ومد السكة الحديدية بينها وبين القاهرة دفع سكان دمياط إلى النزوح والجلء عنها إلى هذه الموانئ الجديدة للعمل فيها^(٢).

• تقدير ١٨٧٧م

بلغ عدد نساك دمياط وفق هذا التقدير ٣٢٧٣٠ نسمة، ويعني هذا أن عدد السكان قد ازداد بمقدار ٣٣٩٧ نسمة خلال الفترة (١٨٧٢-١٨٧٧م) ونسبة إجمالية ٣، ١١٪ أو بنسبة سنوية قدرها ٣، ٢٪^(٣). كما قدرت «دوائر المعارف الإيطالية الجديدة» عدد سكان المدينة في عام ١٨٧٩م بـ ٣٧١٠٠ نسمة^(٤).

• تعداد ١٨٨٢م

يعتبر تعداد ١٨٨٢م أول تعداد للسكان بالمعنى الفني المقصود من كلمة تعداد، وفي ذلك الوقت لم يكن التعداد قد استخدم أسلوبًا للإحصاء إلا في عدد محدود من دول العالم، ومن ثم فقد كانت مصر سباقة في هذا^(٥).

وكان عدد سكان محافظة دمياط - أي دمياط وضواحيها - ٤٣, ٦١٦ نسمة^(٦)، ومدينة دمياط ٣٤٠٤٤، وعدد الأسر ٧٥٤٤ أسرة، وكان عدد سكان القطر كله في ذلك العام ٣٨١, ٨٠٢, ٦ نسمة^(٧). كما بلغ عدد سكان الإسكندرية ٦٣٦, ٢٣٢

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٢) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٣) نفسه: ص ٢٠٨.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٩٥.

(٥) محمد صبحي عبد الحكيم: حول تعداد ١٨٨٢، مرجع سابق، ص ٣٣، ٣٤.

(٦) الوقائع المصرية: ٢٢ مايو ١٨٨٦، ص ٤٩٤.

(٧) تعداد عموم سكان القطر المصري عام ١٨٨٢، المطبعة المصرية ببولاق، القاهرة، ١٨٨٥، ص ٢٧٧.

نسمة، ورشيد ١٦,٦٦٦ نسمة، وبورسعيد ١٦,٥٦٥ نسمة، والسويس ١٠,٥٥٩ نسمة، والإسماعيلية ٣,٣٦٤ نسمة^(١).

يعني هذا الرقم أن سكان دمياط قد تزايدوا بمقدار ١٣١٤ نسمة في السنوات من ١٨٧٧-١٨٨٢ م، بنسبة إجمالية ٤٪. وبنسبة نمو سنوية ٨,٠٪، وقد وزع عدد سكان محافظة دمياط كالتالي^(٢):

الجملة	الأجانب متنوعى الجنسية		الأهالي المقيمون	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
٤٣٦١٦	٣٦	٧٨	٢٠٨٠٦	٢٢٦٩٦

غير أن هذا التعداد لا يمكن الأخذ بأرقامه أو الاعتماد عليه، وذلك لأسباب كثيرة منها:

- هذا التعداد لم يتم على أسس علمية منظمة كالتعدادات التي تلتها، وطبيعي أن ينتج عن ضعف عملية التعداد فنيًا أنه لا يمكن التعويل على أرقامه تعويلًا لا يداخله الشك^(٣).

وأهم من ذلك ما كانت عليه البلاد في ذلك الوقت من حالة شاذة لا تحتاج إلى شرح، فانتشار الفوضى، واختلال نظام الحكومة وقيام الثورة العرابية وحدوث الاحتلال البريطاني، كل ذلك كان من شأنه أن يؤثر إلى حد كبير في القيام بهذا التعداد على الوجه المرصّي، إذ إن حالة الأهالي المعنية كانت لا تظمن إلى عمل التعداد خوفًا من أن يكون وسيلة للتجنيد كما كان أيام محمد علي^(٤).

والواقع أن عام ١٨٨٢ م كان أسوأ السنين للقيام بعملية التعداد حتى لقد ذهب بعض من قاموا بعمله إلى أن أرقامه لا يجب أن يكون لها قيمة في نظر الأخصائيين^(٥).

(١) تعداد عموم سكان القطر المصري عام ١٨٨٢، المطبعة المصرية ببولاق، القاهرة، ١٨٨٥، ص ٢٧٧.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٢٢ مايو ١٨٨٦ م، ص ٤٩٤.

(٣) السيد صبري: تحليل نتائج التعداد في مصر، القاهرة، ١٩٣٥، مرجع سابق، ص ٣.

(٤) محمد صبحي عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٣٤.

(٥) السيد صبري: مرجع سابق، ص ٣.

فجميع العوامل التي أطالت بهذا التعداد تجعلنا نعتقد أنه أسفر عن أرقام هي في الواقع أقل مما يجب أن تكون^(١).

وثمة عامل آخر يجعلنا لا نطمئن إلى نتائج تعداد ١٨٨٢ م، وهو أن النيران التهمت بعض مستنداته، وأن إدارة الإحصاء ألغيت عقب الاحتلال مباشرة، وتأخر صدور نتائج التعداد فترة طويلة^(٢).

بالإضافة إلى أن البيانات التي تحت أيدينا عن تعداد ١٨٨٢ قليلة لا تكفي للمقارنة مع التعدادات التالية في مختلف الخصائص السكانية^(٣). وإذا أردنا أن نختبر أرقام تعداد ١٨٨٢ بالنسبة لمدينة دمياط نرى أن الرقم الوارد بهذا التعداد وهو ٣٤٠٤٤ نسمة لا يمثل عدد سكان دمياط تمثيلاً دقيقاً في ذلك التاريخ، بل هو أكبر من الواقع، على عكس الحال بالنسبة لأرقام التعداد بالنسبة لسكان المدن المصرية، ويرجع ذلك إلى وجود قوة عسكرية كبيرة جداً في المدينة وقت التعداد، وقد عُدَّت هذه القوة العسكرية ضمن سكان دمياط^(٤). وقد قدرت هذه القوة بـ ٣٤٠٠ جندي^(٥). فإذا استبعدنا هذه القوة العسكرية الطارئة من الرقم الوارد بالتعداد فإننا نجد أن عدد سكان مدينة دمياط في عام ١٨٨٢ يبلغ ٣٠٦٤٤ نسمة، وهذا يعني أن السكان قد تناقصوا في الفترة من ١٨٧٧-١٨٨٢ بمقدار ٢٠٨٦ نسمة، أو بنسبة ٤,٦٪ في هذه السنوات الخمس، وبمعدل سنوي قدره ٣,١٪، ويتفق هذا الاتجاه مع اتجاه نمو السكان في السنوات السابقة مع اتجاهات النمو السكاني في التعدادات اللاحقة في عامي ١٨٩٧، ١٩٠٧، وهو الاتجاه العام الذي يعكس حالة الركود والكساد والتدهور التي كانت تمر بها المدينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

(١) محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٢) محمد صبحي عبد الحكيم: سكان مصر، مرجع سابق، ص ٧.

(٣) نفسه.

(٤) تعداد السكان في القطر المصري سنة ١٨٩٧، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٥) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٥٥؛ السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ص ٢٠٨، ٢٠٩.

وإلى نهاية القرن التاسع عشر نجد الإحصاءات المتقاربة التالية:

ففي كتاب «مصر» الذي طبعه جاك هرفيه بياريس عام ١٨٨٣ م يقول المؤلف: «... ودمياط اليوم بلد سكانه ثلاثون ألفاً وبضعة آلاف. وعدد سكان المنصورة ستة عشر ألفاً...».

وفي عام ١٨٨٤ قدر «البستاني» في دائرة معارفه عدد سكان مدينة دمياط بـ ٣٢,٧٣٠ نسمة^(١)، بينما ذكر علي مبارك في خططه أن عدد سكان دمياط عام ١٨٨٨ بـ ٣٥,٠٠٠ نسمة^(٢).

• تعداد ١٨٩٧ م

أما التعداد الثاني فقد أُجري في عام ١٨٩٧ م، وسجلت نتائجه أن عدد سكان مصر بلغ في ذلك التاريخ ٩,٧١٤,٥٢٥ نسمة^(٣)، والواقع أن نتائج تعداد ١٨٩٧ م يمكن أن يعطينا - إلى حد كبير - صورة صحيحة عن الأوضاع السكانية في مصر أواخر القرن التاسع عشر، وذلك أن هذا التعداد هو «أول تعداد قامت به عمده على سياق منظم» وذلك على نحو ما ورد في مقدمة تعداد ١٩٠٧ م^(٤).

وقد قُدر عدد سكان دمياط في هذا التعداد بـ ٣١,٢٨٨ نسمة^(٥). ويعني هذا أن عدد السكان قد واصل التناقص في المدة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ م بمقدار ٢٧٥٦ نسمة، أو بنسبة إجمالية قدرها ١,٨٪ خلال خمس وعشرين سنة، وأن معدل التناقص السنوي هو ٥٤٪، وهو معدل يقرب كثيراً من معدل التناقص بين تعدادي ١٨٩٧ و ١٩٠٧ والذي يبلغ ٦,٠٪ في كل ستة^(٦).

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٢) علي مبارك: مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٣) محمد صبحي عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٨.

(٤) نفسه.

(٥) تعداد السكان في القطر المصري سنة ١٨٩٧، مصدر سابق، ص ١١٦، ١١٧.

(٦) السيد خالد المطري: مرجع سابق، ص ٢١٠.

وسوف نستعرض ديانات السكان من خلال هذا التعداد.

من خلال هذا التعداد (١٨٩٧ م) و(١٩٠٧ م) نلاحظ أن غالبية السكان من المسلمين، ونسبة ضئيلة من المسيحيين، وبضع أفراد من العقائد الأخرى. ويمكن القول إن دمياط تحولت مع مرور السنين إلى مدينة مغلقة لا يسكنها إلا المسلمون؛ بينما يهاجر باستمرار منها السكان من الديانات الأخرى، ويوضح ذلك هذا الجدول.

الديانة	١٨٩٧	١٩٠٧
المسلمون	٣٠٠٥٦	٣٨٨٩٨
المسيحيون	١٢٢٤	٤٥٦
اليهود	٨	٠٠
الجملة	٣١٢٨٨	٢٩٣٥٤

المصدر: تعداد القطر المصري لسنة ١٨٩٧، مصدر سابق، ص ١١٦-١١٧، وتعداد ١٩٠٧، مصدر سابق، ص ٥٤، ٥٥.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- إن المسلمين يشكلون الأغلبية العظمى من السكان، وعددهم يتزايد بعكس الحال بالنسبة للمسيحيين واليهود.
 - انقراض اليهود في تعداد ١٩٠٧ م مما يدل تواجدهم على ازدهار المدينة.
- أما عدد الأجانب بمدينة دمياط حسب تعداد عام ١٨٩٧ م الذي قُدر بـ ٢٣٩ شخصاً فيوضحه الجدول التالي:

الدولة	العدد	الدولة	العدد	المجموع
اليونان	١٥٦	النمسا	١١	٢٣٩
إنجلترا	٢٣	بلجيكا	١٠	
إيطاليا	١٥	ألمانيا	٥	
فرنسا	١٤	إسبانيا	٥	

المصدر: تعداد سكان القطر المصري سنة ١٨٩٧، مصدر سابق، ص ١٢٢.

كما قدر عدد اليهود في هذا التعداد بـ ٩ أفراد^(١).

وبالنسبة لديانة هؤلاء فكانوا كالاتي:

اليونانيون المقدر عددهم بـ ١٥٦ شخصًا فمنهم ١٥٢ أرثوذكسيًا، و٤ كاثوليكين. والإيطاليون المقدر عددهم بـ ١٥ يتبعون الديانة المسيحية الكاثوليكية. بينما الفرنسيون البالغ عدد ١٤ فمنهم ٥ مسلمين و٨ كاثوليكين، وواحد إسرائيلي. والإنجليز وعددهم ٢٣ فمنهم ١٧ مسلمًا و٥ كاثوليكين، وواحد إسرائيلي. أما الألمان الخمسة فكلهم بروتستانت، في حين تنوع النمساويون المقدر عددهم بـ ١١ ما بين ٦ كاثوليك، ٣ بروتستانت، وإسرائيلين، أما البلجيك والإسبان فكلهم كاثوليك^(٢).

ويرجع السبب في قلة عدد اليهود بخاصة والمسيحيين والعقائد الأخرى والأجانب بصفة عامة في مدينة دمياط في رأيي إلى عوامل أهمها:

١- الطابع الديني الذي يميز المدينة منذ أن كانت من أشهر مدن التعليم الديني في مصر، وقد وصل هذا الطابع الديني في بعض الفترات إلى حد التزمّت أو التعصب الذي أدى جعل المدينة من الديانات الأخرى غير الإسلام يسكنون في مناطق محدودة من المدينة أشهرها حارة النصارى التي كان يتجمع فيها حوالي ٩٠٪ من مسيحيي المدينة، «غيط النصارى» الذي كان يشمل الأراضي الزراعية للمسيحيين، ووكالة الصابون التي كانت تضم مقابر اليهود وأماكن سكنهم.

٢- الطبيعة الاقتصادية الخاصة لسكان دمياط؛ فقد تميزوا - ولا يزالون - بنشاط تجاري وخبرة واسعة في مجال الأسواق والبيع والشراء، وكان اقتصاد المدينة يتركز في أيدي أبنائها بنسبة ١٠٠٪ في أغلب الأحوال، الأمر الذي لم يجعل المجال متسعًا أمام الأجانب لتحقيق مكاسب كبيرة؛ وربما كان هذا العامل بالذات هو السبب في قلة عدد اليهود بالمدينة وانقراضهم منها على عكس الحال في القرن السادس عشر.

(١) تعداد سكان القطر المصري سنة ١٨٩٧: مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٢) نفسه: ص ١٢٣.

٣- تدهور مدينة دمياط وبصفة خاصة بعد عام ١٨٥٩م، ١٨٦٩م، ١٨٨٢م وتأخر تجارتها وتدهور مينائها جعل الكثير من الأجانب والديانات الأخرى بل وبعض المسلمين يلجأون إلى الهجرة إلى المدن المصرية الأخرى كالقاهرة والإسكندرية وغيرها.

والواقع أن تناقص السكان في مدينة دمياط بصفة عامة يرجع لأسباب هي:

- تأخر التجارة نتيجة انتشار النقل بالمراكب التجارية؛ حيث قضى على تجارة الشراع التي هي قوام الحركة التجارية في دمياط، وعدم العناية ببوغاز هذا الميناء جعلها غير صالحة لاستقبال المراكب الكبيرة^(١). ولقد كان من نتائج نقصان أهمية دمياط التجارية تحول بعض المشتغلين بالنقل والتجارة إلى العمل في الأعمال الزراعية، ثم تحول المدينة من محافظة إلى مركز في سنة ١٩٠٦م، وتبقى لدمياط بعد ذلك بعض التجارة الساحلية^(٢).

ويمكن أن نلخص الاتجاهات السكانية في مصر خلال الفترة من ١٨٠٠م إلى ١٨٩٨م عامة ودمياط بصفة خاصة في الجدول التالي:

السنة	عدد سكان مصر	عدد سكان دمياط	ملاحظات
١٨٠٠	٢,٥١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	تقدير «جومار»
١٨٢١	٢,٥٣٦,٤٠٠	١٣,٦٠٠	تقدير على أساس كشف الضرائب
١٨٤٦	٤,٤٧٦,٤٤٠	٣٧,٠٨٩	تقدير على أساس تعداد المساكن
١٨٧٢	٥,٢٥٠,٠٠٠	٢٩,٣٣٣	تقدير «رينه بك»
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	٣٤,٠٤٤	التعداد
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٣١,٢٨٨	التعداد

نستطيع أن نلخص من الجدول حقائق عدة، وهي:

(١) السيد صبري: مرجع سابق، ص ٥٢.

(٢) نفسه.

- إن مدينة دمياط هي أقل مدن القطر المصري من حيث النمو السكاني، كما أن نسبة نموها السكاني خلال هذه الفترة أقل من نسبة النمو العامة لسكان القطر المصري.

- إن سكان دمياط قد تزايدوا في الفترة من ١٨٠٠ - ١٨٤٦ م بصفة منتظمة، وقد بلغت نسبة الزيادة الإجمالية ٩٨,٥ ٪، أو بمعدل نمو سنوي ١,٩ ٪.

- إن سكان المدينة قد تناقصوا في المدة من ١٨٤٧ - ١٨٩٧ م تناقصًا مستمرًا ما عدا تقدير ١٨٧٧ م، وقد بلغ التناقص ٥٨٠١ نسمة، وقد بلغت نسبة التناقص السنوية ٢٥ و ٠ ٪ خلال تلك الفترة.

من العرض السابق نستطيع نجمل بعض النتائج منها:

• تميزت محافظة دمياط مثل غيرها من المحافظات والمديريات بالاحتفالات الدينية والرسمية والخاصة، وغيرها، وكان للمدينة طابعها المتميز في ذلك، فعلى سبيل المثال كان الاحتفال بالمولد النبوي يستمر من بداية ربيع الأول إلى ليلة المولد يوميًا ليلاً ونهارًا بداية من نصب خيمة بالقرب من جامع البحر ونهايته بإقامة الاحتفال الكبير ليلة المولد، وتعلق اللافتات والقناديل بهذه المناسبة، وقد اهتمت الدولة المركزية بإرسال المكاتبات إلى المحافظة لإعلامها ببداية شهر رمضان، وكان لموظفي الدواوين وضع خاص في محافظة دمياط خلال شهر رمضان، وربما يكون في مديريات ومحافظات أخرى؛ حيث يُمنح موظفو الدواوين إجازة خلال هذا الشهر بشرط إنجاز أعمالهم المنوطة بهم قبل بداية الشهر الكريم، واستثنى من ذلك موظفو الضبطية.

• نلاحظ أن الحملات العامة مثلت أهمية كبرى للمجتمع الدمياطي؛ لما تقدمه من خدمات صحية واقتصادية واجتماعية وترفيهية، وظلت تلك الحملات تعمل بكامل طاقتها طوال فترة الدراسة وما زالت آثارها موجودة حتى الآن- كما رأيتها- وخلص الباحث إلى أن عدد الحملات بالمدينة بلغ أحد عشر حملًا، على الرغم من إشارة علي مبارك أن بالمدينة أربعة حمات فقط.

• أما الأسبلة فقد احتلت مكانة مهمة؛ لما تقدمه من خدمات جليلة للأهالي، خاصة وقت التحريق، فقد احتوت المحافظة العديد من الأسبلة التي إما كانت قائمة البناء بذاتها إما تتبع أحد المنازل أو الطواحين والوكالات والحمامات والأضرحة، ولم يتوان منشؤها الاهتمام بها وصيانتها بعد إنشائها، فأوقفوا لذلك الأوقاف العديدة التي يُصرف من ريعها على صيانتها ضماناً لاستمرار عملها حتى بعد وفاتهم.

• نلاحظ طوال فترة الدراسة اهتمام محمد علي وخلفائه من بعده بالشئون الصحية بالمحافظة، وذلك من خلال العديد من الإجراءات الوقائية والعلاجية، التي أدت في النهاية إلى محاصرة إلى حدٍ كبير الأوبئة والأمراض المنتشرة في تلك الفترة مثل: الطاعون والكوليرا والحصبة وغيرها، بالإضافة إلى الاهتمام بتطعيم الأطفال لتحصينهم ضد الأمراض كالجدري، ولاقت تلك الفترة اهتماماً كبيراً بإنشاء المستشفيات والمحاجر الصحية.

• وعلى الرغم من أن دمياط احتلت المركز الثاني من حيث عدد السكان في بدايات القرن التاسع عشر، فإنه وضح مدى تأثير المدينة بإنشاء ترعة المحمودية، فبدأت في التناقص تدريجياً، بالإضافة إلى تأثير المدينة بالأوبئة والأمراض، ومع دخول محمد علي بلاد الشام في أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بدأت المدينة في التزاحم حتى بداية الأربعينيات، وبضرب المشروع الكبير لمحمد علي وإنشاء قناة السويس في عهد خلفائه وما اتبعها من إنشاء مدن جديدة مثل: بورسعيد والإسماعيلية، كل هذه العوامل أدت إلى تراجع عدد سكان المحافظة.

الفصل الخامس

الدور السياسي والحربي

أولاً - الدور السياسي

- ١ - المشاركة في المجالس النيابية
- ٢ - المشاركة في الثورة العراقية

ثانياً - الدور الحربي

- ١ - إنشاء مدرسة المشاة
- ٢ - التحصينات الحربية

أولاً - الدور السياسي

يشتمل الدور السياسي لأهل دمياط على اشتراكهم في المجالس النيابية، والثورة العرابية.

١ - المجالس النيابية

مثل محافظة دمياط في مجلس المشورة والمجالس النيابية والجمعية التشريعية عدد من أبنائها، إلى جانب عدد قليل ليس من أبناء دمياط.

وعندما تولى محمد علي حكم مصر ألف مجلس المشورة عام ١٨٢٩ م، والذي تألف من كبار موظفي الحكومة والعلماء، وأعيان القطر المصري برئاسة إبراهيم باشا، وقد مثل فيه مختلف الطبقات وتكوّن من ١٥٦ عضواً منهم: ٣٣ من كبار الموظفين، و٢٤ من مأموري الأقاليم و٩٩ من كبار أعيان القطر المصري، وقد مثل دمياط خليل بك (محافظة دمياط آنذاك) باعتباره أحد من أعضاء مأموري الأقاليم فيما بين عامي ١٨٢٩ - ١٨٣٧ م^(١).

وفي يوم الثلاثاء ٣ ربيع الأول ١٢٤٥ هـ / ١ سبتمبر ١٨٢٩ م اجتمع لأول مرة مجلس المشورة برئاسة إبراهيم باشا للنظر في شئون البلاد.^(٢) واستمر هذا المجلس طوال عصر محمد علي، ولكن سلطته كانت استشارية فقط.

(١) عبد الرحمن الراجحي: عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٥٢٠-٥٢٢.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة ٢٢، عدد ٥٢، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٥ هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٢٩ م.

وبتولية إسماعيل حكم مصر أسس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦م، بدلاً من مجلس المشورة السابق، وقد افتتح يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦م مؤلفاً من خمسة وسبعين عضواً منتخبين من المديرية والمحافظات.^(١) وكان للمديرين والمحافظين السلطة في انتخاب أعضائه؛ ولذلك كان معظمهم منتخباً من أغنياء المديرية والمحافظات، وكانت الحكومة أحياناً تفرض الأعضاء بالقوة^(٢). وكان يجتمع في كل عام مدة شهرين؛ لتعرض عليه الحكومة التقرير السنوي عن إدارة البلاد أثناء العام للموافقة^(٣) إلا أن الخديو إسماعيل جعله هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه^(٤).

وقد مثل دمياط في مجلس شورى النواب بالهيئات النيابية الثلاث كل من:

١- الهيئة النيابية الأولى من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ إلى ٢٢ مارس ١٨٦٩م: مثلها علي خفاجي بك^(٥).

٢- الهيئة النيابية الثانية من أول فبراير ١٨٧٠ إلى ٢٤ مارس ١٨٧٣م: افتتحت يوم الثلاثاء أول فبراير ١٨٧٠م برئاسة عبد الله عزت باشا، وقد مثل دمياط في هذه الهيئة علي بك خفاجي أيضاً^(٦).

٣- الهيئة النيابية الثالثة من ١٨٧٦-١٨٧٩م: مثل فيها دمياط الحاج سيد اللوزي أي إلى العام الذي ألغي فيه ذلك المجلس^(٧).

(١) جرجس حنين بك: مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٠٠.

(٣) نفسه.

(٤) عبد الرحمن الرافي: عصر إسماعيل، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٥) محاضر مجلس شورى النواب: الهيئة النيابية الأولى ١٨٦٦-١٨٦٩، تحقيق: عبد الرازق عيسى، دراسة تحليلية وإشراف: سعيدة محمد حسني، الجزء الأول، مركز تاريخ مصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٠؛ أخبار دمياط: عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥١، ص ٣.

(٦) محاضر مجلس شورى النواب: الهيئة النيابية الثانية ١٨٧٠-١٨٧٣م، تحقيق: حسام محمد عبدالمعطي، إشراف: سعيدة محمد حسني، الجزء الثاني، مركز تاريخ مصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٣٠.

(٧) أخبار دمياط: عدد ٢٤ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٠.

وكان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان، يؤكد ذلك التركيب الاجتماعي للعضوية في المجالس الثلاث التي شهدتها حكم إسماعيل، والتي تبرر مدى النفوذ الذي وصلته هذه الطبقة، وكان طبيعيًا أن يعكس التركيب الاجتماعي لهذه المجالس مصالح طبقة الأعيان، فقد كان أبرز القرارات التي اتخذت في دورات الانعقاد الست للمجلسين الأول والثاني، والتي دارت حولها المناقشات، هي إلغاء نظام العهد، وتنظيم مواعيد جباية الضرائب، وعدم تقسيم أراضي ذوي العائلات، معارضة إلغاء قانون المقابلة وغيرها من الموضوعات التي تخدم بصورة مباشرة مصالح طبقة الأعيان^(١).

وفي عهد الخديو توفيق، أرغمت الثورة العراقية الخديوي على تشكيل «مجلس شورى النواب» في ١٨ ديسمبر ١٨٨١م برئاسة محمد سلطان باشا، واجتمع أعضاؤه وأرادوا مراجعة المواد الخاصة بالميزانية، فعارض شريف باشا عملاً برغبة ممثلي الدول الأوروبية، فازداد سخط أعضاء المجلس من التدخل الأجنبي وطالبوا الخديوي بإقالة شريف فاستقال، وشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي طبقاً لرغبة المجلس، وصدر الدستور في فبراير ١٨٨٢م^(٢).

كانت الفرحة التي شملت أرجاء مصر بالدستور الجديد وبتلك الحقوق التي فاز بها النواب والتي اكتسبها بفضل الثورة لا توصف؛ فقد تبلور الرأي العام وشمل مصر كلها حتى رجل الشارع العادي أصبحت له دراية بالأحداث فهو يتكلم عن الميزانية والتدخل الأجنبي والوزارة الجديدة، وأصبح مجلس النواب يتلقى التأييد من قوى مصر المختلفة، فعلى سبيل المثال نجد أن دمياط ترسل إليه مذكرة عليها توقيع بهاتين وتسعة وعشرين ممثلاً عن العلماء والموظفين والوجهاء والأعيان والتجار ومشايخ الحرف، والصناعات؛ ليعبروا عن شعورهم^(٣).

وقد مثل عبد السلام خفاجي دمياط في الهيئة النيابية الجديدة من ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢م.

(١) علي بركات: مرجع سابق، ص ٣٧٩-٣٨١.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٣) الوقائع المصرية: عدد ١٤ فبراير ١٨٨٢م؛ لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العراقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ٢٠٣.

وبعد فشل الثورة العرابية وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني الذي ألغى مجلس شورى النواب وأنشأ بدلاً منه نظاماً شبه برلماني يعتمد على هيئات نيابية ثلاث هي: مجالس المديریات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية^(١). وكانت هذه المجالس متداخلة من حيث التركيب. وكانت مجالس المديریات هي حجر الزاوية في هذا النظام^(٢). أما مجلس شورى القوانين يؤلف من ٣٠ عضواً منهم أربعة عشر معينون بواسطة الحكومة وستة عشر منتخبون^(٣).

وكانت سلطة هذا المجلس استشارية، فليس له النظر فيما ألزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية، أو معاهدات دولية كالجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا أو الدين العام، وكانت جلساته سرية، ويجتمع كل شهرين، ويُعقد بأمر الخديوي وتنتهي جلساته فور انتهائه من نظر المسائل المعروضة عليه^(٤).

وهكذا فإن مجلس شورى القوانين - بحكم تكوينه - لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً؛ لأن نحو نصف أعضائه معينون، وحتى الأعضاء المنتخبون، فهم منتخبون انتخاباً لا تشارك الأمة فيه إلا بقدر ضئيل لا يكاد يُذكر، فإثنان فقط من الأعضاء هما: النائبان عن القاهرة والثغور والتي من بينها دمياط ينتخبها مندوبو الانتخاب، أما بقية الأعضاء وعددهم أربعة عشر فيتم انتخابهم عن طريق مجالس المديریات^(٥).

وكان يمثل دمياط والإسكندرية وبور سعيد ورشيد والإسماعيلية والعريش في مجلس شورى القوانين السيد مصطفى الطحان، وهو من الإسكندرية مندوب منتخب في الهيئة النيابية الأولى من ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣ إلى ٥ يناير ١٨٩٠ م، وفي الهيئة النيابية الثانية من ١٨٩٠-١٨٩٥^(٦).

(١) الوقائع المصرية: عدد ٢ مايو ١٨٨٣.

(٢) علي بركات: مرجع سابق، ٤٢٢.

(٣) شفيق شحاتة: مرجع سابق، ص ١٥.

(٤) عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، القاهرة ١٩٦٦، ص ٥١، ٥٢.

(٥) عبد الله عزباوي: عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٤١.

(٦) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٠١.

وفي الهيئة النيابية الثالثة من عام ١٨٩٦-١٩٠١ م مثل دمياط (والبلاد سالفة الذكر) السيد محمد العدل فلما توفي انتُخب مكانه حسن الناصوري عام ١٨٩٧ م. وفي الهيئة النيابية الرابعة ١٩٠٢-١٩٠٧ م والخامسة ١٩٠٨-١٩١٣ م وكان يمثل هذه المدن أحمد يحيى باشا^(١).

ويلاحظ أن الأسماء الأربعة الأخيرة ليسوا من أبناء دمياط ومع ذلك كانوا يمثلونها.

وأما الجمعية العمومية التي تأسست عام ١٨٨٥ م فكانت تتكون من: أعضاء مجلس شورى القوانين، والوزراء، وستة وأربعين عضوًا يتم انتخابهم حسب التقسيم الإداري ومدة عضويتهم ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم باستمرار^(٢).

وقد مثل دمياط فيها:

- ١- نعمان بكري في الهيئة النيابية الأولى من ٢٨ يوليو ١٨٨٥ م إلى ١٩ ديسمبر ١٨٨٩ م، ولما توفي عام ١٨٨٩ م انتُخب مكانه حسين نعمان في أواخر الهيئة النيابية.
- ٢- حسين بكري في الهيئة النيابية الثانية من ١٥ ديسمبر ١٨٩١ م إلى ٧ فبراير ١٨٩٤ م. وفي الهيئة الثالثة من فبراير ١٨٩٦ م إلى ٢٦ إبريل ١٨٩٩ م^(٣).
- ٣- عبدالسلام العلايلي في الهيئة النيابية الرابعة من ٨ مارس ١٩٠٢ م إلى ٥ مارس ١٩٠٧ م^(٤).

وكانت المجالس شبه النيابية التي أقامها الاحتلال وشارك فيها ممثلون عن دمياط خاضعة للاحتلال؛ فقد انعدمت فيها روح المعارضة. وقد اقتصر عمل مجلس شورى القوانين على النظر في المشروعات التي كانت تعرضها الحكومة، وكان يبدي في بعضها مقترحات لا تعيرها الحكومة أدنى اهتمام. ووقف صامتًا أمام الأحداث التي تعاقبت

(١) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٢) عبد الرحمن الرفاعي: مرجع سابق، ص ٥٣.

(٣) أخبار دمياط: عدد ١ أكتوبر ١٩٥١، ص ٥.

(٤) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٤٠٢.

على البلاد من تغلغل السيطرة البريطانية في شئون الحكومة إلى القضاء على الجيش المصري وغيرها ، ولم يختلف الأمر بالنسبة للجمعية العمومية فقد كانت موضع امتهان الحكومة ولا أدل على ذلك من أن الجمعية اجتمعت في إحدى دوراتها في أواخر يوليو ١٨٨٥م وعرضت عليها الحكومة الأمر العالي بقرض قدره تسعة ملايين جنيه إسترليني، فأقرته الجمعية وكان الأمر العالي صدر فعلاً قبل اجتماعها فكان الاجتماع لا قيمة له. وقد صرح مصطفى باشا فهمي وزير المالية آنذاك للأعضاء بأن الحكومة إنما عرضت الأمر العالي على الجمعية لمجرد الإحاطة فقط^(١) وهذا يدل على مدى استهانة الحكومة بالجمعية العمومية.

وعلى أية حال، ومن خلال مطالعتنا لمحاضر مجلس شورى النواب، ومحاضر جلسات مجلس شورى القوانين لم نجد لأعضاء دمياط سواء من أبنائها أو من خارجها ما يدل على أنهم كانوا يمارسون دورهم في المجالس بشكل جيد، فلم نجد مثلاً عرضاً لمشكلات المحافظة كالنظافة والصحة والتعليم وغير ذلك، بل إنهم كانوا يختارون من الأعيان الذين حرصوا على مصالحهم الشخصية والمادية أكثر من محاولات حل مشكلات المحافظة.

* بعض الشخصيات السياسية في دمياط

لقد برز العديد من الشخصيات السياسية سواء من أبناء دمياط أو نُفي إليها، ومنهم خلال فترة البحث كل من:

١ - الشيخ علي محمد خفاجي

وُلد الشيخ علي محمد خفاجي بدمياط عام ١٧٩٠م، وهو ابن محمد وهبة خفاجي، وينتهي نسبه إلى الحاج يوسف خفاجي والذي يرجع أصل جده الأول المهاجر إلى دمياط من مدينة حلب بسوريا حوالي ١٦١٦م.

(١) عبد الرحمن الراقعي: مرجع سابق، ص ٦١، ٦٢.

نشأ في رعاية أسرته وتعلم في مساجدها وأصبح شخصية بارزة يقع عليه الاختيار دائماً في تمثيل دمياط في المجالس النيابية عن دمياط^(١).

وكان علي خفاجي عضواً بارزاً في مجلس المشورة في عهد محمد علي، وهناك نبذة طريفة وردت في قرارات ذلك العهد:

«صدر أمر من محمد علي باشا إلى ديوان الإيرادات في ٢٤ صفر ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م حضر لطرفنا الشيخ علي خفاجي من علماء دمياط، ولدى ذكر مناسبة قلة الثيران قال: إنها ناشئة من ذبح الأبقار، ولا استعداد ولا قوة لما لا يذبح على التنازل.. وقد استحسن بأعلام العموم بأنه لحصول تكثير نوع البقر لا يجوز ذبحه بوجه من الوجوه لا للميري ولا للأهالي»^(٢).

وانتُخب ممثلاً لدمياط بمجلس شورى النواب من ١٨٦٦م إلى وفاته عام ١٨٧٥م^(٣).

وكان يُعد من الشخصيات الكبيرة البارزة بدمياط وخارجها، وعُين فترة قائداً «للرديف» في ثغر دمياط، وأنعم عليه برتبة «الأميرالاي»^(٤).

وله من الأبناء ولدان وبتان، ونجلاه هما: عبدالسلام خفاجي ١٨١٥-١٩٠٥م الذي كان نائباً عن دمياط في مجلس شورى النواب - فترة الثورة العربية-، ومحمد خفاجي (١٨٢٠-١٨٨٨م) وكان قنصلاً عاماً لإيران بدمياط وبور سعيد. وكريمتهما هما: السيدة حرم محمد اللوزي بن سيد اللوزي الكبير، والأخرى والدة حسين الأرنؤاوطي^(٥).

(١) أخبار دمياط: عدد ٢٤ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٠.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٢ معية سنوية تركي، ٢٤ صفر ١٢٥٥هـ / ٨ مايو ١٨٣٩م.

(٣) أخبار دمياط: عدد ١٠ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٠.

(٤) نفسه.

(٥) أخبار دمياط: عدد ١٠ أغسطس ١٩٧٠، ص ١٠.

٢ - عبد السلام خفاجي (١٨١٥-١٩٠٥م)

وُلد عبد السلام خفاجي بدمياط عام ١٨١٥م وهو ابن الشيخ علي خفاجي سالف الذكر، ونشأ في رعاية والده الذي عني بتعليمه وشب كأبيه شخصية بارزة، وكان مثله نائبا عن دمياط^(١).

ومثل عبد السلام خفاجي دمياط في «مجلس شورى النواب» في الهيئة النيابية الأولى من ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢، وهي فترة قصيرة لكنها مليئة بالأحداث الجسام- من فترات الثورة العربية- وكان عبد السلام خفاجي من الوطنيين المتابعين للثورة ومبادئها^(٢)، وقد تبرع لمجاهدي الثورة العربية بمبلغ يقرب من ٢٠٠٠ قرش^(٣).

وكان من أعيان دمياط وأدبائها، وكان شغوقاً بجمع التحف وأمهات الكتب، حتى كان قصره يزخر به ومحتوياته متحفاً يزوره كبار السياح^(٤).

وبعد هزيمة الجيش الوطني والقضاء على الثورة العربية قضى عبد السلام خفاجي بقية حياته في دمياط مكرساً جهده في خدمة بلده، حتى وفاته عام ١٩٠٥م.

ومن زار بيته وكتب عنه الفنان المصور الإنجليزي «تالبوت كيلي» الذي نزل دمياط عام ١٩٠١م، وصور بريشته عدداً من مناظرها، ونشر أربع لوحات منها بكتابه الفني المطبوع بلندن بعنوان: «مصر» ومما قال في هذا الكتاب:

«وقد زرنا هنا بيت عبد السلام بك وهو من أحسن بيوت دمياط ومدخله من ناحية المدينة، غير أنه يواجه النهر وتطل شرفاته على منظر رائع من جهة الغرب، وعلى الضفة الأخرى للنهر. حيث ترى ساحة لبناء السفن وترميمها، ويبدو من مختلف المراكب

(١) أخبار دمياط: عدد ٧ سبتمبر ١٩٧٠، ص ١٠.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥١، ص ٣.

(٣) نيفين علوان: التجنيد العسكري وأثره على المجتمع الريفي في مصر (١٨٢٠-١٨٨٢)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩، ص ١٠٤.

(٤) أخبار دمياط: عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥١، ص ٣.

الملقاة بها، ومن ورائها أحراش النخيل التي تتوارى تدريجيًا في غروب الشمس. وكان بيت البك مفاجأة لنا إذ كان خارجه كسائر البيوت على شيء من التهدم، ولكن لدى دخولي إليه وجدته مؤثثًا بأثاث ظريف وثير، ولو أني أسفت لما رأيت من كثرة الأثاث الفرنسي بدلاً من المفروشات الوطنية ذات الطابع الخاص بها.

أما البك نفسه فكان سيدًا ظريفًا متأدبًا مسنًا. وتدل مجموعته من الصيني القديم والكتب على ثقافة ملحوظة لمصري من طبقته.

وبعد أن قدم لنا التحية المعتادة من القهوة والحلوى ومعها شيء من البلح المحفوظ اللذيذ، أرانا ما يقنتني من الكهرمان والغلايين، وكان لديه منها عدد وافر، كما كان بعض مباسمها مرصعًا بالجواهر، وتُعد هذه الغلايين المسماة «بالشوق» متاعًا تتوارثه الأسرة عدة أجيال. ولهذا يمكن اعتباره مجموعة عبد السلام بك (سلسلة للنسب) جديرة بافتخاره بها^(١).

٣ - وسيلي فخر

كان من أعيان دمياط وقنصلًا بها لستّ دول وأديبًا^(٢). وهو من أسرة دمياطية عريقة سورية الأصل من طائفة الروم الأرثوذكس الوطنيين نزحت إلى دمياط في القرن الثامن عشر وربما قبل ذلك، ثم اتخذت من هذه المدينة وطنًا لها ومقرًا لأعمالها. وقد ولد وسيلي فخر عام ١٧٧٠م تقريبًا وكان والده قد التزم جمر ك دمياط بعد أن قام بكثير من المؤامرات التي أدت إلى إفلاس اليهود وفقدهم ما كانوا يربحونه من رسوم جمركية كانوا يتمتعون بها منذ فترة طويلة، وقد ورث وسيلي عن والده تلك المكانة الاقتصادية. وقد تناول كثير من الرحالة سيرة هذا الرجل وأسرته في عصر محمد علي، ومنهم الأديبة الإيطالية «مينو تولي» التي نزلت مع زوجها وحاشيتها ضيفًا بقصره^(٣).

(١) أخبار دمياط: عدد ٧ سبتمبر ١٩٧٠، ص ١٠.

(٢) نقرلا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٣) أخبار دمياط: عدد ١٢ يونيو ١٩٥٠، ص ٨.

وبالرغم من أعماله التجارية والقنصلية، فقد كان منكبًا على الكتابة والتأليف والمطالعة واقتناء الكتب، ومن مؤلفاته «الجواهر الفخرية عن العلة الإيثاقية»، وهو كتاب في فلسفة الدين، وبذلك يعد هذا الرجل من علماء وأدباء دمياط الذين يجب البحث والاستقصاء عن آثارهم الأدبية التي لم تتح لنا إلى الآن فرصة البحث عنها^(١).

ويبدو أنه قد تعرض لغضب محمد علي في أواخر أيامه أو توفي عن غير عقب، حيث تفيد الوثائق أن محمد علي أصدر أمرًا بجرد وتنظيم تركة وسبيل فخر بعد وفاته وكان ذلك في سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م^(٢).

٤ - عمر مكرم في دمياط ١٨٠٩م

نُفي عمر مكرم إلى دمياط^(٣)، وكان ذلك على متن سفينة شراعية في النيل في ١٣ أغسطس ١٨٠٩م ومعه أتباعه وخدمه^(٤)، بسبب معارضته لسياسة محمد علي، وانتقاده لظلمه^(٥).

حقيقة كان نفي السيد عمر مكرم - كما رأى محمد علي - تأمينًا لتحقيق أهداف الحكم المطلق، ودليل ذلك أنه عندما انتصر محمد علي في حرب «بلاد الحجاز» أعجب السيد عمر مكرم بما حظي به الوالي من انتصار فأرسل خطابًا له من منفاه مع أحد أفراد أسرته للتهنئة، فسمح له بالرجوع من منفاه لأداء فريضة الحج قائلاً كلمته المعروفة: «أنا لم أتركه في الغربية هذه المدة إلا خوفًا من الفتنة، والآن لم يبق شيء من ذلك فإنه أبي ويبي وبينه ما لا أنساه من المحبة والمعروف»^(٥).

(١) أخبار دمياط: عدد ١٢ يونيه ١٩٥٠، ص ٨.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ١، ديوان خديوي تركي، من الجتاب العالي إلى حبيب أفندي، ٢ رجب ١٢٤٢هـ / ٢٩ يناير ١٨٢٧م.

(٣) للاجتماع الذي انتهى بنفي السيد عمر مكرم ووصف الرحلة من بولاق القاهرة لدمياط عبر النيل، انظر، عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سابق، ج ٧، ص ١٦٢.

(٤) نفسه.

(٥) أخبار دمياط: عدد ١٠ أغسطس ١٩٥٣، ص ٩.

(٥) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٤٩.

وفي دمياط كان كثير الضجر، إذ كان لا يُباح له الاختلاط بالناس وتحت حراسة مشددة حينما سار، فكان أحياناً ينتقل إلى شاطئ البحر لينسى قيوده، ثم رأى أن يشغل نفسه بالعمل فشيّد خاناً بدمياط لنزول التجار الذين يفدون إليها من مواني الشام وبلاد الأناضول^(١)، فكانها أراد أن يرفه عنهم في غربتهم^(٢).

وحدث أن زار دمياط قاضي القضاة - وكان يطلق على شاغل هذا المنصب قاضي عسكر أفندي- وكان ذلك في أواخر شهر ربيع الأول ١٢٢٧هـ/ ١٢ إبريل ١٨١٢م فطلب منه عمر مكرم أن يفتح محمد علي في نقله من دمياط إلى طنطا، واستجاب الوالي لرغبة عمر مكرم، فغادر دمياط بعد أن أمضى فيها قرابة ثلاث سنوات^(٣).

وهكذا لم يكن نفي السيد عمر مكرم لمسألة شخصية وقعت بينه وبين محمد علي؛ وإنما كان ذلك لمبدأ رُسمت لتحقيقه خطة وخشي صاحبها من وجوده فتفشل الخطة بإثارة فتنة، مما جعل محمد علي بعد نفيه يكمل خطته ويكشف عن نواياه فلم يستطع الشعب المصري أن يحرك ساكنًا^(٤).

٢- دمياط والثورة العربية ١٨٨١-١٨٨٢م

كانت الثورة العربية بمثابة الضرورة الاجتماعية أو الأمر الطبيعي الذي فرضته الظروف التي مرّ بها المجتمع المصري من الفساد والظلم واستغلال الأقلية المحدودة للأكثرية الساحقة، وتدخل الأجانب تدخلاً شلّ معاني القومية، وقضى على القيم، واحتكر الاقتصاد وتدخل في السياسة، فكان لا بد من دفع هذا الجور، ففُرضت الثورة على مصر لتكون حركة شاملة تهدف تغييراً أساسياً في كيان وتركيب وأيديولوجية المجتمع^(٥).

(١) عبد العزيز محمد الشناوي: عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، سلسلة أعلام العرب، عدد ٦٧، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٨١.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٣) عبد العزيز محمد الشناوي: مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٤) أمين مصطفى عفيفي: مرجع سابق، ص ٤٩.

(٥) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ص ١١.

ولم تكن الثورة العراقية تمثل سخط إقليم معين من أقاليم القطر المصري، وإنما عمّ هذا السخط والتذمر كل أرجاء القطر المصري من شماله إلى جنوبه، وما ينطبق على محافظة دمياط ينطبق على غيرها من الأقاليم المصرية^(١)، فكانت دمياط كعهدتها في كل ثورة إصلاحية وحركة وطنية وغزوة أجنبية في مقدمة الصفوف دائماً. فلما حضر إليها عبد العال حلمي - أحد زعماء الثورة - وفرقة هرع الدمياطيون - كباراً وصغاراً - لاستقباله بالحفاوة والتكريم. وألقى السيد عبد الله النديم على الجموع خطاباً حماسياً، مدح فيه الجيش ورؤساءه، وقال إنهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد.. ولم يتخلف عن الترحيب بالقادمين غير محافظ دمياط وقتئذ إسماعيل (باشا) زهدي ووكيله^(٢)، وكانا موالين للخديوي ضد عرابي فأستقر الرأي بعزلها وإحالة عملها لعبد العال باشا حلمي على أن ينتخب بمعرفته وكيلا للمحافظة بشرط أن يكون من الضباط الأكفأ من ذوي الخبرة:

واستقر عبد العال وفرقة العسكرية بثكنات دمياط وتمهياً للدفاع عنها ضد الإنجليز، واتخذ من أعيان دمياط أصدقاء وأعاوناً، ومن بيوت بعضهم مراكز للدعاية لمبادئ الثورة^(٣).

ولم يبخل أهالي دمياط ومعظمهم حرفيون من المضي حتى آخر وقت من أجل نصرة الثورة، ففي برقية من عبد العال حلمي إلى وكيل الجهادية يبلغه «أن كافة الناس يساعدوننا»^(٤).

كذلك كان للصيادين دورهم في تقديم مجهوداتهم، فبعد تحصين طابية الجميل والديية في دمياط، وصل في الحال خمسمائة رجل من الصيادين لمساعدة العاملين في الطوابي^(٥).

(١) رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العراقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٦٢.

(٢) أخبار دمياط: عدد ١٦ فبراير ١٩٥٣، ص ٩.

(٣) نفسه.

(٤) دار الوثائق القومية: الوقائع المصرية، عدد ٦ سبتمبر ١٨٨٢ م.

(٥) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٣٥٦.

قدم السيد نعمان بكري^(٥) سر تجار دمياط «رئيس التجار» وغيره الخيل والأموال للثورة العرابية^(١).

وفيا يلي أسماء المتبرعين من أهل دمياط للمجاهدين في الثورة العرابية على سبيل المثال لا الحصر وذلك في ٢٧ أغسطس ١٨٨٢ م بمبلغ وصل ٩٧٦٠ جنيهاً مصرياً:

أسماء المتبرعين	قرش	بارة
ما تبرع به بعض أهل البر والإحسان من أهل الشجر ووضع في صندوق جمعية المهاجرين الخيرية ولم تذكر أسماءهم.	٢٠٤٧	٢٠
السيد نعمان بكري.	١٩٢٨	٢٠
السيد حسن الفوال.	١٩٢٨	٢٠
السيد حسن اللوزي.	١٩٢٨	٢٠
عبد السلام أفندي خفاجي	١٩٢٨	٢٠

المصدر: نيفين علوان: مرجع سابق، ص ١٠٤.

- كما أرسلت ٢٠٠٠ بنديقية إلى عبد العال حلمي قائد دمياط من الدقهلية، ووزعت على الفلاحين لحراسة الشواطئ ومقاومة كل غزو يتوقع من هذه المناطق. وعقب نهاية الثورة وجدت هذه الأسلحة مع الفلاحين، واعترف الكثير منهم بالمهام التي كانت على عاتقهم^(٢).

فعندما كانت تصل التلغرافات والأخبار التي تفيد بالانتصار كانت الفرحة تعم الجميع وكان التجار يرددون: «الله ينصرك يا عرابي باشا بجيش المؤمنين»^(٣).

وقد وقف أهالي دمياط من الأجنب موقف العداء والتبرم، وانعكس ذلك على تصرفاتهم التي أشبعت بمبادئ الثورة وتطبيق مصر للمصريين وبياقاف الاستغلال

(٥) وقد أنعم عليه الخديوي بالرتبة الثالثة لتشريفه وامتيازه بين أقرانه؛ انظر: دار الوثائق القومية: سجلات

الوارد بمحافظة دمياط، سجل ٣٣٥، ج ٤، ٢١، شوال ١٢٨٦هـ / ٢٨ يناير ١٨٦٨ م.

(١) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة ٥، ملف ١٥، ٧٦، يوليو ١٨٨١ م.

(٢) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية، محفظة ٤١، دوسيه ١.

الذي امتص دماءهم، فقد حدث أنه بينما كان «قنصل فرنسا» في دمياط يمر في أحد الشوارع تعرض «بها لا يليق بشأنه من الألفاظ واشتكى لكن لم يسمع أحد شكواه» فذهب إلى القرية قول وهدد العساكر المتواجدة ومزق كبود أحدهما بحضرة جملة من الناس، فأجرى معه التحقيق»^(١).

بل وصل الأمر أن بعضهم كان يهدد الأجانب، فقد أهين وسب وكيل قنصل فرنسا ثلاث مرات في الطريق، ولم يتخذ المحافظ أي إجراءات ضد هذه الإهانات، كما لم يردّ البوليس على شكاوى نائب القنصل المهان وذلك في يناير ١٨٨٢ م^(٢).

كما تعرضت سفينة الشحن التابعة لشركة نقولا لاماركوس اليوناني للإتلاف، والاستيلاء على حمولتها بعد وصولها إلى ميناء دمياط في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ م، وحاول الأهالي قتل من عليها لولا هروبهم بسفينة نمساوية^(٣).

ومما لاشك فيه أن ذلك يرجع إلى التصرفات والشغب الزائد للذين تزعمها الأجانب وخصوصًا اليونانيين الذين دائماً وأبداً يثيرون الأهالي، هذا بالإضافة إلى أن هذه الفترة تختلف عن سابقتها، ففيها نبعت الحرية، وتوطد في الأعماق شعار الثورة «مصر للمصريين»؛ ليكون ذلك صيحة ضد الامتيازات الأجنبية، ومن هنا كان الانطلاق السافر والكرهية ضد الأجانب^(٤).

ومع الحرب وزيادة الخنق على الإنجليز قام الأهالي بالهجوم على القنصلية الإنجليزية في دمياط وكسروا شبابيكها وصاروا البونديرة ومزقوا الراية (العلم البريطاني) ثم أخذوا يطوفون الأزقة شائمين متوعدين بالقتل من كان قد بقي من المسيحيين^(٥).

ولما وقعت حوادث الإسكندرية وانتهت بضررها بمدافع الأسطول الإنجليزي أشار الإنجليز على الدول الأجنبية بترحيل رعاياها من القطر المصري، وكان بدمياط عدد

(١) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العربية، محفظة ٨، ٥٣/٢٥.

(٢) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٣) صلاح أحمد هريدي: الجاليات اليونانية في مصر من الاحتلال البريطاني إلى الحرب العالمية الأولى ١٨٨٢ -

١٩١٤ م، دن، الإسكندرية، ٢٠٠، ص ص ٢٣، ٢٤.

(٤) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العربية، محفظة ٩، ودسيه ٨٥؛ محفظة ١٢، دوسييه ١/٢٠٢.

كبير من الأسر القديمة المتمتعة بحماية بعض الدول - تبعًا لتقاليد ذلك العهد - فأرسلت الحكومة اليونانية بناء على توجيهات قنصلها في دمياط عددًا من المراكب الشراعية الكبيرة إلى دمياط لنقل من يشاء الرحيل من رعاياها. فهاجر عليها بضع مئات من طائفة الروم الأرثوذكس إلى قبرص وجزر أخرى، حيث أقاموا هناك حتى نهاية الثورة، ورفضت بعض الأسر المهاجرة، وظلت تزاول أعمالها في هدوء، ولما عاد المهاجرون إلى بيوتهم بدمياط وجدوا كل ما تركوه من أمتعة وممتلكات سليماً لم يمس. وكان عبد العال حلمي مع كبار الدمياطيين ساهراً على رعاية مصالح المدينة وأمنها، ويقص المعمرون أن بعض أعيان دمياط المسلمين كانوا يمرون ببيوت المهاجرين المقفلة للاطمئنان على سلامتها، وظلت تلك الأسر التي عادت من المهجر تحتفظ طويلاً بذكريات رحلتها وطرائفها، كما كانت تؤرخ بالثورة فتقول مثلاً: «هذا الشخص ولد قبل أو بعد هوجة عرابي!!»^(١).

ظل عبد العال حلمي وقواته بدمياط طوال الثورة، وكان تحت قيادته أكثر من ثلاثة آلاف من القوات^(٢) فبارح دمياط وتحصن في قرية كفر البطيخ لاستقبال الإنجليز^(٣)، وقد ضُبطت تلك الخطابات التي أرسلها إلى كفر الدوار والتي تفيض بروح البطولة والإصرار على المقاومة «وأنه من الحزم التحصين وعدم اللين للعدو والمدافعة لآخر رمق من الحياة»^(٤). فلما ذاعت أنباء هزيمة «التل الكبير» أخذ عبد العال ينفيها ويدعو إلى استمرار المقاومة^(٥)، وانهالت عليه الأوامر من الخديو توفيق ومن نائب السلطان ووجهت إليه الإنذارات بضرورة التسليم وتحميله مسئولية العصيان، وهو صامت

(١) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص ٤٤٧.

(٢) نفسه.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية: محفظة ٥، ملف ٧٤، ق ١، ٢٢ سبتمبر ١٨٨٢ م.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية: محفظة ١٢، دوسيه ٢٠٢، أ، ب، الوقائع المصرية، عدد ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ م.

(٥) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٥١٠.

يرفض الرد ويقاوم، واستمر على موقفه حتى ٣١ سبتمبر حين اعتزمت الحكومة القبض عليه وإعدامه رميًا بالرصاص فسلم نفسه^(١).

وفي أعقاب الثورة وبعد أن قضى الإنجليز على الحركة العرابية واحتلوا القاهرة، أُعتقل زعماء الثورة وكثير من الضباط والأعيان والعلماء والموظفين، وألقوا في السجون رهن المحاكمة، وكثرت في ذلك الحين الوشائيات.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢، أصدر الخديو توفيق أمرًا بتشكيل لجنة من أنصاره للتحقيق في تهمة كل من ارتكب جريمة العصيان، أو التعدي على السلطة الخديوية، سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء، كما انتُدبت لجنة للتحقيق في تهم الأقاليم والمدن.

وحُكم على الزعماء السبعة - ومنهم عبد العال حلمي - بالنفي إلى جزيرة سيلان في ديسمبر ١٨٨٢ م، وتوفي ودُفن بها في ١٩ مارس ١٨٩١ م^(٢).

وصدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على مئات الوطنيين بتهمة الاشتراك في جريمة العصيان. وهي تتراوح بين النفي خارج القطر أو الفصل من خدمة الحكومة أو تأمين مالي مع وضعهم تحت رقابة البوليس.

وكان نصيب الدمياطيين الأحكام التالية التي صدرت على بعضهم لصدقتهم لعبد العال حلمي ومناصرتهم للثورة:

- مصطفى أفندي الأرنؤطي

كان تاجرًا وعالمًا من علماء الدين في المعهد الديني بدمياط، وكان كسائر الدمياطيين من أنصار الحركة العرابية وصديقًا لعبد العال حلمي وكان عبد العال يجتمع مع أهل المدينة في منزله متخذًا منه مركزًا مختارًا للدعاية إلى الثورة، فكان هذا سببًا في محاكمته^(٣).

(١) دار الوثائق القومية: محافظ الثورة العرابية: محفظة ١٢، دوسيه ٢٠٢، ب. الوقائع المصرية، عدد ٢٤

أغسطس ١٨٨٢ م؛ لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٣) أخبار دمياط: عدد ٢٣ فبراير ١٩٥٣، ص ١٠.

وقد صدر الحكم بنفيه خمس سنوات إلى بيروت وتجريده من كل أملاكه^(١) ثم رحل إلى سوريا مستصحباً معه أفراد أسرته، وأقام بها ثماني سنوات، وكان يعمل مفتشاً للتعليم في بيروت طوال تلك المدة. ثم عاد إلى دمياط لمرضه وشيخوخته. ولكنه ما لبث أن توفي بها ولم يمض على وصوله غير بضعة أشهر، ومما يُذكر أن محافظ دمياط في بداية الثورة كان يطلب منه دائماً أن يقطع صلته بعبد العال ويوقف الدعاية للثورة فيرفض^(٢).

ومما يُذكر أيضاً أن جده - علي الأرنؤطي - كان حاكماً على إقليم دمياط في عهد المماليك، وفي ولاية محمد علي انضم أولاده إلى الجيش المصري ومن هؤلاء: حسن الأرنؤطي أحد قواد الجيش في حرب المورة^(٣).

- الشيخ أمين أبو يوسف المحامي

نُفي الشيخ أمين خمس سنوات إلى سوريا^(٤)، وقد وجهت إليه تهمة الاشتراك في الثورة^(٥)؛ حيث إنه كان يحرص الأهالي على حمل السلاح وتعليمهم الحركات العسكرية ضد الإنجليز وأنه جمع أربعين ألف توقيع لأعيان مصر لخلع الخديو توفيق^(٦)، ويتضح ذلك من خلال محضر قدم من بعض أهالي وتجار دمياط لمحافظ دمياط ضد أمين أبو يوسف وهو كالآتي: «.... ممتزجا بهم غاية الامتزاز... معهم في كل أعمالهم السرية والجهرية حضرها بواسطة صديقة وقريبة... عبد الله النديم الذي كان متحدا مع العصاة... كان أمين يقيم الولائم والاحتفالات الكلية تارة بمنزلة وتارة خارج منزله... بذل همته في تحريض الأهالي على حمل السلاح وتعليمهم الحركات العسكرية... صار أمين المذكور أكبر صديق للعصاة ويعتبروه كواحد منهم ويعولون عليه في أمورهم المهمة... هو الوسطة الوحيدة بين عبد العال حلمي وعرايي... وأنه تجاسر... أنه طلب خلع الحضرة الخديوية...»^(٧).

(١) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٤٧٤.

(٢) أخبار دمياط: عدد ٢٣ فبراير ١٩٥٣، ص ١٠.

(٣) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٤) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٤٩١.

(٥) أخبار دمياط: عدد ٢٣ فبراير ١٩٥٣، ص ١٠.

(٦) نفسه.

(٧) دار الوثائق القومية: محظفة ٩ ثورة عرابية، دوسيه ٥، ٨٥، محرم ١٣٠٠هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٨٢م.

وكان الشيخ أمين أبو يوسف من مشاهير رجال دمياط، كما كان محامياً ذائع الصيت بمديرية الدقهلية، وأحد زعماء الحركة الوطنية في عهد عرابي باشا قبل الاحتلال الإنجليزي لمصر. وعقب هزيمة الإنجليز الجيش العرابي، وكان معروفاً بالكرم والسخاء يبذل كل ما يربحه من عمله على أسرته وأصدقائه حتى إنه لم يترك بعد موته لأسرته شيئاً، وكان من تلاميذ الشيخ محمد عبده وصديقاً لسعد زغلول. وكان من عادته أن يقضي الصيف في عشته برأس البر ويستضيف بها أصحابه لاسيما الشيخ محمد عبده، وفي إحدى المرات حضر سعد زغلول وشقيقه إلى رأس البر على سفينة حكومية مع السير الدون غورست مستشار المالية ومعهم أصدقاء آخرون، فدعاهم الشيخ إلى عشته وأقام لهم وليمة فخمة وتوفي عام ١٩٠٧م^(١).

وخلف ابنًا هو محمد أمين أبو يوسف المحامي الذي وُلِدَ عام ١٨٨٨م، وهو والد الصحفيين الديمقراطيين: مصطفى أمين، وعلي أمين صاحبي دار أخبار اليوم^(٢).

ومن المحكوم عليهم أيضًا بالنفي ثلاث سنوات والتجرد من علامات الشرف والامتيازات كل من: الشيخ علي الجمال، نقيب الأشراف بدمياط^(٣)، وعبد الله مأمون مأمور أوقاف دمياط^(٤). كما فصل عبد الرحمن رحمي ملازم أول طوبجي بدمياط من وظيفته، وتُجرد من كل الرتب وحُرم من مرتب الاستيداع والمعاش^(٥).

ويبدو أن أصدقاء عبد العال حلمي من أعيان دمياط المسيحيين لم تشملهم الأحكام، لتمتعهم بحماية الدول كما كان بعضهم قناصل لها^(٦).

وقد صدر أمر من الخديوي في ديسمبر عام ١٨٩٠م بالعمو عنهم وردّ ما تجرد منهم من الرتب العسكرية وعلامات الشرف والامتيازات^(٧).

(١) أخبار دمياط: عدد ٢٤ يوليو ١٩٥٠م، ص ٩.

(٢) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٣) الوقائع المصرية: عدد ١ يناير ١٨٨٣م، ص ٤٩٥.

(٤) عبد الرحمن الرافي: مرجع سابق، ص ٤٧٨.

(٥) الوقائع المصرية: عدد ٢٨ ديسمبر ١٨٨٢م، ص ٤٩٩.

(٦) أخبار دمياط: عدد ٢٣ فبراير ١٩٥٣، ص ١٠.

(٧) الأوامر العلية والذكرينات لسنة ١٨٩٠م، ص ٢٥٨.

هكذا أيد أهالي دمياط الثورة العربية واشتركوا فيها، وساهموا في المعركة مساهمة فعلية بكل قواهم المادية والمعنوية، وكانوا على استعداد للمضي في الحرب والمزيد من التضحيات، ولكن الظروف كانت أقوى؛ فلم تحقق لهم ما أرادوا، ولم تعط مصر النصر المأمول.

ثانياً- الدور الحربي

شمل الدور الحربي إنشاء مدرسة للمشاة، والتحصينات الحربية.

١- مدرسة المشاة

احتفظت دمياط في أثناء حكم محمد علي بأهميتها الحربية؛ ففي عام ١٨٣٤م أنشأ محمد علي في دمياط مدرسة حربية للمشاة نقلت إليها من الخانقاه بعد عامين من إنشائها^(١)، وذلك لتخرج ضباط وحدات المشاة بالجيش المصري^(٢).

وظلت بها حوالي سبع سنوات ثم نُقلت سنة ١٨٤١ إلى أبي زعبل ومكثت بها إلى نهاية حكم محمد علي^(٣). وفي بداية حكم عباس الأول نُقلت مدرسة البيادة^(٤) من أبو زعبل إلى الجيزة^(٥)، ثم أُغيت وُسُرح تلاميذها^(٥).

ويبدو أن محمد علي فكَّر في إنشائها بدمياط قبل الخانقاه، ويؤكد ذلك الوثائق العديد والتي من بينها وثيقة مؤرخة في ٢٨ صفر ١٢٤٧هـ / ٥ سبتمبر ١٨٣١م «.. بارسال

(١) أمين سامي: التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: التعليم في عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

(٣) عبد الرحمن زكي: التاريخ الحربي لعصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ص ٢٩٤.

(٤) البيادة: كلمة تركية بمعنى الرجالة من الجنود والمشاة، والمشاة فرقة من فرق الجيش وهي أنواع منهم المشاة العاديون ومنهم المشاة الخفيفون ومنهم المشاة الراكبون خيلاً أو بغلاً أو إبلاً وهم المهجاة، ويقابل كله البيادة في اللغة الإنجليزية INFANTRY، انظر: أمل محفوظ، العنابر الحربية في عصر محمد علي بمدى القاهرة ١٨٠٥-١٨٤٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٠٩.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٥٩ أبحاث، ١٩ الحجية ١٢٦٥هـ / ٦ نوفمبر ١٨٤٩م.

(٥) دار الوثائق القومية: محفظة ٥٩ أبحاث، ٢١ محرم ١٢٦٦هـ / ٦ ديسمبر ١٨٤٩م.

إفادة من الجهادية لمحافظ دمياط بإنشاء مدرسة من الطوب اللبن (الطوب النيى) لأجل
الآليات العسكرية بدمياط...»^(١).

وعلى أية حال، صدر الأمر بإنشاء هذه المدرسة عام ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م، ويؤكد
ذلك الوثائق، حيث «... صدر أمر منه إلى محافظ دمياط غرة رمضان ١٢٥٠هـ / ٣١
ديسمبر ١٨٣٤م بالبدء في بناء وإنشاء مكتب السنانية البيادة، حسب الرسم المعمول
بمعرفة مفتش عموم المكاتب سليمان باشا، وصرف أجر الشغالة من إيراد كمرك
دمياط، كما تحرر منه إلى ناظره، فعليه يلزم تقديم الكشف بما يلزم صرفه شهريا إلى
الناظر المومى إليه»^(٢).

ورغم بداية الإنشاء كما ذكر في الوثيقة السابقة أواخر عام ١٨٣٤م، إلا أن «أمين
سامي» ومن بعده «أحمد عزت عبد الكريم» يذكر: أنه قد افتتحت هذه المدرسة بدمياط
في يونيه ١٨٣٤م^(٣). وهذا مخالف لما ذكرته الوثيقة، ولكن ربما يكون الافتتاح في يونيه
١٨٣٥م.

وكان ناظرها خليل أغا الذي تولى نظارتها من شهر يونيو ١٨٣٤م إلى نوفمبر ١٨٣٥
أما يوسف أغا^(٤) فتولى نظارتها من ديسمبر ١٨٣٥م إلى فبراير ١٨٤١م^(٥).
وقد أعدت هذه المدرسة على نظام حديث لتعليم أربعائة شاب مصري قسموا إلى
ثلاثة بلوكات وكانت العلوم التي تدرس بها هي: التمرينات والإدارة الحربية واللغات
العربية والتركية والفارسية. وكان ملحقا بها ضابط جراح للعناية بطلبتها^(٦).

وقد نصت لوائح التعليم في سنة ١٨٣٦م على أن مدة الدراسة بمدرسة البيادة
بدمياط ثلاث سنوات، ويدرس تلاميذها المواد الآتية:

-
- (١) دار الوثائق القومية: محفظة ٤٦ ديوان خديوي تركي، من الجهادية إلى محافظ دمياط، ٢٨ صفر ١٢٤٧هـ /
٥ سبتمبر ١٨٣١م.
 - (٢) رهوف عباس حامد وآخرون: الأوامر والمكاتبات، مرجع سابق، ج ١، ص ٤١١.
 - (٣) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣٩٣.
 - (٤) بعد وفاة يوسف أغا وجدنا معاش لايبته قدره ٥٠٠ قرش شهريا للمزيد انظر: دار المحفوظات: ملف
١٧٩٣، محفظة ١٢٣، عين ١، دولا ب ٦، ٢٩، القعدة ١٢٧٨هـ / ٢٧ مايو ١٨٦٢م.
 - (٥) أمين سامي: مرجع سابق، ص ١٠.
 - (٦) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص ٢٩٤.

١- مبادئ التحصين الأولية- مهاجمة الحصون والدفاع عنها.

٢- الطبوغرافيا ورسم الخطط.

٣- نظريات وحركات البيادة على استخدام السلاح.

٤- واجبات الخدمة الداخلية والبوليس ونظام الحاميات والأورط والبلوكات.

وموظفوها الفنيون هم: مديرها وهو ضابط كبير في الجيش، ووكيل للمدير وأستا للطبوغرافيا والخطط ، وآخر للتحصين والهجوم والدفاع، وأربعة ضباط من المشاة وأربعة ملازمين، ومدرب للسلاح وآخر للرياضة البدنية. ويرأس لجنة امتحان تلاميذها قائد من الجيش. ووضع نظامها الداخلي على مثال المدارس الأخرى^(١).

وعلى الرغم مما جاء في هذا البرنامج قرر أيضًا على التلاميذ في عام ١٨٣٧م دراسه كتابًا في الصرف والنحو واللغتين الفارسية والتركية، والحساب. وكانوا يتعلمون في كتب عسكرية (تدريب النفر والبلوك والأورطة والآلاي) ويمضون شطرًا طويلًا مر وقتهم في التمرينات العسكرية^(٢).

(١) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص ٢٩٥.

ومن خلال الوثائق عثرنا على وثيقة يرجع تاريخها إلى غرة الحجة ١٢٥٥هـ / ٤ فبراير ١٨٤٠م توضح كيف كان تلاميذها يقضون وقتهم طبقاً للجدول الآتي والذي وضعه مجلس إدارة المدرسة وهو كالآتي:

العمل	الساعة			
	إلى		من	
	ساعة	دقيقة	ساعة	دقيقة
طبل الفجر (نوبة الصحيان)	-	-	١٢	-
درس في اللغة العربية	٢	٣٠	١	-
درس في اللغة الفارسية	٣	٣٠	٢	٣٠
خط	٥	-	٣	٣٠
حساب	٦	-	٥	-
طعام وتغيير خفير (حرس) وعدد الظهر واستراحة	٨	-	٦	-
تورية ^(٥) تعليم الآلاي	٩	٣٠	٨	-
ميدان التعليم	١١	-	٩	٣٠
طعام المغرب وطبل المساء	١٢	-	١١	-
تمام المغرب (تمام المساء)		-	١٢	٣٠
داخلية (بيان واجبات الوظائف العسكرية)	١	-	١٢	٣٠
تورية تعليم البلوك	٣	-	١	٣٠
طبل النوم	-	-	٣	٣٠

المصدر: دار الوثائق القومية: محفظة ٥٩ أبحاث، ملف ٢، دفتر ٢٠٥٩ ديوان المدارس، غرة ذي الحجة ١٢٥٥هـ / ٤ فبراير ١٨٤٠م.^(٥)

(٥) لم نجد معنى للكلمة (تورية) التي تتردد كثيراً في برامج الدراسة الحربية إلا أنها تعريب للكلمة (Theorie) الفرنسية، أي دراسة نظرية للفنون الحربية. وهذه الأوقات مطابقة للتوقيت العربي: فالساعة الثانية عشرة هي وقت الفجر، والساعة الأولى بعد الفجر، بساعة وهكذا، انظر: أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن تلاميذ المدرسة يقضون تسع ساعات في الدراسة، ولكنهم لا يقضون في المران العسكري سوى ساعة ونصف، ومثلها كذلك في كتابة الخط، كما نلاحظ أن تلاميذ المدرسة لم يكونوا يصيبون من الطعام إلا وجبتين: الأولى حيث يتتصف النهار أو يكاد، والثانية حيث تغرب الشمس أو تكاد، أما وجبة الصباح فالراجع أن الحكومة قد رأت في الاستغناء عنها ما يطبع تلاميذ المشاة على احتمال العيش الخشن، وعندما لوحظ أن الخبز الذي يقدم أحياناً كان رديئاً في بعض الأوقات مما يعرض التلاميذ للأمراض، مما جعل محمد علي يصدر أمراً لمحافظة دمياط بالاهتمام بتقديم الخبز الجيد للتلاميذ والاهتمام في ذلك، ويتضح ذلك من الوثيقة التالية « أمر إلى محافظ دمياط... يخطره بلزوم تقديم مخصصات الخبز لتلاميذ مدرسة المشاة الكائنة بدمياط من الخبز النظيف وفقاً لقرار مجلس الملكية المرسل إليه نسخة منه، وأن قد علم من مضبطة شورى المدارس أن تلاميذ هذه المدرسة مرضوا لرداءة الخبز مع أنه يعلم أن تربية وإعداد التلاميذ من أهم أماله...»^(١).

ومع ذلك وجد التلاميذ في هذا المنهج الدراسي الذي يبدو بسيطاً إرهاقاً بالغاً جعلهم يتقدمون بالشكوى لديوان المدارس من كثرة الدروس، بل طلبوا إلغاء دروس اللغة العربية ولكن الديوان رفض ذلك معللاً أن الغرض من إنشاء هذه المدرسة تخريج تلاميذها المصريين ضباطاً في الجيش لا أنفازاً، فدروس اللغة العربية واجبة لمن يريد أن يُعد نفسه ضابطاً كبيراً^(٢).

وكان الغذاء لهذه المدرسة يرسل من دمياط ومن الأقاليم المصرية القريبة منها باعتبار أن التلاميذ التي بها منهم أبناء دمياط وأبناء كل الأقاليم. وذلك بناء على أمر من محمد علي، ومنها ما أرسل من الدقهلية ١٨٣٥م، فقد نصت الوثيقة على «... من الجناب العالي إلى مدير الدقهلية بشأن تقديم المسلي والزيت الحار لتلاميذ مدرسة المشاة بدمياط»^(٣).

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ٥٨ أبحاث، دفتر ١٤٥ ملكي، ق ٣٣، ١١ ربيع الثاني ١٢٥٢هـ / ٢٥ يونيو ١٨٣٦م.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣٩٧.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٧٤ معية سنية تركي، من الجناب العالي إلى مدير الدقهلية، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٥١هـ / ٢٣ إبريل ١٨٣٥م.

أما عدد التلاميذ فقد نص القانون على اعتبار تلاميذ مدرسة البيادة أورطة في الجيش، وكانوا في سنة ١٨٣٧ م خمسة وستين وثلاثمائة منهم الأنفار وذوو الرتب^(١)، وقد وصل عددهم سنة ١٨٣٩ م حوالي ٣٩٧ تلميذاً بالإضافة إلى ١٢ مدرساً و ٩٤ خدماً. وقد بلغت ميزانية هذه المدرسة في نفس العام أكثر من ٣٦٥٢ جنيهاً^(٢)، في حين كانت تلك الميزانية عام ١٨٣٧ م ٢٧٩٦٢ قرشاً^(٣)، ويبدو السبب في تلك الزيادة هي زيادة عدد الطلاب بها وعدد العاملين بها بالإضافة إلى إلغاء معسكر النخيلة الذي كان يمد الجيش بالضباط. وقد تخرج من هذه المدرسة عام ١٨٣٧ م ١٢٧ ضابطاً، ٤٨ ضابطاً عام ١٨٣٨ م^(٤).

حتى إذا كانت سنة ١٨٤١ م، وأعيد النظر في تنظيم المدارس، رأت الحكومة أن الحاجة إلى مدرسة المشاة لا تزال ماسة^(٥) حتى بعد إنقاص الجيش لإلغاء معسكر النخيلة الذي كان يمد الجيش بالضباط ولم يبق ثمة مدرسة تخرج ضباطاً للمشاة سوى مدرسة البيادة^(٦). لهذا أبقّت المدرسة على حالتها الأولى مؤلفة من أربعة بلوكات في كل بلوك مائة وعشرة من التلاميذ، ما عدا ضباط الصف، ونظمت أمورها، وقد أصبحت من امتلاء البلوكات بحيث تزيد بلوكاتها الأربعة مائة وعشرين تلميذاً من ترتيبها الأصلي^(٧).

وبذلك كانت مدرسة المشاة المدرسة الوحيدة بمصر التي زاد عدد تلاميذها بعد عام ١٨٤١ م عما كانت عليه من قبل.

(١) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣٩٨.

(٢) أمين سامي: تقويم النيل، ج ٢، مرجع سابق، ص ٥٠٣.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ٥٩ أبحاث، دفتر ٢٠٢١ ديوان المدارس، ٩ ذي القعدة ١٢٥٢هـ / ١٤ فبراير ١٨٣٧ م.

(٤) أخبار دمياط: عدد ٢٥ يوليو ١٩٤٩، ص ٣.

(٥) أحمد عزت عبد الكريم: مرجع سابق، ص ٣٩٨.

(٦) دار الوثائق القومية: محفظة ٥٩ أبحاث، ٢٠ ذي القعدة ١٢٥٧هـ / ٢ يناير ١٨٤٢ م.

(٧) نفسه.

٢ - التحصينات الحربية

- لما استقر حكم محمد علي في مصر عنى عناية كبيرة بإنشاء القلاع والحصون للدفاع عن السواحل المصرية، فبدأ بإصلاح ما شيده الفرنسيون أثناء إقامتهم بمصر في دمياط والإسكندرية والسويس والبرلس وغيرها^(١)، وقد قدر ما صرف على ترميم القلاع القديمة وإنشاء طوابي حديثة بدمياط مبلغ ١٧٥٣٧ قرشاً، وذلك عام ١٨٠٧ م صرفت من أموال الجمرك، وقد ورد ذلك في الوثيقة... في ثمن الأشياء والأخشاب المشتراة لترميم القلاع والطوابي القديمة والطوابي المنشأة حديثاً في دمياط...»^(٢).

ثم استقدم من فرنسا بعض المهندسين وعلى رأسهم: الكولونيل جاليس بك «Col. Galice bey»، والكابتن «مورو أميل» بتوصية من مدير التحصينات العسكرية بفرنسا الجنرال «Dode» وموافقة المارشال «سولت»^(٣).

أتى قائد أورطة المهندسين «جاليس بك» إلى مصر، وبدأ يدرس البلاد من ناحيتها العسكرية، ومن ثم رفع للوالي «محمد علي» تقريراً وافياً ضمنه آراءه الخاصة عن تحصين النقط والسواحل المهمة في مصر وما تتطلبه من الحصون^(٤).

اطلع محمد علي باشا على تقرير جاليس بك فوافق عليه وأصدر فرماناً لسائر السواحل المصرية وخص بالذكر دمياط والإسكندرية ورشيد وذلك في يوم ٢٥ يونيو ١٨١٢ م، يطلب فيه من محافظ كل مدينة عمل الاستحكامات^(٥) اللازمة لكل مدينة

(١) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص ٥٦٣.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ١، من الجنب العالي إلى محافظ دمياط، ٢٥ ربيع الآخر ١٢٢٢ هـ/ ١ يوليو ١٨٠٧ م.

(٣) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص ٥٦٣.

(٤) أخبار دمياط: عدد ١ مارس ١٩٦٥، ص ٧.

(٥) استحكامات: مفرداً استحكام، وهي كلمة عربية من احتكم أي توثق وصار محكماً، وبالإنجليزية: FORTIFICATION وتُعرف الاستحكامات في القرن التاسع عشر بأنها عبارة عن وضع جميع أجزاء سور مدينة أو قلعة أو حصن أو غير ذلك من الأماكن المحصنة التي يُراد حفظها بحيث يمكن من خلال المقيمين بأحد هذه الاستحكامات مقاومة أي هجوم مضاد على المواقع الحصينة، انظر: أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٠٢.

مع الاهتمام بترميم وتزويد القلاع القديمة بما تحتاجه من آلات حرب مع إقامة القلاع الجديدة لزيادة التحصين، كما يطلب من الأهالي إعانة المحافظ على إقامة تلك القلاع والمشاركة فيها بالمال والجهد لأجل تحصين ثغورهم، ويبلغ كل محافظ أن مال الميري تحت يده يتصرف فيه كما يشاء مع المحافظة عليه والصرف على تلك الاستحکامات لمواجهة الخطر الذي يهدد البلاد^(١).

ولحرصه على تنفيذ وتأکید ذلك أعقب الفرمان السابق فرمان آخر في العام التالي يحمل نفس المعنى، بل أضاف إليه مشاركة الأعيان والقضاة وتوعد المخالف بالعقاب^(٢).

لكن فيما يبدو من الوثائق أن محمد علي بدا أنه أكثر اهتمامًا بالقلاع في دمياط منذ عام ١٨٣٤م، حيث إن محمد علي باشا قد انتهى من تحصينات دمياط التي بناها قبل سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م، وقام أيضًا بعمل حصر لجميع العزب والقلاع والجبخانات وغيرها التي كان قد أنشأها بدمياط وذلك كالتالي: «صدر أمر منه إلى محافظ دمياط في غرة شعبان ١٢٥٠هـ / ٢ ديسمبر ١٨٣٤م بتحرير كشف بالعزب وقلاعها والجبخانات ودوائر الأرز والمدقات والرصيف التي صار إنشاؤها في عصره، ووضح به المقاس طولاً وعرضاً وإرساله لضرورة درج ما ذكر بتاريخ روضة العمران»^(٣).

كما وضعت أعلام مصرية من الأصناف الممتازة على القلاع بدمياط، واستعملت جلود الأغنام في تنظيف المدافع اللازمة لتلك القلاع^(٤).

ولأهمية هذه التحصينات التي أنشأها محمد علي باشا في دمياط وفي سواحل مصر الشمالية ونظرًا لبعده المسافة بين هذه التحصينات وبعضها البعض، فإن محمد علي قام

(١) سحر محمد القطري: المنشآت الدفاعية في مدينتي دمياط والإسكندرية في عهد أسرة محمد علي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٥.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ٢٤ أبحاث، فرمانات الشاهانية السلطانية، فرمان رقم ٢١٢، ١٥ ربيع الآخر ١٢٢٨هـ / ١٦ إبريل ١٨١٣م.

(٣) أمين سامي: مرجع سابق، ص ٤٢٩.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٧٥ معية سنية تركي، من مجلس دمياط إلى محافظ دمياط، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٣٦م.

مثلما فعل في الإسكندرية بعد الانتهاء من تحصينها ببناء أبراج للإشارة أو التلغراف لربط هذه التحصينات بعضها ببعض حيث حرص محمد علي على عمل أبراج تلغراف بدمياط والبرلس في سنة ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م حيث «صدر أمر منه إلى محافظ دمياط من ١٧ رمضان ١٢٥٦هـ / ١١ نوفمبر ١٨٤٠م بما أنه المقصد عمل محلات إشارة من دمياط إلى البرلس ويكون مقتضى سرعة عمل ذلك يلزم استحضر كل من أدهم بك وحككيان بك لطرفه وإخبارها بذلك والمذاكرة في الطريقة اللازمة وعرض ما يستحسن نحو ذلك لديه»^(١).

وفهم من الوثيقة السابقة أن محمد علي باشا اهتم ببناء أبراج للتلغراف للربط بين دمياط والبرلس، ومن المؤكد أن تكون هذه الأبراج الخاصة بالتلغراف كان يتم ربطها بباقي تحصينات مصر بالسواحل الشمالية من الإسكندرية غربًا إلى أقصى تحصينات الشرق، ومنها إلى قلعة صلاح الدين بالقاهرة مركز حكم محمد علي باشا^(٢)؛ وذلك للوصول إلى معرفة ما يدور ويحاك ضد مصر على الحدود الشمالية وسهولة وصول المعلومات إليه بأقصى سرعة.

كما تم أيضًا في أواخر عهد محمد علي إنشاء حرس وطني بدمياط، وكان عبارة عن الآلي واحد مكون من ٣٤٠٠ جندي^(٣) وكان مقره في الطريق المؤدي لعزبة البرج^(٤).

وتقسم تحصينات دمياط إلى ثلاثة أقسام رئيسة حسب الترتيب التاريخي:

القسم الأول في عصر محمد علي باشا وإبراهيم باشا، والقسم الثاني: في عصر عباس الأول، والقسم الثالث في عصر الخديو إسماعيل، بالإضافة إلى بناء قشلاق^(*) كبير بها هو «قشلاق بر السنانية» بُني في عصر محمد علي وجدد في عصر إسماعيل.

(١) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٤٣.

(٢) أمين سامي: مرجع سابق، ص ٥٠٩.

(٣) ١. ب كلوت بك: مصدر سابق، ص ٥١٤.

(٤) عاطف محمد عبد المقصود: مرجع سابق، ص ١٤.

(*) القشلاق: هي كلمة تركية بمعنى المكان الشتوي وهي من كلمة قش بكسر القاف وسكون الشين بمعنى الشتاء، ويقابلها في الإنجليزية BARRACK, QUARTERS، وهي مساكن للجند بدلا من الخيام التي كانت تتلف بسرعة، حيث يطلق على هذه المساكن قشلاق أو قشلات وجمعها قشلة بكسر القاف وسكون الشين. انظر: أمل محفوظ، مرجع سابق، ص ٤١٨.

١ - التحصينات في عصر محمد علي وإبراهيم باشا

ويضم هذا القسم ثلاثة تحصينات تقع على الضفة الشرقية والغربية لنهر النيل بدمياط وهي على النحو التالي:

أ- القلعة القديمة أو قلعة دمياط الكبرى

تقع هذه القلعة على فرع دمياط، وقد شيدت في العصر المملوكي ثم جُددت في عهد الحملة الفرنسية، إلا أنها تهدمت، وقد قام محمد علي باشا بتجديدها وبنائها من جديد^(١)، وقد أطلق عليها في الوثائق اسم « برج عزبة بدمياط »^(٢) أو « البرج الغربي بدمياط »^(٣)، فأحضر الأحجار والديش والجير اللازم لذلك^(٤). وتكلف مبلغًا قدره ٢٥٩٠٢ قرش و ١٨ نصف فضة^(٥). وكان بها عشرون مدفعًا وجبخانه واحدة^(٦). وكانت هذه القلعة بمثابة ثكنة عسكرية في عصر محمد علي^(٧). وقد تم تجديدها أكثر من مرة في عهد كل من عباس الأول والخديو إسماعيل^(٨). وقد تهدمت هذه القلعة، ولم يتبق منها إلا بعض المباني، أما أسوارها فقد تهدمت تمامًا حاليًا، ولم يتبق منها إلا أجزاء صغيرة.

ب- قلعة الطابية الشرقية أو قلعة كوبري الصفارة

تقع هذه الطابية في الجهة الشرقية من فرع دمياط^(٩)، وكانت تُعرف باسم قلعة كوبري

(١) أمل محفوظ: التحصينات الحربية بسواحل مصر الشمالية في القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٤١.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ١١ ديوان كتخدا، ١٦ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ٢ نوفمبر ١٨٣٠م.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ١٠ ديوان كتخدا، ١٦ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ١٩ إبريل ١٨٤٨م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ١١ ديوان كتخدا، ٦ جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٠م.

(٥) دار الوثائق القومية: صادر محافظ دمياط، سجل ٢٠، ج ١، ص ٣٥، ق ٦، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٦٦هـ / ٧ مارس ١٨٥٠م.

(٦) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٧) عبد الرحمن زكي: التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٥٠٨.

(٨) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٥٠.

(٩) أخبار دمياط: عدد ٨ مارس ١٩٦٥م.

الصفارة^(١). وقد جددها محمد علي^(٢) ويشغلها حاليًا وحدة من المخابرات البحرية، وقد تهدمت أغلب المباني بها. وكان بها عشرة مدافع وجبخانة واحدة^(٣).

ج- قلعة طابية الشيخ يوسف أو قلعة الطابية الغربية

تقع على الضفة الغربية للنيل، وكانت تعرف باسم قلعة رأس البر، وقد قام محمد علي ببنائها ثم بتجديدها^(٤)، والمسافة بينها وبين القلعة السابقة ٦٠٠ متر^(٥). كما جددها بعد ذلك الخديو إسماعيل مع ما جدده من قلاع وحصون^(٦).

وقد اندثرت هذه القلعة حاليًا، ولم يبق منها أية أجزاء تدل عليها، وكان بها عشرة مدافع وجبخانة واحدة^(٧).

وهذا ما قام به محمد علي لتأمين السواحل المصرية، سواء باستدعاء الإخصائين في شئونها، أو إقامة الحصون وترميمها، أو تقوية المواقع الاستراتيجية وإعدادها.

وعلى الرغم مما خلفته معاهدة لندن (١٨٤٠/١٨٤١م) من آثار على الجيش المصري، فإن إبراهيم باشا عمل على تحصين البلاد فأتم استحكامات السواحل وشحنها بالعساكر والأسلحة وآلات القتال، وتفقد بنفسه تلك السواحل من الإسكندرية إلى رشيد ودمياط، ورتب لبوغازي دمياط ورشيد جميع ما يلزم لحفظ الثغور من الطوابي والآلات والعساكر^(٨).

ونلاحظ من خلال الوثائق ما يؤكد ما قام به من ترميم للقلاع التي أنشئت في عهد والده، بل وُحِّدَت في تلك الوثائق الكميات والمقادير اللازمة لترميم تلك القلاع من

(١) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٦٩.

(٢) دار الوثائق القومية: محفظة ١١، ديوان كتبخدا، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ/ ٢٣ مايو ١٨٤٨م.

(٣) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٤) نفسه: ص ٤٦٩.

(٥) عبد الرحمن زكي: مرجع سابق، ص ٥٠٨.

(٦) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٦٩.

(٧) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٦٩.

(٨) سحر محمد القطري: مرجع سابق، ص ٧١.

الدبش والجير والأحجار، فذكرت إحدى الوثائق أنه صدر قرار لمحافظة دمياط ببيان مقدار الدبش اللازم لأشغال تلك القلاع كالآتي^(١):

بيان مقدار الدبش اللازم لأشغال الأبنية

القلعة المراد ترميمها	قنطار
لترميم القلعة الكائنة شرقي مضيق دمياط.	٣٠٠٠
لترميم القلعة الكائنة غربي مضيق دمياط.	٢٠٠٠٠
لترميم القلعة الكائنة المسماة (برج عزبة) بدمياط	١٢٠٠٠٠
مقدار الدبش اللازم لصنع الجير	
لصنع الجير اللازم لقلعة الشرق بدمياط	٢٩١٦٠
لصنع الجير اللازم لقلعة الغرب بدمياط	١٧٨٧٠
لصنع الجير اللازم لقلعة البرج الغربي بدمياط	١٨٨١٠

كما حددت إحدى الوثائق عدد الأحجار اللازمة لترميم تلك القلاع كالآتي^(٢):

القلعة المراد ترميمها	عدد
أحجار حمراء مصرية لترميم القلعة الكائنة شرقي بوغاز دمياط.	٤٠٠
أحجار حمراء مصرية لترميم القلعة الكائنة غربي بوغاز دمياط.	١٠٠
أحجار حمراء مصرية لترميم القلعة المسماة (برج عزبة) بدمياط	١٢٠٠

يتضح من الوثيقتين السابقتين حرص إبراهيم بن محمد علي على ترميم القلاع المصرية وبصفة خاصة قلاع دمياط، وذلك بتحديد المواد اللازمة للترميم بكل دقة، في نفس الوقت التحذير الشديد للقائمين على هذا الترميم بالاهتمام والسرعة دون تأخير في إنجاز هذا العمل إلا واجه العقاب الشديد^(٣). وعُين إبراهيم بك ناظرًا على عملية الترميم^(٤)، ويتضح من عناية الوالي إبراهيم باشا بترميمات هذه القلاع أنه كان دائمًا يذكر

(١) دار الوثائق القومية: محفظة ١٠ ديوان كبخدا، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ / ٢٣ مايو ١٨٤٨م.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ١١ ديوان كبخدا، ١٦ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ١٩ إبريل ١٨٤٨م.

للقائمين على هذه الأعمال «... أن ترميم القلاع لا يقاس بالأمر الأخرى محذراً من الإهمال والتأخير»^(١).

٢- التحصينات الحربية في عهد عباس الأول

أكمل عباس ما قام به محمد علي وإبراهيم باشا وقام بعدة أعمال حربية في دمياط باعتبارها ثغراً من ثغور مصر المطلّة على البحر المتوسط، فأنشأ بها طريقاً عسكرياً يمتد من المدينة إلى البوغاز^(٢). طوله ستة عشر ألف متراً وعرضه اثنا عشر متراً ماراً بعزبة اللحم وعزبة الخياطة وعزبة الشيخ ضرغام حتى يصل إلى قلعة البوغاز في عزبة البرج^(٣) وهذه السكة كانت مُشَيّدة لمرور العساكر، وكانت لا تزال موجودة حتى وقت قريب^(٤).

وقد أحدث تغييرات في قلعة عزبة البرج فأصبح يشتمل تخطيطها على قشلاق كبير على شاطئ النيل، ومجموعة من المخازن للبارود والمهمات العسكرية، أما في شمال القلعة صهريج للمياه كان مخصصاً لشرب العساكر المرابطين بقلعة عزبة البرج مع أهل عزبة البرج الجديدة في شمال القلعة^(٥). وتذكر إحدى الدراسات أن صهريج المياه لهذه القلعة اندثر تماماً حالياً^(٦)، وهذا يخالف الحقيقة؛ لأنه لا يزال موجوداً حتى الآن - حسب ما رأيته - ولكن يصعب النزول إليه؛ حيث إن المكان مظلم وموحش. وهو يقع إلى الشمال مباشرة ملاصقاً لمبنى القشلاق. كما كان يوجد بها جامع كبير، بالإضافة إلى منزل كان يسكن فيه حكمدار دمياط^(٧).

كما شُيِّدت أربعة أبراج في غربي بوغاز دمياط بينه وبين أشتوم جمصة وهو المصب المعروف بمصب بحر شبين، وأنشأ أيضاً برجاً فوق أشتوم الجميل في شرقي قلعة

(١) دار الوثائق القومية: ديوان الكتبخدا تركمي، دفتر ١٦، ٥٩١، جمادى الآخرة ١٢٦٤هـ/ ١٩ مايو ١٨٤٨م.

(٢) نقولاً يوسف: مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(٣) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ج ١١، ص ١٣٠.

(٤) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٤٤.

(٥) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٠.

(٦) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٥١.

(٧) نفسه.

الديية، وقد تم تصميم تلك الطوابي والأبراج وشحنها بالمدافع بمعرفة «جاليس بك» مدير عموم الاستحكامات المصرية^(١).

وهذه الطوابي أصبحت ثلاثاً فقط يتبعان دمياط، أما الرابعة - وهي المعروفة بطابية جمصة - تتبع محافظة الدقهلية^(٢).

وترتيبها كان على النحو التالي:

أ- طابية البرج نمرة ٣

هذه الطابية واقعة شرقي طابية جمصة ولكنها الآن تهدمت، ولم يبق منها أي شيء، وكان عدد مدافعها سبعة، أربعة من طراز مدافع محمد علي والثلاثة الأخرى من عهد إسماعيل من صنع «أرمسترنج»^{(٣)(٤)}.

ب- طابية البرج نمرة ٢

كان بها حتى سنة ١٩٦٥ م ثمانية مدافع منها خمسة كانت على قواعد وعربات خشبية من طراز مدافع محمد علي باشا، وكان مرسوم على كل منها هلال ونجمة ذات ست شعب، بينما الثلاثة الأخرى يرجع تاريخها إلى عصر الخديو إسماعيل من النوع الذي يُعرف باسم مدافع أرمسترنج. وكان قطر فوهتها سبع بوصات يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٧٢ م وسنة ١٨٧٥ م وقد اندثرت هذه الطابية حالياً ولم يبق منها أي شيء^(٥).

ج- طابية البرج نمرة ١

تشابه هذه الطابية زميلتها السابقة، وتحتوي على ثمانية مدافع كانت لا تزال حتى سنة ١٩٦٥ م موضوعة على عرباتها في مواضعها الأصلية منها: خمسة مدافع يرجع طرازها

(١) عبد الرحمن زكي: مجلة الجيش، مرجع سابق، ص ٥٦٤.

(٢) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ٥٣.

(٣) للتعرف على شكل المدفع أرمسترنج، انظر: ملحق رقم (١٧).

(٤) أخبار دمياط: عدد ٨ مارس ١٩٦٥ م، ص ٦.

(٥) أمل محفوظ: مرجع سابق، ص ٤٧١، ٤٧٢.

إلى طراز عصر محمد علي، وثلاثة يرجع عهدها إلى عصر الخديو إسماعيل من نوع «أرسترنج». وكان عيار هذه المدافع سبع بوصات، وصنعت في الفترة من سنة ١٨٧٤م و١٨٧٥م، وقد طغت الرمال على هذه الطابية ولم يعد هناك شيء ظاهر منها^(١).

ومن الجدير بالذكر أن بناء طوابي عزب بوغاز دمياط نُقلت من مكانها الأول إلى المكان المذكور وأبطل العمل بها وذلك عندما أنشئت عام ١٨٥١م؛ حيث إن المواقع التي اختيرت لبناء التحصينات بها كان بها الكثير من الأخطاء الفنية وغيرها، ونتج عن ذلك أنها عندما كانت تهب العواصف عليها تردها الرمال، مما كلف الحكومة مبالغ طائلة^(٢).

وبنهاية عصر عباس عام ١٨٥٤م كان الموجود بالقلعة الكبيرة بدمياط أو قلعة عزبة البرج والقلعة الشرقية والغربية وباقي التحصينات قد بلغ أربعة عشر ألفاً وثمانية وعشرين مدفعاً ورجل وصلقوم، وأن هذه المدافع مركبة على الغناديق - قواعد المدافع - الموجودة بطوابي قلاع بوغاز دمياط^(٣).

٣- التحصينات الحربية في عهده سعيدي وإسماعيل

حافظ محمد سعيد باشا على ما قام به سابقوه، بل كانت طوابي بوغاز دمياط تستقبل من يريد التعليم والتمرين على أصول التحصينات الحربية ويؤكد ذلك الوثائق فتذكر إحدى الوثائق «... بأنه صدر أمر من سعيد باشا إلى محافظ دمياط بأنه أصدر أمراً إلى محافظ قلعة مصر بأن يرسل إلى محافظة دمياط بطرية المدفعية الترك الموجودة في مصر والمؤلفة من يوزباشي وملازم وستين نفراً، وأن يرسل قائمة بأسمائهم ومرتباتهم فعند وصولهم إلى هناك يعينهم في طوابي البوغاز ويهتم في تعليمهم وتمرينهم ويقيدهم من خزانة المحافظة بموجب القائمة وأن يقوم بإجراء اللازم في حقهم حسب الأصول»^(٤).

(١) أخبار دمياط: عدد ٨ مارس ١٩٦٥م، ص ٦.

(٢) أمين سامي: مرجع سابق، ج ٣، ص ٥٢.

(٣) دار الوثائق القومية: ١٣ ذي الحجة ١٢٧٠هـ / ٦ أغسطس ١٨٥٤م.

(٤) دار الوثائق القومية: محفظة ٢ دمياط، من الجناح العالي إلى محافظ دمياط، ٢٥ شوال ١٢٧٥هـ / ٢٥ مايو

١٨٥٩م.

وحيث إن الوثائق لم توضح إذا كان هؤلاء أرسلوا بالفعل أم لا، إلا أنها توضح أنه كانت ترسل إلى طوابي دمياط بعض الأفراد للعمل بها والتعليم فيها.

أما في عصر الخديو إسماعيل، تم توصيل السكة الحديد والتلغراف إلى السنانية، وأنشأ عدة مبان عسكرية أهمها: قشلاق آخر بالسنانية قريبًا من محطة السكة الحديد، وأنشأ في غرب هذا القشلاق مستشفى عسكريًا للجنود يسع خمسمائة سرير^(١). وإلى جانبه أنشئت ثكنات جديدة للجنود^(٢). وأوصلت أسلاك البرق إلى قلاع البوغاز جميعًا وخصوصًا قلعة عزبة البرج، وأجريت إصلاحات كثيرة بهذه القلعة حتى صارت تقاوم مقذوفات العدو، وعُمر جامعها القديم الذي يتوسطها والمنزل الموجود بها^(٣). وأنشأ حول كل القلاع القديمة والأبراج قلاعًا حصينة أقوى من القلاع القديمة، وزُودت هذه القلاع جميعًا بالمدافع الضخمة ذات العيار الكبير والمرمى البعيد، وشيّد لها ثكنات الجنود ومخازن البارود والمهمات^(٤).

بالإضافة إلى أنه قام بالاهتمام وصيانة ما أنشئ في عصر السابقين عليه، وكان يضع تصميمات تلك الاستحكامات والمنشآت الحربية بدمياط «أمير اللواء محمد المرعشلي باشا باش مهندس عموم الاستحكامات» وقتئذ والذي كان محافظًا لدمياط بين عام ١٨٦٤-١٨٦٦م^(٥).

وفي عهد إسماعيل أيضًا أنشئ عدد من الفنارات - كما مر بنا - على طول الشاطئ الشمالي لمصر، ومن بينها فنار دمياط على قلعة البوغاز الشرقية^(٦)، ويمتاز عن غيره من هذه الفنارات بأن نوره يظهر ويختفي، ويدور دورة كاملة مدتها دقيقة واحدة^(٧).

(١) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٢) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) علي باشا مبارك: مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٤) أخبار دمياط: عدد ٨ مارس ١٩٦٥م، ص ٦.

(٥) نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(٦) أمل محفوظ: التحصينات، مرجع سابق، ص ٤٦٢.

(٧) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٦٣.

وكان يرتب للقائمين على هذه التحصينات والطوابي كل ما يلزمهم من مأكّل وخلافه سواء للمسلمين أو للأقباط فتذكر إحدى الوثائق أنه كان يصرف للعساكر العسوية الأقباط الموجودين بالطوابي مدة صيامهم زيت الطيب والزيتون فتذكر «... قد كتب محافظ دمياط لحضرة قائم مقام طوابي دمياط بإيضاح مقدار الزيت الطيب والزيتون اللازم صرفه للعساكر العسوية الأقباط الموجودين بالطوابي مدة صيامهم ويعين أحد الضباط لأجل صرفه...»^(١).

٤ - التحصينات الحربية في عهد الخديو توفيق

وفي إبريل سنة ١٨٨٠ م، زار الخديو توفيق دمياط، وبعد هذه الزيارة بقليل قامت الثورة العراقية، وفي إبانها سافر آلاي عبد العال حلمي - أحد أبطال الثورة- إلى دمياط في أكتوبر سنة ١٨٨١ م للإشراف على حمايتها وتحصيتها، واستقر هذا الآلاي في ثكنات المدينة^(٢).

وقد استعان عبد العال حلمي في تحصين المدينة بالمهندس حمدي أفندي مهندس التنظيم الذي كان له دراية كبيرة بالمواقع الحربية والتحصينات وفنون الدفاع^(٣). كما أرسل له أحمد عرابي كل العون والمساعدة على تحصين المدينة منها: إرساله أربعة ضباط برتبة أركان حرب^(٤). وانتهى الأمر باحتلال إنجلترا مصر - كما مرّ بنا- وأصبحت مصر في قبضة الإنجليز، ثم خربوا ثكنات السنانية ودمياط وهدموها جميعًا كما استولوا على الذخائر والبنادق التي وجدوها في القلاع واتفقوا مدافعها تمامًا^(٥).

من ذلك نستطيع أن نجزم أن حكام مصر على مرّ العصور اهتموا بتحسين دمياط بالقلاع والأبراج وغيرها، لأن في تحصينها تحصين لمصر كافة من جهة الشمال لتكون على استعداد لمواجهة أي عدو.

(١) دار الوثائق القومية: وارد محافظة دمياط، سجل ٣٣٤، ص ١٢، ق ٩، ٢٧ ذي القعدة ١٢٨٦هـ/ ٢٩ مارس ١٨٧٠ م.

(٢) جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٣) دار الوثائق القومية: محفظة ١ ثورة عراقية، تليفات، غرة رمضان ١٢٩٩هـ/ ١٦ يونيو ١٨٨٢ م.

(٤) نفسه.

(٥) عبد الرحمن الراعي: مرجع سابق، ص ٤٦٤.

وقد شاركت دمياط في بناء أسطول مصر الحربي؛ ففي عام ١٨١٠م كانت تصنع المراكب وسفن الأسطول، وتُبنى السفن ومنها كانت تُحمل أجزاء إلى السويس من نوع الفرقاطة الكبيرة في الخدمة بالبحر الأحمر، وكانت تُرسل إلى لندن ليتم تحويلها إلى سفن حربية كبيرة^(١).

وعندما بدأ محمد علي بتجنيد المصريين في الجيش ونتيجة حماسه لهذا النظام بعد أن عرف طبيعة الفلاح المصري وقوة احتياله، أصدر أمراً إلى «خليل بك» محافظ دمياط في ١٢ محرم ١٢٤٥هـ / ١٣ يوليو ١٨٢٩م بضرب ونفي أحد الأتراك ١٠٠ نبوت، وهو علي أغا ناظر السلخانة، عندما سخر من الجنود المتواجدين بدمياط بالآي حسين بك بقوله: «صاروا الفلاحين العمي عساكر مهما كانوا لا يكونون مثل عساكرنا الترك»^(٢).

وهذا يدل على ما أعطاه محمد علي لدمياط من أهمية بتواجد آي حسين بك، وهو آي كبير كان يتكون من نحو ألف ومائتين جندي مشاه^(٣).

يتضح من العرض السابق حقائق عدة، منها:

- إن نواب وممثلي دمياط في المجالس النيابية المختلفة طوال فترة الدراسة لم يكن لهم دور فعال في المشاركة في اقتراح مشروعات أو قوانين لحل مشكلات المحافظة كغيرهم من نواب المحافظات والمديريات الأخرى، ولم يجروا على معارضة السلطة وقراراتها، وذلك لأنهم أعضاء تم اختيارهم من جانب الحاكم، ربما يدل ذلك أنهم ركنوا إلى الارتقاء في أحضان السلطة، وذلك لخدمة مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المحافظة التي يمثلونها، وربما كان نواب المجالس المختلفة من مناطق الأطراف ليس لهم دور عكس نواب القاهرة مثلاً.

- احتكرت أسرة علي خفاجي وصهرهم اللوزي مناصب أعضاء مجالس شورى النواب ومجلس شورى القوانين خلال الفترة من ١٨٦٦-١٨٨٢م إلى جانب

(١) محمد فؤاد شكري وآخرون: مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) علي شلبي: المصريون والجندي في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٨، ص ٣١.

(٣) عاطف محمد عبد المقصود: مرجع سابق، ص ١٢.

مشاركة علي خفاجي في مجلس المشورة في عهد محمد علي، ولعب عبد السلام خفاجي دورًا وطنيًا مهمًا خلال أحداث الثورة العرابية، ومنها إمداده لمجاهدي الثورة بدمياط بمبلغ كبير إلى جانب ذلك وجد بالمحافظة شخصيات سياسية كبيرة أمثال وسيلي فخر الذي برز دوره في تولي قنصليات أكثر من دولة رغم أنه دمياطي المولد سوري الأصل.

- انقسمت المحافظة بين مؤيد ومعارض للثورة العرابية فعلى حين أيدها الأهالي المصريين نجد على الجانب الآخر محافظ دمياط ووكيله مواليا للخديو توفيق ومعارضًا لعراي والجيش، وكانت المدينة في ذلك الوقت أحد أهم مراكز الدفاع العسكري ضد قوات الاحتلال الإنجليزي ولعب في ذلك الأهالي من التجار والحرفيين والصيادين وغيرهم دورًا كبيرًا في مساندة القوة العسكرية بالمحافظة.

- في هذه الفترة شهدت دمياط توترًا في العلاقات بين أبنائها والأجانب وخصوصًا الذين مارسوا الظلم والقهر ضدهم طوال الفترة السابقة على الثورة العرابية مثل اليونانيين، ومع ذلك حافظ الأهالي على ممتلكات ومنازل الأجانب الذين هاجروا خلال أحداث الثورة العرابية حتى عودتهم.

- كما أن الأهالي والزعماء الذين شاركوا في أحداث الثورة بدمياط - كغيرهم من المحافظات والمديريات الأخرى - تعرضوا للعقاب القاسي بمجرد فشل الثورة العرابية، سواء بالفصل من الوظائف أو النفي وغيرها.

- ونظرًا لموقع دمياط كثغر على ساحل البحر المتوسط فإن الاهتمام بالقلاع الحربية والتحصينات كانت من الأولويات الرئيسة لدى حكام مصر في تلك الفترة، فقام محمد علي وخلفاؤه بمجهودات بارزة في هذا الصدد أضف إلى ذلك الاهتمام بتوفير وسائل الاتصال اللازمة بين قلاع دمياط ورشيد والإسكندرية، وكذلك الاتصال بالقاهرة من خلال الإشارات والتلغراف.

الخاتمة

- من العرض السابق حاولت الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التي طُرحت في مقدمتها وغيرها من الأسئلة، ونستطيع أن نخرج منها بالتائج التالية:
- قدمت لنا الدراسة تصورًا شاملاً عن التنظيم الإداري بالمحافظة، وأهم هذه التقسيمات الإدارية بداية من المحافظ ووكيل المحافظ وباقي ديوانه واختصاصاتهم المتنوعة، كما عرضت الحدود الإدارية للمحافظة طوال فترة البحث ما بين الاتساع والانكماش سواء بضم قرى أو مدن أو غيرها إليها أو نزعها منها وضمها إلى مديريات أخرى مجاورة كمديرتي: الدقهلية، والغربية.
 - إن التنظيم الإداري لمحافظة دمياط لم يكن مختلفًا عن المحافظات الأخرى في القرن التاسع عشر مثل الإسكندرية والسويس ورشيد وغيرها، إلا أن التنظيمات الإدارية التي أدخلها الخديو إسماعيل باستحداث وظيفة مفتشين كانت سلطاتهم أعلى من سلطة المحافظين مما أدى إلى تضائل دور محافظ دمياط.
 - أثبتت الدراسة أن دمياط ظلت تحمل اسم محافظة منذ نشأتها في عام ١٨١٠م حتى نهاية فترة الدراسة، على عكس ما توصلت إليه بعض الدراسات من أنها أصبحت مديرية في بعض الأوقات.
 - كما أكدت أيضًا سيطرة الطبقة التركية بشكل كبير على معظم المناصب العليا بالمحافظة خلال فترة الدراسة، وبصفة خاصة وظيفة المحافظ ووكيله.
 - وفي مجال التنظيم القضائي وجد أن إنشاء مجالس للأقاليم ظهر في دمياط بعد عام من إنشائها بالإسكندرية وذلك في عام ١٨٣١م، وقد اختص هذا

المجلس بالنظر في مختلف القضايا (المدنية والتجارية والجنائية)، وعُين له مستشار قانوني يختص بمتابعة تنفيذ القوانين، ولم يؤد هذا المجلس إلى القضاء على القضاء الشرعي في دمياط والذي ظل يعمل بالمحافظة طوال فترة الدراسة، وعلى الرغم من سلب رجال الإدارة الكثير من اختصاص القضاء مثل تنفيذ الأحكام، لكن لا بد أن نسجل نجاح محمد علي في خلال سنوات حكمه في جعل مصر - ومنها دمياط - تغير اتجاهها القضائي الذي عاشته فترة طويلة لتدور في فلك القضاء الحديث.

• وفيما يرتبط بالنظام القضائي أيضًا يمكننا القول: إن إنشاء مجلس التجار بدمياط في عهد محمد علي لينظر أمامه القضايا المتعلقة بالتجار عمومًا - وذلك بعد أن كانت تُنظر أمام مجلس الإسكندرية - ربما كان المحاولة الأولى للفصل بين الإدارة والقضاء، حيث استمرت للإدارة سيطرتها التامة على أمور القضاء التجاري طالما بقيت الإدارة هي صاحبة الكلمة العليا والنافذة.

• شهد القضاء في عهد خلفاء محمد علي تطورًا كبيرًا، حيث أصبح من حق الحاكم المصري تعيين القضاة الشرعيين بالمحافظات والمديريات، ومن بينها دمياط التي كان في السابق يُعين قاضيها الشرعي من إستانبول، وتم تنظيم درجات وظيفية للقضاء تصل إلى ست درجات وظيفية، وكان يشغل قاضي دمياط الدرجة الأولى، مما يشير إلى أهمية قاضي المدينة.

• وقد انتهت الدراسة بأنه رغم أن محافظة دمياط ثغر تجاري فإن النشاط الزراعي فيها شهد تطورًا ملحوظًا نتيجة مجهودات محمد علي في تطهير وإنشاء الترع والسواقي وإدخال محاصيل جديدة إلى ريف دمياط، وتوافر التربة الخصبة واعتدال المناخ، مما أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية، وبذلك أثبتت وجود زراعات ظل الاعتقاد سائدًا بعدم وجودها أو ندرتها مثل القمح والقطن. وبذلك أصبح تصريف الإنتاج الزراعي يذهب مباشرة إلى الحكومة بدون وسيط، مما أدى إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية بالمحافظة.

• اهتم سعيد باشا بصيانة وسائل الري، وخفض الضرائب المقررة على الأراضي

القريبة من البحر المتوسط إلى أن تم إلغاؤها في منطقة شطوط دمياط، واستمر الخديو إسماعيل بمتابعة وتطوير نظم الري والأراضي في دمياط، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بالمدينة، التي شهدت في عهده تراجعاً في زراعة الأرز لصالح نمو وزيادة الأراضي المنزرعة قطناً؛ نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية وارتفاع أسعاره، ومع ذلك لم يشهد القطاع الزراعي في دمياط في عهدي: سعيد وإسماعيل تطوراً كبيراً.

• واهتمت سلطات الاحتلال البريطاني بصيانة القناطر والجسور وتنظيف الترع، وإصلاح نظام الحيازة وغيرها، في الوقت نفسه استمر نمو زراعة القطن في دمياط بصفة خاصة ومصر عموماً؛ لتوفير المواد الخام للمصانع في إنجلترا.

• إن التنوع الزراعي في دمياط خلال فترة الدراسة صحبه تنوع ونمو في الثروة الحيوانية والداجنة، فوجدت الأبقار والجاموس والأغنام والماعز إلى جانب معامل التفريخ.

• كما توصلت الدراسة إلى تعدد الصناعات والحرف بالمدينة؛ نظراً لموقعها الجغرافي ومناخها المعتدل والقرب من وادي النيل، وتوفر المواد الخام سواء المحلية أو المستوردة من البلاد القريبة كبلاد الشام، والخبرة الفنية وسهولة تسويقها لشهرتها في السوق المحلية والدولية، مثل: صناعة تبييض الأرز، والغزل والنسيج، وصناعة السفن، ودبغ الجلود وغيرها. وهذه الصناعات شهدت فترة من النمو والازدهار في عهد محمد علي، وتراجعت في عهد خلفائه، وتحولت في عهد الاحتلال إلى قطاع صغير تموله وتملكه تقريباً أجنبياً أفراداً أو شركات، وتراجع دور الدولة إلى حد كبير.

• كما أظهرت الدراسة أهمية موقع دمياط بالنسبة للتجارة الخارجية الذي جعلها بمثابة همزة الوصل بين مصر والشام، وتركيا وأوروبا، حيث كانت دمياط في السنوات الأولى من حكم محمد وحتى عام ١٨٢٣م تقريباً من أهم الثغور المصرية بعد القاهرة، وعن طريقها كانت تدار حركة التجارة الخارجية المصرية على البحر المتوسط.

• وفي أعقاب حفر قناة السويس تدهور مركز المدينة التجاري في تجارة التصدير

والاستيراد، حيث تراجعت من المركز الثاني في عصر محمد علي إلى المركز الرابع في أواخر عصر إسماعيل، وفي عهد الاحتلال أهمل ميناء دمياط إهمالاً كبيراً من جانب الإنجليز.

• كما عرضت الدراسة حركة التبادل التجاري القائمة بين دمياط والمحافظات والأقاليم المختلفة داخل مصر - وما زالت - وعلى رأسهم العاصمة، حيث كانت مركزاً لهم لتصدير الأرز الدمياطي وأنواع الجبن والمنتجات الأخرى. وكذلك السلع التي صُدرت منها إلى الدول الخارجية، فرصدت مناطق الصادرات والواردات التي تم تبادلها منها وإليها ومارس أهالي دمياط الوكالة التجارية بدول الشام وأوروبا وكفرنسا وإيطاليا وغيرها.

• كما رصدت الدراسة الأسواق التي كانت قائمة بالمدينة في تلك الفترة، وخلصت إلى وجود مجموعة من الأسواق كانت تقام بالمدينة وفي الموالد الدينية، وتتم خلالها عمليات التبادل التجاري الداخلي والخارجي.

• كما أوضحت الدراسة تطور وتنوع شبكة النقل والمواصلات ما بين سكك حديدية وبريد وتلغراف وغيرها، والتي ربطت بين أنحاء المدينة والمدن الأخرى كالقاهرة وغيرها، وقد استفادت دمياط من هذه الوسائل إلا أنها لم تساعد على إنقاذها من التدهور الذي حل بها منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية فترة الدراسة.

• كما رصدت الدراسة الحركة التعليمية بالمدينة، حيث إنها حظيت بقدر ليس بالقليل من التعليم في عصر محمد علي من مكاتب أولية أو مدارس ابتدائية أو مدرسة المشاة العليا، وإن كانت لم تنشأ بهدف خدمة أبناء دمياط فقط؛ وإنما أنشئت لخدمة الوطن كله، ولكن وجودها في دمياط يؤكد أهميتها الجغرافية والحربية، هذا بالإضافة إلى استمرار التعليم التقليدي في المساجد، وتأخر الحركة التعليمية في دمياط طوال عصري: عباس الأول وسعيد عما كانت عليه في عصر محمد علي، إلا أن عصر إسماعيل وما بعده انتشر التعليم في دمياط بأنواعه المختلفة: مدارس أولية، ومدارس أجنبية، ومدارس أهلية، واستفادت منها المحافظة؛ مما أدى إلى زيادة عدد المثقفين بالمحافظة وجعل نسبة المتعلمين بها بلغت ٤٢ في الألف متفوقة

- عن القاهرة والإسكندرية والتي بلغت نسبة المتعلمين بكل منها ٢٦ في الألف.
- كما أبرزت الدراسة العديد من الشخصيات في المجالات الأدبية والعلمية والفنية، والتي استطاعت أن تؤثر على حركة الحياة بشتى أنواعها في الحياة الثقافية والعلمية وغيرها ومن هؤلاء: علي العزبي، وعلي النشار، وعبد الحميد حمدي، ومحمود سلامة وغيرهم.
 - رصدت لنا الدراسة العديد من المساجد بالمدينة والتي مازل البعض منها باقياً حتى الآن ويحمل نفس الاسم، والتي سُيدت وفقاً للطراز المعماري المصري العثماني الذي يقوم على بيت للصلاة به أروقة تفصلها بائكات، وليس له فناء، وقد أُلحق ببعضها الأضرحة. كما وجد بدمياط أربع كنائس، مما أدى إلى إثراء الحياة الدينية بالمدينة، وأوجد الكثير من علماء الدين والفقهاء، والصوفية.
 - أوضحت الدراسة طبيعة الشعب الدمياطي الهادئ بطبعه الذي يحب العيش في سلام لا يحب العنف، بالإضافة إلى أنه مجتمع يؤمن بالعمل وهو شغله الشاغل.
 - أكدت الدراسة أن الاحتفالات والأعياد في محافظة دمياط مثل غيرها من المحافظات والمديريات، وإن كانت لها خصوصيتها في بعض التفاصيل سواء أكانت أعياداً أم مناسبات دينية إسلامية أو مسيحية أم غيرها، فعلى سبيل المثال كان الاحتفال بالمولد النبوي يستمر من بداية ربيع الأول إلى ليلة المولد يومياً ليلاً ونهاراً بداية من نصب خيمة بالقرب من الجامع البحر ونهايته تكون بإقامة الاحتفال الكبير ليلة المولد، وتُعلق اللافتات والقناديل بهذه المناسبة، وقد اهتمت الحكومة بإرسال المكاتبات إلى المحافظة لاعلامها عن المولد النبوي أو بداية شهر رمضان، أو حلول العيد أو غيرها.
 - كما تعرضت الدراسة لأهمية الحمامات بدمياط، والغرض من إنشائها، والقائمين عليها، وأماكن تواجدها بالمدينة، وقد مثلت تلك الحمامات أهمية كبرى للمجتمع الدمياطي لما تقدمه من خدمات متنوعة صحية واقتصادية واجتماعية وترفيهية، وظلت تلك الحمامات تعمل بكامل طاقتها طوال فترة الدراسة وما زالت آثارها موجودة حتى الآن.

• كما ركزت الدراسة على أهمية الأسبلة بالمدينة رغم قربها من النيل لما تقدمه هذه الأسبلة من خدمات مهمة لأهالي دمياط، خاصة وقت التحاريق. كما تناولت الدراسة العاملين بتلك الأسبلة وأماكن تواجدها بالمدينة سواء وجدت قائمة بذاتها أو ملحقة بالمنازل أو الطواحين والوكالات والحمامات والأضرحة، ولم يتوان منشؤها بالمحافظة في صيانتها بعد إنشائها وحتى بعد وفاتهم، فأوقفوا لها الأوقاف التي يُصرف من ريعها على صيانتها واستمرار عملها.

• وتبعت الدراسة الاهتمام بالشئون الصحية بالمحافظة منذ عهد محمد علي وخلفائه من بعده، وذلك من خلال العديد من الإجراءات الوقائية والعلاجية، والتي أدت في النهاية إلى محاصرة الأمراض والأوبئة المنتشرة في مصر، ومن بينها دمياط مثل: الطاعون، والكوليرا وغيرها، بالإضافة إلى الاهتمام بالتطعيمات اللازمة والتي من بينها تطعيم الأطفال ضد الجدري، وإنشاء المستشفيات والمحاجر الصحية خلال تلك الفترة.

• عرضت الدراسة تطور النمو السكاني بالمدينة، وأسباب زيادة السكان في الفترة من ١٨٠٠ - ١٨٤٦م، وكيف أنها كانت تحتل المركز الثاني من حيث عدد السكان في بدايات القرن التاسع عشر، إلا أنه وضح مدى تأثير المدينة بإنشاء ترعة المحمودية فبدأت في التناقص تدريجيًا، بالإضافة إلى تأثير المدينة بالأوبئة والأمراض. ومع دخول محمد علي بلاد الشام في أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بدأت المدينة في التراجع حتى بداية الأربعينيات. كما أوضحت أسباب انخفاض عدد السكان في الفترة من ١٨٤٧ - ١٨٩٧م، وذلك بعد إخفاق مشروع محمد علي وإنشاء مدينتي بور سعيد والإسماعيلية بعد حفر قناة السويس في عهد خلفائه. كل هذه العوامل أدت إلى تراجع عدد سكان المحافظة وهجرة بعضهم إلى المدن الجديدة أو القاهرة.

• تناولت الدراسة مشاركة أبناء دمياط في المجالس النيابية والتشريعية منذ إنشاء محمد علي مجلس المشورة، ومن بعده مجلس شورى النواب ومجلس شورى القوانين، وخرجنا بدليل أن نواب دمياط في المجالس النيابية المتعاقبة طوال فترة

الدراسة لم يكن لهم دور فعّال في المشاركة في اقتراح مشروعات أو قوانين لحل مشكلات المحافظة كغيرهم من نواب المحافظات والمديريات الأخرى، وذلك من خلال مطالعتنا لمحاضر هذه المجالس، وربما يرجع ذلك إلى أنهم كانوا يختارون من الأعيان مما جعلهم حريصين على مصالحهم الشخصية أكثر من محاولات حل مشكلات المحافظة فارتعموا في أحضان السلطة على حساب مصلحة الأهالي، ومع ذلك لا يُنفى عنهم المشاركة في الحياة النيابية وحل قضايا الوطن بصفة عامة خلال تلك الفترة. ومن ناحية أخرى فقد وجد بالمحافظة شخصيات سياسية كبيرة أمثال: وسيلي فخر الذي برز دوره في تولى قنصليات أكثر من دولة رغم أنه دمياطي المولد سوري الأصل.

• وفيما يتعلق بموقف المحافظة من الثورة العراقية فقد توصلت الدراسة إلى انقسام المحافظة بين مؤيد ومعارض عند اندلاع الثورة، فقد عارضها المحافظ ووكيله ووقفوا إلى جانب الخديو توفيق في حين أيدها الأهالي المصريون ووقفوا إلى جانب عرابي وجيشه وعبدالعال حلمي. وأوضحت الدراسة أن المدينة في ذلك الوقت كانت أحد أهم مراكز الدفاع العسكري ضد قوات الاحتلال الإنجليزي، ولعب الأهالي من التجار والحرفيين والصيادين وغيرهم دورًا كبيرًا في مساندة القوة العسكرية بالمحافظة ماديًا ومعنويًا.

• رصدت الدراسة التوترات التي شهدتها دمياط أثناء الثورة العراقية بين أبنائها والأجانب وخصوصًا الذين مارسوا الظلم والقهر ضدهم طوال الفترة السابقة على الثورة العراقية مثل اليونانيين. وأوضحت كيف حافظ الأهالي على ممتلكات ومنازل الأجانب الذين هاجروا خارج البلاد خلال أحداث الثورة العراقية حتى عودتهم.

• وبعد فشل الثورة العراقية نال أهالي دمياط وعبدالعال حلمي العقاب القاسي مثل غيرهم من محافظات ومديريات مصر بالنفي والفصل من العمل أمثال: أمين أبو يوسف، والشيخ على الجمال وغيرهم.

• يمكن القول إن دمياط لعبت دورًا مهمًا في تاريخ مصر بوجه عام والتاريخ الحربي بوجه خاص، وذلك نظرًا لموقعها على ساحل البحر المتوسط، فقام محمد

علي وخلفاؤه بمجهودات بارزة في هذا الصدد، فأنشأوا فيها القلاع والأبراج بعضها لا يزال يشهد بتلك الإنجازات، بالإضافة إلى توفير وسائل الاتصال اللازمة بين قلاع دمياط ورشيد والإسكندرية، وكذلك الاتصال بالقاهرة من خلال الإشارات والتلغراف.

• كما شاركت دمياط في بناء أسطول مصر الحربي والتجاري في بداية عصر محمد علي.

وهكذا نخرج في النهاية بتصور عن الأوضاع الإدارية والقضائية، والاقتصادية، والعلمية والدينية، والاجتماعية والسياسة والحربية في محافظة مهمة من محافظات مصر في الفترة من ١٨١٠-١٩٠٦ م، لعله يسهم في مزيد من الإيضاح وإزالة اللبس الذي اكتنف هذه الفترة من تاريخ مصر.

وعلى الله قصد السبيل

الملاحق

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء المحافظين خلال فترة البحث ١٨١٠-١٩٠٦ م

م	اسم المحافظ	تاريخ التعيين	تاريخ نهاية الخدمة	ملاحظات
١	مصطفى باشا	١٠ رمضان ١٢١٩هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٠٤ م	٢٣ ربيع الآخر ١٢٢٠هـ / ٢٠ يوليو ١٨٠٥ م	كان محافظاً للشعر وأميناً للجمرك
٢	أحد أغا	غرة رجب ١٢٢٠هـ / ٢٤ سبتمبر ١٨٠٥ م	١١ شعبان ١٢٢٢هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٠٧ م	كان محافظاً للشعر وأميناً للجمرك
٣	حسن أغا سرشمه		١٨٠٧ م	
٤	الأمير محمد أغا	١٥ ذي الحججة ١٢٢٦هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨١١ م	٢٥ ذي القعدة ١٢٢٧هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨١٢ م	كان محافظاً وأميناً للجمرك
٥	حسن أغا	١٨ شعبان ١٢٣١هـ / ١١ أغسطس ١٨١٦ م	٢٢ جمادى الآخرة ١٢٣٨هـ / ٥ مارس ١٨٢٣ م	توفي في ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٣٨هـ / ٥ مارس ١٨٢٣ م

٦	محرم أغا	٢٣ جادى الآخرة ١٢٣٨ / ٦ مارس ١٨٢٣ م	٢٢ رجب ١٢٤١ هـ ١ مارس ١٨٢٦ م	تزوج من ابنة حسن أغا المحافظ السابق زليخة هانم
٧	خليل بك	١٤ صفر ١٢٤٢ هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٢٦ م	٢٠ صفر ١٢٥٣ هـ / ٢٥ مايو ١٨٣٧ م	
٩	علي بك	٨ ذى الحجة ١٢٥٩ هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٤٣ م	٢٨ رجب ١٢٦١ هـ ١ / أغسطس ١٨٤٥	عزل ٢٨ رجب ١٢٦١ هـ وتعين بدلاً منه خليل بك
١٠	خليل بك	٢١ ربيع الأول ١٢٦١ هـ / ٢١ مارس ١٨٤٥ م	٢٤ رمضان ١٤ / ١٢٦٢ هـ سبتمبر ١٨٤٦ م	كان متعهد بلاد الأرز ببحر الشرق، توفي ١٤ سبتمبر ١٨٤٦
١١	مير ميران مامكلي أحمد باشا	٢٤ رمضان ١٤ / ١٢٦٢ هـ سبتمبر ١٨٤٦ م		
١٢	مصطفى بك	١٣ ربيع الأول ١٢٦٥ هـ / ٦ فبراير ١٨٤٩ م	٢١ شوال ١٢٦٥ هـ / ٩ سبتمبر ١٨٤٩ م	كان مديرًا للمديرية بني سويف قبل تعيينه محافظًا لدمياط
١٣	محمد حافظ بك	٢١ شوال ١٢٦٥ هـ / ٩ سبتمبر ١٨٤٩ م		يذكر أمين سامي باشا أنه تم تعيينه ١٥ جمادى الأولى ١٢٤٦ هـ / وعزل ٢١ شوال ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٩ م
١٤	عمود بك	٢٠ ذى الحجة ١٢٦٥ هـ / ٦ نوفمبر ١٨٤٩ م		كان أمينًا لجمرك الإسكندرية

١٥	مصطفى بك	غرة ربيع الأول ١٤ / ١٢٦٦ هـ / يناير ١٨٥٠ م	٢٩ شوال ١٢٦٨ هـ / ١٥ أغسطس ١٨٥٢ م
١٦	صفر باشا	غرة ذي القعدة ١٦ / ١٢٦٨ هـ / أغسطس ١٨٥٢ م	٢٠ ذي القعدة ١٣ / ١٢٧٠ هـ / أغسطس ١٨٥٤ م
١٧	اللواء إسماعيل بك	غرة محرم ١٢٧١ هـ / ٢٣ سبتمبر ١٨٥٤ م	٨ شوال ١٢٧٢ هـ / ١١ يونية ١٨٥٦ م
١٦	أحمد رشيد بك	٨ شوال ١٢٧٢ هـ / ١١ يونية ١٨٥٦ م	١٣ صفر ١٢٧٣ هـ / ١٢ أكتوبر ١٨٥٦ م
١٨	سليم باشا	١٤ صفر ١٢٧٣ هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٥٦ م	١٢ رمضان ١٢٧٤ هـ / ٢٥ أبريل ١٨٥٨ م
١٩	جعفر صادق باشا	١٢ رمضان ١٢٧٤ هـ / ٢٥ أبريل ١٨٥٨ م	٨ محرم ١٢٧٧ هـ / ٢٦ يوليو ١٨٦٠ م
٢٠	الميرالاي حسن راسم بك	٨ محرم ١٢٧٧ هـ / يوليو ١٨٦٠ م	٨ صفر ١٢٧٨ هـ / ١٤ أغسطس ١٨٦١ م
٢١	علي رشاد بك	٨ صفر ١٢٧٨ هـ / ١٤ أغسطس ١٨٦١ م	١٢ رمضان ١٢٨٠ هـ / فبراير ١٨٦٤ م
			كان رئيسًا لمجلس تجار مصر

٢٢	أحد صادق باشا	٧ رمضان ١٢٨٠هـ / ١٤ فبراير ١٨٦٤م	٩ شعبان ١٢٨١هـ / ٦ يناير ١٨٦٥م	كان يعمل مديرًا للمتوفية قبل نقله إلى دمياط ثم عين بعد نقله من دمياط رئيسًا لمجلس الإسكندرية وذلك في ١٠ رمضان ١٢٨١هـ / ٥ فبراير ١٨٦٥م.
٢٣	محمد المرعشلي بك	١٠ شعبان ١٢٨١هـ / ٧ يناير ١٨٦٥	٩ ربيع الثاني ١٢٨٣هـ / ٢٠ أغسطس ١٨٦٦م	صدر قرار بتعيينه مديرًا للبحيرة وذلك في ربيع الثاني ١٢٨٣هـ / ٢٠ أغسطس ١٨٦٦م.
٢٤	محمد صالح شرمي بك	٩ ربيع الثاني ١٢٨٣هـ / ٢٠ أغسطس ١٨٦٦م	٣٠ رجب ١٢٨٣هـ / ٧ ديسمبر ١٨٦٦م.	كان مديرًا المديرية أسبوت قبل تعيينه محافظة لدمياط
٢٥	علي جودت بك	غاية رجب ١٢٨٣هـ / ٧ ديسمبر ١٨٦٦م.	٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ / ٢٩ أغسطس ١٨٦٧م	
٢٦	محمد كمال بك	غرة جمادى الأولى ١٢٨٤هـ / ٣٠ أغسطس ١٨٦٧م	٣ جمادى الآخرة ١٢٨٤هـ / ١ أكتوبر ١٨٦٧م	
٢٧	علي جودت بك	٤ جمادى الآخرة ١٢٨٤هـ / ٢ أكتوبر ١٨٦٧م.	٢٣ جمادى الآخرة ١٢٨٥هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٦٨م	
٢٨	محمد حاذق باشا	٢٤ جمادى الآخرة ١٢٨٥هـ / ١١ أكتوبر ١٨٦٨م	٥ شوال ١٢٨٦هـ / ٧ يناير ١٨٧٠م	
٢٩	حسين صبري باشا	٦ شوال ١٢٨٦هـ / ٨ يناير ١٨٧٠م	٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ / ٧ يونيو ١٨٧٠م	

٣٠	محمد صالح شرمي بك	٩ ربيع الأول ١٢٨٧هـ ٨ / يونية ١٨٧٠م	٢٦ شعبان ١٢٨٧هـ ٢٠ / سبتمبر ١٨٧٠م
٣٢	محمد كمال بك	٢٧ شعبان ١٢٨٧هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٧٠م	١٣ جمادى الأولى ٢٠ / يوليو ١٨٧١م
٣٣	محمد حاذق باشا	١٤ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ ٣١ / يوليو ١٨٧١م	٢٢ شوال ١٢٨٨هـ / ٣ يناير ١٨٧١م
٣٤	سليمان نيازي بك	٢٣ شوال ١٢٨٨هـ / ٤ يناير ١٨٧١م	١١ رجب ١٢٩٠هـ / ٣ سبتمبر ١٨٧٣م
٣٥	يوسف فهمي بك	رجب ١٢٩٠هـ / سبتمبر ١٨٧٣م	١٨ ذي القعدة ١٢٩٠هـ / ٦ يناير ١٨٧٤م
٣٦	محمد شكيب بك	١٩ ذي القعدة ١٢٩٠هـ / ٧ يناير ١٨٧٤م.	١١ صفر ١٢٩١هـ / ٢٩ مارس ١٨٧٤م
٣٧	محمد شاكر باشا	١٢ صفر ١٢٩١هـ / ٣٠ مارس ١٨٧٤م	١٩ ربيع الثاني ١٢٩١هـ / ٦ يونية ١٨٧٤م
٣٨	علي غالب باشا	٢٠ ربيع الثاني ١٢٩١هـ / ٧ يونيو ١٨٧٤م	١٩ جمادى الأولى ١٢٩١هـ / ٣ يوليو ١٨٧٤م
٣٩	طوسيه لي مصطفى فهمي بك	جمادى الأولى ١٢٩١هـ / يوليو ١٨٧٤م	٢١ صفر ١٢٩٢هـ / ٢٨ مارس ١٨٧٥م
٤٠	يوسف فهمي باشا	٢٢ صفر ١٢٩٢هـ / ٢٩ مارس ١٨٧٥م	غاية ربيع الثاني ١٢٩٢هـ / ٤ يونية ١٨٧٥م
٤٢	اللواء حسين عاصم باشا	غرة جمادى الأولى ١٢٩٢هـ / ٥ يونية ١٨٧٥م	١٩ رجب ١٢٩٤هـ / ٢٩ يوليو ١٨٧٧م

٤٣	أحمد فريد بك	٢٠ رجب ١٢٩٤هـ / ٣٠ يوليو ١٨٧٧م	١٢ صفر ١٢٩٥هـ / ١٥ فبراير ١٨٧٨م	هو والد الزعيم محمد فريد، وكان محمد فريد صبيًا في العاشرة من عمره يوم جاء والده إلى دمياط
٤٤	إسماعيل زهدي بك (باشا)	١٦ صفر ١٢٩٥هـ / ١٦ فبراير ١٨٧٨م	١٧ رمضان ١٣٠٠هـ / ٢١ يوليو ١٨٨٢م	
٤٥	إبراهيم حلمي باشا	١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م.		
	محمد رفعت بك	رمضان ١٣٠٤هـ / سبتمبر ١٨٨٧م.	ربيع الآخر ١٣٠٥هـ / يناير ١٨٨٨م	كان محافظاً عندما زار الخديوي توفيق دمياط ١٨٨٧م نقل مديراً للفيوم في يناير ١٨٨٨م
٤٦	علي بك آصف	١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م		
٤٧	أحمد جودة بك	١٣٠٦هـ / ١٨٨٩م	١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م	
٤٨	محمد وجيهي بك	١٣٠٨هـ / ١٨٩١م	١٣١٣هـ / ١٨٩٥م	أحيل للمعاش ٢١ سبتمبر ١٨٩٥
٤٩	محمد أنور بك	٢ ربيع الآخر ١٣١٣هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٩٥م.	٢٢ ذى القعدة ١٣١٩هـ / أول مارس ١٩٠٢م	كان وكيل عموم القنال قبل أن يتولى محافظا لدمياط
٥٠	إبراهيم نبيه بك	٢٢ ذى القعدة ١٣١٩هـ / أول مارس ١٩٠٢م		
٥١	إبراهيم بك حليم	١٢ محرم ١٣٢٢هـ / ٢٨ مارس ١٩٠٤م		
٥٢	محمد علي الشاذلي بك		١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م	حصل علي النشان العشاني الرابع عام ١٩٠٥م

المصدر:

- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط الشرعية، أرقام ٣٠٠، ٣٠٣، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٢، ٣٥٤.
- دار الوثائق القومية: مضابط محكمة دمياط الشرعية، رقم ٢٤٩.
- دار الوثائق القومية: محافظ دمياط، محفظة ١، ٢.
- دار الوثائق القومية: محافظ المعية السنية تركي ملخصات دفاتر، محفظة ٨، ١٠٠، ١١٣.
- دار الوثائق القومية: سجلات ديوان خديو عربي، رقم ٢٣٥، ١٢٣٥.
- دار الوثائق القومية: أدراج الدار، رقم ٧٦، ٩٥٨.
- دار المحفوظات العمومية: ملف ٢١٢١٠ محفظة ٧٧٠، عين ٣، دولا ب، ٣٧.
- دار المحفوظات العمومية: ملف ٢٢٤٦، محفظة ١٣٣، عين ٣، دولا ب، ٦.
- دار المحفوظات العمومية: ملف ١٠٩٤٠، محفظة ٣٧٥، عين ٤، دولا ب، ١٧.
- أرشيف وزارة الأوقاف: حجة ٣٢٢.
- فهرست الأوامر العلية والذكرينات: أوامر سنة، ١٨٩٥، ١٩٠٢.
- الوقائع المصرية: أعداد سنة ١٩٠٥.
- الأهرام: عدد ٥ جمادى الأولى ١٣٠٥، ١٨ يناير ١٨٨٨ م.
- أمين سامي باشا: تقويم النيل، ج ٢، ٣، ٤، ٥.
- نقولا يوسف: مرجع سابق، ص ٣٩٥-٣٩٨.

ملحق رقم (٣)

أسماء الكتاتيب والمدارس التي استحققت إعانة نظارة المعارف بمحافظة دمياط من
الفترة (١٨٩٨-١٩٠٦).

مبلغ الإعانة بالقرش	عدد التلاميذ		درجة الإعانة	السنوات	الجهة الكائن بها	اسم الكتاب	نمرة الكتاب
	بنات	بنون					
٤٠٠	-	٤٠	الثانية	١٩٠١	شارع الخضز	إبراهيم البسيوني	٢٢
٣٥٠	-	٣٥	الثانية	١٩٠٢			
-	-	٢٥	لم يستحق	١٩٠٣			
-	-	٤٥	لم يستحق	١٩٠٤			
-	-	١٥	لم يستحق	١٩٠٥			
-	-	٣٢	لم يستحق	١٩٠٦			
٨٤٠	٣	٧٨	الثانية	١٩٠١	شارع النفيس	الشيخ إسماعيل	١٦
٥٦٠	٣	٥٠	الثانية	١٩٠٢			
٦٤٠	٢	٦٠	الثانية	١٩٠٣			
-	٤	٧٥	لم يستحق	١٩٠٤			
-	١	٣٦	لم يستحق	١٩٠٥			
-	٠	٥٦	لم يستحق	١٩٠٦			
٩٣٠	٢	٥٨	الأولى	١٨٩٨	شارع القنطرة	المدرسة الأهلية	١
١٣٨٠	٢	٨٨	الأولى	١٨٩٩			
٣٤٠٥	٦٦	٩٥	الأولى	١٩٠٠			
٤٢٧٥	٨٥	١١٥	الأولى	١٩٠١			

٢٤١٥	٤٨	٦٥	الأولى	١٩٠٢			
٣٤٠٥	٧٣	٨١	الأولى	١٩٠٣			
٣١٢٠	٦٤	٨٠	الأولى	١٩٠٤			
٢٠٥٥	٤٠	٥٧	الأولى	١٩٠٥			
٢٦٨٥	٥٦	٦٧	الأولى	١٩٠٦			
-	٣	١٤	لم يستحق	١٩٠١	الشارع الأعظم	المدرسة المذبولية	٤
٢٤٠	٢	٢٠	الثانية	١٩٠٢			
٣٩٠	٢	٣٥	الثانية	١٩٠٣			
-	١	٣٠	لم تستحق	١٩٠٤			
١٩٠	٠	١٩	الثانية	١٩٠٥			
-	٠	٤١	لم تستحق	١٩٠٦			
١٠٢٠	٢١	٢٦	الأولى	١٩٠٤	الشعرا	حياة العلوم	٥
	أسقط	أسقط	أسقط	١٩٠٥			
٤٢٩٠	١٤٣	-	الأولى	١٩٠١	شارع الشرابصي	المدرسة الخيرية	٧
٤٦٢٠	١٥٤	-	الأولى	١٩٠٢			
٤٧١٠	١٥٧	-	الأولى	١٩٠٣			
٤٩٢٠	١٦٤	-	الأولى	١٩٠٤			
	أسقط	أسقط	أسقط	١٩٠٥			
٤٢٠	٦	٣٠	الثانية	١٩٠١	شارع النفيس	السيد عبد الفتاح	١٤
٤٢٠	١٢	١٨	الثانية	١٩٠٢			
٧٩٥	١٥	٢٣	الأولى	١٩٠٣			
٦١٠	١٨	٢٥	الثانية	١٩٠٤			
٢٦٠	٦	١٤	الثانية	١٩٠٥			

٤٦٠	١١	٢٤	الثانية	١٩٠٦			
٦٤٥	٣	٣٧	الأولى	١٩٠٣	سوق الحسبة	شمس الفتوح	٣٤
٦٧٥	٣	٣٩	الأولى	١٩٠٤			
١١٤٠	١٤	٤٨	الأولى	١٩٠٥			
١٨٠٠	٢١	٧٨	الأولى	١٩٠٦			
١١٧٠	٤	٧٠	الأولى	١٩٠١	عزبة البرج	مدرسة عزبة البرج	٦
	أسقط	أسقط	أسقط	١٩٠٢			
٥٠٤٠	٥٢	٢٣٢	الأولى	١٩٠١	شارع المنشية	علي أفندي الحزاوي	٢٤
٣١٦٥	٥٢	٢١١	الأولى	١٩٠٢			
٣٢٧٠	٥٢	٢١٨	الأولى	١٩٠٣			
٣٤٨٠	٥٢	٢٧٢	الأولى	١٩٠٤			
٣٧٥٠	٥٢	٢٥٠	الأولى	١٩٠٥			
٣٣٠٠	٥٢	٢٢٠	الأولى	١٩٠٦			
٢٥٠	٠	٢٥	الثانية	١٩٠١	شارع المنظرة	علي الغياشي	١٩
	أسقط	أسقط	أسقط	١٩٠٢			
٣٨٠	١	٣٦	الثانية	١٩٠١	شارع البركة	الغزنوي	٣٣
٣٠٠	٠	٣٠	الثانية	١٩٠٢			
٣٤٠	٠	٣٤	الثانية	١٩٠٣			
-	٠	٦١	لم تستحق	١٩٠٤			
	أسقط	أسقط	أسقط	١٩٠٥			
٣٧٠	٤	٢٩	الثانية	١٩٠١	حارة المرقب	محمد أبو الوفا	٨
٤٤٠	٣	٣٨	الثانية	١٩٠٢			

٤٩٠	٣	٤٣	الثانية	١٩٠٣			
-	١	٤٩	لم تستحق	١٩٠٤			
٢٧٠	١	٢٥	الثانية	١٩٠٥			
-	٠	٤٧	لم تستحق	١٩٠٦			
-	٠	٤٨	لم تستحق	١٩٠٢	حارة المنشية	محمد أبو يوسف	٢٨
٥١٠	٥	٤١	الثانية	١٩٠٣			
-	٥	٤٠	لم تستحق	١٩٠٤			
-	٥	٥٢	لم تستحق	١٩٠٥			
-	٤	٥١	لم تستحق	١٩٠٦			
٥٤٠	١٥	٢٤	الثانية	١٩٠٢	ش التفيس	مدرسة النجاح الأهلية	٣٣
	أسقط	أسقط	أسقط	١٩٠٣			
٧٥٠	٢٠	٣٥	الثانية	١٩٠١	ش الشرابحي	مدرسة النجاح الإسلامية	٣٢
٣٢٠	٤	٢٤	الثانية	١٩٠٢			
٥٤٠	٠	٣٦	الأولى	١٩٠٣			
٥٥٥	٠	٣٦	الأولى	١٩٠٤			
٣٢٠	٠	٣٧	الأولى	١٩٠٥			
٤٨٠	٠	٣٢	الثانية	١٩٠٦			
٤٨٠	٠	٤٨	الثانية	١٩٠٠	شارع الخليج	مدرسة النجاح الوطنية	٢
٧٩٠	٥	٦٩	الثانية	١٩٠١			
-	١٢	١٠٩	لم تستحق	١٩٠٢			
١٣٦٥	١٥	٦١	الأولى	١٩٠٣			
٧٢٠	٥	٣٨	الأولى	١٩٠٤			

	أسقط	أسقط	أسقط	١٩٠٥			
٦٠٠	١١	٣٨	الثانية	١٩٠١	شارع القنطرة	المدرسة الوطنية	٥
٨٤٠	٢٤	٣٦	الثانية	١٩٠٢			
١٢١٥	٢٤	٣٣	الأولى	١٩٠٣			
١٧١٠	٣٠	٥٤	الأولى	١٩٠٤			
١٠٦٥	١٧	٣٧	الأولى	١٩٠٥			
٨٨٠	١٨	٥٢	الثانية	١٩٠٦			
٥٨٠	٤	٥٠	الثانية	١٩٠١	شارع الشرباصي	يوسف المغربي	٣
٤١٠	٣	٣٥	الثانية	١٩٠٢			
٤١٠	٤	٣٣	الثانية	١٩٠٣			
-	١	٣٨	لم تستحق	١٩٠٤			
-	٠	١٤	لم تستحق	١٩٠٥			
-	٠	٢٩	لم تستحق	١٩٠٦			

المصدر:

دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، محافظ نظارة المعارف، محفظة ٢، الكتابات في الفترة من ٢٨ يوليو ١٨٧٨ إلى ١١ مارس ١٩١١ م.

نظارة المعارف العمومية: إحصائيات عمومية من الكتابات المصرية في سنة ١٩٠٦، كشف ٧، المطبعة الأميرية، ١٩٠٧، ص ٢٥٠-٢٥٣.

ملحق رقم (٥)

(إلحاق التعليم في جامع دمياط بالأزهر)

مشيخة الجامع الأزهر

وضع مجلس ادارة الجامع الازهر نظام للتدريس والامتحان في ثغر دمياط وهذا

هو

(قانون التدريس والامتحان في ثغر دمياط وملحقاته)

خصائص شيخ العلماء

(المادة الأولى)

لشيخ العلماء في دمياط حق المراقبة على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين، وهو الذي ينفذ ما يصدر إليه من مشيخة الجامع الأزهر وقرارات مجلس إدارته فيما يتعلق بضبط أمور العلماء والطلبة في الثغر وملحقاته، وترقية التعلم فيها، وهو رئيس كل المقاري في دمياط سواء كانت المعروفة بالسلطانية أو المعروفة بالصغيرة وسواء كانت لمشايجها مرتبات من الأوقاف أو لم يكن، وهو الذي يقضى بين العلماء وبين فقهاء المقاري فيما يحدث بينهم متعلقا بكيفية التدريس أو موضعه أو زمانه أو متعلقا بوظائف أولئك الفقهاء ويتبع ما يقضى به بينهم وكذلك بقية الطوائف المختص هو بفصل خصوماتها قبل صدور هذا القانون فإنها تبقى على ما كانت عليه.

الإدارة العمومية

(المادة الثانية)

يطلب شيخ العلماء من كل عالم أسماء الطلبة الذين ابتدأوا بالتلقى عنه وعلى العالم أن يطلب من الطلبة عند حضورهم عليه بيان أسمائهم وألقابهم وبلادهم ويرسل بذلك قائمة الى شيخ العلماء ومتى انقطع الطالب عن الحضور على العالم فعليه أن يبلغ ذلك الى شيخ العلماء حتى يعرف الطالب المواظب من غيره ثم تقيد أسماء الطلبة على ما بين في القوائم التي تقدمها العلماء في دفتر مخصوص ولشيخ العلماء أن يستعين في حصر

عدد الطلبة ومن يتجدد منهم ومن ينقطع ومن يواظب ومن يهمل بشيخي جامع البحر
والمدرسة المتبوية اللذين هما الموضوعان المخصصان غالباً للتدريس ومتى طلب شيخ
العلماء منها ذلك لزمتهما المعونة وقدا إليه كل ما يوصل إلى هذا المطلوب.

ابتداء الدراسة والمساحات

(المادة الثالثة)

تبتدئ السنة الدراسية في مساجد دمياط وملحقاتها من اليوم السادس عشر من
شهر شوال وتنتهي باليوم الأخير من شهر رجب وتسامح العلماء والطلبة من التدريس
والتلقي في أثناء السنة الدراسية الأيام الآتية:

عشرة أيام لعيد الأضحى ويومان لعشوراء وثمانية أيام لمولد النبي صلى الله عليه
وسلم وخمسة عشر يوماً لمولد السيد البدوي الكبير ولا يسمح بتعطيل الدراسة في غير
هاته الأيام.

العلوم وتدريسها

(المادة الرابعة)

العلوم التي تدرس في دمياط وملحقاتها هي التوحيد وعلم الأخلاق الدينية
والأصول والفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والمنطق
وآداب البحث والعروض والقافية ومصطلح الحديث وهذه العلوم منها ما هو مقاصد
وهي الستة الأولى ومنها ما هو وسائل وهي التسعة الباقية وهذه العلوم بقسميها هي
التي يؤدي فيها الطالب الامتحان إذا أراد أن يندرج في سلك العلماء المدرسين في دمياط
وملحقاتها على ما سيأتي في باب الامتحان أما غيرها من العلوم التي يمكن دراستها
وتلقيها هناك كالحساب والجبر وصناعة الانشا قولاً وكتابه واللغة متناً وأدباً ومبادئ
الهندسة والفلك وتقويم البلدان وتاريخ الإسلام فلا يتوقف عليها اندراج الطالب في
سلك العلماء ولا يؤدي فيها امتحان إلا اذا طلب ذلك مريده ومتى أرادته وأداه فيها
كتب ذلك في شهادة تدرسه وكان من المميزات له على أهل درجته.

(المادة الخامسة)

يخصص لعلوم المقاصد أوسع أوقات التدريس ولا يصرف في دراسة الوسائل إلا زمن أقل من الزمن الذي يصرف في دراسة المقاصد ويجب في تدريس العلوم التي يقصد من تعلمها العمل بها كعلوم البلاغة أن يمرن-مدرسوها طالبها على تطبيق العلم على العمل ولا يتقيد طلب علم من هذه العلوم المذكورة في المادة الرابعة بكتب معينة فيجوز أن يكون التدريس فيها في الكتب المعتادة أو في غيرها مما لم تعتد قراءته انها اذا أريد التدريس في احداها في كتاب غير المعتاد عرض شيخ العلماء ذلك على مشيخة الجامع الأزهر ليقرر مجلس ادارته ما يراه وتبلغ مشيخة الأزهر القرار الى شيخ العلماء ويجب اتباعه وتمنع قراءة الحواشي والتقارير منعاباتا في كل العلوم في ظرف الأربع سنين الأولى من سني الدراسة للطالب ويكتفى فيها بالمتون والشروح الواضحة وبعد الأربع سنين الأولى يكون المدرس والطالب مخيرين في النظر في الحواشي وعدم النظر فيها أما التقارير فلا يجوز استعمالها ولا فيما بعد الأربع سنوات بوجه من الوجوه.

الامتحان

(المادة السادسة)

لا يقبل في الامتحان لنيل شهادة العالمية في دمياط إلا من أمضى في طلب العلم مع المواظبه عليه بأحد مساجد دمياط وملحقاتها اثنتي عشرة سنة على الأقل ويكون قد تلقى علوم المقاصد والوسائل المذكورة في المادة الرابعة على علماء من المقررين للتدريس في دمياط وملحقاتها المأذونين به من شيخ العلماء الأسبق أو من شيخ العلماء السابقه الميينة أسماؤهم في الجدول المرفق بهذا القانون ويقدم طالب الامتحان عريضته لشيخ العلماء بطلبه مبينا فيها العلوم التي تلقاها والسنين التي أقامها في طلب العلم واذ كان الطالب يريد الامتحان في العلوم التي تعد من المميزات عليه أن يذكر ذلك في عريضته ويصحب العريضه بشهادة من أولئك العلماء بأنه يكفي هذه العلوم (علوم المقاصد والوسائل المذكورة في المادة الرابعة) وشهادة أخرى تدل على حسن سيرته ومتى تحقق شيخ العلماء من ذلك قبل طلبه وقيد تاريخ تقديمه إليه وامتحان الطالبين يكون في شهر رجب من كل سنة.

المادة السابعة

تؤلف لجنة للامتحان في دمياط تحت رئاسة شيخ العلماء من أربعة من أفاضل العلماء فيها فإن كان الطالب غير شافعي وجب أن يكون أحد أعضاء اللجنة من أهل مذهبه وعندما ينتخب شيخ العلماء هذه اللجنة يكتب لمشيخة الجامع الأزهر بطلب الاقرار عليها وحينما يصدر إليه اقرارها عليهم يصيرون غير قابلين للتغيير الا بقرار جديد بناء على طلبه ويجوز أن يحضر الامتحان أحد أعضاء مجلس إدارة الأزهر ويكون له رأي معدود ويضم إلى اللجنة بعض العارفين بالفنون الأخرى المذكورة في المادة الرابعة زائدة عن علوم المقاصد والوسائل اذا كان طالب الامتحان يريد أن يؤديه أيضا في تلك العلوم الزائدة أو بعضها.

المادة الثامنة

يقدم شيخ العلماء من الطالبين الأول فمن بعده حسب ترتيب تاريخ طلبات الامتحان وعندما يريد امتحان طالب يعين مواضيع الامتحان بالاتفاق مع اللجنة ويعلن بها طالبه قبل يوم امتحانه بعشرة أيام على الاكثر وكذلك يعلنه بالاتفاق مع اللجنة بساعة حضوره لمجلس الامتحان من اليوم المعين له وبالمكان الذي يكون فيه وتعين المواضيع يكون في كتب معينه في العلوم الستة الأولى (علوم المقاصد) وفي الستة التالية لهما من علوم الوسائل وهي آداب البحث والعروض والقافية ومصطلح الحديث فلا يعين فيها موضوع مخصوص من كتاب معين بل يمتحن الطالب فيها عرضاً أثناء امتحانه في تلك العلوم والمنظور إليه في اعطا الدرجة للممتحن انها هو العلوم المعين فيها موضوع مخصوص في كتاب مخصوص ورئيس اللجنة يعين العلم الذي يبدأ به الامتحان ويعلن انتهاء الامتحان في كل علم والانتقال منه الى سواه ويعين بالاتفاق مع لجنة الامتحان الزمن الكافي له في كل علم من العلوم ولكل واحد من أعضاء اللجنة أن يسأل الممتحن في كل علم انما لا يجوز سؤاله في غير العلم الذي هو فيه حتى ينتقل إليه ما لم يكن من العلوم التي يسأل فيها الطالب عرضاً.

المادة التاسعة

الدرجات التي ينالها الممتحن بحسب اجابته في الامتحان ثلاث أولي وثانية وثالثة وهذه الدرجات تعتبر في كل علم من العلوم الاثني عشر التي يعين فيها موضوع مخصوص من كتاب مخصوص المذكورة في المادة السابقة ويعتبر في تحصيل الدرجة في كل منها فهم عبارة المؤلفين فهما صحيحًا وقوة التحصيل في نفس العلم أما العلوم الثلاثة التي لا يعين لها كتاب فيعتبر في نيل الدرجة فيها قوة التحصيل في نفس العلم لا غير خمسة استحق الدرجة الأولى في قوة الفهم وتحصيل القواعد في تسعة على الأقل من العلوم الاثني عشر المذكورة عد من أهل الدرجة الأولى ان حاز احدي الدرجات الثلاث في باقيها ومن استحق الدرجة الأولى في خمسة منها على الأقل وكان في باقيها ثانية أو ثالثة عد من أهل الدرجة الثالثة وكذلك من استحق الدرجة الأولى في أقل من الخمسة وكان ثانية في باقي الاثني عشر علما ومن استحق الثانية في الكل وعلى كل حال فلا بد أن يكون محصلا لقواعد العلوم الثلاثة التي لا يعين لها كتاب مخصوص في الامتحان وما عدا ذلك يعد ساقطا وتعتبر الاغلبية في نيل الدرجة فإن تساوت الآراء رجح الجانب الذي فيه الرئيس ومداومات اللجنة في تعيين درجة الطالب تكون سرية لا يحضرها أحد من غير أعضائها ومن يحضر الامتحان من أعضاء مجلس الادارة.

المادة العاشرة

لمن سقط في الامتحان على حسب ما نص عليه في المادة التاسعة أن يطلب إعادة امتحانه بعد مضي سنتين على الأقل من سقوطه ويقبل منه شيخ العلماء ذلك ويجدد له جلسة الامتحان وكيفيته على ما ذكر في المادة الثامنة فإن سقط في المرة الثانية فله أن يطلب امتحانه بعد مضي سنة على الأقل من سقوطه الثاني فإن سقط في المرة الثالثة أيضا فلا يقبل منه بعدها طلب امتحان.

(المادة الحادية عشرة)

لمن نال درجة أقل من الأولى أن يطلب إعادة امتحانه لنيل ما هو أرقى من درجته ولكن ذلك يكون بعد مضي سنتين على الأقل من امتحانه الذي نال به الدرجة أو يمتحن كما امتحن بنفس الطريقة الميئنة في المادة التاسعة.

(المادة الثانية عشرة)

بعد انتهاء الامتحان وتقرر الدرجة لطالبه يكتب بذلك محضر يوقع عليه من شيخ العلماء ومن أعضاء اللجنة ويرسل الى مشيخة الأزهر فتصدر للممتحن شهادة بالدرجة التي نالها وعلى شيخ العلماء أن يقيدتها عنده في دفتر مخصوص ويسلمها الى الذي استحقها ويكتب له إذن بالتدريس.

أحكام عمومية

المادة الثالثة عشرة

من أذن له بالتدريس في دمياط حق له أن يدرس فيما عدا الأزهر من أمكنة التدريس في القطر المصري ويحق ذلك أيضا للعلماء الموجودين الآن بدمياط وملحقاتها قبل صدور هذا القانون المقيدة اسماؤهم في الجدول.

المادة الرابعة عشرة

من قدم الى دمياط من طلبة العلم وكان أمضي بعض السنين المقرر للتحصيل المنصوص عليها في المادة السادسة بجهة أخرى من جهات العلم في القطر المصري كالجوامع الأزهر أو الأحمدي أو الدسوقي حسبت لهم تلك المدة من سني التحصيل الاثنتي عشرة شرط أن يثبت ذلك من طريق صحيح وكذلك من تلقي العلوم المنصوص عليها في المادة الرابعة في جهة أخرى من جهات القطر يجوز له طلب الامتحان في دمياط لنيل شهادة العالمية منها بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وتجري عليهم احكامه في الامتحان.

المادة الخامسة عشرة

لكل مدرس في دمياط وملحقاتها لم يكن من علماء الأزهر أن يطلب تأديه الامتحان في لجنة الجامع الأزهر لينال لقب العالم فيه بعد أن يتحقق من أنه استوفى جميع الشرائط المنصوصة في قانون الأزهر.

المادة السادسة عشرة

لا يؤذن لأحد بالتدريس في دمياط وملحقاتها بغير امتحان الا بتخويل من مجلس ادارة الأزهر في الأحوال المتصوص عليها في قانونه.

المادة السابعة عشرة

كل من خالف حكما من أحكام هذا القانون جرى عليه من أحكام المادة السادسة والخمسين من قانون الجامع الأزهر ما يمكن تنفيذ هذه عليه والذي يوقع على المخالف هو حضرة شيخ العلماء ولكن تنفيذه في المحو من دفتر العلماء أو الطلبة يتوقف على التصديق من مجلس إدارة الأزهر وفتي حكم شيخ العلماء فيما هو من اختصاصه وحده أو ورد إليه التصديق على الحكم من مجلس إدارة الأزهر فيما هو متوقف على التصديق منه وجب على المحكوم عليه الامثال فإن لم يمثل وجب على شيخ العلماء أن يجرر محضرا بمخالفته يوقع عليه هو وأربعة من العلماء المتحققين من وقوع المخالفه ويرسله الى مشيخة الجامع الأزهر لتنفذه على المحكوم عليه.

٣ محرم ١٣١٥

المصدر: مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٧، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٧، ص ٢٩٤-٣٠٠

ملحق رقم(٦)

مشيخة الجامع الأزهر

هذا ما قرره مجلس إدارة الأزهر بشأن حضرات علماء دمياط ويتبعه جدول ببيان أسمائهم ودرجاتهم ومذاهبهم.

(القرار)

تداول مجلس إدارة الأزهر بجلسته المتعقدة في يوم الأحد غرة ربيع الآخر سنة ١٣١٥، ٢٩ أغسطس ١٨٩٧م في شأن حضرات علماء دمياط من حيث الإقرار على الدرجات التي قررت لهم ومن حيث إثبات الذين كان أغفل قيدهم في جداول العلماء، فبعد الاطلاع على الثلاثة المحاضر التي عملت في دمياط بمحضر من حضرة الأستاذ الشيخ عبد الكريم سليمان عضو مجلس الإدارة الذي نبده المجلس لتحقيق هاتين المسألتين وحضرتي محافظ دمياط وشيخ علمائها وبعد الاطلاع على الفقرة الأخيرة من المادة الثانية عشرة من قانون صرف المرتبات في الجامع الأزهر الصادر عليه الأمر العالي بتاريخ ٦ محرم سنة ١٣١٣ وعلى المادة الحادية عشرة من قانون الجامع الأزهر الصادر عليه الأمر العالي بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ تقرر باتحاد الآراء ما يأتي:

المسألة الأولى

(المادة الأولى)

قد ألغيت الدرجات التي كانت قررت أولاً لعلماء دمياط وأرسل بها جدول مخصوص بتاريخ ٨ محرم سنة ١٣١٥ إلى محافظ دمياط.

(المادة الثانية)

قد اعتبر عمل اللجنة التي انتخبها علماء دمياط بمحضر من حضرتي الاستاذ الشيخ عبد الكريم سليمان عضو مجلس الإدارة وشيخ العلماء وصدق على الدرجات التي قررتها لكل واحد من العلماء.

(المادة الثالثة)

قد جعل حضرات العلماء الموجودين الآن في دمياط وملحقاتها كلهم نشأة واحدة ويسمون السابقين على قانون الامتحان ويسمى من يتجدد بعدهم باسم نشأة المتحنيين.

(المادة الرابعة)

لا يترتب على الطعن في هذه الدرجات إجراء أي عمل من الأعمال ومن كان في أية درجة منها لا ينقل عنها إلا بقرار من مجلس إدارة الأزهر بناء على طلب حضرة شيخ العلماء.

المسألة الثانية

(المادة الخامسة)

قد اعتبر من العلماء التسعة الذين شهدت لهم جمعية العلماء التي اجتمعت لأخذ شهادتها في أمرهم بأنهم درسوا من عهد المرحوم شيخ العلماء الأسبق والمرحوم شيخ العلماء السابق مأذونين به منها وصدق على درجاتهم التي قررتها لهم اللجنة المنتخبة لتقرير الدرجات المذكورة في المادة الثانية من هذا القرار وهؤلاء التسعة هم حضرات الشيخ محمد جودة والشيخ أحمد النجاري والشيخ مصطفى الصفتي والشيخ عبد الفتاح الجمل والشيخ سيد قصير الدليل، والشيخ على عيسى والشيخ إبراهيم حسين العلابي والشيخ أحمد عاشور.

(المادة السادسة)

قد اعتبر من العلماء أربعة من الثمانية الباقين وهم الشيخ إبراهيم كراوية والشيخ حسن أبو سمرة والشيخ أحمد العزب والشيخ درويش العيسوي لأنه شهد لكل منهم أربعة فما فوق من أعضاء تلك الجمعية المذكورة في المادة السابقة بأنهم درسوا في عهد المرحوم شيخ العلماء السابق وفضلا عن ذلك فقد شهد لكل واحد من الثلاثة الأولى واحد من الجمعية بأنه مأذون بالتدريس من شيخ العلماء السابق والرابع وإن لم تأذ

له شهادة الإذن إلا أن شهوده بالتدريس من قديم كانوا أكثر عددا حتى من شهود الثلاثة السابقين وقد استعلم مع ذلك من حضرة شيخ العلماء الحالي عن درجة معلوماته وتحصيله فأفد بأنها تساوي درجة الثلاثة المذكورين وقد صدق على قرار لجنة تقرير لجنة تقرير الدرجات القاضي بأن هؤلاء الأربعة يكونون في الدرجة الثالثة.

(المادة السابعة)

قد رفض قيد الأربعة الباقين من أولئك الثمانية في جدول العلماء وذلك لأن واحد منهم وهو الشيخ سيد البري لم يشهد له ولا واحد بأنه درس مطلقا ولأن اثنين منهم وهما الشيخ محمد الخشاب والشيخ إبراهيم الفيومي لم يشهد لكل منهما بالتدريس سوى اثنين ولأن الرابع وهو الشيخ محمد عجوة وإن كان شهد له بالتدريس ثلاثة إلا أنهم شهدوا بأن تدريسه كان بعد وفاة المرحوم شيخ العلماء السابق، فضلا عن ذلك فإنه لم تتأذ لو احد منهم شهادة ما بأنه مأذون بالتدريس ومثل هذا التدريس المشهود به للثلاثة الآخرين منهم لا يعطي الحق في قيدهم بجدول العلماء كما هو الحاصل في الأزهر والآن وقبل الآن لأنه بلا إذن من جهة ولأنه لم يرجح زيادة عدد الشهود، وحيث أن هؤلاء الأربعة لا يقيدون إلا إذا أدوا امتحانا حسب القانون.

(المادة الثامنة)

قد صدق على ما قررته جمعية العلماء المذكورة في المادة الخامسة من إقفال باب القيد في جدول العلماء بالشهادات فمن الآن فصاعدا لا يقيدوا حد زيادة عن الستين عالما المحرر بهم الجدول المذكور في المادة التالية ضمن العلماء إلا بامتحان يؤديه حسب القانون.

مواعد عمومية في المسألتين

(المادة التاسعة)

قد صدق على الجدول الذي كتب بأسماء كل حضرات العلماء الموجودين الآن في دمياط وملحقاتها سواء كانوا ممن اثبتوا قديما أو ممن كانوا أغفلوا في القيد بجدول العلماء وهو يشتمل على اثنين وعشرين درجة أولى وعلى تسعة عشرة درجة ثانية، وعلى تسعة عشر درجة ثالثة.

(المادة العاشرة)

على حضرة شيخ العلماء في دمياط أن يثبت هذا الجدول في دفتر محتوم على كل صحيفة منه بختمه وأن يحفظ مع ذلك هذا الجدول عنده للرجوع إليه عند الاحتياج.

(المادة الحادية عشرة)

للعلماء الدرجة الأولى أن يقرؤا ما يشاؤون من الكتب المتداول تدرسيها في دمياط إنما لا يقرأ أحدهم في الفقه إلا كتب مذهبه ولا يقرأ العلماء الدرجة الثانية إلا لغاية شرح الأشموني بحاشيته ومن كتب الفقه في مذهبه وغيرها إلا ما يوازيه ولا يقرأ العلماء الدرجة الثالثة إلا لغاية شرح ابن عقيل ومن كتب الفقه في مذهبه وغيرها إلا ما يوازيه.

(المادة الثانية عشرة)

على حضرة شيخ العلماء في دمياط تنفيذ هذا القرار، في ربيع الثاني سنة ١٣١٥ هـ.
(جدول ببيان أسماء حضرات السادة العلماء المتدرسين في ثغر دمياط وملحقاته
وبيان درجاتهم ومذاهبهم)

المذهب	(الدرجة الأولى)	الاسم واللقب
شافعي		حضرة الشيخ محمد محمد خضير الخوجة
شافعي		حضرة الشيخ خليل دندوش
شافعي		حضرة الشيخ محمد الشريف
شافعي		حضرة الشيخ سيد الحمامصي
شافعي		حضرة الشيخ أحمد الحسيني
شافعي		حضرة الشيخ شتا نور الدين
شافعي		حضرة الشيخ محمد الحمامصي
شافعي		حضرة الشيخ عبد الوهاب البهائي
شافعي		حضرة الشيخ عبد الفتاح البنا

حنفي
حنفي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
حنفي
شافعي
شافعي
شافعي

حضرة الشيخ عبد القادر المفتي
حضرة الشيخ محمد محرم
حضرة الشيخ محمد القاضي
حضرة الشيخ أحمد السلموني
حضرة الشيخ عبد الوهاب السلموني
حضرة الشيخ سيد الخناوي
حضرة الشيخ محمد علي النشار
حضرة الشيخ إبراهيم مشعل
حضرة الشيخ زاكي الفيل
حضرة الشيخ محمد جودة
حضرة الشيخ أحمد النجاري
حضرة الشيخ مصطفى الصفتي
حضرة الشيخ عبد الفتاح الجمل

(الدرجة الثانية)

المذهب
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي
شافعي

الاسم واللقب
حضرة الشيخ محمد نده حبيب
حضرة الشيخ محمد الحفاجي
حضرة الشيخ محمد الخناوي
حضرة الشيخ محمد النحاس
حضرة الشيخ عبد الحق الدالي
حضرة الشيخ علي عمر
حضرة الشيخ محمد خضر الصغير
حضرة الشيخ عبد الرحمن خلف
حضرة الشيخ مصطفى الزياتي
حضرة الشيخ سعد عنتر

شافعي

شافعي

شافعي

شافعي

شافعي

حضرة الشيخ أحمد عاشور

حضرة الشيخ إبراهيم كراوية

حضرة الشيخ حسن أبو سمرة

حضرة الشيخ أحمد العذب

حضرة الشيخ درويش العسوي

المصدر: مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية سنة ١٨٩٧، مرجع سابق، ص ٣٩٨-٤٠٤.

ملحق رقم (٨)

إعادة محافظة دمياط ومركز فارسكور

قرارات ومنشورات

٢٤٤

نظارة الداخلية

إعادة محافظة دمياط ومركز فارسكور (*)

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من هذه النظارة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٠٦
بالغاء مركز فارسكور وانشاء مركز دمياط ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩

قررنا ما هوآت

أولاً - الغاء قرار ٩ مايو سنة ١٩٠٦ المشار اليه

ثانياً - إعادة محافظة دمياط ومركز فارسكور مشتملين على دائرتي
اختصاصهما قبل القرار المذكور

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار اعتباراً من أول يناير سنة ١٩١٠ م

تحريراً في ٢٦ القعدة سنة ١٣٢٧ - ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ وجه ٢٩١١

المصدر: مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٩ م، المطبعة الأميرية بمصر،
١٩٠٩، ص ٢٤٤.

ملحق رقم (٩)

قرار بتعديل زمام محكمتي مركز دمياط ومركز فارسكور

نحن نظارة الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٨ الصادر في ١٤ فبراير ١٩٠٤ بتشكل محاكم المراكز وعلى القرار الصادر منا في ٢٧ أبريل ١٩٠٤، وعلى القرار الصادر من ناظرة الداخلية في ٩ مايو ١٩٠٦ بإنشاء مركز جديد اسمه "مركز دمياط" قررنا ما هو آت

المادة الأولى

تشمل دائرة اختصاص محكمة دمياط ما يأتي:

دمياط- شط الخياطة- شط الشعرا- شط الشيخ درغام- شط جربية- شط عزبة البرج- شط عزبة اللحم- شط غيط النصارى- شط محب والسيالة- العدلية- البصارطة- أولاد حمام- النجارين - الخليفة- السالمية- الداهرة- ميت الشيوخ - الحوراني- العبيدية- البستان وكفر طبيخة- الطرحه- العطوي- الغوايين- عزب القش.

المادة الثانية

تشمل دائرة اختصاص محكمة فارسكور:

دائرة مركز دمياط الجديد ما عدا النواحي الداخلة بموجب المادة السابقة في اختصاص محكمة مركز دمياط.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذا القرار من أول يونيو ١٩٠٦

تحريرا بمصر ١٥ مايو ١٩٠٦

عن ناظر الحقانية

إسماعيل صبري

المصدر: مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٦م، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩٠٦، مرجع سابق، ص ١٠١؛ الوقائع المصرية: عدد ١٩ مايو ١٩٠٦م.

ملحق رقم (١٠)

حدود محافظة دمياط بعد عام ١٨٧٨م حتى عام ١٩٠٦م

محافظة دمياط

تكون حدود دمياط على الشكل الآتي بيانه:

أولاً: من فم ترعة بحر الشعر إلى نقطة مقابلة هذه الترعة بترعة المظلوم على خط ترعة بحر الشعر.

ثانياً: من نقطة المقابلة إلى مركز دخولية المينا على خط ترعة المظلوم وشارع المينا.

ثالثاً: من مركز دخولية المينا إلى مركز دخولية الشيخ مفتاح على خط مستقيم تصوري.

رابعاً: من مركز دخولية الشيخ مفتاح إلى مركز دخولية غيط النصارى على خط مستقيم تصوري.

خامساً: من زاوية مركز دخولية غيط النصارى الشرقية إلى الزاوية الشرقية من مركز دخولية أبو المعاطي بما في ذلك جامع الشيخ جميل الدين شنيحة على خط مستقيم تصوري.

سادساً: من مركز دخولية أبو المعاطي إلى نقطة ملاحظة أبو الوفا على خط مستقيم.

سابعاً: من نقطة ملاحظة أبو الوفا إلى منفذ شارع المدبولي الكائن على نهر النيل بحري بيت ورثة الخواجة باسيلي فخر على خط مستقيم تصوري.

ثامناً: من منفذ شارع المدبولي المذكور إلى فم ترعة بحر الشعر على خط نهر النيل.

١٨ رجب ١٣٠٤هـ / ١٢ أبريل ١٨٧٨م.

المصدر: فهرس الدكرينات والأوامر العلية الصادرة عام ١٨٧٨م، ص ص ٢٢٢، ٢٢٣.

ملحق رقم (١١)

ما تحصل من ريع وقف جامع عثمان الجرباصي عامي ١٨٢٧، ١٨٢٨ م.

صورة دفتر مستور بامعنى بوقفم حرمنا افندي

الوقف

بشأن دفتر التبرع علم واحصل من ريع وقف جامع مولانا اوجوه العارف بامعنى بوقف عثمان الجرباصي على المصروف بالوقف المذكور
 العبد الجاهل ووقفه المذكور مستقر في الجامع المذكور على انصاره من انصاره المذكورين بوقف مولانا اوجوه العارف المذكور
 في باب تأجيله وانما ما تحصله من ريعه من قبل مولانا ابيدعنا نعتا ووقفه المذكورين المذكورين بالوقف المذكورين في ارضه مسقطا في راسه في راسه
 من مائة سنة عشر شهرا اولها عشرة بقر من ارضه المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين
 في ارضه المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين
 في ارضه المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين
 الا ان سياتي فيها في سنة ثلث واربعين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين
 علم التحصيل في ارضه المذكورين

اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة
حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه
حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه
٦١٣١	٩٠	٢٠٤٠	١٣٠٠	٦٤٠	٣٠٠	١٠٣٠٠	٦٤٠	٦٤٠	٦٤٠
١٦٩٥									

اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة
حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه
حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه
٩٥٠	٤٨٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
٢٧٠									

اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة	اجرة
حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه
حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه	حانوت وخرابه
٥٤٠٠	٣٠٠	١١٦٠	١٥٠٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠	١١٦٠
١٣٠٠									

كلفت حيلة التحصيل في السنة المذكورة

٢٨١٨٧

سواء انصاره المذكورين على حيلة اوقفه المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين

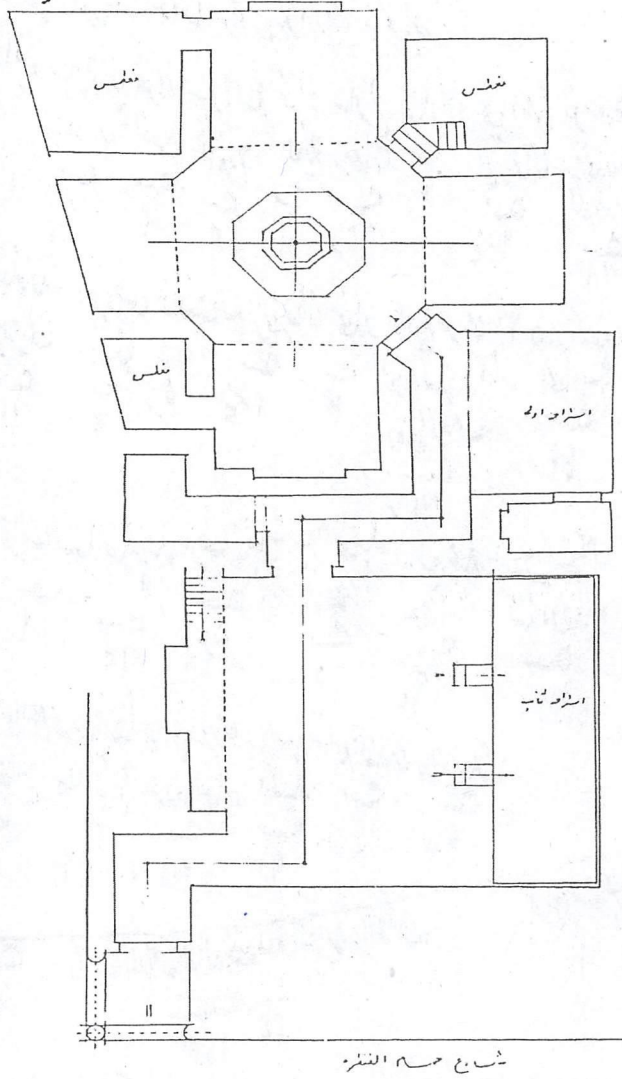
معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
٦١٣٠	٥٠٠	٤٠٨٠	٢٦٠	٣٦٠	١٠٣٠	٦٨٠	٨٨٠	٦٨٠	٦٨٠
٦١٣٠									

معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
٣٠٠									

معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم	معلوم
١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠
١١٣٠									

ان حياك حيلة الوقف المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين المذكورين
 سنة ثلاثين واربعين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين وراشدين

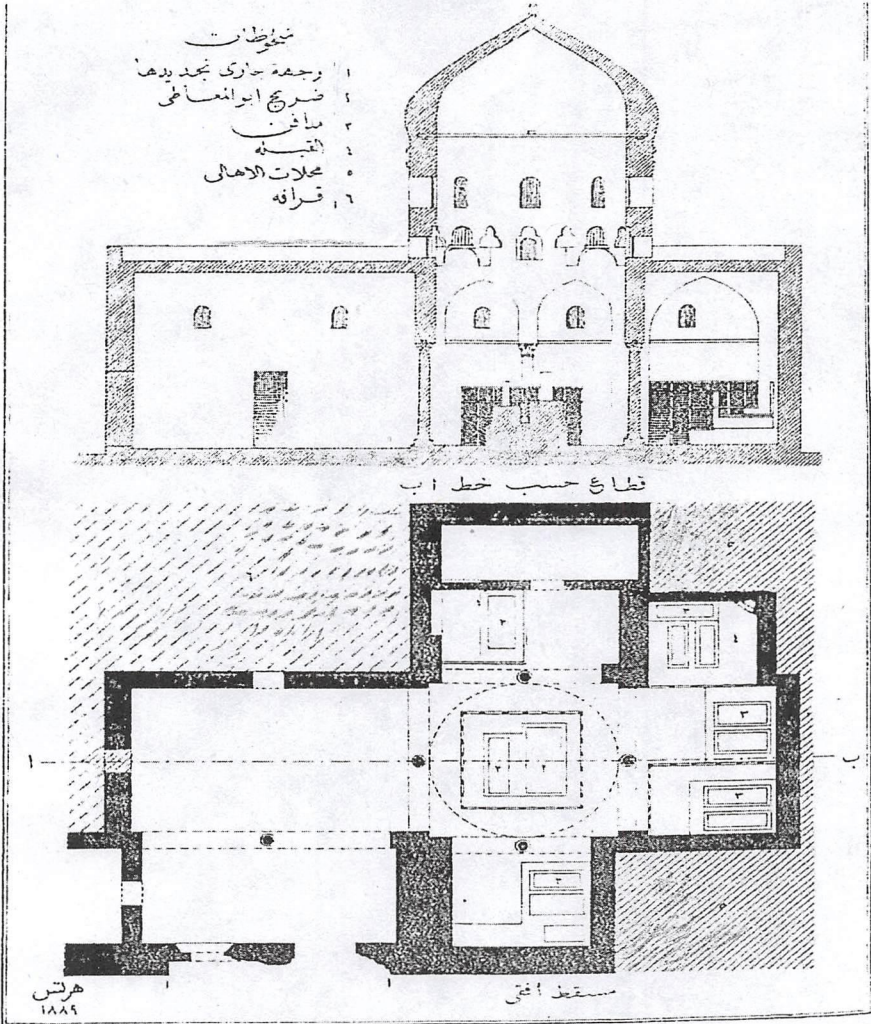
ملحق رقم (١٥)
المسقط الأفقي لحمام القنطرة



المصدر: المجلس الأعلى للآثار.

ملحق رقم (١٦)

مسجد وضريح أبي المعاطي

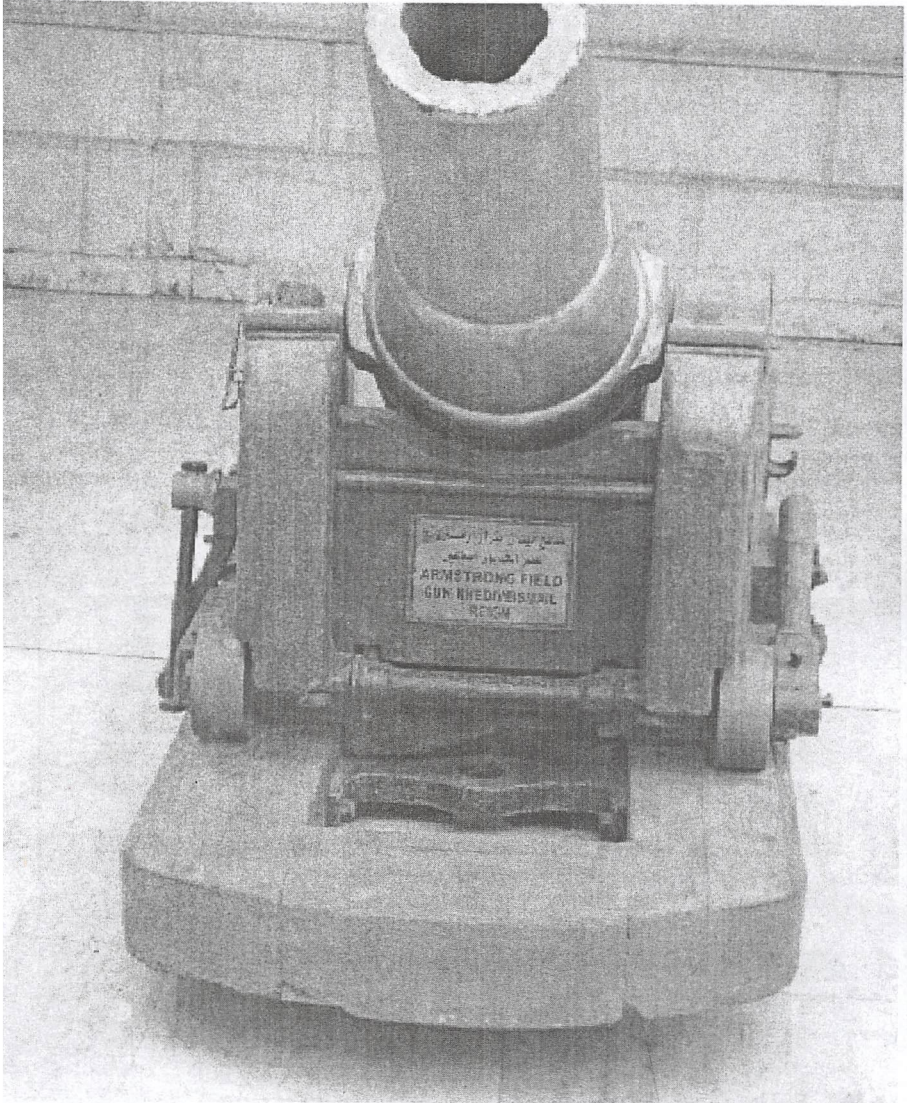


ضريح سيك بنو معاطي - بدمشق

المصدر: لجنة حفظ الآثار العربية، مجموعة ٦، التقرير الثالث والسبعون، ١٨٨٩، ص ١١٢.

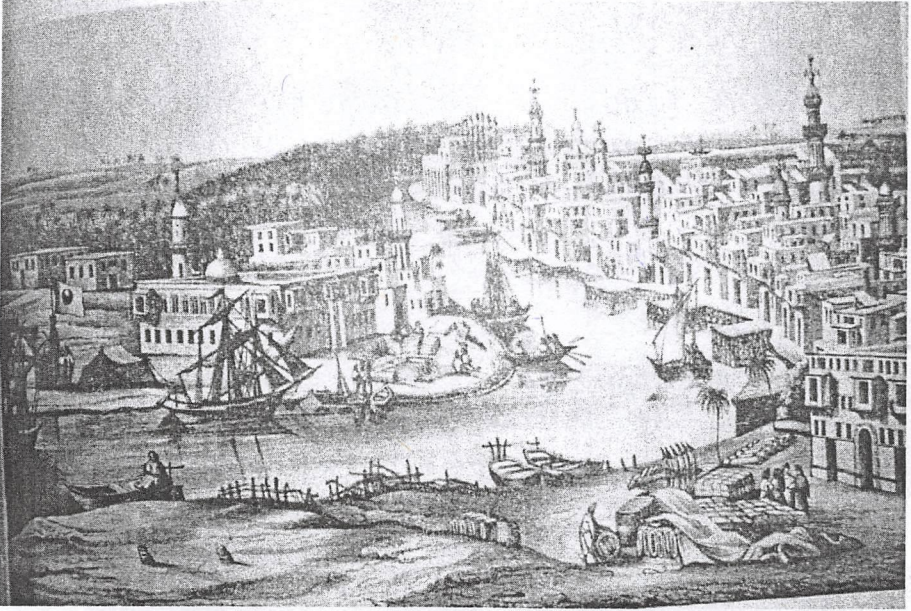
ملحق رقم (١٧)

مدفع أرمسترونج عصر الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ م.



المصدر: صورة التقطها الباحث من متاحف قصر عابدين

ملحق رقم (١٨)
صورة لدمياط عام ١٨٠٥م



منظر لمدينة دمياط سنة ١٨٠٥م بريشة الفنان ريفو، وسجل في هذه الصورة الجزء الجنوبي الشرقي للمدينة فظهرت على شاطئ النيل السلع والمنسوجات التي كانت تنتجها مصانع دمياط حين ذاك بالإضافة إلى ظهور المساجد وغيرها.

المصدر: الثقافة، العدد ٨٥، الثلاثاء ٣ مارس ١٩٦٥م.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أولاً- الوثائق غير المنشورة: (دار الوثائق القومية)
- ١- سجلات محافظة دمياط:
- أ- صادر محافظة دمياط.
- ب- صادر تحريرات محافظة دمياط.
- ج- صادر تحريرات الدواوين بمحافظة دمياط.
- د- صادر الدواوين بمحافظة دمياط.
- هـ- وارد داووين مأمورية دمياط.
- و- صادر ووارد فروع محافظة دمياط.
- ز- استحقاقات محافظة دمياط.
- ح- دفتر شطب الاستحقاقات بديوان محافظة دمياط.
- ط- سجلات محكمة دمياط الشرعية.
- ي- مضابط محكمة دمياط الشرعية.
- ك- محافظ محكمة دمياط (حجج مفردة).
- ل- محافظ محافظة دمياط.

- ٢- محافظ مجلس الوزراء.
- أ- محافظ نظارة المعارف.
- ب- محافظ نظارة الأشغال.
- ج- محافظ الحقانفة.
- د- محافظ نظارة الداخلية.
- ٣- سجلات عابا-بن.
- ٤- وثائق الأزهر (سجلات ومحافظ)
- ٥- سجلات ديوان المالية.
- ٦- ديوان المعفة السنفة عربف وتركف (محافظ وسجلات)
- ٧- ديوان خدفوف عربف وتركف (محافظ وسجلات)
- ٨- سجلات ديوان المدارس عربف وتركف.
- ٩- ديوان مجلس الأحكام (محافظ وسجلات) .
- ١٠- سجلات ديوان الرورنامة.
- ١١- محافظ الأبحاث
- ١٢- محافظ الشورة العرابفة.
- ١٣- محافظ شورف المعاونة.
- ١٤- محافظ مجلس الملكفة.
- ١٥- محافظ الأوقاف.
- ١٦- محافظ ديوان التجارة والمبفعات
- ١٧- محافظ الوقائع المصرفة:

١٨ - محافظ ديوان الكتبخدا تركي.

١٩ - محكمة أسيوط الشرعية.

٢٠ - أدراج الدار.

٢١ - الوثائق البريطانية F. O.

- أرشيف دفتر خانه وزارة الأوقاف:

محكمة دمياط الشرعية: حجج أرقام ٥٨٧، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٢٥، ١٠٩٣، ١٠٩٤،
١٠٩٦، ١١٢٥، ١٢٥٨، ١٢٧٢، ١٢٨٧، ١٣٩٩، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤،
١٤٣٢، ١٤٤٧، ١٦٥٨، ٢١٣٣، ٢١٨٤، ٢٤٣٤، ٣١٣٠، ٣١٢٧، ٣٩١٦، ٣١٩١.

- أرشيف دار المحفوظات العمومية بالقلعة:

ملفات خدمة الموظفين الخاصة بمحافظة دمياط خلال فترة البحث، ملفات أرقام
١٧٩٣، ٢٢٤٦، ٢٢٧٠، ٥٧٦٠، ١٠٩٤٠، ٢١٢١٠.

ثانيًا- الوثائق المنشورة:

١- إصدارات نظارة المعارف العمومية:

أ- نتيجة إحصائية عمومية للمدارس والمكاتب بالقطر المصري عن سنة ١٢٩٢ هـ
طبع بمطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥ م.

ب- نظارة المعارف العمومية: منشور نظارة المعارف العمومية، نمرة ٣٣٣، ٥ فبراير
١٨٩٣، مطبعة المعارف، ١٨٩٤.

ج- نظارة المعارف العمومية: قانون نظام المدارس، نمرة ٩٦٨، يوليو ١٩٠٣،
مطبعة المعارف، ١٩٠٤.

د- نظارة المعارف العمومية: قانون نظام المدارس، نمرة ٩٦٨، المصدق عليها بقرار
نظارة المعارف في ١٥ ربيع الثاني ١٣٢١ هـ / ١١ يوليو ١٩٠٣، المطبعة الأميرية،
١٩٠٨.

٢- قرارات لجنة حفظ الآثار العربية.

أ- لجنة حفظ الآثار العربية: مجموعة ٦ ، عام ١٨٨٩ ، المطبعة الأميرية ببولاق،
١٨٩١ .

ب- لجنة حفظ الآثار العربية: المجموعة ٢٦ لسنة ١٩٠٩م، ترجمة على بك بهجت،
مطبعة ديوان عموم الأوقاف ، ١٩١٣ .

ج- لجنة حفظ الآثار العربية: كراسة ٣٨ ، ١٩٣٦-١٩٤٠ .

د- لجنة حفظ الآثار العربية: كراسة ٣٨ ، سنة ١٩٣٩-١٩٤٠ .

٣- مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية من سنة ١٨٨٣-١٩٠٦ .

٤- الأوامر العلية والدكرينات الصادرة في الفترة من ١٨٧٩-١٩٠٥ .

٥- تقرير اللورد كرومر عن الحالة المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
لعامي ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، المقطم ، القاهرة ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ .

٦- تعداد عموم سكان القطر المصري عام ١٨٨٢ ، المطبعة المصرية ببولاق ، القاهرة ،
١٨٨٥ .

٧- تعداد سكان القطر المصري في عام ١٨٩٧ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٨٩٨ .

٨- تعداد سكان القطر المصري في عام ١٩٠٧ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٩٠٨ .

٩- محاضر مجلس شورى النواب: الهيئة النيابية الأولى ١٨٦٦-١٨٦٩ ، تحقيق عبد
الرازق عبد الرازق ، دراسة تحليلية وإشراف سعيدة محمد حسني ، الجزء الأول ،
مركز تاريخ مصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٠- محاضر مجلس شورى النواب الهيئة النيابية الثانية (١٨٧٠-١٨٧٣م) الجزء
الثاني ، إشراف: سعيدة محمد حسني ، تحقيق: حسام محمد عبد المعطي ، مركز
تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

ثالثاً- الدوريات:

- ١- أخبار دمياط: أسبوعية أسسها زكريا محمد الحزاوي بدمياط في عام ١٩٤٩ .
- سنوات ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٦٥،
١٩٧٠، ١٩٧٢.
- ٢- الأهرام : جريدة يومية أسسها سليم تقلا وبشارة تقلا بالإسكندرية في عام
١٨٧٦ .
١. - سنوات ١٨٨٨، ١٩٥٦.
- ٣- التجارة: جريدة يومية أسسها أديب إسحق وسليم نقاش بالإسكندرية في عام
١٨٧٨ .
- سنة ١٨٧٩.
- ٤- الثقافة: أسبوعية أسسها أحمد أمين بالقاهرة، عام ١٩٣٩ .
- سنة ١٩٦٥.
- ٥- المقطم: يومية أسسها يعقوب صروف وآخرون بالقاهرة عام ١٨٨٩ .
- سنوات ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٣، ١٨٩٨، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٤،
١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧.
- ٦- المؤيد : جريدة يومية أسسها الشيخ علي يوسف، أحمد حافظ عوض بالقاهرة في
عام ١٨٨٩ .
- سنة ١٨٩٥.
- ٧- الوطن: جريدة يومية أسسها جندي إبراهيم بالقاهرة، عام ١٨٧٧ .
- سنة ١٩٠٦.
- ٨- الوقائع المصرية: جريدة نصف أسبوعية أسسها محمد علي بالقاهرة في عام
١٨٢٨ .

سنوات ١٨٣١، ١٨٨١، ١٨٣٢، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٩٨، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦ .

٩- دمياط: جريدة أسبوعية ، أسسها محمد عطية الخرايري بدمياط، عام ١٩٣٦ .

- سنوات ١٩٤٧، ١٩٤٩ .

رابعاً- المصادر والمراجع العربية والمعربة:

١- أ. ب. كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة وتحرير: محمد مسعود، دار الموقف العربي، القاهرة، ٢٠٠١ .

٢- إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨ .

٣- إبراهيم عبد المسيح: دليل وادي النيل ١٨٩١، ١٨٩٢، القاهرة، د.ت.

٤- أبي الفدا: تقويم البلدان، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٧ .

٥- أحمد أحمد الحتة: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، دراسة ضمن كتاب دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢ .

٦-: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢ .

٧-: تاريخ الزراعة المصرية من تولية عباس إلى الاحتلال البريطاني (١٨٤٨-١٨٨٢)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٨-: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٥ .

٩- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩ .

- ١٠- أحمد الشرييني السيد: تاريخ التجارة المصرية في عهد الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- ١١- أحمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- ١٢- أحمد زكي بدوي: تاريخ مصر الاجتماعي، مطبعة صلاح الدين الكبرى، القاهرة، د.ت.
- ١٣- أحمد شلبي عبد الغني الحنفي: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨.
- ١٤- أحمد عزت عبد الكريم: التعليم في مصر في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨.
- ١٥-: تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق، ج ١، ٢، ٣، القاهرة، ١٩٤٥.
- ١٦- أحمد فتحي زغلول: المحاماة، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٠٠.
- ١٧- إدوار وليم لين: المصريون المحدثون شئائهم وعاداتهم، ترجمة: عدلي طاهر نور، ج ٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
- ١٨- أسد رستم: آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٧.
- ١٩- إسماعيل محمد زين الدين: الأجنب ودورهم في الإدارة المصرية ١٨٢٠-١٨٨٢، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٢٠-: الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٢١- السيد خالد المطري: ميناء دمياط دراسة في أهمية الموقع الجغرافي، القاهرة، ١٩٨٨.

- ٢٢- السيد رجب حراز: مدخل إلى تاريخ مصر الحديث ١٥١٧-١٨٨٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٢٣- السيد سمير عبد المقصود: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٢٤- السيد صبري: تحليل نتائج التعداد في مصر، القاهرة، ١٩٣٥.
- ٢٥- إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
- ٢٦-: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٢٧-: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٢٨- إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل، ١٨٦٣-١٨٧٩ م، مج ١، دار الكتب المصرية، ١٩٢٣.
- ٢٩- إميل فهمي: التعليم الحديث دراسة وثائقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٣٠- أمين سامي: التعليم في مصر سنتي ١٩١٤، ١٩١٥، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩١٧.
- ٣١-: تقويم النيل، ج ٢، ٣، ٤، ٥، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٣٢- أمين مصطفى عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤.

٣٣- أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، تحقيق: أحمد زكي باشا، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٨.

٣٤- أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤.

٣٥- أوليا جلبي: سياحتنامه مصر، ترجمة: محمد علي عوني، تحقيق: عبد الوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، تقديم ومراجعة: أحمد فؤاد متولي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣٦- بطرس خويري: تاريخ الرسالة المارونية في القطر المصري ١٧٤٥-١٩٢٧، القاهرة، ١٩٢٧.

٣٧- بيشوي عبد المسيح: تاريخ إبارشية دمياط، ج ١، القاهرة، ١٩٩٠.

٣٨- ج. بير: دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم: عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمي الجمال، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٩- جابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضي الأراضى في مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٠- جدول يشمل على أسماء ومديريات القطر المصري ومراكزها وبلادها وملحقاتها، ثم طبعه بمطبعة نظارة الداخلية، ١٩٠٢.

٤١- جرجس حنين بك: الأطيان والضرائب في القطر المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤٢- جرجس سلامة ميخائيل: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.

٤٣-.....: أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

٤٤- جمال الدين الشيال: مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصادياً، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٥- جمال حمدان شخصية مصر: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، ١٩٧٠.

٤٦- جوزيبي رستو: إصلاحات محمد علي الصحية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دراسة ضمن كتاب الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا، ترجمة: عماد البغدادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٧- جيرار دي نرغال: رحلة إلى الشرق، ج ٣، ترجمة: كوثر عبد السلام البحيري، مراجعة: سهير القلماوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩ م.

٤٨- حسن عبد الوهاب: بيوت الله مساجد ومعاهد، سلسلة كتاب الشعب، عدد ٧٥، القاهرة، ١٩٦٠.

٤٩- حسين على الرفاعي: الصناعة في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٥.

٥٠- حلمي أحمد شلبي: الموظفون في عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

٥١- حمدي الوكيل: ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

٥٢- خالد عيد الناغية: وعى الفرد بالقانون التجاري في مصر ١٨٤٤-١٨٧٦، دراسة ضمن كتاب الفرد والمجتمع في مصر في العصر العثماني، إشراف: رءوف عباس حامد، تحرير: ناصر ابراهيم، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٥٣- خالد فهمي: الجسد والحداثة الطب والقانون في مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦.

- ٥٤- خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٥، ٧، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.
- ٥٥- دانيال كريسيليوس: ملاحظات على أوقاف دمياط في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، دراسة ضمن أعمال ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ٥٧ سنة ١٩٩١.
- ٥٦- رءوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٥٧-: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤، دار الفكر الحديث، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٥٨- رءوف عباس، وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، المجلد الأول والثاني، وحدة البحوث الوثائقية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.
- ٥٩- راشد البراوي، محمد حمزة عlish: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥.
- ٦٠- راضي محمد جوده: السويس مدينة التاريخ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦.
- ٦١- رشدي لبيب وآخرون: تاريخ التعليم ونظام التعليم، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٦٢- رضا أسعد الشريف: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.
- ٦٣- رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.
- ٦٤- رمزي سيف رزق الله: تنازع الاختصاص بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة، مطبعة فتح الله الياس بمصر، ١٩٣٨.

- ٦٥- زين العابدين شمس الدين نجم: بورسعيد تاريخها وتطورها ١٨٥٩-١٨٨٢،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٦٦-.....: إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥ - ١٨٨٢، ط١، دار الكتاب
الجامعي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٦٧-.....: وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث دفتر مجموع إدارة وإجراءات
١٨٢٥-١٨٦٣م، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٦٨-.....: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٦٩-.....: النظام القضائي في أقاليم مصر في القرن ١٩، دراسة ضمن
كتاب، الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق
القومية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٧٠- ب س . جيرار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، وصف مصر،
ج٤، ترجمة: زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
- ٧١- سامي سليمان السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
- ٧٢- سحر علي حنفي : العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن
الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٧٣- سعاد ماهر: محافظات الجمهورية العربية المتحدة في العصر الإسلامي، مطبعة
جامعة القاهرة، ١٩٦٣.
- ٧٤-.....: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، الجزء الخامس، المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣.
- ٧٥- سعد الحادم: الصناعات الشعبية في مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧.

- ٧٦- سعيد إسماعيل عبده: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٧٧-.....: معاهد التعليم الإسلامي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨
- ٧٨- سليمان محمد النخيلي: تاريخ الحركة العمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣..
- ٧٩- سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- ٨٠- شفيق شحاتة: تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦١.
- ٨١- صامويل برنارد: النقود العربية المتداولة في مصر، وصف مصر، ترجمة: زهير الشايب، ج٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٧٢، ٧٣.
- ٨٢- صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- ٨٣-.....: الجاليات اليونانية في مصر من الاحتلال البريطاني إلى الحرب العالمية الأولى ١٨٨٢-١٩١٤م، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٨٤- صوفيا لين بول: حريم محمد علي باشا، ترجمة ودراسة: عزة كرامة، دن.
- ٨٥- طلعت إسماعيل رمضان: الإدارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٨٦- عاطف محمد عبد المقصود: دمياط في القرن التاسع عشر، دار حراء، المنيا، ١٩٩١.
- ٨٧- عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٨٨- عبد الحميد حامد سليمان: العلاقة بين المدينة والقرية في مصر في العصر العثماني
دمياط وظهيرها الريفي دراسة حالة، دراسة ضمن كتاب، تاريخ مصر العثمانية
دراسات وبحوث، دار الثقافة العربية، ٢٠٠٤.

٨٩- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

٩٠- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٦، ٧، ٨، الهيئة المصرية
العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

٩١- عبد الرحمن الرافي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج ١، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩٢-.....: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج ٢، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩٣-.....: عصر محمد علي، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
٢٠٠٠.

٩٤-.....: عصر إسماعيل، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
٢٠٠٠.

٩٥-.....: عصر إسماعيل، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
٢٠٠٠.

٩٦-.....: الثورة العربية والاحتلال الانجليزي، ط ٢، مكتبة النهضة
المصرية، ١٩٤٩.

٩٧-.....: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، القاهرة ١٩٦٦.

٩٨- عبد الرحمن زكي: التاريخ الحربي لعصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠.

- ٩٩- عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة في أيام الجبرتي، بحث ضمن كتاب ندوة عبدالرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، إشراف: أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- ١٠٠- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١٠١-: القضاء في مصر العثمانية، دراسة ضمن كتاب بحوث في التاريخ الحديث، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦.
- ١٠٢-: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٥٠.
- ١٠٣- عبد السلام عبد الحلیم عامر: طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٠٤- عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- ١٠٥-: عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، سلسلة أعلام العرب، عدد ٦٧، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- ١٠٦- عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ الري في مصر ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.
- ١٠٧- عبد الوهاب بكر: ميناء دمياط ودوره في العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الليفانت خلال القرن الثامن عشر، بحث ضمن كتاب مصر وعالم البحر المتوسط في العصر الحديث في العصر الحديث، إشراف رءوف عباس حامد، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
- ١٠٨- عبدالسميع سالم الهراوي، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.

- ١٠٩- عبدالله محمد عزباوي: الشوام في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١١٠-: عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٤.
- ١١١- عبده عبده شرارة: تاريخ ما أهمله التاريخ، دمياط، ١٩٣٩.
- ١١٢- عصمت محمد حسن: جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ١١٣- عفاف لطفي السيد، مصر في عصر محمد علي، ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ١١٤- علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج١، ٧، ١١، ١٧، ١٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
- ١١٥- علي الجريتي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن الـ١٩، دار المعاف، القاهرة، ١٩٥٢.
- ١١٦- علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٩١٤، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.
- ١١٧- علي شلبي: المصريون والجندي في القرن التاسع عشر، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٨.
- ١١٨- علي شافعي بك: أعمال المنافع العامة الكبرى في عهد محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠.
- ١١٩- عماد هلال: الفلاح والسلطة والقانون مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ١٢٠- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٥٧.

- ١٢١- فاطمة علم الدين عبد الواحد: تطور النقل والمواصلات في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٢٢- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- ١٢٣- القسم الثاني من السياحة الخديوية المسمى الكوكب الدرّي في رحلة الخديوي الأعظم إلى أقاليم الوجه البحري.
- ١٢٤- الكونت استيف: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، وصف مصر، ج ٥، ترجمة: زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٢٢، ١٢٣.
- ١٢٥- لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
- ١٢٦-.....: النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥-١٩١٤، ج ١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ١٢٧-.....: تنظيم المحاكم القنصلية في العصر العثماني، دراسة ضمن كتاب العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني، إشراف: رؤوف عباس، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١٢٨- ليلي عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- ١٢٩-.....: المجتمع المصري في العصر العثماني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧.
- ١٣٠- ماجد عزت إسرائيل: وادي النطرون في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.

- ١٣١- محمد أمين حسونة: مصر والطرق الحديدية، دن، القاهرة، ١٩٥٣.
- ١٣٢- محمد حمزة إسماعيل الحداد: موسوعة العمارة الإسلامية في مصر من الفتح العثماني حتى عهد محمد علي، ٩٢٣-١٢٦٥هـ / ١٥١٧-١٨٤٨م، مج ٢، ج ١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- ١٣٣- محمد خيرى وآخر: تطور التربية والتعليم في مصر في القرن العشرين، مركز الوثائق التربوية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٨..
- ١٣٤- محمد رفعت بك: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٩.
- ١٣٥- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- ١٣٦-.....: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- ١٣٧- محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧.
- ١٣٨- محمد صقر خفاجة: هيردوت يتحدث عن مصر، القاهرة، ١٩٦٦.
- ١٣٩- محمد علي الأنسي: قاموس اللغة التركية، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، بيروت، ١٣١٨هـ.
- ١٤٠- محمد علي عبد الحفيظ: المصطلحات المعيارية في وثائق عصر محمد علي وخلفائه، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ١٤١-.....: حمامات الإسكندرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- ١٤٢- محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٤.

- ١٤٣- محمد فهميم أمين: تاريخ الحركة النقابية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧١.
- ١٤٤- محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٤٨.
- ١٤٥- محمود حامد الحسيني: الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة ١٥١٧-١٧٩٨، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ١٤٦- مسعود ضاهر: الهجرة اللبنانية إلى مصر، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦.
- ١٤٧- ميكل ووتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، مراجعة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ١٤٨- نازلي صالح أحمد: حول التعليم الابتدائي ونظمه (دراسات مقارنة) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ١٤٩- نقولا يوسف: تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، الاتحاد القومي بدمياط، ١٩٥٩.
- ١٥٠- نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية من عصر محمد علي إلى عصر جمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.
- ١٥١- نيفين علوان: التجنيد العسكري وأثره على المجتمع الريفي في مصر (١٨٢٠-١٨٨٢)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ١٥٢- هنري دودويل: الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة، تعريب: أحمد محمد عبد الخالق بك، علي شكري، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ١٥٣- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

١٥٤- يعقوب أرتين: القول التام في التعليم العام، ترجمة علي بهجت، المطبعة الكبرى
الأميرية، القاهرة، ١٨٩٤.

١٥٥- يوسف أصاف وقيصر نصر: دليل مصر لعامي ١٨٨٩-١٨٩٠، حرره: يوسف
أصاف، طبع بالمطبعة العمومية بمصر، ١٨٨٩.

١٥٦- يوسف نحاس: الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقتطف والمقطم،
القاهرة، ١٩٢٦.

خامسًا- الرسائل العلمية:

١- السيد خالد المطري: مدينة دمياط دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير
منشورة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.

٢- أمل محفوظ: العماثر الحربية في عصر محمد علي بمدينة القاهرة ١٨٠٥-١٨٤٨م،
رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٣-: التحصينات الحربية بسواحل مصر الشمالية في القرن التاسع عشر،
رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٤- حامد عبد الحميد محمد: أسبوط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٠-
١٩٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسبوط، ٢٠٠٠.

٥- حامد علي دسوقي: النظام الإداري في مصر في عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩،
رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

٦- حسين سلمان سليمان: الصراع على السلطة في لبنان ١٧٩٠-١٨٢٥، رسالة
دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

٧- حلمي محروس إسماعيل: دراسات في التاريخ الاجتماعي في مصر خلال النصف
الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة
القاهرة، ١٩٧٧.

٨- زينب علي نجم الدين: صناعة الغزل والنسيج في مصر من أوائل القرن الـ١٩ حتى أوائل القرن الـ٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

٩- سحر محمد القطري: المنشآت الدفاعية في مدينتي دمياط والإسكندرية في عهد أسرة محمد علي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

١٠- سعاد محمد حسن حسنين: الحمامات في مصر الإسلامية دراسة أثرية معمارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

١١- سهير جميل: الآثار الإسلامية الباقية بشرق الدلتا منذ الفتح العثماني حتى نهاية القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

١٢- عاطف محمد بيومي: وثائق المضابط الشرعيةً بمحكمة ثغر دمياط بدار المحفوظات العمومية دراسة أرشيفية ووثائقية من (١٠٢٠هـ - ١٦١١م) إلى (١٣٢٧-١٩٠٩م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المكتبات والوثائق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٣- عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد: مخصصات أسرة محمد علي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية بأسسوط، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤.

١٤- علي أحمد الطائش: المنسوجات في مصر العثمانية، دراسة أثرية فنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

١٥- محمد صلاح الدين حلمي: حياة الأتراك الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٠.

١٦- محمد عبد الرازق عطا: مدينة دمياط منذ بداية العصر المملوكي حتى نهاية العصر العثماني دراسة أثرية عمرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

١٧- نبال الحلبي: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مصر وبلاد الشام ١٨١١- ١٨٤٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٧.

سادسًا- بحوث ومقالات:

١- أبو الفتوح رضوان: تطور التعليم الابتدائي في مصر، صحيفة التربية، العدد ٤، مايو ١٩٥٥.

٢- إسماعيل محمد زين الدين: الصناعة في عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، المؤرخ المصري، العدد ٤، يوليو ١٩٨٩، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٣- عبد الرحمن زكي: حصون دمياط ورشيد، مجلة الجيش، المجلد ٦، العدد ٤، سنة ١٩٤٤.

٤- محسن على شومان: اليهود وطوائف الحرف في مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، مجلد ٥٧، أكتوبر ١٩٩٧.

٥- محمد صبحي الحكيم: حول تعداد ١٨٨٢، مجلة دراسات سكانية، السنة العاشرة، العدد ٦٤، يناير - مارس ١٩٨٣م.

٦-: سكان مصر خلال القرن التاسع عشر، مجلة دراسات سكانية، عدد ٧، إبريل ١٩٧٤.

٧- محمد عفيفي عبد الخالق: المصالح الفرنسية في ميناء دمياط في القرن الثامن عشر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٧، سنة ١٩٩٠، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.

٨- نهاد محمد كمال: ترتيب مجلس تجار دمياط ونشر لقانون الدعاوي الخاص بمجالس التجار دراسة أرشيفية وثائقية، وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠٠٦.

سابعًا- المراجع الأجنبية:

- 1- Boin et Bey, M. A: L'accroissement en Egypt, en Bull et L' institut Egyptien, 2en serive-no 7, Le Cair, 1887, (272-305).
- 2- Browne, W.G: Nouveau Voyage Dans La Haute Et Bass Egypte, La Syrie, La Dar- Four, Ou Aucun Europeen Navoit Penetre, Fait Depuis Les Annees 1792 Jusqu, En 1798, Tome second, Paris 1800,P162.
- 3- Crouchley, A.E: The Development Of Modern Egypt, London, 1938.
- 4- Dunne, J. H: An introduction to the History of Education in Modern Egypt, London, 1938.
- 5- E. R. G. Owen: Cotton and the Egyptian Economy (1820-1914), Oxford, London, 1969.
- 6- Farid, I. A: The introduction of perennial irrigation into Egypt, PH. D. Thesis, Un published, London, 1937.
- 7- Lozach,M.J: La Navigation Interieure En Basse-Egypte, T.XV, Le Caire,1927.
- 8- Mengin, Felix: Historie de l>Egypte sous le government de Mohamed Ali , Vol. 2, Paris, 1823.
- 9- Radwan, Samir: Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967, London, 1974. .
- 10- Shaw,S: The Financial and Administrative- Organization and Development of Ottoman-Egypt 1517-1798, Princetion, 1962.

- 11- Vaugany, H. DE: Alexandre et la Basse Egypt, Paris, 1885.
- 12- William Holt: Modern History Condition of Egypt London, 1843.

المؤلف في سطور

د. راضى محمد جودة.

من مواليد قرية دويبة مركز «أبوتيج» محافظة أسيوط
دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب جامعة القاهرة، عام
٢٠١٤، بتقدير مرتبة الشرف الأولى.

الخبرات العملية:

- باحث بوحدة البحوث والدراسات الوثائقية بدار الوثائق القومية.
- عضو بالجمعية الجغرافية المصرية.
- عضو مجلس إدارة بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- مقرر مساعد السيمينار العثماني بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- عضو لجنة جرد القصور الرئاسية المشكلة بقرار وزير العدل في شهر يونيو ٢٠١١م.

الإنتاج العلمى

- السويس مدينة التاريخ - المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٦.
- أوراق طه حسين ومراسلاته، الجزء الثانى، بالمشاركة، وحدة
البحوث والدراسات الوثائقية، دار الكتاب والوثائق القومية،
القاهرة ٢٠٠٧.

- من وثائق القدس في الأرشيف المصري بالمشاركة، ووحدة البحوث والدراسات الوثائقية، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩.
- من وثائق الجزائر في الأرشيف المصري، بالمشاركة، بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الجزائرية، الصادر عن وحدة البحوث والدراسات الوثائقية، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢.
- مصر في قلب المعركة بالمشاركة، بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور أربعين عامًا على حرب أكتوبر المجيدة، الصادر عن وحدة البحوث والدراسات الوثائقية، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٣.
- من وثائق حرب أكتوبر في الأرشيف المصري بالمشاركة، بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور أربعين عامًا على حرب أكتوبر المجيدة، الصادر عن وحدة البحوث والدراسات الوثائقية، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٣.
- من وثائق حلف بغداد بالأرشيف المصري ١٩٥٥-١٩٥٩، ج ١، ج ٢، بالمشاركة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٥.

أبحاث منشورة

- «سجلات محافظة السويس وأهميتها في تاريخ السويس الحديث الصادر والوارد نموذجًا» ضمن كتاب خمسون عامًا على إنشاء دار الوثائق القومية والمنشور بوحدة البحوث، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٩.
- العيد القومي لمحافظة السويس والمقاومة الشعبية ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ الملحق الشهري العربي لجريدة أريف الأرمنية، عدد ١١، السنة الحادية عشرة، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٢ - ٢٠.
- مصطفى مصطفى مشرفة منشور بالملحق الشهري لجريدة أريف الأرمنية، ٢٠٠٨.
- قصر محمد علي بالسويس «نشر في مجلة نصف الدنيا، ٢٠٠٦».

- المحمل المصرى فى العصر المملوكى نشر بجريدة أريف الأرمينية،
أغسطس ٢٠٠٥.

- له العديد من المشاركات العلمية فى المؤتمرات والندوات فى:
جامعة القاهرة - جامعة عين شمس - الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية - مكتبة القاهرة الكبرى اتحاد المؤرخين العرب وغيرها.
- له العديد من المقالات فى الصحف المصرية والحلقات التليفزيونية
والإذاعية.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	إهداء
٧	المقدمة
١٥	التمهيد
٤٣	الفصل الأول - الإدارة والقضاء في دمياط
٤٥	أولاً - الإدارة
٤٥	١- تطور الحدود الإدارية
٥٢	٢- ديوان محافظة دمياط
٥٤	٣- الجهاز الإداري بديوان المحافظة
٦٢	ثانياً - القضاء
٦٢	القضاء في عصر محمد علي
٦٧	القضاء في عصري عباس وسعيد
٧٢	القضاء في عصر إسماعيل
٧٦	القضاء في ظل الاحتلال البريطاني
٨٥	الفصل الثاني - النشاط الاقتصادي
٨٧	أولاً - الزراعة
١١٠	ثانياً - الصناعة والحرف
١٣٥	ثالثاً - التجارة

١٦٠	رابعاً- وسائل المواصلات
١٧١	الفصل الثالث: الحياة العلمية والدينية
١٧٣	أولاً- التعليم
١٧٩	أ- المدارس
٢٠٠	ب- الكتابيب
٢٠٥	ج- الشخصيات الأدبية والفنية والعلمية
٢١٠	ثانياً- الحياة الدينية
٢١٠	أ- المساجد والأضرحة
٢٢٣	ب- الكنائس
٢٢٣	ج- الفقهاء والصوفية
٢٣١	الفصل الرابع: الحياة الاجتماعية
٢٣٣	أ- الأعياد والاحتفالات
٢٥٢	ب- الحمامات والأسبلة
٢٦٨	ج- الشؤون الصحية
٢٨٧	د- السكان
٣٠١	الفصل الخامس: الدور السياسي والحربي
٣٠٣	أولاً- الدور السياسي
٣٠٣	١- في المجالس النيابية
٣١٣	٢- دمياط والثورة العرابية
٣٢١	ثانياً- الدور الحربي
٣٢١	١- مدرسة المشاة
٣٢٧	٢- التحصينات الحربية
٣٤١	الخاتمة
٣٤٩	الملاحق